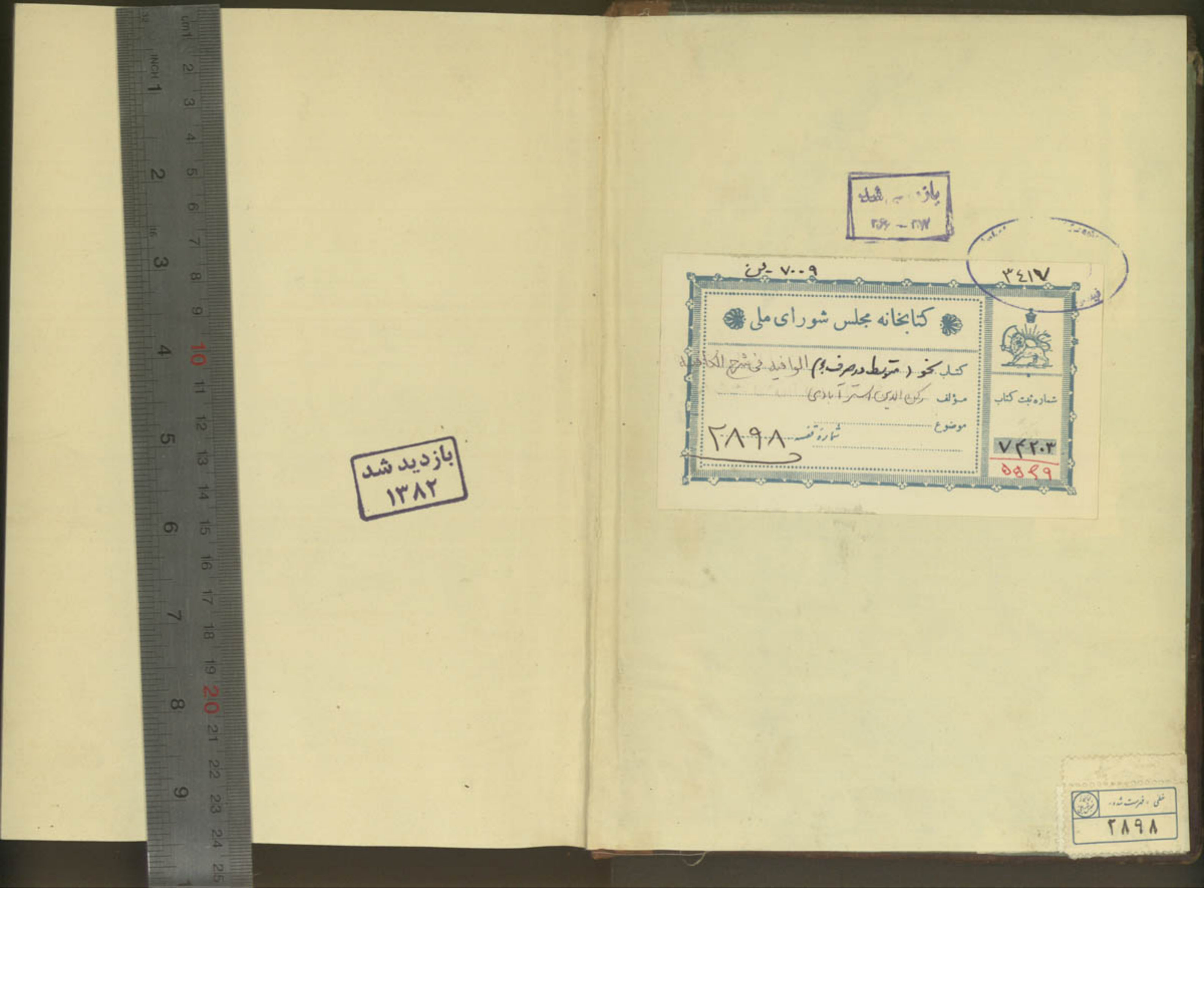
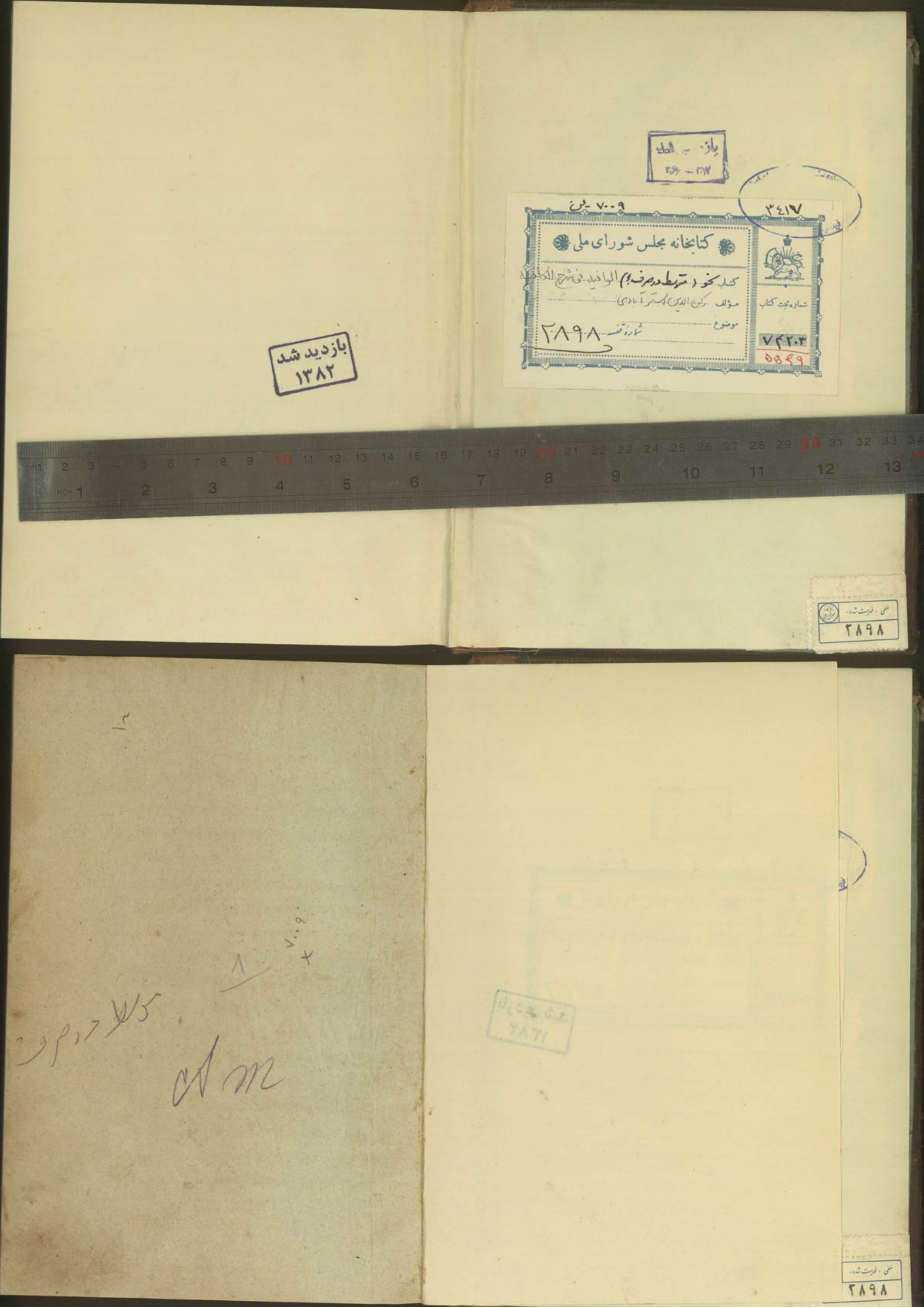
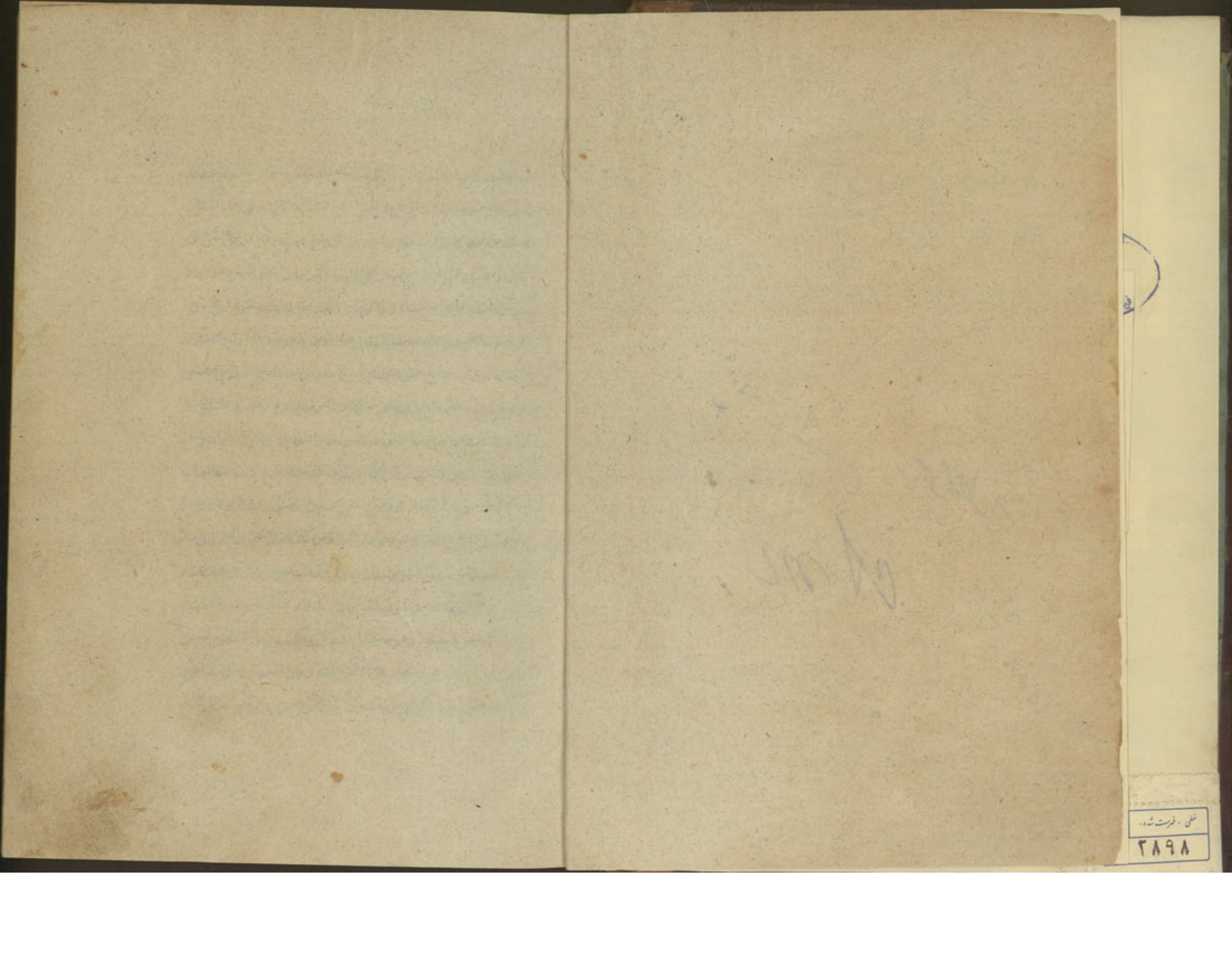




بازدید شد
۱۳۸۲
کتابخانه مجلس شورای ملی
شماره ثبت کتاب
۷۴۲۰۳
مؤلف
موضوع
۳۴۱۷
۲۸۹۸



كتابخانه مجلس شوراى ملى
شماره ثبت كتاب
مؤلف
موضوع
بازديد شد
۱۳۸۲
۲۸۹۸


خطی - فهرست شده -
۳۸۹۸

هذا كتاب متوسط

عليه توكلت واليه انيب قوله الكلم لفظ وضع لمعنى مفرد اعلم ان معرفة هذا الحد
موقوف على معرفة اللفظ والوضع والمعنى المفرد فاللفظ ما يتلفظ به الانسان
او في حكمه مهملا كان او مستعملا والمراد من الوضع ههنا تخصيص شيء بشيء حتى
اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني والمراد من المعنى المفرد هو ان لا
يدل جزء لفظه على جزء معناه واذا عرفت ذلك فقوله لفظ بمنزلة الجنس
للكلمة وباقي قيوده كالفصل فلفظ احتراز عن الخطوط والعقود والاشارات
والنصب قوله وضع لمعنى احتراز عن المهملات وهي الفاظ غير الدال على معنى
بالوضع قوله مفرد احتراز عن المركبات نحو زيد قايم وخمسة عشر ولا يشكل
الحد بالكلمات التي مدلولها الالفاظ كالاسم والفعل والحرف فانها وضعت
لمثل زيد والرجل وضرب وقد لان الالفاظ التي وضعت الالفاظ لها معان
فان المراد لمعنى في قوله لفظ وضع لمعنى اعم من ان تكون لفظا او غيره ولقايل
ان يقول ح يشكل بالكلمات الموضوعة للالفاظ مركبة كلفظة الخبر والجملة فان لفظ
الخبر والجملة موضوعة لمثل قولنا زيد قايم وذهب عمرو ويمكن ان يجاب عنه
بانا لا نسلم ان لفظة الخبر موضوعة لمثل قولنا زيد قايم بل هي موضوعة لمفهوم
يصدق على مثل زيد قايم وهو ما يحتمل الصدق والكذب وهذا المفهوم ليس
بمركب وهذا الجواب بعينه جواب عن الاشكال الاول فان سلمنا ان مثل لفظ الخبر
موضوعة لمثل زيد قايم لكن لا يلزم منه ان يكون مركبا لعدم دلالة جزء لفظ الخبر

على جزء معناه وان كان معناه وهو مثل زيد قايم مركبا لدلالة جزئه على جزء معناه
ولا يمنع ان يكون الشي مفردا ومعناه مركبا ولقايل ان يورد عليه النقض بمثل قائمة
فان قائما فيها يدل على جزء معنى قائمة وهو ذات موصوفة بالقيام والتاء على جزء
وهو التانيث فيكون مركبة فلا يكون كلمة ويمكن ان يجاب عنه بمنع دلالة قائم في قائمة
على معنى فضلا ان يدل على جزء معنى قائمة غاية ما في الباب انه موافق في اللفظ
للقائم الذي هو دال على معنى والذي يدل على انه لا يدل على معنى انه لو دل عليه لزم اجتماع
التذكير والتانيث فيها وهو محال **قوله وهي اسم وفعل وحرف** وانما انحصرت
الكلمة في هذه الانواع الثلاثة لان الكلمة لا تخلو من ان تدل على معنى في نفسها
او لا تدل فان لم تدل فهي الحرف وان دلت فهي اما ان يقترن باحد الازمنة
الثلاثة اعني الماضي والحال والاستقبال او لا يقترن فان اقترنت فهي الفعل
وان لم يقترن فهي الاسم والمراد من قولنا الحرف لا تدل على معنى في نفسها ان الحرف
له معنى ولذلك المعنى متعلق لا بد من ذكر ذلك المتعلق عند ذكر الحرف نحو من فان
معناه الابتداء وللابتداء متعلق وهو البصرة او الكوفة او غيرهما لا بد من ذكر
البصرة او الكوفة او غيرهما عند ذكر من وهو منتقض بمثل ذو والاصوب
ان يقال معناه ان الحرف مشروط في دلالته على معناه بذكر متعلقه وحينئذ
لا يرد عليه النقض بمثل ذو لانه غير مشروط فيه ذلك الا انه انما جي به للتوصل في
جعل الجنس صفة الشي فلزم من ذلك ذكر متعلقه لا لاجل دلالته على معناه

وجه الحصر

قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها اي وقد علم اي حصر بدليل كل واحد من
الاسم والفعل والحرف لانه لما قسمت الكلمة التي هي جنسها اليها بايراد الفصول
المميزة لكل واحد منها عن غيره فيكون جنسها وفصلها معلومين مع تقييد الجنس
بالفصل فيكون حدها معلوما لان المراد من معرفة الحد هي معرفة الجنس والفصل
مع تقييد الجنس بالفصل **قوله الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد** ما تضمن كلمتين
شامل لمثل غلام زيد وخمسة عشر ومعديكرب فلما قال بالاسناد خرج عنه
مثل غلام لان مثل غلام زيد وان كان متضمنا الكلمتين لكنه ليس بالاسناد
لان المراد بالاسناد نسبة احد الجزئين الى الاخر ليفيد المخاطب فائدة تامة
يصح السكوت عليها نحو قام زيد واكرم امرا المخاطب ولمثل كلام مركب من اكثر
من كلمتين كمسئلة واحدة وانما قال تضمن ولم يقل تركب لانه لو قال تركب لزم
ان يكون الامر خارجا عن الحد ولا يشكل بمثل قايم ابوه في قولنا زيد قايم
ابوه فانه ليس بكلام مع تضمنه كلمتين بالاسناد لانه ليس فيه اسناد بالتفسير
المذكور لانه لا يصح السكوت على قايم ابوه **قوله ولا يتأتى ذلك الا في اسمين
او اسم وفعل** اي ولا يمكن حصول الكلام الا من المركب من اسمين نحو زيد قايم
او من فعل واسم نحو قام زيد وانما لم يمكن الا من هذين القسمين لان التركيب
العقلي من الاسم والفعل والحرف لا يزيد على ستة انواع وهي المركب من اسمين
والمركب من فعلين والمركب من حرفين والمركب من اسم وفعل والمركب من اسم

وحرف والمركب من فعل وحرف والكلام لا يكن الا من قسمين من هذه الاقسام الستة
وهما المركب من اسمين والمركب من فعل واسم لان الكلام تقتضي الاسناد على ما ذكرناه
في تعريفه والاسناد يقتضي المسند والمسند اليه لوجوب تحقق المنتسبين عند تحقق
النسبة فالكلام يقتضي المسند والمسند اليه وهما موجودان في المركب من الاسمين
لجواز وقوع الاسم مسندا ومسندا اليه وفي المركب من فعل واسم لجواز
وقوع الفعل مسندا والاسم مسندا اليه وهما غير موجودين في البواقي لانتفاء
كليهما او واحد منهما اما في المركب من فعلين فلانتفاء المسند اليه واما في
المركب من الاسم والحرف فلانتفاء المسند والمسند اليه لان الاسم الواحد لا
يكون الا احدهما واما في المركب من حرفين فلانتفاء كل واحد من مسند ومسند
اليه واما المركب من الفعل والحرف فلانتفاء المسند اليه لان الفعل لا يقع
مسندا ولا يقع مسندا اليه قوله الاسم على معنى في نفسه غير مقترن
باحد الازمنة الثلاثة قوله ما دل على معنى متناول للاسم والفعل والحرف
قوله في نفسه يخرج الحرف قوله غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة يخرج الفعل
لكن يدخل فيه ما لا يدل على الزمان نحو الرجل وما مدلوله الزمان فقط نحو اليوم و
امس وما مدلوله معنى مقترن بزمان غير الثلاثة نحو الاصطباح والاغتباق
وينبغي ان يراد بالدلالة دلالة اولية حتى لا ينتقض باسماء الافعال فانما يدل
على معنى مقترن بزمان معين بخصوصه فانه دال على السكوت المقترن بالاستقبال

كما دل مو

الان دلالته عليه ليست بدلالة اولية لانه اولا لا يدل الا على اسكت وبواسطته
يدل على السكوت المقترن بالاستقبال وينبغي ان يعرف ايضا ان المراد من الاقتران
وعدم الاقتران انما هو بحسب الوضع لئلا يتوجه عليه النقض باسمي الفاعل
والمفعول في قولنا زيد ضارب غدا ومضروب امس لان اقترانهما ليس
بحسب الوضع وانما هو لعارض ولا يتوجه عليه ايضا النقض بضرب المشترك
بين الحال والاستقبال لان عدم اقترانه بالزمان المعين وانما هو بسبب
العارض لانه في اصل وضعه لاحد الزمانين معينا لكن حصل الالتباس
عند السامع وللقائل ان يورد النقض على هذا التعريف من وجهين احدهما
انه منقوض بنفس الحد لانه يصدق على مجموع الحد انه دال على معنى في نفسه
غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة فيلزم ان يكون مجموع الحد اسما لانه كلما
صدق عليه الحد صدق عليه المحدود والثاني انه منقوض بالخطوط والعقود
والاشارات والنصب لكونها دالة على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة
الثلاثة لكنها ليست باسم لانها ليست بكلمة ويمكن ان يجاب عنه بان يقال
لما قسمت الكلمة الى الاسم وغيره اولا علم ان الاسم كلمة فصار تقدير الحد
الاسم كلمة دلت على معنى في نفسه الى آخره لكن حذفت الكلمة وعبرت بما اعتمادا
على فهم المتعلم فاذا اسقط كل واحد من النقيضين اما الاول فلانه لا يصدق
على مجموع الحد انه كلمة لان مجموع الحد مركب والكلمة مفردة واما الثاني فلان

الخطوط والعقود والاشارات والنصب ليست بكلمة لانها ليست بلفظة ولقايل
ان يقول لا يخلو من ان يراد باحد الازمنة الثلاثة واحد منها بعينه كالماضي
مثلا او واحد غير معين وايا ما كان ينتقض حد الاسم والفعل اما اذا اريد به
واحد بعينه فلانه يلزم منه ان يكون الذي يقترن غير ذلك المعين اسما بواحد
لا فعلا واما اذا اريد به واحد غير معين ولانه يلزم منه ان يكون الذي يقترن
به واحد معين كالماضي مثلا اسما لا فعلا فلا يكون حد الاسم مانعا والحد
الفعل جامعا وقد وجب ان يكون كل جامعا ومانعا هذا خلف وجوابه انه
لا يراد به واحد معين ولا واحد غير معين بل واحد منها من غير تقييد بالتعيين
او بعدم التعيين لا يقال لقايل ان يعود ويقول لا يجوز ان يراد به واحد من
غير تقييد بالتعيين او عدم التعيين لانه يلزم منه ان الذي اقترن به الزمان
المعين لم يكن فعلا بل اسما لكنه ليس كذلك لانا نقول لا نسلم لزوم ذلك لان
الذي اقترن به الزمان المعين صدق عليه انه مقترن باحد الازمنة الثلاثة
ولا منافاة بين واحد منها وبين المعين لجواز اجتماع واحد منها مع المعين
وان لم يقيد به ولم يلزم من ذكر حد الاسم ههنا مع قوله من قبل وقد علم بذلك
حد كل واحد منهما التكرار لان ذكره ههنا بالمطابقة وهنالك بالالتزام قوله
ومن خواصه دخول اللام والجر والتنوين والاسناد اليه والاضافة الى اخره اعلم ان
الخواص جمع خاصة وهي ما يختص بالشي سواء وجد في جميع افراده كالكاتب بالقوة

بالنسبة

بالنسبة الى الانسان او في بعض افراده كالكاتب بالفعل بالنسبة اليه واعلم ايضا
ان معرفة الاسم تكون بالحد ويكون بالخاصة والفرق بين الحد والخاصة
ان الحد مطرد بمعنى انه كلما صدق عليه الحد صدق عليه المحدود مثلا اي كل كلمة
صدق عليها انها دلت على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة
صدق عليها انها اسم ومنعكس بمعنى انه كلما صدق عليه المحدود صدق عليه
الحد يعني ان كلما صدق عليه انه اسم صدق عليه انه كلمة دلت على معنى في
نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة وان الخاصة مطردة بمعنى انه كلما
صدق خاصة الشي صدق ذلك الشي مثلا اي كل كلمة وجدت فيها اللام صدق
عليها انها اسم وغير منعكسة لانه لا يمكن بان يقال كل اسم صح دخول اللام عليه
فان كثيرا من الاسماء علم يصح دخول اللام عليها كالضماير وغيرها وانما لم ينعكس
الخاصة لجواز كونها غير شاملة لجميع افراد ما هي خاصة له ثم نقول قوله ومن
خواصه اشارة الى كثرة خواص الاسم لان من للتبعيض الا ان المصنف لم يذكر الا
ما هو اشهر واكثر استعمالا وهي على ضربين احدهما لفظي والثاني معنوي فاللفظي
دخول لام التعريف وانما لم يدخل لام التعريف على الفعل لعدم احتياج الفعل
الى التعريف لانه خبر وحق الخبر ان يكون مجهولا لمفيد المخاطب والثاني دخول
الجر وانما لم يدخل الجر على الفعل بناء على ان الاصل في الفعل ان لا يدخل عليه
شيء من الاعراب لعدم العلة المقتضية للاعراب فيه كما يجيء وانما قال دخول الجر

ولم نقل دخول حرف الجر لان حرف الجر يدخل الفعل على سبيل الحكاية كما يقال زيد
مرفوع بقام في قولنا قام زيد والثالث التنوين والمراد بالتنوين ما عدا تنوين الترنم
وانما اختص التنوين المذكور بالاسم ولم يدخل الفعل لانه على خمسة اقسام تنوين
التمكن وتنوين التنكير وتنوين العوض من المضاف اليه وتنوين المقابلة وتنوين
الترنم واما تنوين التمكن فلكونه دليلا على امكنية الكلمة التي يدخل عليها في الاسمية
ولا امكنية للفعل في الاسمية فلم يدخل هذا التنوين الفعل واما تنوين التنكير
فلانه انما يدخل الاسم ليفرق بين المعرفة والنكرة نحو سيبويه وسيبويه
ما فانه بلا تنوين معرفة ومع التنوين نكرة وصه اي اسكت السكوت الان
وصهٍ اي اسكت سكوتا ما اي وقتا ما والفعل لا يقع معرفة فلم يحتج فيه الى
الفارق بين كونه معرفة ونكرة واما تنوين العوض من المضاف اليه
كالتنوين الذي في يومئذ اي في يوم اذ كان كذا فلما حذف المضاف اليه
عوض من المضاف اليه التنوين فلان الفعل لما لم يضف الى شي لم يحذف عنه
المضاف اليه حتى يعوض التنوين عنه ولم يدخله التنوين عوضا عن المضاف
اليه واما تنوين المقابلة نحو التنوين في مسلمات فانه مقابل وعوض عن النون
الذي في مسلمين ومسلمون على ما يجيء في بابه ولما لم يجمع الفعل لم يدخله
تنوين المقابلة واما تنوين الترنم فليس مخصوصا بالاسم بل يدخل الاسم
والفعل والحرف واما العلامات المعنوية فالاسناد اليه اي كونه مسندا

اليه

لان الفعل

اليه انما اختص الاسناد اليه بالاسم ولم يدخل الفعل يكون مسندا الى الشي دايما
فلو وقع مسندا اليه لزم ان يكون مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة وهو غير
جايز والاضافة اي كونه مضافا بتقدير حرف الجر وانما لم يضف الفعل الى شي
لان الاضافة اما للتعريف او للتخصيص واما للتخفيف فلا يجوز اضافته للتعريف
والتخصيص لانه لا يحتاج الى التعريف والتخصيص لانهما زايدان على الكلمة والفعل
لا يحتاج الى هذا الزايد لافادته بدونه لما ذكرنا ولا يجوز اضافته للتخفيف
لان الاضافة للتخفيف انما هي بحذف التنوين او ما يقوم مقامه ولا يوجد
في الفعل التنوين ولا ما يقوم مقامه فلن يضف للتخفيف وانما قيدنا الاضافة
بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى
زيد بواسطة حرف الجر لفظا قوله وهو معرب ومبني اي الاسم معرب ومبني لانه لا يخلو
من ان يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا او لا يختلف وان اختلف
فهو المعرب وان لم يختلف فهو المبني قوله المعرب المركب الذي لم يشبه مبني
الاصل اعلم ان قوله المركب احتراز به عن الالفاظ التي لم يتركب مع غيرها
كالاعداد وساير الاسماء وهو شامل للمبنيات ايضا نحو هؤلاء في قام هؤلاء
فلما قال لم يشبه مبني الاصل خرج عنه مثل هؤلاء لكونه مشابها للمبني الاصل
كما يجي في بابه والمراد بمبني الاصل الفعل الماضي وامر المخاطب والحروف
واعلم ان المعرب انما يكون معربا بشرطين احدهما وجودي وهو سبب الاعراب

وهو التركيب على ما يجيء فتعرض له بقوله المركب والثاني عدمي وهو انتفاء المانع
وهو عدم مشابهته بمبني الاصل ولقايل ان يورد عليه النقض بنفس مبني
الاصل لانه يصدق على انه مركب لم يشبه مبني الاصل لامتناع مشابهة الشيء
لنفسه وجوابه ان نقول لما دل الحد على ان المعرب ما لم يشبه مبني الاصل فدلالته
على انه ليس مبني الاصل اولى ولان تقدير الحد هكذا الاسم المركب الذي لم يشبه
مبني الاصل لانه يبحث عن احوال الاسم فح لم يتوجه الاشكال واعلم ان في قوله
المعرب المركب تساهلا لان المركب من حيث هو مركب قد يكون مبنيا لكن مراده
جزء المركب مع غيره والمراد من التركيب التركيب الاسنادي لئلا يتوجه عليه
النقض بمثل غلام زيد والمراد بالمشابهة المنفية في قوله لم يشبه مبني الاصل
هو المشابهة الموجبة للبناء لئلا يخرج عن هذا التعريف غير المنصرف لكونه
مشابها للفعل الماضي وامر المخاطب في بحقو الفرعيتين ولئلا يخرج عنه نحو اسم
الفاعل لكونه مشابها للماضي في وقوعه موقعه في نحو خبر المبتداء وفي دلالة
كل واحد منهما على الحدث لان هذه المشابهة غير موجبة للبناء فان قيل
التعريف المذكور منقوض بالمنادى المفرد المعرفة لانه يصدق عليه انه مركب
لم يشبه مبني الاصل لانه يشبه ضمير المخاطب الذي في ادعوك كما صرحتم به في
علة بنائه وهو ليس مبني الاصل على تفسيركم مبني الاصل فيلزم ان يكون معربا
وليس كذلك قلنا لا نسلم انه ليس مشابها بمبني الاصل فانه مشابه للكاف الذي

٧

في ادعوك الذي هو مشابه للكاف الذي هو في ذلك واياك فيكون مشابها
للكاف الذي في ذلك واياك لان المشابه للمشابه للشيء مشابه لذلك الشيء وهذا
الكاف حرف لا يقال لا نسلم ان المشابه لمشابه الشيء مشابه لذلك الشيء لجواز
تغاير المشابهتين لانا نقول لا تغاير ههنا لانه يشبه الكاف الذي في ادعوك في
الافراد والخطاب والتعريف ووقوعه موقعه وهذا الكاف يشبه الكاف التي في ذلك واياك
في الافراد والخطاب وان لم يشبه في وقوعه موقعه فيكون المنادى المذكور مشابها
للكاف الذي في ذلك واياك في الافراد والخطاب وهذا القدر كاف في ايجاب
البناء فيكون مشابها لمبني الاصل واعلم انه لو قيل ابتداء بني المنادى المذكور
لكونه مشابها للكاف الذي في ذلك واياك لكان اصوب ولم يتوجه النقض المذكور
على التعريف اصلا **قوله** وحكمه ان يختلف آخره لاختلاف العوامل لفظا او تقديرا
اي حكم المعرب وخاصيته ان يختلف آخره لاختلاف العوامل لفظا نحو جاءني زيد
ورايت زيدا ومررت بزيد او تقديرا نحو جاءني فتى اصله فتى ورايت فتى اصله
فتيا ومررت بفتى اصله بفتي فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار
في الاحوال الثلث انما قال ان يختلف آخره لانه لو كان الاختلاف في الوسط
او في غير الآخر لم يكن من خواص الاسم المعرب نحو اختلاف الراء في امرء وابن
في ابنم تقول جاءني امرء وابنم ورايت امرءا وابنما ومررت بامرء وابنم وانما
جعل الاعراب في آخر المعرب لان الاعراب كالوصف للمعرب فكما يذكر الوصف

بعد الفراغ عن الموصوف كذلك يذكر الاعراب بعد الفراغ عن المعرب وانما
قال لاختلاف العوامل احترازا من اختلاف الاخر لا لاختلاف العوامل العامل فانه لا
يكون من خواص المعرب نحو اختلاف من في من ابنك ومن الرجل ومن زيد واعلم
انه قال في شرح هذا الكتاب انما لم اعرف المعرب بما عرفه ساير النحاة وهو الذي
يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا لانه يلزم منه تعريف الشيء بما هو اخفى
لان الغرض من تعريف المعرب ان يثبت له هذا الحكم له انما يكون بعد العلم به فيكون
هذا الحكم اخفى من المعرب فلو عرف به لزم تعريف الشيء بما هو اخفى منه فانه غير جائز
ويمكن ان يجاب عنه نصرة للنحاة بان يقال لا نسلم ان الغرض من تعريف المعرب
ان يثبت له هذا الحكم لجواز ان يعرف هذا الحكم باستعمال العرب بل الغرض من
تعريفه ان المعرب على اى نوع من انواع الاسماء يطلق بعد ان عرف ان احد
نوعيه يختلف اخره باختلاف العوامل والنوع الاخر لا يختلف اخره باختلاف
العوامل باستعمال العرب قوله والاعراب ما اختلف اخره به اى الاعراب هو
الذي يحصل به اختلاف اخر المعرب اى الاعراب هو سبب لاختلاف اخر المعرب وهو
الضمة والفتحة والكسرة وهو الواو والالف والياء كما في اسماء الستة اعلم
ان المراد بالسبب هنا هو السبب القريب لغير التام اما تقييده بالقريب فلئلا يدخل
فيه العوامل والمعاني المختلفة فانها اسباب بعيدة للاختلاف ولا تسمى اعرابا واما تقييده
بغير التام ولان الاختلاف لا يوجد مع كل واحد من الضم والفتح والكسر ولو حمل السبب

على سبب التام لكان اوجه لان الاختلاف يوجد مع كل واحد منها بناء على ان الاسم
وضع غير معرب ثم اعرب بسبب العامل فحصول كل واحد منها بعد ما لم يكن موجب
لاختلاف اخر الكلمة قوله ليدل على المعاني المعتورة عليه متعلق باختلف
في قوله ما اختلف اخره وهو اشارة للاعلية وضع الاعراب في الاسماء وهي
انه لما كان في الاسماء معاني مختلفة كالفاعلية والمفعولية والاضافة وجب
الاعراب للاسماء ليتميز تلك المعاني بعضها عن بعض نحو ما احسن زيدا وما احسن
زيد وما احسن زيد فان معنى الاول شيء احسن زيدا ومعنى الثاني ما صار زيد
ذا حسن ومعنى الثالث اي عضو من اعضاء زيد واي خلق من اخلاق زيد احسن
ومعنى المعتورة المتداولة اعتور والشيء اذا تداولوه قوله وانواعه رفع ونصب
وجر اى وانواع الاعراب الاسم رفع ونصب وجر وانما لم يذكر الجزم مع انه
من انواع الاعراب لانه ههنا ذاكر احوال الاسم والجزم ليس من احواله قوله
فالرفع علم الفاعلية الى اخره انما قال الرفع علم الفاعلية ولم يقل علم الفاعل لانه ليس
علما للفاعل لوجوده في غيره كالمبتداء وغيره بل علم للفاعل وللاشياء المنسوبة
الى الفاعل كالمبتداء والخبر واسم كان وما ولا وغيرها ولهذا لم يقل النصب
على المفعول وانما لم يقل الجر على الاضافة لكونه علما للاضافة ولا يوجد في غيرها
بخلاف الرفع والنصب والمراد بقولنا الجر على الاضافة انه علم المضاف اليه قوله
والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى اى العامل ما به يحصل المعنى المقتضى للاعراب يعنى

ان العامل ما هو سبب مقتضى الاعراب فالعامل شى والمعنى المقتضى للاعراب نحو اخر
نحو قام زيد مثلا فالعامل قام والمعنى المقتضى للاعراب هو الفاعلية وبى انما تحصلت
وتقومت بقام وفيه نظر لانه يخرج منه عوامل الفعل لان عامله ليس مقتضى اعرابه
اذ اعرابه ليس في الفعل مقتضى للاعراب وجوابه انه ذاكر حد عوامل الاسم قوله
فالمفرد المنصرف الى اخره اعلم انا نذكر مقدمة قبل الشروع في تفسير هذا الكلام
وهى ان اصل الاعراب ان يكون بالحركات لكونها احصر من الحروف فان كان بالحروف
فلعلة واصل ما كان اعرابه بالحركات ان يكون رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة
وجره بالكسرة فان كان بخلاف ذلك فلعلة واصل ما كان اعرابه بالحروف ان يكون
رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء ليجانس كل حرف حركة ذلك الاعراب
فان كان بخلاف ذلك فلعلة واذا عرفت ذلك فنقول لما كانت انواع الاعراب
مختلفة بان كان بعضها بالحركات وبعضها بالحروف مختلفا ايضا قسم صاحب الكتاب الاسماء
الى اقسام كل قسم منها مشترك في نوع واحد من الاعراب قوله فالمفرد
المنصرف والجمع المكسر المنصرف حال الرفع بالضمة وحال النصب بالفتحة وحال
الجر بالكسرة لفظا او تقديرا نحو جاءني زيد ورجال ورأيت زيدا ورجالا ومررت بزيد
ورجال واعرابهما جار على الاصل وانما قيد المفرد والجمع المكسر بالمنصرف لانهما لو كانا
غير منصرفين لم يكن جرهما بالكسرة وانما قيد الجمع بالمكسر لانه لو كان سالما لم يكن اعرابه كذلك
لانه ان كان مذكرا كان بالحروف وان كان مؤنثا لم يكن نصبه بالفتحة ولقائل ان نقول

المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف

في العبارة نظر لان العبارة الصحيحة ان يقول رفعه بالضمة او اعرابه الضمة رفعا ولقائل
ان نقول ذكر المفرد ههنا غير جايز لان المراد به اما مقابل المثنى والمجموع واما
مقابل المركب مع الغير لا سبيل الى الاول لان الاسماء الستة المضافة الى غير
ياء المتكلم المكبرة مفردة بهذا الوجه مع ان اعرابها ليس كذلك اى ليس بالحركات
ولا سبيل الى الثاني لان مثل غلام زيد غير مفرد بهذا الوجه مع ان اعرابه كذلك
فان قيل المراد الاول لكنه يخرج عنه الاسماء الستة لذكر احكامها بعد قلنا
فلا احتياج الى ذكر قيد المنصرف لذكر احكام غير المنصرف بعد واذا عرفت
ذلك فالمراد بالمفرد غير المثنى والمجموع وغير الاسماء الستة المضافة الى
غير ياء المتكلم المكبرة قوله جمع المؤنث السالم بالضمة والكسرة اى رفع جمع
المؤنث السالم بالضمة ونصبه وجره بالكسرة فنصبه غير جار على الاصل لان
جمع المؤنث السالم فرع لجمع المذكر السالم ونصب جمع مذكر السالم تابع لجره كما يجى
نجعل ههنا كذلك لئلا يلزم للفرع مزية على الاصل قوله غير المنصرف بالضمة
والفتحة اى رفع غير المنصرف بالضمة وجره ونصبه بالفتحة كما يجى تعليله اعلم
انه يشكل بمثل مسلمات علما فانه غير منصرف مع ان اعرابه بالضمة والكسرة عند المصنف
كما ذكره في بعض كتبه وبمثل جوار حالة الجر فانه ليس بالفتحة لا لفظا ولا
تقديرا والا لكان مفتوحا لخفة الفتحة قوله واخوك وابوك وحموك الى اخره
وانما قد اعراب هذه الاسماء بالحروف بكونها مضافة لانها لو كانت مفردة لكان

اعرابها بالحركات تقول جاءني اب ورايت ابا ومررت باب وانما اشترط كونها مضافة
الى غير ياء المتكلم لانها لو كانت مضافة الى ياء المتكلم لكانت مبنية او معربة
اعرابها تقديري تقول جاءني ابي ورايت ابي ومررت بابي وكان من الواجب عليه
ذكر شرطا آخر وهو مكبرة لانها لو كانت اعرابها بالحركات تقول جاءني اخيك

مصغرة لكانت

ورايت اخيك ومررت باخيك وهذا النوع على جار على خلاف الاصل من حيث
ان اعرابها بالحروف وانما جعل اعرابها بالحروف لانه كان في اواخرها حروف
يصلح ان يكون اعرابها من غير الحركات بان تحصل نقل حركته الى ما قبله حال الرفع نحو
جاءني ابوك واصله ابوك نقلت حركة الواو الى الباء بعد سلب حركته وبان
يحصل قلب الواو الفا حال النصب نحو رايت اباك اصله ابوك قلبت الواو الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها فصار رايت اباك وبان يحصل نقل حركته الى ما قبله بعد سلب
حركته وقلبه ياء حال الجر نحو مررت بابيك اصله مررت بابوك نقلت حركة الواو
الى الباء بعد سلب حركة الباء ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار
مررت بابيك قوله المثنى وكلا مضافا الى مضمر الى اخره اعلم ان المثنى وكلا
مضافا الى المضمر واثنان اعرابها بالالف حالة الرفع والياء حالتي النصب والجر تقول
جاءني الزيدان وكلاهما واثنان ورايت الزيدين وكليهما واثنين ومررت
بالزيدين وكليهما واثنين وانما قيد كلا بقوله مضافا الى مضمر يكن اعرابه تقديريا

لانه لو كان مضافا

نحو جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين وانما افرد ذكر كلا

واثنان

اثنان لانهما ليسا داخلين في المثنى لان المراد بالمثنى اسم مفرد الحق باخره الف
ونون او ياء ونون فظاهر ان كلا واثنان ليسا كذلك قوله جمع المذكر السالم واولو
وعشرون اعلم ان جمع المذكر السالم واولو وعشرون الى تسعين اعرابها حالة الرفع
بالواو وحالتي النصب والجر بالياء تقول جاءني الزيدون واولو مال وعشرون ورايت
الزيدين واولي مال وعشرين ومررت بالزيدين واولي مال وعشرين وانما افرد ذكر
اولو وعشرون واخواتها بالذكر لانهما ليسا داخلين في الجمع المذكر السالم لان
المراد بالجمع المذكر السالم اسم معنى الحق باخره واو او ياء ونون مفتوحة فكان
اولو وعشرون ليسا كذلك فان قيل عشرون كذلك لان واحده عشرة قلنا لم يجز ان
يقال عشرون جمع عشرة والذي يدل على ذلك انه لو كان كذلك لجاز اطلاق عشرين
على ثلثين لوجوب اطلاق الجمع على ثلاثة مقادير الواحد لكنه ليس كذلك ولحق
ان يقال عشرون بفتح العين والشين وانه يدل على عدد معين ولا شيء من الجمع
يدل على عدد معين فلا يكون عشرون جمعا ثم اعلم ان اعراب المثنى والمجموع
جار على خلاف القياس من وجهين احدهما من حيث ان اعرابهما بالحروف والثاني
من حيث ان رفع المثنى ليس بالواو ونصبه ليس بالالف ونصب المجموع ليس بالالف
اما العدول في مخالفتهما القياس في الوجه الاول فلان المثنى والمجموع فرعان على
الاحاد والاعراب بالحروف فرع على الاعراب بالحركات واعراب بعض الاحاد وهو الاسماء
الستة بالحروف فلو لم يجعل اعرابهما بالحروف لكان للفرع مزية على الاصل وانه غير جائز

وانه كان في اواخرهما حروف وهي علامة التثنية والجمع يصلح ان يكون اعرابا
فجعل اعرابهما بالحروف لان الحرف بغير الحركة اخفض الحروف مع الحركة واما العلة
في مخالفتهما القياس في الوجه الثاني فان حروف الاعراب ثلثة والاعراب
ستة ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع فلو جعل اعرابهما حالة الرفع بالواو وحالة النصب
بالالف وحالة الجر بالياء لا التبس المثنى بالمجموع سيما حالة الاضافة لا ترى
انك لو قلت رايت زيداك لم يعلم انه مثنى او مجموع ولو جعل اعراب المثنى كذلك
دون الجمع لبقي الجمع بلا اعراب ولو جعل اعراب الجمع كذلك دون المثنى لبقي المثنى
بلا اعراب فوزعت هذه الحروف على المثنى والمجموع بان جعلوا اعراب المثنى حال الرفع
بالالف لان الالف تقع ضمير المرفوع للمثنى نحو يضربان وضربا واعراب المجموع حال
الرفع بالواو لوقوع الواو ضمير المرفوع للمجموع نحو ضربوا ويضربون وجعلوا اعرابهما
بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء وكسروا النون في المثنى
وكسروا ما قبل الياء في الجمع واتبعوا النصب فيهما للجر دون الرفع من حيث ان كل واحد
منهما فضلة في الكلام ومن حيث قرب مخرج لان الفتح من اقصى الحلق والكسر من وسط
الفم والضم من الشفتين اعلم ان الالف والياء في المثنى للاعراب وكل واحد منهما
مع فتح ما قبل الياء مع النون وبدونها علامة التثنية والواو والياء في الجمع
للاعراب وكل واحد منهما مع كسر ما قبل الياء مع النون وبدونها علامة المجموع
فالنون حالة الاضافة بمنزلة التنوين وفي غيرها للعلامة فقط وليس النون

عوضا

عوضا عن الحركة لان هذه الحروف عنده نفس الاعراب **قوله** التقدير فيما
تعذر الى آخره اعلم ان الاعراب تقديري ولفظي اما الاعراب التقديري ففي
موضعين احدهما ان يتعذر فيه الاعراب لفظا والثاني ان لا يتعذر فيه الاعراب
لفظا لكن يستثقل اما الاول ففي موضعين احدهما الاسماء المقصورة وهي
اسماء في اواخرها الف مقصورة مفردة نحو حبلى وعصى وفتى تقول جاءني
فتى ورايت فتى ومررت بفتى اصله فتي قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما
قبلها فصار الاحوال الثلث وانما تعذر الاعراب لفظا لكون الالف في اواخرها
وامتناع قبول الالف الحركة فان قيل لا نسلم وجود الالف في فتى لوجوب
حذفه لالتقاء الساكنين قلنا وجوده في حالتي اللام والاضافة ظاهر واما
حال التنكير فمقدر وهذا لم يجر الاعراب على ما قبله والثاني الاسم المفرد
والجمع المكسر والجمع المونث السالم مضافة الى ياء المتكلم نحو غلامي وغلماني
ومسلماتي وانما تعذر الاعراب لفظا لوجوب حركة ما قبل الياء بالكسرة
لاجل الياء وحينئذ يمتنع اعرابه لفظا اما الرفع والنصب فظاهر لامتناع
تحرك حرف الواحد بحركتين مختلفين واما الكسرة فكذلك لامتناع تحرك حرف
الواحد بحركتين لا يقال لم لا يجوز ان يكون هذه الكسرة كسرة الاعراب مع كونها
للياء لانا نقول هذه الكسرة موجودة قبل التركيب المقتضي للاعراب وانما قال
مطلقا للخلاف فيه لانه قال بعضهم اعراب مثل غلامي تقديري حالتي الرفع والنصب

دون حالة الجر لوجود الكسرة في حالة الجر فاختار المصنف انه تقديري في
الاحوال الثلث لما ذكرنا وليس اعراب غير المنصرف حال الجر تقديريا لان اعراب جره
بالفتحة لفظا وليس اعراب جمع المؤنث السالم حال النصب تقديريا لان اعراب
نصبه بالكسرة لفظا غاية ما في الباب ان جر الاول ونصب الثاني على خلاف
الاصل واما المستثقل ففي موضعين احدهما الاسماء المنقوصة وهي اسماء في
اواخرها ياء قبلها كسرة فان اعرابهما تقديري رفعا وجرا دون النصب تقول جاءني
قاض اصله ومررت بقاض اصله مررت بقاضي استثقلت الضمة والكسرة على الياء
فحذفتا فالتقى ساكنان فحذفت الياء دون التنوين لكون التنوين للعلامة في
المتمكن بخلاف الياء فصار جاءني قاض ومررت بقاض وتقول في النصب رايت
قاضيا لخفة الفتحة على الياء والثاني جمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم
فان اعرابه تقديري رفعا دون النصب والجر تقول جاءني مسلمي اصله مسلموي
اجتمعت الواو والياء وقد سبقت احدهما على الاخرى بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت
في الياء تخفيفا وابدلت ضمة ما قبل الواو كسرة للياء فصار مسلمي واما النصب
والجر فلفظي لانه كان من الواجب ان يكون بالياء وهنا كذلك واذا عرفت ان الاعراب
التقديري في اي صورة فما سواه لفظي لا يقال قوله فما سواه لفظي مكرر لانه ذكره
من قبل بقوله فالمفرد المنصرف الى آخره لانا نقول قوله فالمفرد المنصرف الى آخره
متناول للفظي والتقديري لان اعرابهما بالضم والفتح والكسر قد يكون لفظيا وقد يكون

تقديريا قوله غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما
اي غير المنصرف اسم معرب يكون فيه علتان من تسع علل او علة واحدة
من هذه التسع تقوم مقام العلتين والعلل التسع ما ذكره في البيتين وانما قال
وهذا القول تقريب لان في عدد العلل خلافا فقال بعضهم انها تسع وقال بعضهم
انها ثمان الحكاية والتركيب وقال بعضهم انها احد عشر وهي التسع المذكورة وشبه
الف التانيث نحو رطى ومراعاة الاصل نحو احمر بعد التنكير فقال القول
بانها تسعة تقريب وهو اقرب مما ذكره غيره او يكون المراد من قوله وهذا القول
تقريب ان القول بان كل واحدة من العلل التسع علة قول تقريبي لا تحقيقي لان
كل واحدة منها ليست بعلة تامة لمنع الصرف والا لوجد منع الصرف مع كل واحدة
منها وليس كذلك او يكون المراد به ان ذكر العلل التسع منظومة تقريب على فهم
المبتدي وزايدة في البيت منصوبة على انها حكاية عن حالها في مثل قولنا يمنع
الاسم من الصرف النون زايدة اذ لا عامل ههنا بنصبها على الحال ولا يمكن رفعها
بان يكون خبر المبتداء وهو النون لان الجملة وهي قولنا النون زايدة ليست بسبب
منع الصرف ولا بان يكون صفة للنون لكونها نكرة والنون معرفة اللهم الا ان يحكم
بزيادة الالف واللام في النون ويدل عليها ذكر بقية الاسباب في البيتين نكرة
واعلم ان كل واحدة من هذه العلل التسع فرع لشيء فالعدل فرع المعدول عنه والوصف
فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم تقول قائمة والتعريف فرع

التنكير لانك تقول رجل ثم تقول الرجل والعجمة فرع العربي لان لغة كل قوم اصل بالنسبة
الى لغتهم ولغة غيرهم فرع لغتهم والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد واما
الالف والنون المزيدتان فاختلف فيه فقال البصريون انه انما يمنع الصرف لمشابهته
التي للتأنيث وحينئذ لم يقل انه فرع لشيء وقال الكوفيون انه يمنع الصرف بالاصالة
لا للمشابهة وح يكون فرعا على ما زيد [تا] عليه ووزن الفعل فرع لوزن الاسم فكما ان
الاسم اصل والفعل فرع كذلك ووزن الفعل فرع فلما فرغ المصنف عن ذكر العلل [ووزن الاسم اصل]
اورد امثلتها على ترتيب ذكر العلل بقوله نحو عمر واحمر الى اخره فعمر غير منصرف
للعدل والتعريف واحمر للوصف ووزن الفعل وطلحة للتانيث اللفظي والعلمية
وزينب للتانيث المعنوي والعلمية وابراهيم للعجمة والعلمية ومساجد للجمعية
المتكررة ومعديكرب للتركيب والعلمية وعمران للالف والنون والعلمية واحمد
لوزن الفعل والعلمية **قوله** وحكمه ان لا كسرة ولا تنوين اى وحكم غير المنصرف
ان لا يدخله الكسر ولا تنوين التمكن اذا كان الكسر مخصوصا في الاسم بالجر لو كان
منصرفا ولهذا لو سمية امرأة بمسلمات كان حالها في الاعراب حال كونها منصرفة
قبل التسمية كحالها غير منصرفة حال التسمية وانما لم يمنع الكسر حينئذ لانه ليس علامة
للجر فقط لكونه مشتركا بين النصب والجر وعلامة النصب لا يحذف من غير منصرف وانما
حال الجر ايضا لان غير المنصرف يحمل جره على نصبه كما يفعل في ساير المواضع لكونه معربا
حالة الجر وانما لم يحذف التنوين لانه لا يمنع غير المنصرف من التنوينات الا تنوين التمكن

وهو الفارق بين المنصرف وغير المنصرف وهذا التنوين ليس التمكن بل المقابلة فلا يمنع وانما
يمنع التنوين والكسر لانه لما شابه الفعل من وجهين منع منه ما منع من الفعل وهو
الكسر والتنوين وانما قلنا انه شابه الفعل من وجهين لانه في الفعل فرعيتين
كما في الاسم غير المنصرف علتان كل واحد منهما فرع لشيء كما ذكرنا وانما قلنا ان في
الفعل فرعيتين لان الفعل فرع الاسم من جهة الاشتقاق لكونه مشتقا من الاسم
فان ضرب ويضرب مشتقان من الضرب ومن جهة الافادة لان الفعل يتوقف
في الافادة على الاسم والاسم لا يتوقف على الفعل في الافادة **قوله** ويجوز صرفه
للضرورة [illegible] للتناسب اى ويجوز صرف غير المنصرف لاحد الشيئين احدهما ضرورة
الشعر لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها واصل غير المنصرف ان يكون منصرفا
ومثاله قوله ؞ اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره ؞ هو المسك ما كررته يتضوع ؞ والثاني
تناسب الكلام كقوله تعالى سلاسلا واغلالا فان سلاسل غير منصرف للجمع ولزوم
الجمع لكنه صرف لتناسب الكلام لانه لما كان ما قبله وما بعده منونا صرف ونون
ايضا للتناسب [لان التناسب] مقصود هم عندهم **قوله** وما يقوم مقامهما الجمع والف التانيث
اى وما يقوم مقام العلتين الجمع والف التانيث المقصورة نحو حبلى وبشرى و[الممدودة]
نحو حمراء وانبياء وانما ذكر ههنا لانه قال من قبل غير المنصرف ما فيه علتان
من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما فاحتاج ههنا الى بيان العلة التي تقوم مقام
العلتين فالعلة التي تقوم مقام العلتين اثنتان احدهما الجمع وانما قام الجمع

مقام العلتين لان كونه جمعًا بمنزلة علة وكونه على صيغة منتهى الجموع اى على صيغة غير صيغة

جمع السالم يمتنع جمعها جمع التكسير بمنزلة علة اخرى فكان فيه علتين لا يقال لو كان

الجمع سببًا وصيغة منتهى الجموع سببًا اخر لكان مثل حمر غير منصرف للجمع والصفة

لانا نقول لا نسلم ذلك لجواز ان يكون الجمع مع صيغة منتهى الجموع علة تامة لمنع الصرف

ولا يكون منع الصفة كذلك والثاني الفا التأنيث واما قام الفا التأنيث مقام العلتين

لان التأنيث بمنزلة علة وكون التانيث لازما للكلمة غير المفارق عنها بمنزلة علة

اخرى فكان فيه علتان **قوله** فالعدل خروجه عن صيغته الاصلية الى اخره اى

العدل خروج الاسم عن صيغته الاصلية الى صيغة اخرى وهو على ضربين احدهما

تحقيقي واخرى تقديري والمراد بالعدل التحقيقي انه اذا نظر الى الاسم المعدول وجد فيه

قياس غير منع الصرف يدل على ان اصله شئ اخر كثلاث ومثلث ورباع ومربع واحاد

وموحد وثنا ومثنى وتحقيق العدل فيه انه اذا نظر الى ثلث ومثلث وجد قياس

غير منع الصرف يدل على ان اصله شئ اخر وذلك انه من الاعداد والاعداد من

الواحد الى العشرة واحد واثنان وثلثة واربعة فاحاد وموحد معدولان عن واحد

واحد وثنا ومثنى عن اثنين اثنين وثلث ومثلث عن ثلثة ثلثة ورباع ومربع

عن اربعة اربعة فهي غير منصرفة للعدل والصفة كما في قوله تعالى اولى اجنحة مثنى

وثلث ورباع واما ما فوق الاربعة يعنى خماس ومخمس وسداس ومسدس الى عشار

ومعشر هل يقال ام لا ففيه خلاف والاصح انه لا يقال لضعف الرواية واما تحقيق

العدل في اخر فلانه افعل التفضيل وقياس افعل التفضيل اذا لم يكن مع لام التعريف

ولا مع الاضافة ان يكون على صيغة افعل من وههنا اخر ليس مع لام التعريف ولا مع

الاضافة فوجب ان يكون على صيغة اخر من فلما قيل اخر علم انه معدول عن اخر من

وتحقيق العدل في جمع ان جمع جمع جمعاء وجمعاء فعلاء وفعلاء غير صفة

قياسه ان يجمع على فعالى او فعلاوات كما يجمع صحراء على صحارى او صحراوات فقياس

جمعاء ان يجمع على جماعى او جمعاوات فلما قيل جمع ولم يقل جماعى وجمعاوات علم انه

معدول عن جماعى او جمعاوات **قوله** او تقديرا اى العدل التقديري انه اذا

نظر الى الاسم لم يوجد قياس يدل على ان اصله شئ اخر غير انه وجد غير منصرف

ولم يكن فيه الا العلمية فيقدر فيه العدل حفظا للقاعدة وهي ان الاسم لم يمنع من

الصرف الا اذا كان فيه سببان ومثاله عمر فانه اذا نظر اليه لا يوجد قياس

يدل على ان اصله شئ اخر غير انه وجد غير منصرف وليس فيه سوى العلمية

فيقدر العدل فيه لامكان تقدير العدل فيه وامتناع تقدير غيره فيه حفظا

للقاعدة واما باب قطام ففيه اشكال وذلك انه عند بني تميم غير منصرف للعلمية

والتانيث فلم يوجب الضرورة بتقدير العدل فيه والذي يمكن ان يقال في

توجيهها ان وزن فعال مبني عند اهل الحجاز واما عند بني تميم فان لم يكن في اخره

راء فهو معرب غير منصرف فان كان في اخره راء نحو حضار ووبار فمعرب ليس

فيه الا سببان وهما العلمية والتأنيث والسببان لا يوجبان البناء فيقدر فيه

العدل للضرورة ليحصل موجب البناء فلما قدر العدل فيما اخره فقدر فى غيره لاطراد
الباب وضعف هذا ظاهر لعدم الاحتياج الى تقدير العدل فيه وانا وجدت نسخه
بهذا الكتاب مقروة على المصنف ولم يكن فيه لفظ قطام فسألت قاريا منها فقال حذفها
المصنف عند قراءة بعض المتعلمين المشتغلين عليه لعدم مطابقتها المقصوده
الوصف شرطه ان يكون فى الاصل الى اخره اى شرط الوصف المانع من الصرف ان
يكون وصفا فى الاصل ولا يضر غلبة الاسمية على الوصفة الاصلية ولا يؤثر الوصفية
العارضية ولاجل ان شرط الوصف المانع من الصرف ان يكون وصفا فى الاصل
صرف اربع فى قولنا مررت بنسوة اربع فان اربعا فيه وزن الفعل والصفة
فلو كان الوصف العارض مانعا من الصرف لكان اربع غير منصرف للعلتين
وليس كذلك فلم يكن الوصف العارض مانعا من الصرف ولا يقال ان شرط وزن
الفعل المانع من الصرف منتف فى اربع لان شرطه ان لا يقبل التاء وهو منتف
لقبوله التاء لانا نقول ان التاء الذى فى اربعة ليس للتانيث بل علامة التذكير
والمراد بالتاء تاء التأنيث ولاجل ان غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية
لا تضر امتنع صرف اسود وارقم للحية وادهم للقيد وبيانه ان اسود صفة
فى الاصل ثم جعل اسما للحية وكذلك ادهم صفة فى اصل الوضع لشئ فيه سواد
ثم جعل اسما للقيد فاسود وارقم وادهم صفات فى الاصل واسما لسبب لعارض
فلو كانت غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية مضرة فى تاثير الوصفية الاصلية

لكان اسود وارقم وادهم منصرفا لكنها غير منصرفة فلم تضر غلبة الاسمية على الوصفية
الاصلية **قوله** وضعف منع افعى الى آخره اعلم ان فى افعى للحية واجدل للصقر
واخيل للطاير اى للشقراق مذهبين احدهما منع الصرف لتوهم الخبث فى افعى
اخبث وكون الاجدل من الجدل وهو القوة وكون الاخيل من التخيل فيمتنع من الصرف
لوزن الفعل والصفة وعليه قول حسان بن ثابت رضى الله عنه **شعر**
ذريني وعلمي بالامور وشيمتي ٭ فما طايري فيما عليك باخيلا ٭ والمذهب الثاني الصرف
لعدم العلم بكونها صفات فى اصل الوضع واصل الاسم الصرف ولهذا قال
وضعف منع صرف افعى واجدل واخيل **قوله** التأنيث بالتاء شرطه العلمية
الى آخره اى شرط التانيث بالتاء فى منع الصرف ان يكون علما لانه لو لم يكن علما لكان
ذلك التانيث فى معرض الزوال فلا يكون لازما والتانيث المعتبر هو اللازم ولهذا
صرف قائمة فى قولنا مررت بامراة قائمة مع تحقق الوصف فيها و التأنيث
بالتاء من غير العلمية وانما قيد التانيث بقوله بالتاء احترازا عن التانيث
بالالف كحبلى وحمراء فان العلمية ليس بشرط فيه **قوله** والمعنوي كذلك اى وشرط
التانيث المعنوى فى منع الصرف ان يكون علما لانه لو لم يكن علما لكان ذلك التانيث
فى معرض الزوال فلا يكون لازما والتانيث المعتبر هو اللازم ولهذا صرف جريح فى قولنا
مررت بامراة جريح مع تحقق الوصفية والتانيث المعنوى من غير العلمية ولذلك
صرفت ارنب مع تحقق التانيث المعنوى ووزن الفعل فيه من غير العلمية **قوله**

وشرط تحتم تاثيره الزيادة على ثلاثة الى اخره اى وشرط وجوب تاثير تانيث المعنوى في
منع الصرف احد الامور الثلاثة وهو ان يكون زايدا على ثلاثة احرف او وسطه متحركا او العجمة
معه لانه لو انتفى هذه الامور الثلاثة لكان الاسم ثلاثيا ساكن الاوسط من غير العجمة
فيكون في غاية الخفة فغاية خفته تقاوم احد السببين اللذين فيه فلم يبق في الاسم
الا سبب واحد والسبب الواحد لا يمنع الصرف فلم يجب منع صرفه فيجوز صرفه لانتفاء
شرط وجوب تاثير التانيث المعنوى ولا يجب صرفه لوجود التانيث والعلمية
التي هي شرط جواز منع صرفه وزينب وجب منع صرفها لوجود العلتين مع شرط
وجوب منع صرفها وهو الزيادة على ثلاثة احرف وسقر وجب منع صرفها لوجود
العلتين مع شرط وجوب منع صرفها وهو تحرك الاوسط وماه وجور وجب منع صرفها
لوجود العلتين مع وجود شرط وجوب منع صرفها وهو العجمة وانما اختص
المعنوى بهذه الشرايط لعدم احتياج اللفظى اليه لانه لا يوجد مونث بالتاء ثلاثي
ساكن الاوسط لان التاء تقتضي فتحة ما قبلها فلم يوجد هذه الشرط ولقايل ان يمنع ذلك
بوجود مثل شاة وذات ويمكن ان يجاب عنه بانهما متحرك الاوسط تقديرا الا انه يلزم
من هذا الجواب ان يكون المراد بتحرك الاوسط الذي هو احد امور شرط تحتم التاثير تحرك
الاوسط لفظا او تقديرا ويلزم منه انه ان سمي بمثل شاة وذات مذكر وجب منع صرفه
وفيه نظر والذي يحسم مادة هذا الاشكال بالكلية ان المراد بالتاء في قوله التانيث
بالتاء شرطه هو التاء المتمحض للتانيث والتاء في شاة وذات ليست كذلك لانها

بدلان عن شي لان اصلهما شاه وذاو وكانت التاء بدلا من الهمزة قوله فان سمى به مذكر
الى آخره اى فان سمى بالمونث المعنوي مذكر فشرطه في منع الصرف ان يكون زايدا
على ثلاثة احرف لانه لو كان على ثلاثة احرف لم يكن فيه تانيث حينئذ لا من حيث اللفظ
ولا من حيث المعنى فلكونه اسما المذكر اما من حيث اللفظ فلكونه اسما خاليا من علامة
التانيث ومن قايم مقام حرف التانيث لانك تصغر قدما بقديمة وعقرب بعقيرب
والتصغير ترد الاشيا على اصولها فلولا ان الحرف الرابع بمنزلة تاء التانيث
للزم عود التاء في تصغير عقرب واذا تقرر ذلك فقدم اذا سمي به مذكر انصرف
لانتفاء شرط منع صرفه وهو الزيادة على ثلاثة احرف وعقرب وثلث
من نسوة ثلث اذا سمي به مذكر لم ينصرف لتحقق العلتين مع تحقق شرط
منع صرفهما ولهذا كان كراع غير منصرف مع كونه اسما للخيل فان قيل يلزم مما
ذكرتم منع صرف مثل كلاب اذا سمي به رجل لكون تانيثه معنويا مثل عناق
قلنا لا نسلم ان التانيث في الجمع حقيقة بل كونه بمعنى الجماعة قوله المعرفة
شرطها ان يكون علمية اى شرط المعرفة في منع الصرف ان يكون علما لان المعارف
خمسة وهي العلم والمضمر والمبهم والمعرف بلام التعريف والمضاف الى
احدها وما سوى العلمية غير مانع من الصرف اما تعريف المضمر والمبهم
فلان المضمر والمبهم مبنيان وباب غير المنصرف من المعربات واما تعريف
المعرف بلام التعريف والمضاف الى احدها فلانهما يجعلان غير المنصرف منصرفا

وهو الحرف الرابع وانما قلنا
ان الحرف الرابع قايم مقام
حرف التانيث صح

او في حكم المنصرف على المذهبين فبالاولى ان لا يجعل المنصرف غير منصرف واذا
بطل هذه الاقسام تعين ان التعريف المانع من الصرف هو العلمية هذا اذا لم
يعتبر تعريف التوكيد اما اذا اعتبر فشرط التعريف احد الامرين وهو اما تعريف
العلمية واما تعريف التوكيد وهو بتقدير اللام والاضافة نحو جمع فانه غير منصرف
لوزن الفعل والتعريف فاعتباره اولى للاحتياج اليه في منع صرف بعض التواكيد
وقيل تعريف التاكيد تعريف العلمية لان الفاظ التواكيد اعلام لها واليه ذهب
ابو علي الفارسي فعلى هذا لا يحتاج الى شرط احد الامرين قوله العجمة شرطها ان
يكون علميته الى اخره اي شرط العجمة في منع الصرف امران احدهما ان تكون علما في
العجم لانها لو لم يكن علما في العجم لتصرفت العرب فيه بادخال لام التعريف والاضافة
او التنوين او التعريب وغير ذلك فصار من جنس كلامهم فلم يبق العجمة فيه
فلم يمنع الصرف ولهذا الوسمي بلجام لم يمنع الصرف لانتفاء الشرط وهو كونه علما
في العجم والشرط الثاني احد الامرين وهو اما تحرك الاوسط او زيادة على
ثلاثة احرف لانه لولا ذلك لكان الاسم على ثلاثة احرف ساكن الاوسط فيكون
في غاية الخفة وغاية خفته تقاوم احد السببين فلم يبق فيه الا السبب الواحد
فلم يمنع الصرف واذا تقرر ذلك فنوح اذا سمي به منصرف لانتفاء الشرط الثاني
وهو تحرك الاوسط او زيادة على ثلاثة احرف وشتر وابراهيم اذا سمي بهما امتنعا
من الصرف للعلمية والعجمة وحصول الشرطين معا قوله الجمع شرطه صيغة

منتهى الجموع الى آخره اي شرط الجمع المانع من الصرف ان يكون صيغته على صيغة
منتهى الجموع بغير هاء والمراد بمنتهى الجمع ان يكون على صيغة غير صيغة جمع السالم يمتنع
جمعها جمع التكسير وانما قلنا جمع التكسير لانه لا يجوز جمعه جمع السلامة نحو الصولجات
ولهذا الجمع ثلاثة امثلة احدها ان يكون بعد الف التكسير حرفان متحركان نحو مساجد
والثاني ان يكون بعده حرفان اولهما مدغم في الثاني نحو دواب والثالث
ان يكون بعده ثلاثة احرف اوسطها ساكن نحو مصابيح وانما قال بغير هاء
لانه لو كان بهاء نحو صياقلة لشابه المفرد لفظا او معنى نحو كراهية وطواعية
او كان حكمه حكم المفرد واما مشابهته كراهية وطواعية لفظا وظاهر واما
مشابهته معنى فلوقوع كل واحد منهما على كثيرين اما الجمع وظاهر واما نحو كراهية
فلكونه مصدرا ووقوع المصدر على كثيرين واعلم ان المراد بالهاء هاء التانيث
لئلا ينتقض بمثل فوارة جمع فاره ولو قال بغير هاء وياء النسبة لكان اصوب
لئلا ينتقض بمثل مدايني فانه صيغة منتهى الجموع بغير هاء مع انه منصرف
ويمكن ان يجاب عنه المراد بصيغة منتهى الجموع في قوله هو صيغة منتهى الجموع
بجميع الحروف الموجودة فيه وليس مثل مدايني كذلك لانه على صيغة منتهى الجموع
بغير ياء النسبة الا ان هذا الجواب يغني عن قوله بغير هاء لان الاحتراز به
عن مثل صياقلة وليس مثلها على صيغة منتهى الجموع بجميع حروفه فيلزم احد الامرين
وهو اما الاحتراز عن مثل مدايني او ترك الامرين عن مثل صياقلة واذا كان كذلك

فقيل انه منصرف لانتفاء الشرط المطلع المانع من الصرف لكونه مع الهاء قوله
وحضاجر علم للضبع هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال ان هذا الوزن انما
يمنع الصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بغير هاء والجمعية منتفية في حضاجر
لانه علم للضبع وجوابه ان يقال لا نسلم ان الجمعية منتفية فيه لان الجمع المعتبر
عند المحققين هو الجمعية الاصلية وهي متحققة ههنا لانه منقول عن الجمع الى العلم
لانه جمع حضجر والحضجر هو العظيم البطن فان قيل ان هذا السوال غير متوجه في
حضاجر وان لم يعتبر فيه الجمعية لان هذا الوزن لم يمنع الصرف الا للجمعية اذا لم
يكن فيه علتان اما اذا كانتا فيه فمنع الصرف وان لم يعتبر الجمعية عملا بالعلتين
كحضاجر فان فيه علمية والتانيث لانه علم للضبع والضبع مؤنث قلنا لا نسلم
ان في حضاجر تانيثا لان حضاجر علم الجنس فهو علم للحقيقة المشتركة بين المذكر
والمؤنث كاسامة للاسد واذا كان كذلك لم يكن فيه تانيث ولئن سلمنا ان يكون فيه
تانيثا لكن لا يلزم منه ان يكون غير منصرف للعلمية والتانيث لان العلمية فيه
غير مؤثرة ولهذا لو نكر كان غير منصرف ولقايل ان لا يقول لم يلزمه ان نقول
اشرط ان يكون جمعا في الاصل كما قال في الوصف قوله وسراويل اذا لم يصرف
وهو الاكثر الى آخره هذا جواب عن سوال مقدر ايضا وهو ان يقال هذا الوزن انما لم
يصرف اذا كان جمعا او منقولا عن الجمع وهو ليس كذلك وجوابه انه اذا لم يصرف
فوجهان احدهما انه لفظ عجمي فلما استعملته العرب وحملته على الالفاظ التي على وزنه

في العربي وكانت الالفاظ التي على وزنه في العربي غير منصرف فمنع صرفه ايضا
والوجه الثاني انه لما وجد غير منصرف وعلم من قاعدة كلام العرب ان هذا الوزن
لم يمنع الصرف الا اذا كان جمعا فقيل انه جمع سروالة تقديرا لحفظ قاعدة العرب
واعلم ان الاسباب المانعة من الصرف يلزم ان يكون عشرة بناء على الجواب
الاول وان يكون الجمع المانع من الصرف تحقيقيا وتقديريا بناء على الجواب
الثاني ولم يتعرض المصنف بهما في مواضعهما واما اذا صرف سراويل وهو القليل
فلا اشكال لان هذا الوزن انما يمنع الصرف لاجل الجمعية مع صيغة منتهى الجموع
بغير هاء والجمعية منتفية ههنا فوجب صرفه قوله ونحو جوار رفعا وجرا
كقاض اعلم ان الاصل جوار مثل قاض رفعا وجرا من حيث اللفظ بلا خلاف بين النحاة
المحققين كما تقول جاءني زيد قاض ومررت بقاض بالتنوين وحذف الياء وجاءني
جوار ومررت بجوار بالتنوين وحذف الياء واما من حيث التقدير ففيه خلاف
فقال بعضهم انه منصرف لان هذا الجمع انما لم ينصرف اذا كان بعد الف التكسير
حرفان نحو مساجد او ثلاثة احرف اوسطها ساكن نحو مصابيح وليس ههنا بعد
الف التكسير حرفان او ثلاثة احرف فيكون جوار مثل كلام وسلام فيكون منصرفا
وقال سيبويه ومن تابعه لا نسلم انه ليس بعد الف التكسير حرفان فان الياء
مقدرة بعد الراء والذي يدل على ذلك انك تقول جاءني جوار بكسر الراء فلولا ان الياء
مقدرة بعد الراء لكان الاعراب جاريا على الراء فتقول جاءني جوار بالرفع واذا كانت

الياء مقدرة للاعراب كانت مقدرة لمنع الصرف والجامع كون كل واحد منهما حكما
لفظيا فان قيل ماهذا التنوين عند سيبويه فانه غير منصرف عنده قلنا انه عوض من
الياء او من حركة الياء لان اصل هولاء حوار حواري استثقلت الضمة على الياء فحذفت
فصار هولاء حوار فلما كانوا يحذفون الياء اكتفاء بالكسرة في المفرد نحو قوله تعالى
والليل اذا يسر والكبير المتعال كان حذف الياء في الجمع الذي هو اثقل من المفرد
اولى فلما حذفت الياء والحركة عوض التنوين عن الياء او عن الحركة فهذا التنوين فيه
عند سيبويه ليس تنوين التمكن بل تنوين العوض وعند الاولين تنوين التمكن واما حالة
النصب فبالاتفاق غير منصرف نقول رايت جواري لخفة الفتحة ولو قيل مررت بجواري
بالفتح لكان له وجه لكونه غير منصرف وخفة الفتحة على الياء قوله ولو كان عبد الله
مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا قوله التركيب شرطه العلمية الى اخره اي شرط
التركيب المانع من الصرف وجودي وعدمي اما الوجودي فهو ان يكون علما لانه لو لم
يكن علما لكان في معرض الزوال ولم يكن لازما والتركيب المعتبر هو اللازم والعدمي
هو ان لا يكون باضافة وان لا يكون باسناد وانما وجب ان لا يكون باضافة لان
الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف على المذهبين فيجب
ان لا يجعل المنصرف غير منصرف وانما وجب ان لا يكون باسناد لانه لو كان باسناد
لكان مبنيا ومحكيا على حاله نحو تابط شرا وشاب قرناها وذرى حبا واذا كان
مبنيا ومحكيا على حاله لم يكن له حظ في منع الصرف لان منع الصرف انما هو مخصوص بالمعربات



واعلم انه قال ولا بان يكون الثاني صوتا ولا بان يكون متضمنا الحرف في الاصل لكان
اصوب حتى لا يتوجه النقض عليه بمثل سيبويه وخمسة عشر اذا جعل علما في المذهب الاصح
فان قيل لا يتوجه النقض بمثل ذلك لكونه مبنيا واختصاص منع الصرف بالمعربات
قلنا لا حاجة اذن الى الاحتراز عن التركيب الاسنادي لكونه مخصوصا بالمبنيات ايضا
احد الامرين وهو اما ترك الاحتراز عن التركيب الاسنادي او وجوب الاحتراز
عن مثل سيبويه وخمسة عشر علما واعلم ان المراد بالتركيب التركيب من اسمين
لئلا يشكل بمثل زيد علما لان زيدا مركب من الاسم والتنوين قوله الالف والنون
اذا كانا في اسم الى آخره اعلم ان الالف والنون انما تمنع الصرف عند نحاة البصرة
بسبب مشابهته لالفي التانيث في امتناع دخول تاء التانيث عليهما واذا عرفت
ذلك فنقول ان كان الالف والنون في اسم فشرطه في منع الصرف ان يكون
علما ليصح مشابهته لالفي التانيث لانه لو لم يكن علما لم يمنع دخول تاء التانيث
عليه نحو سعدان للنبت وسعدانة ومرجان ومرجانة نحو عمران وغطفان وسبحان
وان كان في صفة فشرطه في منع الصرف انتفاء فعلانة لتتحقق مشابهته لالفي
التانيث في امتناع دخول تاء التانيث وقيل شرطه في منع الصرف وجود
فعلى لكونه مستلزما لانتفاء فعلانة لانه لما وضع للمؤنث صيغة غير صيغة
المذكر لم يفرق بين المذكر والمؤنث بتاء التانيث وعدمه نحو سكران وسكرى
والاول هو الحق لان وجود فعلى ليس شرطا بالذات بل لكونه مستلزما لانتفاء فعلانة

الذي بالذات **قوله** ومن ثم اختلف في رحمن دون سكران الى آخره اى من اجل
انه اختلف في شرط منع صرف الالف والنون في الصفة اختلف في رحمن ولم يختلف
في سكران وعطشان وندمان لان من قال شرط منع صرفه انتفاء فعلانة منع صرف
رحمن لتحقق شرطه وهو انتفاء فعلانة من رحمن ومن قال شرط منع صرفه وجود
فعلى صرف رحمن لعدم مجئ فعلى من رحمن وانما لم يختلف في سكران لتحقق الشرطين
معا وهما انتفاء فعلانة ووجود فعلى فسكران غير منصرف بالاتفاق ولم يختلف
ايضا في ندمان لانتفاء الشرطين معا بمجئ فعلانة وعدم مجئ فعلى فصرف بالاتفاق
قوله ووزن الفعل شرطه ان يختص بالفعل الى اخره اى وشرط وزن الفعل
المانع من الصرف احد الامرين وهو ما يختص بالفعل ولا يوجد في الاسم الا منقولا
من العجمي الى العربي كشلم او منقولا من الفعل الى الاسم العلم كضرب وشمر اذا سمي
رجل بهما وكانفعل وتفعل واستفعل وافتعل وما شابهها واما ان يكون في
اوله زيادة كزيادة في اول الفعل غير قابل للتاء ليتاكد مشابهته الفعل واوزانه
افعل ونفعل وتفعل وافعل امر المخاطب ولا تفعل نهيا له نحوه وان سمي رجل
بنرجس لم ينصرف للعلمية ووزن الفعل لزيادة النون في اوله لعدم مجئ مثل جعفر
بكسر الفاء فهو كضرب اذا سمي به لا يقال انه اعجمي فمن اين عرف زيادة النون لانا نقول
ان النحاة يجرون اللفظ المنقول الى لغتهم في زيادة حرف من حروفه او اصالته
كاللفظ العربي واذا قالوا النون في نرجس زايدة ارادوا به انه لو اخذ الفعل منه

ليقل

ليقل نرجس بخلاف ما لو سمينا رجلا بنهشل فانه منصرف لان في الاسماء
فعلل مثل جعفر ولم يكن زايدة ولا يشكل بقوله التاء كقولهم نرجسة لانه
غير قابل للتاء حال كونه علما واعلم انه يشكل باسود اسما للحية فانه منصرف للوصف
الاصلي ووزن الفعل مع كونه قابلا للتاء كقولهم سوده للحية الانثى واجاب عنه
بعضهم بان قبوله التاء طار لاستعماله اسما ومعناه ان المراد بانه غير قابل للتاء
انه لا يقبل التاء اذا استعمل صفة وكان غير منصرف للوصف ووزن الفعل وح لا يتوجه
الاشكال بنرجس علما ولا باسود اسما للحية **قوله** ومن ثم امتنع احمر وانصرف يعمل
اى ومن اجل ان شرط وزن الفعل المانع من الصرف احد الامرين المذكورين امتنع
صرف احمر لكون الامر الثاني موجودا فيه وهو ان يكون في اوله زيادة كما في اول الفعل
غير قابل للتاء لانه لا يقال احمرة ومن اجل هذا انصرف يعمل مع وجود الوصف ووزن
الفعل لانتفاء الامرين معا اما الاول فظاهر وهو ان لا يختص بالفعل واما الثاني فلكونه
قابلا للتاء للمونث تقول هذا جمل يعمل وهذه ناقة يعملة نعم اذا سمي به كان غير
منصرف لانه غير قابل للتاء ح وكذلك حكم ارمل **قوله** وما فيه علمية موثرة اذا
نكر صرف الى اخره اى كل غير منصرف فيه علمية موثرة اى العلمية سبب في منع الصرف
فانه اذا نكر صرف لانه تبين من قبل ان العلمية المؤثرة لا تجامع علة الا والعلمية شرط
في تاثير ذلك العلة الا العدل ووزن الفعل فانها تجامع العدل ووزن الفعل
موثرة وليس بشرط في العدل ووزن الفعل وانما قلنا انه تبين ان العلمية المؤثرة لا تجامع

علة الا وهي شرط فيها لان تلك العلة ان كانت الوصف فلانها لا تجامع من حيث ان
بينهما التضاد وان كانت التانيث بالياء او التانيث المعنوي او المعرفة او العجمة
او التركيب او الالف والنون في الاسم فالعلمية شرط فيها وان كان في الصفة
فان العلمية لا تجامعها لما بينهما من التضاد وان كانت الجمع او التانيث بالالف فلانهما
تجامعها مؤثرة لاستقلالهما في منع الصرف بدون العلمية وانما قلنا ان العلمية
تجامع مؤثرة مع العدل ووزن الفعل لمنع صرف عمر للعدل والعلمية ولمنع صرف
احمد للعلمية ووزن الفعل وانما قلنا ان العلمية تجامع مؤثرة وليس بشرط في العدل
ووزن الفعل لمنع صرف العدل من غير العلمية في نحو ثلث ورباع ولمنع صرف وزن
الفعل من غير العلمية في احمر اذا كان صفة قوله وهما متضادان اي العدل
ووزن الفعل متضادان وهو اشارة الى جواب سوال مقدر وذلك السوال ان يقال
اذا لم يكن العلمية شرطا في العدل ووزن الفعل فجاز ان يكون كلمة فيها العدل ووزن
الفعل والعلمية فاذا نكرت زالت العلمية ولم يزل العدل ووزن الفعل لان العلمية
ليست بشرط فيهما فاذا لم يصدق كلما فيه العلمية موثرة اذا نكر صرف وجوابه ان يقال
ان العدل ووزن الفعل متضادان اي لا يجتمعان معا بالاستقراء فاذا لا يكون الا احدهما
وفي سوال المقدر نظر لانه لا يتوجه السوال المقدر حينئذ لان العلمية في الكلمة المفروضة
غير موثرة وجوابه انا لا نسلم ان العلمية ليست موثرة والا يلزم الترجيح من غير مرجح
اذ كل من الثلث سبب تام فالقول بموثرة الاثنين دون الثالث مع تساويها في السببية

مرجح بل من ج وليس مثل مساجد علما كذلك ولا شي من العدل ووزن الفعل كذلك واذا
عرفت ذلك فنقول ان لم يكن في غير المنصرف الذي فيه العلمية شيء منهما اي العدل
ووزن الفعل فيه احدهما فاذا نكر صرف ايضا لبقائه على سبب واحد لانه زال العلمية
ولم يزل احدهما واعلم انما قيد العلمية بالموثرة لانه لو لم يكن موثرة لم يصدق قوله كلما
فيه علمية موثرة اذا نكر صرف لان مثل مساجد وحبلى وحمراء اذا سمي به فيه علمية
وليس من حكمه اذا نكر صرف لان العلمية غير موثرة لان منع صرفه انما هو للجمعية الا
صليه والتانيث لا للعلمية وخالف سيبويه الاخفش في احمر اعلم ان نحو احمر غير منصرف
للصفة ووزن الفعل واذا سمي فكذلك غير منصرف للعلمية ووزن الفعل واما
اذا نكر بان يقع فيه اشتراك اتفاقي ففيه خلاف بين سيبويه والاخفش
فقال سيبويه انه غير منصرف لوزن الفعل والصفة الاصلية وقال الاخفش انه
منصرف لانه انما نكر ما لم يعتبر فيه الوصفية فلم يكن فيه الا سبب واحد وهو
وزن الفعل فصرف وجوابه ان نقول سلمنا انه انما نكر ما لم يعتبر فيه الوصفية
لكن لم قلتم انه لم يعتبر بعد ذلك وبيان ذلك ان احمر اذا كان علما لم يمكن اعتبار
الوصفية لما بين العلمية والوصفية من التضاد واذا نكر زال ذلك المانع وكذلك
حكم كل ما فيه صفة مع سبب اخر نحو سكران وباب ثلث مستثنى من هذا الحكم لانه اذا
سمي به لم يبق فيه العدل لان الوصفية في باب ثلث لازم للعدل فاذا انتفى الوصفية
بالعلمية لم يبق العدل لان انتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم فلم يكن فيه الا العلمية

بقائه بلا سبب بزوال العلمية وزوال
ما هي شرط فيه وان كان فيه احدهما فاذا
نكر صرف صح

وهذا قال في مثل احمر **قوله** ولا يلزمه باب حاتم اي ولا يلزم سيبويه باب حاتم اذا
سمي به هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال لو كانت الصفة الاصلية معتبرة
بعد العلمية في احمر لكانت معتبرة في مثل حاتم اذا سمي به لكونه وصفا في الاصل
ولو كانت معتبرة فيه لكان حاتم غير منصرف للعلمية والصفة الاصلية لكنه ليس
كذلك فلم يكن الصفة الاصلية معتبرة وجوابه ان نقول لا نسلم ان الصفة
الاصلية لو كانت معتبرة بعد العلمية في احمر لكانت معتبرة في مثل حاتم اذا سمي به
لكونه وصفا في الاصل لان الوصفية لو اعتبرت في حاتم علما لزم اعتبار المتضادين
في حكم واحد وهو منع الصرف لان العلم لا يقع على كثيرين والصفة يقع على كثيرين
واعتبار المتضادين في حكم واحد غير جايز وليس كذلك احمر بعد تنكيره لعدم اعتبار
العلمية في منع الصرف فلم يلزم من اعتبار الصفة في منع الصرف حال التنكير
اعتبار المتضادين وانما قال في حكم واحد لجواز اعتبار المتضادين في حكمين
مختلفين كقوله اتاني وعيد الحوص من ال جعفر ويا عبد عمرو لو نهيت الاحاوصا
فاعتبر العلمية في احوص من جهة منع الصرف وجمعه على احاوص واعتبر الصفة
من جهة جمعه على الحوص واعلم ان قوله وكل ما فيه علمية موثرة فانه اذا نكر صرف
انما يكون كليا على راي الاخفش لا على راي سيبويه **قوله** وجميع الباب باللام
او الاضافة يجر بالكسر اعلم ان النحاة اتفقوا على ان جميع ما لا ينصرف اذا اضيف
او دخله الالف واللام وانجر بالكسر لفظا ان كان اعرابه لفظيا ولكن اختلفوا في ان

دخول

دخول الكسر عليه من حيثية انه منصرف ولا من هذه الحيثية فقال قوم انه منصرف
لانه لما دخل عليه ما هو من خواص الاسم اعني اللام والاضافة اخرجته من مشابهته
الفعل فصار منصرفا فدخله الكسر وقال قوم انه غير منصرف لوجود العلتين الضافة
لان الكسر انما حذف تبعا للتنوين وحال دخول اللام او الاضافة لم يوجد التنوين فيحذف
فيتبعه الكسر وقال قوم ان بقي العلتان حال الكسر كان غير منصرف كمساجد وحبلى
وحمراء واحمر وسكران صفة عملا بالعلتين وان لم يبقيا او لم يبق احدهما كان منصرفا
كبعلبك وابراهيم واحمد وعمر وهذا اقرب الى الحق من المذهبين الاولين **قوله**
المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية اي المرفوع ما اشتمل على علم الفاعلية
وهو الرفع وانما لم يقل ما اشتمل على الرفع لئلا يتوهم تعريف الشيء بما هو مثله في المعرفة
والجهالة او اخفى لان كل من لم يعرف المرفوع لم يعرف الرفع فالمرفوعات خبر مبتدا محذوف
اي هذا الباب المرفوعات ولم يرجع الضمير الى المرفوعات لانه التعريف انما هو
للماهية لا لافرادها كتعريف الاسم والفعل وغيرهما بل رجع الى المرفوع **قوله**
فمنه الفاعل اي فمن المرفوع الفاعل وانما ابتداء بالفاعل من المرفوعات لان الرفع
للفاعل في الاصل وما سواه محمول على الفاعل في الرفع **قوله** وهو ما اسند اليه
الفعل الى اخره وانما قال ما اسند ولم يقل اسم ليدخل فيه فاعل الامر والنهي وانما قال ما
اسند اليه الفعل ولم يقل اسم اسند اليه الفعل ليدخل فيه الفاعل الذي ليس باسم
نحو اعجبني ان ضرب زيدا فان مع الفعل في محل الرفع بانه فاعل اعجبني وليس باسم

بل انما دخله الكسر

وان كان في تقدير الاسم **قوله** او شبهه ليدخل فيه فاعل اسم الفاعل والصفة
المشبهة وغيرهما كان المصدر واسم التفضيل واسما الافعال والظروف والجار
والمجرور لا كاسم المفعول لان مرفوعه ليس بفاعل بل مفعول ما لم يسم فاعله نحو
زيد قائم ابوه وزيد حسن ابوه فابوه فاعل اسم الفاعل في الاول وفاعل صفة
المشبهة في الثاني **قوله** وقدم عليه على جهة قيامه به اي على جهة قيام الفعل
بالفاعل ليخرج عنه مفعول ما لم يسم فاعله نحو ضرب زيد فان زيدا اسند الفعل اليه
وقدم عليه لكن لا على جهة قيامه به لان الفعل هو التاثير لا يكون قائما بالمفعول بل
يكون قائما بالفاعل وانما قال على جهة قيامه به ولم يقل قائما به ليدخل فيه الفاعل
الذي يقوم الفعل به حقيقة نحو علم زيد والفاعل الذي لا يقوم الفعل به حقيقة نحو
قرب زيد ومات زيد ولم يتم زيد فالفاعل عنده انما يكون فاعلا بثلاثة شروط
احدها ان يكون الفعل او شبهه مسندا اليه والثاني ان يكون الفعل مقدما عليه
والثالث ان يكون الفعل او شبهه قائما به ولم ينتقض الحد بمثل زيد في قولنا ان قام
زيد قمت لان المراد بالاسناد اعم من الاسناد بالفعل وتقدير الاسناد ولا بمثل لم يتم
زيد مع انه ما اسند اليه الفعل لان المراد بالاسناد هو الاسناد في الايجاب او
السلب ولقايل ان يقول لا يخلو من ان يراد بالفعل في قوله ما اسند اليه الفعل الفعل
الاصطلاحي او الفعل الحقيقي الذي هو المصدر لا سبيل الى الاول لان الفعل الاصطلاحي
غير قائم بالفاعل ولا الى الثاني لانه لا حاجة الى قوله او شبهه ويمكن ان يجاب عنه بان

قوله وقدم عليه اي وقدم الفعل او شبهه على الفاعل ... ان زيد في قولنا زيد قام مسند اليه ويكون فاعلا لانه على تقدير ان يكون مسندا لان ليس الفعل مقدما عليه

المراد به الفعل الاصطلاحي والضمير في قيامه يعود الى مدلول الفعل الذي الاصطلاحي
هو الفعل الحقيقي لجواز عود الضمير الى بعض مدلول المذكور ولقايل ان يورد النقض
ببعض التوابع نحو اعجبني زيد حسنه اسند اليه الفعل مقدما عليه على جهة قيامه
به وليس بفاعل ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالمسند اليه انما هو المسند اليه اولا
قوله والاصل ان يلي فعله اي واصل الفاعل ان يلي الفعل ويتقدم على المفعول
وساير الاشياء المعمولة للفعل لقربه بالفعل اكثر من قرب ساير الاشياء بالفعل لان
الفعل لا يفيد بدونه ويفيد بدون ساير الاشياء ولكونه موجد للفعل غالبا
بخلاف ساير الاشياء **قوله** فلذلك جاز ضرب غلامه زيدا الى آخره اي ولاجل
ان اصل الفاعل ان يلي فعله ويتقدم على المفعول جاز ان يقال ضرب غلامه زيد
فانه لولا ان زيدا المؤخر لفظا عن غلامه مقدم رتبة على غلامه لزم اضمار قبل الذكر
لفظا ورتبة وهو غير جايز ولهذا جاز ان يقول لهما الزيدان المنطلقين ولا
جل ان اصل الفاعل ان يتقدم على المفعول امتنع ان يقال ضرب غلامه زيدا
لانه يلزم منه اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة اما لفظا فظاهر لان الضمير الذي
في غلامه يعود الى زيد وزيد موخر لفظا واما تقدمه رتبة فلان غلامه فاعل
ضرب وزيدا مفعول ضرب والفاعل مقدم على المفعول رتبة فان قيل لم جوز تم
اضمار قبل الذكر في مثل قولنا اكرمني وضربت زيدا ولم تجوزوا فيما نحن فيه مع وجود
المفسر بعده في الموضعين قلنا الضرورة ثمه وهي وجوب وجود الفاعل وامتناع

وجوده الا مع اضمار قبل الذكر على تقدير اعمال الفعل الثاني وهي مفقوده هنا لجواز تقديم المفعول على الفاعل اعلم ان المفعول الاول من باب اعطيت بمنزله الفاعل في مثل الحد والثاني بمنزله المفعول في مثل اخذ عند البصريين في عدم جواز اعطيت درهم زيدا ومنه قوله ومن كان حقه من القضايا قوله واذا انتفى الاعراب الى آخره اي انتفى الاعراب في الفاعل والمفعول معا لفظا والقرينة نحو ضرب موسى عيسى وضرب من على الباب من على السطح وجب تقديم الفاعل على المفعول دفعا للالتباس ولانه لو قيل المتاخر فاعل والمتقدم مفعولا لكان عدولا عن الاصل من غير دليل وحاجة وانما قال والقرينة لانه لو انتفى الاعراب فيهما لفظا ولم ينتف القرينة لم يجب تقديم الفاعل نحو اكل الكمثرى موسى فان من المعلوم ان موسى اكل والكمثرى ماكول وضرب موسى العاقل على العاقل فلم يحصل الالتباس بتاخير الفاعل وكذلك اذا كان الفاعل مضمرا متصلا وجب تقديم الفاعل على المفعول لانه لو اخر لزم ان لا يكون متصلا وقد فرض انه متصل وهذا خلف وانما لم يجز ان يكون الفاعل المتصل موخرا عن المفعول المتصل لكراهتهم ان يتقدم الاضعف على الاقوى فيما كالكلمة الواحدة انما قال مضمرا لانه لو كان الفاعل ظاهرا لم يجب تقديمه على المفعول وانما قال متصلا لانه لو كان منفصلا لم يجب تقديمه على المفعول نحو ما ضربني الا انت وما ذكره لشكل مثل قولنا زيدا ضربت فان فاعله مضمر متصل مع جواز تقديم

عليه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد من وجوب تقديم الفاعل على المفعول امتناع تقديم المفعول عليه فقط وكذلك اذا وقع مفعول الفاعل بعد الا وجب تقديم الفاعل على المفعول نحو ما ضرب زيد الا عمروا لانه لو اخر لانقلب المعنى لان معنى ما ضرب زيد الا عمروا انحصار ضروب زيد في عمرو وجواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر واذا قيل ما ضرب عمروا الا زيد جاز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر وفيه نظر لانه انما يلزم انقلاب المعنى ان لو قدم المفعول على الفاعل من غير الا اما اذا قدم عليه مع الا فلم يلزم انقلاب المعنى وهو ظاهر نحو ما ضرب الا عمروا زيد لا يقال لو جاز ما ضرب الا عمروا زيد فلا يخلو من ان يجوز مع تعدد المستثنى المفرغ بعد الا في الفاعل والمفعول بمعنى ما ضرب احد احدا الا زيد عمروا او لا مع تعدد المستثنى المفرغ وان كان الاول كان الحصر فيهما والمقصود الحصر في احدهما هذا خلف وان كان الثاني كان القول بما ضرب الا عمروا زيد ممتنعا لانه يبقى الفعل بلا فاعل ولا قائم مقام الفاعل لان زيدا يمتنع ان يكون فاعلا لما ضرب حينئذ لانا نقول نختار القسم الثاني وهو انه يجوز لا مع تعدد المستثنى ونمنع بقاء الفعل بلا فاعل لان زيدا الموخر لفظا المقدم رتبة فيكون فاعلا للفعل ويكون تقديره ما ضرب زيد الا عمروا فح لم يلزم بقاء الفعل بلا فاعل مع ان الاخفش اجازه في كتابه الكبير وكذلك عبد القاهر وكذلك اذا وقع مفعول الفاعل بعد معنى الا نحو انما ضرب زيد عمروا لان معناه ما ضرب زيد الا عمروا فالعله التي

ذكرناها في الا موجوده ههنا **قوله** واذا اتصل به ضمير المفعول الى اخره اى
اذا اتصل بالفاعل ضمير يعود الى المفعول نحو ضرب زيدا غلامه وجب تاخير الفاعل
عن المفعول لانه لو قدم وقيل ضرب غلامه زيدا لزم اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى
وانه ممتنع كما مر اعلم انه اذا اتصل بالمفعول الاول من باب اعطيت ضمير المفعول
الثاني وجب تاخير الاول نحو اعطيت الدرهم صاحبه عند البصريين لان حق المفعول
الاول ان يتقدم على المفعول الثاني فيكون بمنزلة الفاعل والحكم فيه وجوب التاخير
كما عرف وكذلك اذا وقع الفاعل بعد الا وجب تاخير الفاعل عن المفعول نحو ما ضرب
عمرا الا زيد لانه لو قدم انقلب المعنى لان معنى قوله ما ضرب عمرا الا زيد ليس مضروبا الا لزيد
وزيد جاز ان يكون ضاربا لغير عمرو واذا قدم الفاعل على المفعول نحو ما ضرب زيد
الا عمرا كان مضروبا لغير زيد ولم يجز ان يكون زيد ضاربا لغير عمرو وفيه من الاشكال
الذي عرفته وكذلك اذا وقع الفاعل بعد معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد وجب تاخير
الفاعل عن المفعول لانه في المعنى ما ضرب عمرا الا زيد فالعلة التي ذكرناها في
امتناع تقديم الفاعل في الا موجودة في انما وكذلك اذا اتصل مفعول الفاعل بالفعل
والفاعل غير متصل نحو ضربني زيد وجب تاخير الفاعل لانه لو قدم لزم
انفصال المفعول والتقدير انه متصل هذا خلف وانما قال والفاعل غير متصل لانه لو
كان الفاعل متصلا مع اتصال المفعول وجب تقديم الفاعل على المفعول نحو ضربتك
كما ذكرنا **قوله** وقد يحذف الفاعل الى اخره اعلم ان الفعل الرافع للفاعل يحذف

لقيام قرينة دالة عليه تارة على سبيل الجواز وتارة على سبيل الوجوب فاما حذف
الفعل على سبيل الجواز فكقول القايل زيد في جواب من قال من قام اى قام زيد فيجوز
اظهار قام وحذفه وكقوله ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما يطيح الطوايح
فكان قائلا قال من يبكي يزيد فقال ضارع لخصومة اى يبكيه ضارع لخصومة فضارع
مرفوع بانه فاعل فعل محذوف والضارع الضعيف الذليل والمختبط السايل الذي
يختبط بالليل والطوايح جمع المطيحة على خلاف القياس ومثله قوله تعالى يسبح
له فيها بالغدو والاصال رجال بفتح الباء على قراءة عاصم وابن عامر ورجال مرفوع
بانه فاعل فعل محذوف فكان قائلا قال من يسبحه فيقال رجال اى يسبحه رجال
ولا يجوز ان يكون رجال مرفوعا على انه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله يسبح لان الرجال
ليسوا مسبحين في البيوت بالغدو والاصال واما حذف الفعل على سبيل الوجوب
ففي كل موضع له مفسر كقوله تعالى وان احد من المشركين استجارك فاحد مرفوع بانه
فاعل فعل محذوف اى وان استجارك احد وانما وجب حذفه لانه فسر هذا الفعل
فلو اتى به لزم جمع المفسر والمفسر وهو غير جائز لان ذكر المفسر يصير حشوا بلا فايده وانما قال
فاعل فعل محذوف ولم يقل انه مبتداء وما بعده خبره لان ان حرف الشرط وحرف
الشرط ان يدخل على الفعل لفظا او تقديرا **قوله** وقد يحذفان معا اى وقد يحذف
الفعل والفاعل جميعا في جواب من قال اقام زيد فيقال في جوابه نعم اى نعم قام زيد
فيجوز حذف الفعل والفاعل ويجوز اظهارهما وانما قدر الجملة بالفعلية لا بالاسمية

وهى المبتداء والخبر ليكون الجواب مطابقا للسوال **قوله** واذا تنازع الفعلان فى اخره اى اذا
تنازع العاملان او اكثر اسما ظاهرا بعدهما سواء كان العاملان فعلين نحو ضربت واكرمت
زيدا او اسمين نحو انا ضارب ومكرم زيدا بمعنى ان كل واحد منهما يطلب ان يعمل فى ذلك
الاسم وهذا التنازع قد يكون فى الفاعلية اى كل واحد منهما يطلب ان يكون ذلك
الاسم فاعلا له او قائما مقامه نحو ضربنى واكرمنى زيد وضرب واكرم زيد و قد يكون
فى المفعولية اى كل واحد منهما يطلب ان يكون ذلك الاسم مفعولا له صريحا نحو
ضربت واكرمت زيدا او غير صريح كقوله تعالى يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلالة
وقد يكون فى الفاعلية والمفعولية اى احدهما يقتضى الفاعلية والاخر يقتضى المفعولية
وهو على ضربين احدهما ان الاول يقتضى الفاعلية والثانى يقتضى المفعولية نحو اكرمنى
وضربت زيدا واكرم وضربت زيدا والثانى ان يقتضى الاول المفعولية والثانى الفاعلية
نحو اكرمت وضربنى زيد واكرمت وضرب زيد واشار الى هذين الضربين صريحا
بقوله مختلفين اى متعاكسين ليكون الاقسام الاربعة مذكورة بالفعل وهو حال من
الفعلين المقدرين بعد قوله فقد يكون فى الفاعلية والمفعولية اى فقد يكون تنازع
الفعلين فى الفاعلية والمفعولية متعاكسين بمعنى ان الاول يقتضى الفاعل
والثانى يقتضى المفعول وبالعكس ولا يمكن ان يكون حالا من الفاعلية والمفعولية لانه
يقع زايدا غير محتاج اليه ولانه لو كان كذلك لوجب تانيثه ويمكن ان يقال ايضا انما
قيد الفعلين بمختلفين لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد وضربت ضربت زيدا

من هذا الباب فانه ليس منه لان الفعل الثانى تاكيد للاول والمراد بالمختلفين على هذا الوجه
هو المختلفان فى لفظهما او فى عملهما حتى لا ينتقض بمثل ضربت وضربنى زيد وانما قال
فى الفاعلية والمفعولية ولم يقل فى الفاعل والمفعول ليتناول مفعول ما لم يسم فاعله والمجرور
فالبصريون يختارون اعمال الفعل الثانى فى ذلك الاسم للقرب والجوار والكوفيون
يختارون اعمال الفعل الاول فى ذلك الاسم لكونه اهم لتقدمه واعمال الاهم
اولى ولكل واحد من الفريقين حجج ومناقضات كثيرة لا نطول الكلام بذكرها
وانما قال ظاهرا بعدهما لانهما اذا تنازعا مضمرا بعدهما لم يكن الحكم مثل ما
ذكرنا بل يستوى الفعلان فى الاضمار اما اذا تنازعا مضمرا غائبا نحو ضربنى
واكرمنى فظاهر واما اذا تنازعا مضمرا مخاطبا او متكلما نحو ضربت واكرمت
وضربت واكرمت فلدفع الالتباس وكذا فى غيره وفيه نظر لجواز ان يقال
ما ضرب واكرم الا انا الا انا او انت وما ضربت واكرمت الا اياك ولا يجاب عنه
بان معمول احدهما محذوف لا مضمر لان الكلام فى تنازع الفعلين واعمال احدهما
سواء حذف معمول الاخر او اضمر وانما قال بعدهما لانه لو كان قبلهما او بينهما
امتنع التنازع او لم يترتب الحكم المذكور عليه وهو اعمال الاقرب عند البصريين
والابعد عند الكوفيين لانهما ان اقتضيا الفاعل نحو زيد ضربنى واكرمنى
وضربنى زيد واكرمنى او اقتضيا الفاعلية والمفعولية وتقدم عليهما نحو زيد
ضربنى واكرمت وزيدا ضربت واكرمنى او اقتضى الثانى الفاعلية والاول المفعولية

وتوسط بينهما نحو ضربت زيدا واكرمني لزم الامر الاول لامتناع تقدم الفاعل على
الفعل وان اقتضى الاول الفاعلية والثاني المفعولية وتوسط بينهما نحو ضربني
زيد واكرمت او اقتضى المفعولية نحو زيدا ضربت واكرمت ونحو ضربت زيدا واكرمت
لزم الامر الثاني وهو عدم ترتب الحكم المذكور عليه لتعين زيد في المثال الاول
لان يكون فاعلا لضربني لاسناد الفعل اليه ومجيئه بعده من غير ورود عامل آخر
عليه ولتعين زيد في المثالين الاخرين لان يكون مفعولا لضربت لما ذكرنا
فان اعملت الثاني اضمرت الفاعل في الاخر اي فان اعملت الفعل الثاني كما هو
راي البصريين فالفعل الاول اما ان يقتضي الفاعل او يقتضي المفعول فان كان مقتضيا
للفاعل اضمرت الفاعل في الاول موافقا للاسم الظاهر في التذكير والتانيث
والافراد والتثنيه والجمع تقول ضربني واكرمت زيدا وضرباني واكرمت الزيدين
وضربوني واكرمت الزيدين وضربتني واكرمت هندا وضربتاني واكرمت
الهندين وضربنني واكرمت الهندات ولا يحذف الفاعل الفعل الاول خلافا للكسائي
فانه يختار حذف الفاعل هربا من الاضمار قبل الذكر وانما لم يجز حذف الفاعل
لتوقف الكلام عليه وعدم استقلال الفعل بدونه والفرق بين الحذف والاضمار انما
يظهر في التثنيه والجمع والتانيث تقول على تقدير الحذف واكرمت هندا وضربني
واكرمت الهندين وضربني واكرمت الهندات والمراد من الفاعل في قوله اضمرت الفاعل
هو الفاعل او ما يقوم مقام الفاعل ليدخل فيه مثل ضرب وضربت زيدا وعلم ان المراد

ضربني واكرمت الزيدين
وضربني واكرمت الزيدين
وضربني

فلا

ذلك من قوله قبل في الفاعلية قوله وجاز خلافا للفراء اي وجاز مثل هذه
المسئلة وهي ان الفعل الاول يقتضي الرفع والثاني يقتضي النصب ويعمل الفعل الثاني
دون الاول نحو ضربني واكرمت زيدا خلافا للفراء ويعلم منه انه لو اقتضى الفعلان
الرفع او النصب نحو ضربني واكرمني زيد واكرمت وضربت زيدا فان زيدا في
الاول فاعلهما وفي الثاني مفعولهما او الاول النصب والثاني الرفع واعمل الثاني
نحو ضربت واكرمني زيدا او الاول الرفع والثاني النصب نحو ضربني واكرمت زيد لجاز
عند الفراء والذي احتج به الفراء انه لو جاز مثلها لزم احد الامرين وهما اما
حذف الفاعل من الاول واما اضمار قبل الذكر وكل واحد منهما غير جائز والذي
يبطل قول الفراء قول شاعر شعر وكمتا مدماة كان متونها • جرى فوقها واستشعرت
لون مذهب • فان جرى واستشعرت تنازعا لون مذهب وجرى اقتضى الرفع واستشعرت
اقتضى النصب واعمل استشعرت دون جرى قوله وحذفت المفعول في الاول
اي ان اعملت الفعل الثاني كما هو راي البصريين فالفعل الاول يقتضي المفعول
حذفت المفعول من الفعل الاول ان استغني عن ذلك المفعول نحو ضربت واكرمني
زيد وانما لم يجز اضماره هربا من الاضمار قبل الذكر وانما لم يهربوا عنه
في الفاعل لوجوب ذكر الفاعل دون المفعول فانه تحملوا في الفاعل اضمار قبل الذكر
مع تفسيره للضرورة ولم يتحملوه في المفعول لعدم الضرورة وان لم تستغن عن
ذلك المفعول اظهرت ذلك المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا فان

نصب المثال الاول دون الثاني

حسبني وحسبت تنازعا منطلقا الاخير واعمل فيه حسبت فوجب اظهار مفعول
حسبني وهو منطلقا الاول لان حذفه ممتنع لانه لا يجوز حذف احد مفعولي
باب حسبت كما يجيء ولا يجوز اضماره لئلا يلزم منه اضمار قبل الذكر في المفعول الذي
هو فضلة وفيه نظر لجواز اضمار مفعول الثاني لحسبني بعد ذكر منطلقا نحو حسبني
وحسبت زيدا منطلقا اياه قوله وان اعملت الاول اي وان اعملت الفعل الاول
كما هو راي الكوفيين والفعل الثاني اما ان يقتضي الفاعل او المفعول فان اقتضى
الفاعل اضمرت الفاعل في الفعل الثاني موافقا للظاهر بقول ضربت واكرمني
زيدا وضربت واكرماني الزيدين وضربت واكرموني الزيدين والمراد بالفاعل في
قوله اضمرت الفاعل هو الفاعل وما يقوم مقامه ليدخل فيه مثل ضربت واكرم
زيدا وان اقتضى الفعل الثاني المفعول اضمرت ذلك المفعول على المختار ليطابق
الملفوظ المراد ولدفع الالتباس المفعول بما هو غيره وجاز الحذف ايضا ان لم يمنع
مانع لوجود القرينة الدالة عليه مثلا تقول في الاضمار ضربني واكرمته زيد
وضربني واكرمتهما الزيدان وضربني واكرمتهم الزيدون وتقول في الحذف ضربني
واكرمت زيد وضربني واكرمت الزيدان وضربني واكرمت الزيدون واما اذا منع
مانع من الحذف والاضمار فوجب الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان
منطلقا فان حسبني وحسبتهما تنازعا منطلقا واعمل فيه حسبني فوجب اظهار المفعول
الثاني لحسبتهما وهو منطلقين لانه لولا الاظهار لزم اما الحذف واما الاضمار والاول

غير جائز لانه لا يجوز الاقتصار على احد مفعولي باب حسبت والثاني غير جائز لانه
لو اضمر لاضمر مفردا او مثنى لا سبيل الى الاول لانه يمتنع ان يقال حسبني وحسبتهما
اياه الزيدان منطلقا لانه لما كان المفعول الاول في باب حسبت مثنى وجب ان يكون
المفعول الثاني كذلك لكون الثاني عبارة عن الاول في المعنى ولا سبيل الى الثاني
لانه يمتنع ان يقال حسبني وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا لان الضمير يعود الى المفرد
وهو منطلق والضمير الذي يعود الى المفرد يجب ان يكون مفردا وفيه نظر لانه
ليس من هذا الباب وانما يكون منه ان لو تنازع الفعلان معمولا واحدا لكنه
ليس كذلك لان الاول يقتضي المفرد والثاني المثنى وجوابه ان الاول والثاني تنازعا
اسم فاعل لا سطلاق من غير نظر الى كونه مفردا او مثنى والافراد انما لزم من
حيث انه اعمل فيه الاول فلو اعمل فيه الثاني لزم التثنية قوله وقول امرء القيس
كفاني ولم اطلب قليل من المال استدل الكوفيون على ان اعمال الفعل الاول اولى من اعمال
الفعل الثاني بقول امرء القيس وهو ولو ان ما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب
قليل من المال ووجه الاستدلال به ان كفاني ولم اطلب تنازعا قليل وكفاني اقتضى
رفع قليل ولم اطلب اقتضى نصبه وهو اختار اعمال الفعل الاول مع انه يلزم فيه حذف
المفعول من الثاني ولم يلزم حذف شيء على تقدير اعمال الفعل الثاني فلولا ان اعمال الفعل
الاول اولى من اعمال الفعل الثاني لم يختره امرء القيس مع لزوم الحذف لانه فصيح والفصيح
لا يختار الا ما هو الافصح واجاب عنه المصنف رحمه الله تعالى ليس منه لفساد المعنى

اى ليس هذا البيت مما تنازع فيه الفعلان ظاهرا لانه لو تنازعا لفسد المعنى لانه يلزم منه
اجتماع النقيضين وذلك مبنى على معرفة مقدمتين احدهما ان لو لانتفاء الثانى
لانتفاء الاول فلو دخل على المثبت لصار ذلك المثبت منفيا ولو دخل على المنفى لصار
ذلك المنفى مثبتا والثانية ان حكم المعطوف على جواب لو حكم جواب لو واذا تقررت
هاتان المقدمتان فنقول لو تنازعا كفانى ولم اطلب قليل من المال من حيث المعنى
يلزم منه اجتماع النقيضين لان قوله انما اسعى لادنى معيشة مثبت فيكون
منفيا بعد دخول لو عليه فلم يكن سعيه لادنى معيشة لم يكن واذا لم يكن طالبا القليل من المال
واذا كان لم اطلب قليل من المال فى حكم جواب لو يكون مثبتا فيكون طالبا القليل
من المال فاذا لم يلزم ان يكون طالبا القليل من المال وان لا يكون طالبا القليل من
المال وهو اجتماع النقيضين وانه محال واذا لم يكن من هذا الباب فمفعول لم اطلب
محذوف وتقديره لم اطلب الملك والمجد ويدل عليه البيت الثانى لهذا البيت
وهو قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل ٭ وقد يدرك المجد المؤثل امثالى قوله
مفعول ما لم يسم فاعله الى آخره اعلم انه انما ذكر المفعول الذى لم يسم فاعله
لانه لما ذكر تعريف الفاعل بحيث لم يدخل فيه مفعول ما لم يسم فاعله وجب افراده
بالذكر لانه من المرفوعات ومفعول ما لم يسم فاعله ان هو مفعول حذف فاعله
واقيم هو مقام الفاعل نحو ضرب زيد قوله وشرطه الى آخره اى وشرط مفعول
ما لم يسم فاعله ان تغير صيغة الفعل الى فعل ان كان ماضيا والى يفعل ان كان

سعيه لادنى معيشة
لم يكن

مضارعا اى بضم اوله ويكسر ما قبل اخره ان كان ماضيا ويضم اوله ويفتح ما قبل اخره
ان كان مضارعا ويعلم من قوله وشرطه ان تغير صيغة الفعل ان التغيير المذكور
شرط فيما اذا كان عامله فعلا اما اذا كان اسما نحو زيد مضروب غلامه فليس
بشرط فان عامله قد يكون اسما وقد يكون فعلا ويتناول الحد المذكور القسمين قوله
ولا يقع المفعول الثانى الى آخره اى ولا يقع المفعول الثانى من باب علمت نحو علمت زيدا
قائما مقام الفاعل لان المفعول الثانى من باب علمت مسند الى المفعول الاول دائما
لكونهما مبتداء وخبرا فى الاصل فلو وقع مقام الفاعل لكان مسندا ومسندا
اليه فى حالة واحدة وهو غير جائز وكذلك لا يقع المفعول الثالث من باب اعلمت
نحو اعلمت زيدا عمرا خير الناس موضع الفاعل لان المفعول الثالث مسندا
الى المفعول الثانى فلو وقع موضع الفاعل لكان مسندا ومسندا اليه فى حالة واحدة
وهو غير جائز وكذلك المفعول له نحو ضربت زيدا تاديباله لا يقع موقع الفاعل
لان النصب هو المشعر بالعلية فلو اقيم مقام الفاعل لكان مرفوعا فلم يشعر
بالعلية وكذلك المفعول معه نحو استوى الماء والخشبة لا يقع مقام الفاعل
لانه لو وقع مقام الفاعل لكان اما مع الواو نحو استوى والخشبة او لا مع الواو نحو
استوى الخشبة لا سبيل الى الاول لانه يلزم المعطوف بدون المعطوف عليه لان
المفعول معه معطوف على ما قبله بالحقيقة ولا سبيل الى الثانى لان المفعول معه
هو المذكور بعد الواو ولم يذكر الحال والتميز مع انهما لا يقعان موقع الفاعل لانه يعلم

من قوله كل مفعول حذف فاعله لانهما ليسا بمفعولين واذا وجد المفعول به الى آخره

اى اذا وجد المفعول به وجد ظرفا الزمان والمكان والمصدر والجار والمجرور

تعين المفعول به لانه تقوم مقام الفاعل لمناسبته بالفاعل اكثر فتقول في ضربت

زيدا يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره فتقيم زيدا مقام الفاعل

وتنصب البواقى على ما كان عليه وانما قيد المصدر بالصفة لانه لم يقع موقع الفاعل

الا بعد تقييده بامر زايد على مدلول الفعل من صفة او غيرها ليفيد فايده زايدة

على مدلول الفعل قوله وان لم يكن فالجميع سواء اى فان لم يوجد المفعول به

فالجميع اعنى ظرف الزمان والمكان والمصدر والجار والمجرور سواء فى قيامه مقام

الفاعل فانت مخير في ذهبت بزيد يوم الجمعة امام الامير ذهابا شديدا في

اقامة اى واحد منها مقام الفاعل فاى واحد منها اقمته مقام الفاعل جعلت ما

سواه منصوبا قوله والاول من باب اعطيت اولى من الثانى اى اقامة المفعول

الاول من باب اعطيت زيدا درهما اولى من اقامة المفعول الثانى لان مناسبة

المفعول الاول بالفاعل اكثر من مناسبة المفعول الثانى لان الاول آخذ والثانى

ماخوذ ولا شك ان نسبة الآخذ من الفاعل اكثر من نسبة الماخوذ الى الفاعل

واراد بباب اعطيت كل فعل كان فى مفعوله الاول فاعلية ما وفى الثانى

مفعولية ما قوله ومنها المبتدا والخبر اى من المرفوعات المبتدا والخبر

قوله فالمبتدا هو الاسم المجرد الى آخره فقوله الاسم هو المقصود لانه لا يكون

ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره

الا اسما او ما في معنى الاسم نحو عندى انك عالم وتسمع بالمعيدى خير من ان تراه

اى ان تسمع بالمعيدى اعنى سماعك بالمعيدى قوله المجرد عن العوامل اللفظية

احترز به عن الاسماء التى لا يكون مجرده عن العوامل اللفظية كاسمى ان

وكان واسمى ما ولا والمفعول الاول من باب علمت والثانى من باب اعلمت قوله

مسندا اليه احترز به عن الاسماء المجرده عن العوامل اللفظيه التى هى فى حكم

الاصوات التى ينعق بها وهى الاسماء الغير المركبة مع غيرها واحترز به

عن خبر المبتدا لانه وان كان مجردا عن العوامل اللفظية لكنه ليس مسندا

اليه بل مسندا به قوله او الصفة الواقعة بعد الف الاستفهام او حرف

النفى ليدخل فيه مثل اقايم زيد وما قايم زيد فان قايما مبتدا مع انه ليس

مسندا اليه وزيد فاعل ساد مسد الخبر على معنى ان الفايدة التى يحصل من

المبتدا والخبر يحصل منهما فلو لم يقل او الصفة الواقعة لخرج من تعريف المبتدا

هذا النوع من المبتدا وانه غير جايز واعلم انه لو قال بعد حرف الاستفهام

لكان اولى ليدخل فيه مثل هل قايم زيد قوله رافعة لظاهر احترز به عن

الصفة الواقعة بعد الف الاستفهام وحرف النفى الرافعة لمضمر نحو اقايمان

الزيدان فانها لم يكن مبتدا بل خبر مبتدا والزيدان مبتدا لانها لو كانت

مبتدا والزيدان فاعلها ساد مسد الخبر لم يثن لان الفعل وشبهه اذا اسند

الى الظاهر لم يثن ولم يجمع كما هو المقرر من قاعدتهم فلو لم يقل رافعة لظاهر لكان

مبتداء وليس كذلك لانه خبر مبتدا وفيه نظر والصواب ان يقال رافعه لغير
ضمير مستتر ليخرج عنه مثل اقاعان الزيدان ويدخل فيه اقام الزيدان واقايم
انتم ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالظاهر في قوله رافعه لظاهر اللغوى لا الاصطلاحى
وح لم يتوجه النقض بمثل اقايم انتم لانه ظاهر في اللفظ ولقايل ان يقول الحد ليشكل بمثل
اقايم ابوه زيد اذا جعلت زيدا مبتداء واقايما خبره وابوه فاعلا لقايم اعلم ان هذا
الحد غير شامل لاسم الفعل مع انه مبتداء على ما اختاره في باب الاسماء الافعال
قوله مثل زيد قايم وما قايم الزيدان واقايم الزيدان مثل فالمثال الاول
للمبتداء الذى اسم مجرد عن عوامل اللفظية مسند اليه والمثال الثاني
للمبتداء الذى هو صفه واقعه بعد حرف النفى رافعه لظاهر والمثال الثالث للمبتداء
الذى هو صفه واقعه بعد الف الاستفهام قوله فان طابقت مفردا جاز الامران
اى ان طابقت الصفه الواقعه بعد حرف النفى والالف الاستفهام الرافعه للظاهر
مفردا واقعا بعدها نحو اقايم زيد واقايم انت جاز الامران اى جاز ان يكون الصفه
مبتداء وما بعدها فاعلا وح يكون داخله في تعريف المبتداء لكونها رافعه لظاهر
وجاز ان يكون ما بعدها مبتداء وهى خبره وح لم يكن داخله في المبتداء لكونها
رافعه لمضمر وانما قال مفردا لانها لو طابقت مثنى او مجموعا لم يجز الامران كما مر قوله
والخبر هو المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة فقوله المجرد احتراز به عن خبر كان
وان وغيرهما وانما قال المجرد ولم يقل الاسم المجرد لان خبر المبتداء قد يكون غير اسم

قوله المسند به عن المبتداء الذى هو المسند اليه قوله المغاير للصفة المذكورة احتراز به
من الصفة الواقعه بعد حرف النفى والف الاستفهام رافعه لظاهر وفيه نظر لان الفعل
المضارع نحو يضرب زيد يصدق عليه انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة مع
انه ليس بخبر مبتداء وينتقض ايضا بمثل قايم في اقايم انتم لكونه مجردا مسندا انه مغايرا
للصفة المذكوره مع انه ليس بخبر ويمكن ان يجاب عن الاول بان المراد بالمسند به المسند
الى المبتداء وعن الثانى بان المراد بالظاهر اسم ملفوظ سواء كان مظهرا او مضمرا
قوله واصل المبتداء التقدم الى واصل المبتداء ان يكون مقدما على الخبر لكونه
محكوما عليه وحق المحكوم عليه ان يكون مقدما على المحكوم به قوله ومن ثم جاز في
داره زيد الى اخره اى ومن اجل ان اصل المبتداء التقديم جاز ان يقال في داره زيد
لان زيدا وان كان متاخرا عن داره لفظا فهو مقدم تقديرا ولاجل هذا امتنع ان يقال
صاحبها في الدار لانه يلزم منه اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى لان الضمير في صاحبها
يعود الى الدار وهو متقدم على الدار لفظا ومعنى اما تقدمه لفظا فظاهر واما تقدمه
معنى فلان صاحبها مبتداء وحقه ان يكون مقدما على الخبر قوله وقد يكون المبتدا
نكرة اعلم ان حق المبتداء ان يكون معرفة لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه ان يكون
معرفة ليمكن ان يخبر عنه بخبر والالم يفد ولكن جاز ان يقع نكرة اذا تخصصت
تلك النكرة بوجه ما لانه حينئذ تقرب من المعرفة والمخصصات على ما ذكره في الكتاب
سته احدها تخصصه بالوصف نحو قوله تعالى والعبد مؤمن خير من مشرك فقوله ولعبد

مبتداء وهو من صفته وخبر من مشرك وخبره فالمبتداء ههنا نكرة تخصصت بالصفة
والتصغير كالصفة نحو رجيل قايم لانه في معنى الصفة والثاني تخصيصه بالعلم
بثبوت الخبر كقولك ارجل في الدار ام امراة فرجل مبتداء نكرة وخبره في الدار وامراة
عطف على رجل والمبتداء النكرة تخصص ههنا بالعلم بحصول احدهما في الدار لانه ثبت
من استعمالهم انه انما يسال بالهمزة وام اذا عرف حصول احدهما في الدار لكن لا على
التعيين والثالث تخصيصه بالعموم كقولك ما احد خير منك فاحد مبتداء نكرة
وخير منك خبره والمبتداء النكرة تخصص بالعموم الذي افاده حرف النفي الداخل عليها
لما ثبت في كلامهم ان حرف النفي اذا دخل النكرة افاد العموم فلولا افادة العموم لم يجز
كالم يجز ان يقال احد خير منك لعدم الفايدة وكذلك في كل موضع يفيد العموم
نحو تمرة خير من كسيرة ونحو من عندك وما عندك وما احسن زيدا والرابع تخصيصه
بكونه فاعلا في المعنى وموصوفا بصفة في المعنى كقولهم شر اهر ذاناب فشر مبتداء
نكرة واهر فعل ماض فاعله مضمر عايد الى شر وذاناب منصوب بانه مفعول اهر والجملة
في محل الرفع بانه خبر المبتداء فالمبتداء النكرة تخصص اما بالصفة المحذوفة تقديره
شر عظيم اهر ذاناب او تخصص بما يتخصص به الفاعل حتى جاز وقوعه نكرة وهو تقدم
الحكم عليه وانما قلنا انه تخصص بما يتخصص به الفاعل لانه فاعل في التقدير
لان معناه ما اهر ذاناب الا شر والخامس تخصيصه بكون الخبر ظرفا مقدما عليه
كقولك في الدار رجل فرجل مبتدا فهو نكرة وفي الدار خبره وتخصص المبتداء النكرة بالحكم

المتقدم

المقدم عليه مع الاتساع في الظروف ولهذا لم يجز قام رجل والسادس تخصصه بالمتكلم و
هو في الدعاء له او في الدعاء عليه نحو سلام عليك فسلام مبتداء النكرة وعليك جار
ومجرور اذ معناه اسلم سلاما عليك فحذف فعله كما يحذف فعال المصادر فصار سلاما
عليك فعدل الى النصب الى الرفع للثبات والبقاء لان النصب مشعر بالفعل المقدر وهو
سلمت واسلم فان كان الاول لم يدل الا على الماضي وان كان الثاني يدل الا على الحال
او على الاستقبال والرفع غير مشعر بالفعل فيكون معناه سلام عليك مطلقا من غير
اعتبار الماضي والحال والمستقبل واذا كان كذلك كان سلام مخصصا بالمسلم كما كان
حال النصب وفيه نظر لان مراد المسلم بقوله سلام عليك مطلق السلام لا سلام
من قبله فقط لانه للدعاء المطلق وجوابه ظاهر قوله والخبر قد يكون جملة اخره
اعلم ان خبر المبتداء مفرد نحو زيد قايم والمراد بالمفرد ههنا ما هو في مقابلة المركب
الاسنادي بالاصالة واحترزنا بقولنا بالاصالة عن مثل اسم الفاعل والمفعول
المسندين الى الفاعل والمفعول مالم يسم فاعله وقد يكون جملة خبرية اي محتملة الصدق
والكذب ولا يشكل بمثل قولهم زيدا اضربه او لا تضربه لانه على تاويل زيد مقول ~~قوله~~ فيه اضربه ولا تضربه فاجر
مفرد وهو كمقول وما بعده مثل القول وهي اما اسمية وهي التي يكون الجزء الاول منها اسما
نحو زيد ابوه قايم او قام ابوه فزيد مبتداء وابوه مبتداء ثان وقايم خبره والجملة اعني المبتداء
الثاني وخبره في محل الرفع بانه خبر المبتداء الاول واما فعلية وهي التي يكون الجزء
الاول منها فعلا نحو زيد قام ابوه فزيد مبتداء وقام فعل ماض وفاعله ابوه والجملة

الفعلية في محل الرفع بانه خبر المبتدا وغير المصنف رحمه الله ذكر جملتين غير الاسمية
والفعلية وهما الشرطية نحو زيد ان تكرمه يكرمك والظرفية نحو زيد في الدار ه
والمصنف لم يذكرهما لان الجملة الشرطية جملة فعلية بالحقيقة والظرفية كذلك
لانها اذا كانت مقدرة بالمفرد تقديره زيد حاصل في الدار لم يكن الخبر جملة وكلامنا
في الجملة وان كانت مقدرة بالفعل تقديره زيد يحصل في الدار كانت جملة فعلية
قوله فلا بد من عايد اى لا بد للجملة الواقعة خبرا للمبتداء من الضمير يعود الى المبتداء
او قايم مقام الضمير نحو اللام في نعم الرجل زيد وذا في حبذا زيد ولهذا قال من عايد
ولم يقل من ضمير لتحصل الفايدة الا ترى انك لو قلت زيد عمرو قايم لم يفد لعدم ارتباط
الجملة الثانية بالمبتداء واذا عرفت ذلك فالصواب ان يقال لا بد من عايد اذا
لم يكن الخبر عبارة عن المبتداء لئلا ينتقض بالجملة عن ضمير الشان نحو هو زيد قايم ولمية
عدم احتياج هذا الخبر الى العايد كونه بمنزلة المفرد لكون المبتداء عبارة عنه في
المعنى قوله وقد يحذف اى وقد يحذف ضمير العايد الى المبتداء اذا وجد قرينه
دالة عليه نحو قولهم البر الكر بستين والبر مبتداء والكر مبتداء ثان وبستين
خبره والجملة اعنى الكر بستين في محل الرفع بانه خبر البر وليس فيها ضمير يعود الى المبتدا
لكنه محذوف لوجود القرينة الدالة عليه وهى انه لما جرى ذكر البر ثم ذكر الكر بستين
علم ان الكر الذى بستين من البر وتقديره البر الكر بستين منه وكذلك قولهم السمن
منوان بدرهم فالسمن مبتداء ومنوان مبتداء ثان وبدرهم خبر المبتداء الثانى والجملة اعنى

سخن

منوان بدرهم في محل الرفع بانه خبر السمن وليس في الخبر والجملة ضمير يعود الى المبتداء
لكنه محذوف لوجود القرينة وهى انه لما جرى ذكر السمن ثم ذكر منوان بدرهم علم ان
منوان منه وتقديره السمن منوان منه بدرهم فالجار والمجرور في الصورة الاولى
في محل النصب بانه حال والعامل فيه ما يتعلق بستين وفي الصورة الثانية في
محل الرفع بانه صفة منوان وهو الذى صح وقوع منوان مبتداء نكرة قوله وما
وقع ظرفا فالاكثر انه مقدرة بالجملة اعلم ان خبر المبتدا يقع ظرفا نحو زيد خلفك او
زيد في الدار وح يجب تقدير العامل لان الظرف معمول والمعمول لا بد له من عامل
فبعضهم ذهب الى ان ذلك العامل مفرد وهو اسم الفاعل وتقديره زيد حاصل
خلفك او في الدار وحجتهم ان ذلك العامل خبر المبتداء واصل الخبر ان يكون مفردا
لعدم الاحتياج الى الجملة وذهب الاكثرون الى ان ذلك العامل هو الفعل وتقديره
زيد يحصل في الدار وحجتهم ان ذلك المقدر هو العامل في الظرف واصل العمل
للافعال وعلى التقديرين لما حذف العامل انتقل الضمير الذى كان فيه الى الظرف
فيقال ان ذلك الضمير مرفوع بالظرف مجازا وكذا الظاهر نحو زيد في الدار ابوه
فانه يقال ابوه مرفوع بالظرف مجازا قوله واذا كان المبتداء مشتملا على ما له صدر
الكلام الى اخره اعلم ان اصل المبتداء ان يكون مقدما على الخبر مع جواز تاخيره
لكنه يعرض له الاشياء فيوجب تقديمه على الخبر بعد ان كان جايز التاخير عنه
منها ان يكون المبتداء مشتملا على ما له صدر الكلام كالاستفهام والشرط والتعجب

المبتداء وكان الخبر ظرفا كالمثال الذى ذكره ويمكن ان يجاب عن النظر المذكور بانه
اراد بالخبر لفظا لا معنى وهو الجار والمجرور واراد بالمتعلق المجرور فلم يقع الاشكال
ومنها ان يكون الخبر خبرا عن ان نحو عندى انك قايم فان مع الاسم والخبر في محل
الرفع بانه مبتداء وعندى مقدم عليه خبره وتقديره عندى قيامك اى قيامك
حاصل عندى وانما وجب تقديم الخبر هنا على المبتداء لئلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة
في الكتابة لانه لو اخر عندى وكتب وقيل انك قايم عندى احتمل المكسورة وعندى
ظرف قايم واحتمل انها المفتوحة ويجئ ما بعدها مبتداء وعندى خبرها قوله
وقد يتعدد الخبر مثل زيد عالم عاقل اى وخبر المبتداء جاز ان يكون اكثر من واحد
لان الخبر هو الحكم فكما جاز الحكم عن شئ واحد باحكام كثيرة جاز الاخبار
عن شئ واحد باخبار كثيرة نحو قوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد
فعال لما يريد فهو المبتداء والباقى اخباره قوله وقد يتضمن المبتداء معنى الشرط الخ
صح دخول الفاء في جزاء الشرط لكونه مشابها للشرط من حيث ان المراد كونه
سببا للخبر ومن حيث الابهام ومن حيث انه ذكر معه ما يصح دخول حرف الشرط عليه وذلك
اذا كان المبتداء موصولا صلته فعلا وظرف نحو الذي ياتينى والذى في الدار فله
درهم او نكرة موصوفة صفتها فعلا وظرف نحو كل رجل ياتينى وفي الدار فله درهم
وانما اشترط ان يكون صلته او صفتها فعلا ليتاكد مشابهته الشرط لان الشرط لا يكون
الا فعلا وكذلك اذا كان صلته او صفتها ظرفا لان الظرف معمول يحتاج الى عامل وذلك

اعلم ان المبتداء
اذا تضمن معنى
الشرط صح دخول
الفاء فى خبره
كما صح

هو الفعل دون الاسم الفاعل ليتحقق مشابهتها الشرط ويجب ان يعلم انه لا بد لصحة
دخول الفاء في خبره من ان يقصد ان المبتداء سبب للخبر وانه غير معين وانه لم يدخل
عليه ما لم يدخل على الشرط نحو الذي ياتينى له درهم ولم يكن صلته او صفتها جملة
شرطية نحو الذي ان يكرمنى اكرمه له درهم لان الشرط قد اخذ ما يقتضيه من
الجواب فلم يحتج الى جواب آخر قوله وليت ولعل مانعان بالاتفاق اى ليت ولعل
مانعان باتفاق النحاة عن دخول الفاء على خبرها اذا كان اسمها موصولا صلته
فعل وظرف او نكرة صفتها فعل وظرف مثلا لا يقال ليت ولعل الذى في
الدار او ياتينى فله درهم لانه لم يبق المشابهة بين اسم ليت ولعل وبين
الشرط وذلك لان الشرط والجزاء يحتمل الصدق والكذب لكونهما خبرا
والكلام الذى فيه ليت او لعل لم يحتمل شيئا من الصدق والكذب لكونه
انشاء واعلم انه لا وجه لتخصيص ليت ولعل بهذا الحكم فان جميع نواسخ الابتداء
كابواب كان وعلمت واعطيت وما ولا مانع بالاتفاق قوله والحق بعضهم
ان بهما والحق بعض النحاة ان بليت ولعل في امتناع دخول الفاء على خبرها
ونقل الاكثرون ان سيبويه لم يجوزه والاخفش انه جوزه وذكر قليل منهم
ان سيبويه جوزه والاخفش منعه حجة المانع انه لما لم يجز دخول ان على الشرط
لم يجز دخوله على ما يشبهه وحجة المجوزان ان لم يغير معنى الجملة بل يؤكده فكما جاز
دخول الفاء ان فكذلك يجوز بعد دخول ان وكل واحد من التعليلين حسن الا ان

بجز دخول ان م

والقسم والنفي ولام الابتداء نحو من ابوك فمن مبتداء وابوك خبره ومن يكرمني وما
احسن زيدا ولعمرك لافعلن كذا وما زيدا الا قايم وانما وجب لهذه الاشياء صدر الكلام
ليعلم من اول الامر ان الكلام من اي نوع من انواع الكلام ولانه مغير والمغير قبل المغير
اما قوله خالي لانت ومن عويف خاله نال الاسماء واكرم الاخوال الافناد وقيل خالي
مبتداء وانت خبره الا انه ادخل اللام الى الخبر ضرورة وفيه نظر ايضا ومنها
ان يكون المبتداء والخبر معرفتين نحو زيد ابوك وانما قلنا انه يجب تقديم
المبتداء ههنا على الخبر لانا لو قلنا المتاخر هو المبتداء والمقدم هو الخبر لكنا عدلنا
عن الظاهر والاصل بلا احتياج ولا دليل ولانه لو اخر لالتبس بالخبر ومنها ان يكون
المبتداء والخبر متساويين في التخصيص نحو افضل منك افضل مني فان المبتداء والخبر
افعل التفضيل مع من وانما قلنا وجب تقديم المبتداء على الخبر ههنا لعين ما ذكرنا ومنها
ان يكون الخبر فعلا للمبتداء نحو زيد قام وانما قلنا وجب تقديم المبتداء على الخبر لانه
لو اخر لالتبس بالفاعل الا ترى انه لو قيل قام زيد لم يعلم انه فاعل او مبتداء وانما
قال فعلا له لانه لو كان الخبر فعلا لغير المبتداء لم يجب تقديم المبتداء على الخبر نحو زيد
قام ابوه لانه لا يلتبس ح بالفاعل فيجوز ان يقال قام ابوه زيد واعلم انه لو قال
فعلا له مفردا لكان اصوب لئلا يشكل بمثل الزيدان قاما والزيدون قاموا **قوله**
واذا تضمن الخبر المفرد الى اخره اعلم ان هذا الكلام اشارة الى اشياء تعرض له فتوجب
تقديم الخبر على المبتداء مع ان اصله التاخير فمنها ان يتضمن الخبر المفرد ما له صدر

ولزمن قائم م

الكلام

الكلام كالاستفهام مثلا نحو اين زيد فزيد مبتدا واين خبره فيجب تقديم الخبر لكونه كالاستفهام
واقتضاء الاستفهام صدر الكلام وانما قيد الخبر بالمفرد لان الخبر الجملة لو كان مشتملا
على ما له صدر الكلام لم يجب تقديم الخبر على المبتداء نحو زيد من ابوه فان زيدا مبتدا ومن
مبتداء ثان وابوه خبر مبتداء ثان والجملة في محل الرفع بانه خبر المبتداء الاول وهذه
الجملة مشتملة على ما له صدر الكلام لان من في من ابوه متضمن الاستفهام والاستفهام
له صدر الكلام وانما لم يجب تقديم الخبر ههنا على المبتداء لان الاستفهام يقتضي صدر
الكلام الذي فيه الاستفهام لا صدر كل كلام ولقايل ان يقول الخبر في قولنا اين
زيد جملة لان اين ظرف مقدر بجملة وجوابه انا لا نسلم ان الظرف مقدر بجملة فان
بعضهم ذهب الى انه مقدر بالمفرد وسلمنا انه مقدر بجملة لكن المراد بالجملة في قولنا الخبر
الجملة اذا تضمن ما له صدر الكلام لم يجب تقديمه على المبتداء الجملة الصريحة والجملة
ههنا غير صريحة بل بمنزلة المفرد ومنها ان يكون تقديم الخبر على المبتداء مصححا لوقوع
النكرة مبتداء نحو في الدار رجل وقدس ومنها ان يكون لمتعلق الخبر ضمير في المبتداء
اي يكون في المبتداء ضمير يعود الى متعلق الخبر نحو على التمرة مثلها زبدا فمثلها
مبتداء والضمير الذي في مثلها يعود الى التمرة وهو متعلق الخبر لان الخبر بالحقيقة
حاصل وحصل كما ذكرنا غير مرة وعلى التمرة متعلق بحاصل وحصل وانما وجب
تقديم الخبر ههنا على المبتداء لئلا يلزم اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وانه غير جائز
وفيه نظر لجواز ان يقال على الله عبده متوكل فالصواب ان يقول او لمتعلقه ضمير في

الواقع هو الجواز كقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم **ق**
كقوله تعالى ان الذين فتنوا المومنين والمومنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم
لا يقال المثال الاول لا يدل على المطلوب لانه ليس بموصول ولا موصوف مذكورين
لانا نقول لما دل الدليل على جواز دخول الفاء على خبر المبتداء الذي هو اسم الموصوف
بالموصول المذكور بعد دخول ان فدلالته على جواز دخوله على خبر الموصول اولى
الا انه يلزم ان يكون المبتداء الذي يدخل الفاء على خبره ثلاثة موصول صلته
فعلا او ظرفا ونكرة صفتها فعلا او ظرف او اسم موصوف بالموصول الذي
صلته فعلا او ظرف واعلم ان بعضهم الحق ان المفتوحة ولكن بليت ولعل ايضا والصحيح
عند بعضهم جواز دخول الفاء على خبرها **قوله** وقد يحذف المبتداء لقيام
قرينة اي وقد يحذف المبتداء على سبيل الجواز اذا وجدت قرينة يدل عليه كقول
المستهل الهلال والله هو الهلال وكقوله تعالى فصبر جميل فصبري صبر
جميل ويحتمل ان يكون تقديره فصبر جميل اجمل فح يكون الخبر محذوفا **قوله**
والخبر جوازا اي وقد يحذف خبر المبتداء جوازا ووجوبا اما جوازا فلقرينة مثل
قولك خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع واقف ومعاجي او نحوه يدل عليه
اذا التي للمفاجاة نحو رجل فه ويجوز اثباته واما حذف الخبر وجوبا فبشرطين
احدهما وجود قرينة يدل على خصوصه الخبر والثاني التزام غير الخبر في موضعه لئلا فيه
حق اللفظ والمعنى وانما لم يذكر الشرط الاول ههنا استغناء بذكره في جواز حذف

المبتدا

المبتداء والخبر ووجوب الحذف في مواضع احدها بعد لولا الامتناعية مثل
لولا زيد لهلك عمرو اي لولا زيد موجود فزيد مبتداء وخبره محذوف وهو موجود
وانما وجب حذفه ههنا لحصول الشرطين المذكورين لان لولا يدل على خصوصيته
الخبر لان لولا لامتناع الثاني لوجود الاول وان جواب لولا التزم في موضع
الخبر وفيه نظر لان خبر المبتداء بعد لولا قد يكون خاصا فح لم يدل لولا
عليه كقول الشاعر ولولا الشعر بالعلماء يزري ٭ لكنت اليوم اشعر من لبيد
ولولا خشية الرحمن عندي ٭ جعلت الناس كلهم عبيدي ٭ وهو مذهب الرماني
والثاني بعد كل مبتداء هو مصدر منسوب الى الفاعل والى المفعول او اليهما
مذكور بعده الحال او افعل التفضيل مضافا الى المصدر المذكور بعده حال
مثال الاول اذا كان منسوبا الى الفاعل ذهابي راجلا ومثاله اذا كان منسوبا
الى المفعول نحو ضرب زيد قايما اذا كان زيد مفعولا به ومثاله اذا كان
منسوبا اليهما ضربي زيدا قايما وضربي زيدا قايمين وانما لم يقل مضاف
بدل منسوب ليدخل فيه مثل ضربي زيدا قايما فانه ليس بمضاف اليهما
بل منسوب اليهما وضربي في تقدير الرفع بانه مبتداء وهو اضيف الى الفاعل وزيد
منصوب بانه مفعول ضربي وخبر المبتداء محذوف تقديره ضربي زيدا حاصل
اذا كان قايما منصوب بانه حال والعامل فيه كان وهو حال من الضمير الذي
في كان التامة وهي عاملة فيه لان العامل في الحال يجب ان يكون فعلا

او شبهه او معناه كهذا وسيجئ ذلك في بابه وههنا هو كان التامة ولم يجز ان
يكون قائما خبر كان والا لجاز تعريفه ولم يكن فيه دلالة على الظرف بخلاف
الحال فان لها دلالة على الظرف ذو الحال الضمير الذي في كان وهو عايد الى
زيد وحذف خبر المبتداء وهو حاصل كما يحذف متعلقات الظروف العامة ثم حذف
اذا كان لدلالة الحال عليه وهو قايما لان الحال تدل على الوقت والزمان
وانما وجب حذف الخبر ههنا لحصول الشرطين لان قائما يدل على اذا كان لدلالة
الحال على الظرف واذا كان تدل على الخبر لدلالة الظرف على متعلقه العامة
فقائما يدل على الخبر لان الدال على الدال على الشئ دال على ذلك الشئ ولان غير
الخبر التزم موضعه وهو قائما ومثال الثاني اكثر شربي السويق ملتوتا واخطب
ما يكون الامير قائما اى اخطب كون الامير بمعنى وجوده اذا كان قائما
جعل وجوده خطيبا مبالغة او اخطب اوقات كون الامير اذا كان قائما فيكون
اخطب بمعنى الزمان فعلى التقدير الاخير لا يكون افعل التفضيل مضافا الى
المصدر من حيث المعنى بل الى الوقت المضاف الى المصدر والثالث بعد كل
مبتداء عطف عليه بالواو التي بمعنى مع وقصد المقارنة مثل كل رجل و
صيغته فكل مبتداء ورجل مضاف اليه وضيعته عطف على كل رجل والواو بمعنى مع
وخبره محذوف تقديره كل رجل وصيغته مقرونان او مقرون مع صيغته
وانما وجب حذف الخبر لحصول الشرطين لان واو العطف بمعنى مع تدل على

خصوصه

خصوصه الخبر وهي مقارنة وان غير الخبر وهو صيغته التزم موضع الخبر
لان حق الخبر ان يكون بعد المبتداء وههنا وقع بعده غيره وهو المعطوف والرابع
بعد كل مبتداء مقسم به مثل لعمرك لافعلن كذا فلعمرك مرفوع بانه مبتداء
وخبره محذوف تقديره لعمرك قسمي او يميني وانما وجب حذف الخبر لحصول
الشرطين لانه لما قيل لعمرك علم ان ثم قسما وان غير الخبر وهو جواب القسم
التزم مقامه اعلم انه قد يحذف المبتداء والخبر معا جوازا كقولك نعم لجواب
من يقول ازيد قايم **قوله** خبر ان واخواتها هو المسند الى اخره اعلم انه انما
ذكر خبر ان مع انه خبر المبتداء بالحقيقة وذكر تعريفه من قبل لانه مخالف
لخبر المبتداء من بعض الوجوه وهو جواز تقديم خبر المبتداء عليه وعدمه
وجوده في خبرها وقال انه هو المسند بعد دخول هذه الحروف اى واحد من هذه
الحروف فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتداء وخبر لا التي لنفي الجنس
وخبر ما ولا بمعنى ليس وغيرها فقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميع هذه
الاشياء عنه وان طبق التعريف عليه مثاله ان زيدا قايم فقايم هو المسند بعد
دخول ان وفيه نظر لانه يشكل بمثل يقوم في مثل قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان
يقوم مسند بعد دخول ان مع انه ليس بخبر ان لان الخبر هو الجملة اعني يقوم مع
فاعله وهذا الاشكال وارد على خبر كان وخبر ما ولا ويمكن ان يجاب عنه بان
المراد بالمسند المسند الى اسم ان او ضميره او شبهه **قوله** واسم كان من خبر المبتداء

اى وامر خبر ان كامر خبر المبتداء من حيث انه يجوز ان يكون مفردا وجملة والجملة
يكون اسمية وفعلية وشرطية وظرفية ولا بد في الجملة من الضمير العايد الى
المبتداء فكذلك خبر ان والحاصل ان حكمه كحكم خبر المبتداء الا في شئ واحد
وهو ان خبر المبتداء جاز ان يكون مقدما على المبتداء وخبر ان لم يجز تقديمه على اسم
ان لضعف عملها الا اذا كان الخبر ظرفا فيجوز تقديم الخبر على الاسم كقوله تعالى
ان لدينا انكالا وكقوله تعالى ثم ان علينا حسابهم وغير ذلك وانما جاز تقديم
الخبر على الاسم اذا كان ظرفا للاتساع في الظروف بما لم يتسع في غيرها لانه ما من
اسم وفعل الا هو في زمان او مكان الا نادرا واذا كان كذلك جوزوا في الظروف
ما لم يجوزوا في غيرها **قوله** خبر لا التي لنفي الجنس اعلم ان لا التي لنفي الجنس تعمل
عمل ان لمشابهتها بان اما في العمل ان ان للاثبات ولا للنفي فحمل لا على ان من حيث
انهما نظيران من حيث التحقيق وتعريفه انه هو المسند بعد دخول لا التي لنفي الجنس
فقوله المسند شامل لخبر المبتداء وخبر كان وخبر ما ولا المشبهتين بليس وغيرها و
بقوله بعد دخولها خرج عنه جميع هذه الاشياء وان طبق التعريف عليه مثاله لا
غلام رجل ظريف فظريف هو المسند بعد دخول لا التي لنفي الجنس وانما اورد هذا
المثال ولم يورد المثال المشهور وهو لا رجل ظريف لئلا يتوهم ان الظريف صفة
للرجل **قوله** ويحذف كثيرا اى ويحذف خبر لا هذه كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود
والحاصل وغير ذلك لدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله ولا فتى الا على ولا سيف

الا ذو الفقار اى لا اله موجود الا الله **قوله** وبنو تميم لا يثبتونه خبر لا هذه اى لا
يظهرونه اصلا اذا كان عاما لحصول العلم به فاذا قالوا لا رجل افضل منك نصبوا افضل
على الصفة فيكون الخبر محذوفا وهو العام كالموجود وغيره ويعلم من قولنا اذا كان عاما
انه اذا كان خبرها خاصا لم يجز حذفه لكون الخبر مخصوصا بالظرف ويمكن ان يقال ان
مراد بني تميم انه لا يجوز اثبات الخبر اصلا وتوجيهه ان قولنا لا رجل مثلا اذا دل على
عدم الحصول دل على عدم الحصول في الدار لاستلزام نفي العام نفي الخاص **قوله**
اسم ما ولا المشبهتين بليس اعلم ان ما ولا لا تعملان عند بني تميم لانهما تدخلان
الاسم والفعل وكل ما يدخل على قبيلتين لا يعمل وعند اهل الحجاز تعملان وبه ورد
القران كقوله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم وانما عملا لمشابهتهما بليس
من حيث ان ما للنفي ونفي الحال والدخول على المعارف والنكرات وعلى المبتداء والخبر
ودخول الباء على خبره كما ان ليس كذلك واذا شابه لليس بهذه الوجوه عمل عمل ليس
في رفع الاسم ونصب الخبر فقوله المسند اليه شامل المبتداء واسم كان وان و
اسم لا التي لنفي الجنس وبقوله بعد دخولها خرج ما عداه مثاله ما زيد قايما فزيد مسند
اليه بعد دخول ما ولما كان مشابهة لا لليس اقل من مشابهة ما لليس لان مشابهة
لا لليس تماما للنفي والدخول على المبتداء والخبر دون نفي الحال والدخول على المعارف
ودخول الباء في خبرها كان عمله لا قليلا ولاجل هذا قال وهو في لا شاد اى عمل لا
بمعنى ليس شاد وقد جاء في الشعر   من صد عن نيرانها فانا ابن قيس

لابراجے ای لیس لے براح المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية ای ما اشتمل
على النصب وانما عدل عنه لئلا يتوهم تعريف الشئ بما هو مثله وانما قال هو بلفظ
التذكير لانه يعود الى المنصوب لا يعود الى المنصوبات لان التعريف انما هو للماهيه
لا للافراد ولانه فى المعنى عبارة عن هو وهو مذكر لفظا قوله فمنه المفعول المطلق انما ابتداء
بالمفعول المطلق دون ما عداه لانه فعل الفاعل بالحقيقة دون ما عداه الا ترى انك اذا
قلت ضربت زيدا يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا فى داره تاديبا له فان فعلك
هو الضرب فقط وانما سمى مفعولا مطلقا اما لهذا المعنى واما لانه غير مقيد بحرف من الحروف
كالمفعول به وله ومعه وفيه قوله وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه
اى المفعول المطلق اسم فاعله فاعل فعل مذكور بمعناه فقوله اسم احتراز به عما
فعله فاعل فعل مذكور بمعناه وليس باسم له نحو ضرب الثانى فى قولنا ضرب ضرب
زيد فان ضرب الثانى يصدق عليه انه ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه لكنه ليس
بمفعول مطلق لانه ليس باسم ولقايل ان يقول المراد بضرب الثانى لفظه او مدلوله
الذى هو الضرب واما ما كان فلا حاجة الى لفظ الاسم اما اذا كان المراد لفظه فلانه
لم يفعله فاعل الفعل المذكور لان فعل الفاعل هو الضرب لا ضرب واما اذا كان المراد مدلوله
الذى هو الضرب فلانه مفعول مطلق فلا يحترز عنه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد
لفظه وهو فعل الفاعل باصطلاح القوم وان لم يكن صادرا عنه وفى الجواب نظر من وجهين
احدهما ان زيدا فى المثال المذكور ليس لفاعل لضرب الثانى بل الضرب للاول والثانى

تاكيد للاول والثانى انه لا يطلق بالاضافة اصطلاح على لفظ ضرب انه فعله زيد فى المثال
المذكور وان اطلق بالاصطلاح انه فعله لانه انما فعله المتكلم بالتلفظ والجواب الصحيح
ان المراد بضرب الثانى مدلوله الذى هو الضرب عندى قوله فلا يحترز عنه لانه مفعول
مطلق قلنا لا نسلم انه مفعول مطلق وانما يكون كذلك ان لو كان معبرا بلفظ الاسم
اما اذا عبر عنه بالفعل فلا نقوله ما فعله فاعل احتراز به عما لم يفعله فاعل كقولك
ضربت زيدا فان زيدا لم يفعله فاعل فانه ليس بمفعول مطلق وقوله فعل مذكور
احتراز به عن مثل اعجبنى القيام ~~فان القيام~~ اسم ما فعله فاعل ولكنه ليس بمفعول مطلق لانه ما فعله
فاعل فعل مذكور لان فاعل الفعل المذكور هو القيام والقيام يمتنع ان يكون فعلا
لنفسه وقوله بمعناه احتراز عن اسم ما فعله فاعل فعل مذكور وليس بمعناه نحو كرهت
قيامى فان قيامى وان صدق عليه انه اسم ما فعله فاعل فعل مذكور لان كل واحد
منهما فعل المتكلم لكنه لا يصدق عليه انه بمعناه لان معنى القيام غير معنى الكراهة وليس
العالم فى قولنا خلق الله العالم بمفعول مطلق بالتفسير المذكور لان العالم ليس بمعنى
الخلق الذى هو مصدر خلق لان العالم ليس بمصدر والمراد بالفعل اعم من ان يكون
مشتقا منه او غير مشتق منه ليدخل ويله مثل ويحه وويبة اى اهلكه الله
اهلاكا فانهما مصدران وليسا بمشتقين منهما والمراد بالمذكور اعم من ان يكون
لفظا وتقديرا ليدخل فيه مثل سقيا ورعيا ولا ينتقض التعريف المذكور بنحو ضربته
سوطا وضربته ضرب الامير لان قولهم بانه مفعول مطلق مجازى تسمية لا ~~له~~ الشئ فى

الاول وفى الثانى تسمية الشئ باسم شبهه واعلم انه لو زاد عليه قيد الخ وهو ذكر بيانا له
لم ينتقض بمثل كرهت كراهتى قوله وقد يكون للتاكيد والنوع والعدد اى
المفعول المطلق على ثلاثة انواع لان مدلوله ان لم يكن زايدا على مدلول الفعل فهو للتاكيد
نحو جلست جلوسا وان كان زايدا على مدلول الفعل فان كان دالا على هيئة صدور الفعل
فهو للنوع والهيئة نحو جلست جلسه بكسر الجيم وهو اما ان يدل عليه باسم خاص نحو
رجع القهقرى فان القهقرى دلت على نوع خاص من الانواع الفعل وهو الرجوع الخاص
واما ان يدل عليه بالصفة نحو ضربت ضربا شديدا واى ضرب وضربت الضرب
الذى تعرفه واما بالمضاف اليه نحو ضربت ضرب الامير وبلام العهد نحو ضربت
الضرب اذا كان معهودا بينك وبين مخاطبك ضرب ولهذا ان كان دالا على مرات
صدور الفعل فهو للعدد والمرات نحو جلست جلسه بفتح الجيم قوله فالاول
لا يثنى ولا يجمع بخلاف اخويه اى المفعول المطلق الذى للتاكيد لا يثنى ولا يجمع
لاقتضاء التثنية والجمع الكثرة وانتفاء الكثرة ح لان الحقيقة المشتركة ولا كثرة
لها بل لافرادها ويجوز تثنية المفعول المطلق وجمعه اذا كان للعدد والنوع لامكانها
فيهما لانه اذا كان للعدد فاذا اجتمع المرتان امكن تثنيته واذا اجتمع المرات
امكن جمعه واذا كان للنوع فاذا اجتمع النوعان حصل الموجب للتثنية واذا اجتمع
الانواع حصل الموجب للجمع فيقال ضربته ضربتين وضربات قوله وقد يكون
بغير لفظه اى يجوز كان المفعول المطلق من غير لفظ الفعل لان شرطه ان يكون

بمعنى الفعل لا من لفظه كما ذكرناه فى تعريفه نحو قعدت جلوسا قوله وقد يحذف
الفعل لقيام قرينة الى اخره اى وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق على سبيل الجواز
وعلى سبيل الوجوب اما الاول وهو الحذف على سبيل الجواز كقولك لمن قدم عن السفر
خير مقدم اى قدمت خير مقدم ان شئت حذفت وان شئت اظهرت واما الثانى
وهو الحذف على سبيل الوجوب فهو على ضربين احدهما سماعى اى مقصور على السماع
والثانى قياسى وانما سمى هذا قياسيا لامكان ان يذكر ضابطة عند وجود تلك
الضابطة يجب حذف الفعل بخلاف الاول فانه لا يمكن ان يذكر ضابطه عند حصولها
يجب حذف الفعل لكن وجوب حذف الفعل فى الصورتين معلل بكثرة الاستعمال
ووجود القرينه الداله عليه مثال الاول اعنى الحذف السماعى قولهم سقيا ورعيا
وحمدا وشكرا الى اخره اى سقاك الله سقيا وحمدت حمدا فان قيل لم قلت ان فعل
هذا القسم واجب الحذف وقد يستعمل فعله نحو حمدت حمدا وسقاك الله سقيا ه
فالجواب انا نقول ان المراد انه واجب الحذف عند استعمال مصدره مع اللام نحو حمدا له
وشكرا له وانتم ما بينتم التخلف فيه او نقول انه واجب الحذف عند البعض وهو
المختار عند صاحب الكتاب دون بعض قوله وقياسا فى مواضع اى يجب
حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا فى مواضع منها موضع وقع فيه
المفعول المطلق مثبتا بعد نفى او معنى نفى داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق
خبرا عن ذلك الاسم فقوله ما وقع مثبتا احتراز عن ان وقع منفيا فانه ليس من

هذا القبيل نحو ما زيد الا سيرا سيرا فقوله بعد نفي احتراز عن يقع مثبتا بعد غير نفي نحو زيد
يسير سيرا سيرا فانه ليس من هذا القبيل وقوله او معنى نفي ليدخل فيه مثل انما انت سير
فان سير مثبت بعد معنى نفي وان لم يكن بعد نفي لان تقديره ما انت الا سيرا
فقوله داخل على اسم احتراز به عن ان وقع مثبتا بعد نفي داخل على غير اسم نحو ما سرت
الا سيرا فان سيرا مثبت بعد نفي داخل على فعل فانه ليس من هذا القبيل لان فعله
مذكور وقوله لا يكون خبرا عنه اي لا يكون المفعول المطلق خبرا عن ذلك الاسم
احتراز عن ان وقع مثبتا بعد نفي داخل على اسم يكون المفعول المطلق خبرا عن ذلك الاسم نحو ما سيري
الا سير شديد فانه مثبت بعد نفي داخل على اسم لكنه خبر عن ذلك فليس من هذا القبيل
قوله او وقع مكررا اي وقع المفعول المطلق مكررا في موضع الخبر عن اسم ولم يصلح ان
يكون خبرا عنه ليدخل فيه مثل قولنا زيد سيرا سيرا تقديره زيد يسير سيرا سيرا
وانما قلنا في موضع خبر عن اسم ولم يصلح ان يكون خبرا عنه لئلا ينتقض بمثل قوله تعالى
كلا اذا دكت الارض دكا دكا فقوله ما انت الا سيرا فسير مثبت بعد نفي وهو داخل
على اسم وهو انت وهو ليس بخبر عن انت وكذلك قوله ما انت الا سير البريد تقديرهما
ما انت تسير الا سيرا وما انت تسير الا سير البريد وانما اورد مثالين ليعلم ان
الاسم الواقع موقع الخبر وان لم يكن خبر المبتدا فهو على ضربين احدهما انه فعل
للمبتدا كالمثال الاول والثاني ان فعله مشبه به كالمثال الثاني قوله انما
انت سيرا فسير مثبت بعد معنى نفي داخل على اسم وهو انت وليس سير اخبارا عن انت

وقوله وزيد سيرا سيرا فسيرا سيرا وقع مكررا في موضع خبر عن زيد وليس خبرا عنه
قوله ومنها ما وقع تفصيلا الى اخره اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب
للمفعول المطلق حذفا قياسا ان يقع المفعول المطلق تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة
فقوله تفصيلا احتراز به عن ان يقع اثر مضمون جملة متقدمة ولم يقع تفصيلا نحو
فشدوا الوثاق فتقتلون قتلا وانه ليس من هذا القبيل لان فعله مذكور وقوله لاثر
مضمون جملة احتراز به من ان يقع تفصيلا لا لاثر مضمون جملة بل تفصيل مضمون
مفردا وتفصيل مضمون جملة مثال الاول زيد يسافر سفرا قريبا او بعيدا ومثال
الثاني زيد يسافر سفر القريب وسفر البعيد وانما قيد الجملة بالمتقدمة لانها
لا يكون الا كذلك لامتناع تقدم الشيء على ذلك الشيء ومثاله قوله تعالى فشدوا الوثاق
فاما منا بعد واما فداء فمنا وفداء تفصيل لاثر مضمون جملة متقدمة لان الجملة
المتقدمة هي قوله تعالى فشدوا الوثاق ومضمونها شد الوثاق واثره المن والفداء
او الاسترقاق او غير ذلك تقديره فاما تمنون منا واما تفدون فداء قوله ومنها
ما وقع للتشبيه علاجا الى اخره اي ومن المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب
للمفعول المطلق قياسا هو الذي يقع المفعول المطلق فيه للتشبيه علاجا بعد جملة
مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وعلى صاحب ذلك الاسم وقوله للتشبيه
احتراز به عن ان يقع لغير التشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه
نحو لزيد صوت صوت حسن وقوله علاجا احتراز به عما وقع للتشبيه بعد جملة مشتملة

على اسم بمعناه وصاحبه ولم يكن علاجا فانه ليس من هذا القبيل كقولنا له علم علم
الفقهاء وله زهد زهد الصلحاء ولهذا يلزم النصب في مثل لزيد ضرب ضرب الملوك
وقوله بعد جملة احتراز به عن ان يقع بعد مفرد فانه ليس من هذا القبيل نحو الصوت صوت
حمار وقوله مشتملة على اسم بمعناه احتراز به عن ان يقع للتشبيه علاجا بعد جملة غير
مشتملة على اسم بمعناه نحو مررت به فاذا له بكاء صوت حمار وقوله وصاحبه احتراز
به عن ان يقع للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه لكن لا يشتمل على
صاحب ذلك الاسم نحو مررت به فاذا في الدار صوت صوت حمار فانه ليس من
هذا القبيل وانما وجب اشتماله على صاحب ذلك الاسم ليتحقق فاعل الفعل المقدر
الناصب للمفعول المطلق ومثاله مررت بزيد فاذا له صوت صوت وتلك الجملة مشتملة
على اسم بمعناه وهو صوت ومشتملة ايضا على صاحب ذلك الاسم وهو الهاء في له
تقديره مررت بزيد فاذا هو يصوت صوت حمار وكذلك مررت بزيد فاذا له
صراخ صراخ الثكلى تقديره مررت بزيد فاذا هو يصرخ صراخ الثكلى قوله ومنها
ما وقع مضمون جملة اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق
قياسا ان يقع المفعول المطلق مضمون جملة لا احتمال لتلك الجملة غيره ذلك المفعول المطلق
فقوله مضمون جملة احتراز به عن ان يقع مضمون مفرد كقولنا ضربت ضربا
وقوله لا يحتمل لها غيره احتراز به عن ان يكون لها احتمال غير ذلك المفعول المطلق
كالقسم الذي بعده مثاله له علي الف درهم اعترافا فاعترافا وقع مضمون جملة وهي له علي

الف درهم ولا احتمال لتلك الجملة غير الاعتراف تقديره اعترف اعترافا ويسمى
هذا القسم توكيدا لنفسه لانه يؤكد مضمون الجملة التي هو عين الاعتراف فهو توكيد
لنفسه قوله ومنها ما وقع مضمون جملة اي من المواضع التي يجب حذف
الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا ان يقع المفعول المطلق مضمون جملة
لها احتمال غير ذلك المفعول المطلق وقوله مضمون جملة احتراز به عن ان
يقع مضمون مفرد نحو ضربت ضربا قوله لها محتمل غيره احتراز به عن ان لا
يكون لها احتمال غيره كالقسم الذي قبله ومثاله زيد قايم حقا فحقا وقع مضمون
زيد قايم ولزيد قايم احتمال غير الحقية لاحتمال ان يكون قولنا زيد قايم حقا او
غير حق وقولنا حقا اكد احد احتماليه واعلم ان في عبارته تساهلا لان
مضمون الجملة اسناد القيام الى زيد والحق ليس عبارة عنه فمعناه منها ما وقع
توكيدا وتحقيقا لمضمون جملة لها احتمال غيره ويسمى هذا القسم توكيد الغير
لانه يؤكد مضمون الجملة فهو غيره ولقايل ان يقول ان مسافرته في قولنا
زيد ابيا فمسافرته مضمون الجملة فهي اما ان يحتمل غيره او لا فان احتمل المصدر
اشكل ضابطه القسم الثاني وان لم يحتمل اشكل ضابطه القسم الاول وجوابه
ان المراد بالقسم الاول ما وقع توكيدا لمضمون الجملة لا يحتمل لها غيره وبالقسم
الثاني ما وقع توكيدا لمضمون جملة لها محتمل غيره ويدل عليه قوله ويسمى الاول
توكيدا لنفسه والثاني توكيد الغير ولا يقال مسافرته في المثال المذكور

تاكيد المضمون الجملة وحينئذ لا يكون الجواب جوابا عن الاشكال المذكور لانا نقول لا نسلم
انه للتاكيد بل للنوع كضرب الامير في قولنا ضربته ضرب الامير فان قيل هلا قال ومنها
ما وقع تاكيد المضمون جملة ليستغني عن ذكر القسمين قلنا انما ذكر القسمين لاختصاص
كل واحد منهما بخصوصه وهي احتمال غير مضمون الجملة وعدمه وباسم هو توكيد لنفسه
وتوكيد لغيره قوله ومنها ما وقع مثنى نحو لبيك وسعديك اي من المواضع التي
يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا ان يقع المفعول المطلق مثنى
للتكثير والمبالغة نحو لبيك وسعديك فان تثنية المصدر اغنت عن ذكر الفعل
تقديره اقمت اقامة بعد اقامة او اطعت اطاعة بعد اطاعة وانما قلنا للتكثير
احترازا به عن ان يقع المفعول المطلق مثنى لا للتكثير اي من غير النظر الى التكثير
بل بالنظر الى المثنى فانه لا يجب حذف الفعل نحو ضربت ضربتين قوله المفعول به
وهو ما وقع عليه فعل الفاعل والمراد بوقوع الفعل تعلقه بشيء لا يعقل الا بعد
تعقل ذلك الشيء ولا يرد عليه المفعول فيه لان تعقل الفعل ليس بعد تعقله
بل الامر بالعكس لان الفعل يدل على الزمان والمكان بالالتزام ولقايل ان يقول
لا نسلم ان دلالة الفعل على الزمان بالالتزام لان الفعل بهيئته يدل على الزمان
فيتوقف تعقل الفعل على تعقل الزمان ويمكن ان يجاب عنه بان المراد في الفعل
في قولنا يتوقف تعقل الفعل هو المصدر ولا شك ان المصدر لا يدل على الزمان
والمكان الا بالالتزام ولقايل ان يقول انه منقوض بالفاعل فان الفعل متعلق به

وتعقل الفعل موقوف على تعقله وجوابه ان المراد ان تعقل الفعل موقوف على
تعقل شيء الذي هو غير الفاعل وهذا معلوم من سياق الكلام قوله
وقد يتقدم على الفعل اي وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لان الفعل
قوي في العمل نحو زيدا ضربت وايا قال وقد يتقدم بلفظ المفيد لحسن نظم
الكلام لان المفعول به قد يمتنع تقدمه عليه في بعض الصور نحو ما احسن زيدا
ولانه لا يتقدم عليه في اكثر المواضع التي يجوز تقديمه عليه فيها والله اعلم قد يتقدم
المفعول به على عامله الاسم نحو هذا زيدا ضارب قوله وقد يحذف
الفعل له وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول به لقيام قرينة يدل عليه على
سبيل الجواز وعلى سبيل الوجوب اما الحذف على سبيل الجواز فكقولك زيدا لمن
قال من اضرب اي اضرب زيدا ان شئت اظهرت وان شئت حذفت
واما الحذف على سبيل الوجوب ففي اربعة ابواب الباب الاول سماعي اي مقصور
على السماع ولا يتجاوز السماع وهو مثل قولهم امرءا ونفسه وقوله تعالى
انتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم ولا يمكن اي يحمل على انتهوا
عن خير لكم لان الامر بالانتهاء عن الخير كالامر بالشر وقولهم اهلا وسهلا
اي اتيت مكانا ماهولا اي معمورا واتيت مكانا سهلا دون حزن قوله
الثاني المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف نايب مناب الى اخره اي الباب
الثاني من الابواب الاربعة التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول به

المنادى هو المطلوب اقباله بحرف نايب مناب ادعو لفظا او تقديرا فقوله
المطلوب اقباله شامل لغير المنادى نحو اطلب اقبالك فلما قال بحرف نايب
مناب ادعو خرج مثل اطلب اقبالك وقوله لفظا مثل يا زيد فان يا قايم مقام ادعو
لفظا لان اصل يا زيد ادعو زيدا وانما حذف الفعل ليدل على الانشاء ولم يحتمل الاخبار
هنا واقيم مقامه للتخفيف وقوله او تقديرا مثل يوسف اعرض اي يا يوسف اعرض
فناب مناب ادعو تقديرا وانما وجب حذف الفعل لان حرف النداء قايم مقام
الفعل وناب منابه فلم يجز الجمع بين النايب والمنوب ولم يجز ايضا ذكر الفعل عند حذف
حرف النداء لئلا يلتبس بالاخبار قوله ويبنى على ما يرفع به اي ويبنى المنادى
اذا كان مفردا معرفة على ما يرفع به ان كان معربا قبل النداء سواء كان اعرابه
لفظا او تقديرا فيبنى على الضم لفظا او تقديرا نحو يا زيد ويا قاضي ويا فتى وعلى
الالف اذا كان رفعه بالالف نحو يا زيدان وعلى الواو ان كان رفعه بالواو نحو يا زيدون
والمراد بالمفرد ما لم يكن مضافا ولا مشابها له ولاجله لا يقال لو قال يبنى على ما يرفع به
او يترك على ما كان عليه من حركة او سكون لكان اصوب ليدخل فيه مثل يا هذا
ويا هؤلاء لان المراد من قوله يبنى بناء المنادى بسبب حرف النداء ويدل عليه
قوله يبنى على ما يرفع به وليس مثل يا هذا ويا هؤلاء كذلك وانما اورد مثالين مثل يا زيد ويا رجل كليهما
لان الاول معرفة قبل النداء ايضا والثاني نكرة قبل النداء ومعرفة حال النداء وانما
بني هذا القسم مع ان اصله ان يكون معربا منصوبا لانه مفعول به لكونه مشابها

اي كان اعرابه بالضم لفظا او تقديرا

لكاف الخطاب في قولنا ادعوك من حيث الافراد والتعريف والخطاب ووقوعه موقعه
وانما بني على الحركة فرقا بين ما كان بناؤه لازما وبين ما كان بناؤه عارضا وانما بني
على الضم لانه لو بني على الكسر لالتبس بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم المحذوف
الياء اكتفاء بالكسرة عن الياء نحو يا غلام ولو بني على الفتح لالتبس بالمنادى المحذوف
الفه اكتفاء بالفتحة في بعض اللغات نحو يا غلام قوله ويخفض بلام الاستغاثة
وانما يخفض المنادى اذا دخل عليه لام الاستغاثة نحو يا لله للمسلمين لانه معرب
لعدم كونه مشابها لكاف الخطاب من حيث الافراد لانه مركب لانضمامه مع حرف الجر
قوله ويفتح لالحاق الف ولا لام اي ويفتح المنادى المستغاث عند الحاق الف
الاستغاثة وح لا يكون اللام معها ثم لامتناع اجتماع لام الاستغاثة مع الالف لان
اللام تخفض المستغاث والالف تفتحه ولو جمع بينهما لزم ان يكون مخفوضا ومفتوحا
معا وانه محال ويجوز الحاق الهاء للوقف فقال يا زيداه قوله وينصب ما سواهما
اي وينصب ما سوى المنادى المفرد المعرفة وسوى المستغاث لفظا او تقديرا ان كان
معربا قبل دخول حرف النداء وما سواهما المضاف نحو يا عبد الله والمشبه بالمضاف
نحو يا طالعا جبلا والنكرة لغير المعينة نحو يا رجلا لغير معين وانما نصب هذه الاشياء
الثلاثة لكونها مفعولا بها على الحقيقة وعدم علة البناء اما الاول فلعدم مشابهته
لكاف الخطاب من حيث الافراد واما الثاني فلكونه مشابها للمنادى المضاف من حيث
ان كل واحد منهما عامل فيما بعده وما بعدهما متمم ومخصص لهما وكانه عدم مشابهته

لكاف الخطاب من حيث الافراد واما الثالث فلكونه نكرة اعلم ان جميع الاسماء المضافه
جاز ان يكون منادى الا المضاف الى المضمر المخاطب فلا يقال يا غلامك لاستلزامه
اجتماع النقيضين لان الغلام مخاطب من حيث انه منادى وغير مخاطب من حيث انه
مضاف الى المخاطب لوجوب تغايرهما قوله وتوابع المنادى المبنى المفرده الى آخره
اى وتوابع المنادى اذا كانت مفرده او في حكمها نحو يا زيد الحسن الوجه ترفع حملا
على لفظه وتنصب حملا على محله فقوله المبنى احتراز عن المنادى المعرب نحو يا عبد الله
الظريف فان تابعه لا يمكن الا منصوبا او مجرورا مثل يا عبد الله الصالح ويا الزيد
اللئيم وقوله المفرده احتراز عن التوابع المضافه فان التوابع المضافه نحو يا زيد
ذا المال لا يجوز فيها الا النصب لان المنادى اذا كان مضافا لم يجز فيه الا النصب
فتابع المنادى اذا كان مضافا لم يجز فيه الا النصب بالاولية وتلك التوابع التأكيد
والصفه وعطف البيان والمعطوف والمعطوف الممتنع دخول يا عليه اى المعرف
بلام التعريف وانما قال الممتنع دخول يا عليه لانه لو جاز دخول يا عليه نحو يا زيد و
عمرو لم يكن حكمه كذلك مثال التأكيد يا تميم اجمعون واجمعين ومثال الصفة يا زيد
العاقل والعاقل ومثال عطف البيان يا زيد بطه وبطه ومثال المعطوف الممتنع
دخول يا عليه نحو يا زيد والحارث والحارث ونحو قوله تعالى يا جبال اوبي معه
والطير والطير ترفع هذه التوابع حملا على لفظ المنادى المبنى وتنصب حملا على محله
فان قيل لم جاز الرفع حملا على لفظه وكان من الواجب ان لا يجوز لانها توابع المبنى

وتوابع

وتوابع المبنى توابع محله فلا يقال مضى امس الدابر بكسر الدابر بل برفعه وكذلك لا يقال
جاء في هؤلاء الكرام بكسر الكرام بل برفعها قلنا انما جاز لمشابهة حركة المنادى المبنى
حركة الاعراب من حيث العروض فيعني ان حركة كل واحد من المنادى المبنى وحركة المعرب
عارضه ولهذا لم يجز يا هؤلاء الكرام بكسر الكرام لان حركته غير عارضة ومن هذا يعلم
ان المراد بالمنادى في قوله وتوابع المنادى المبنى المفرده هو المنادى المبنى بسبب النداء
فان قيل مقتضى ما ذكرتم ان لا يجوز رفع التوابع في قولنا يا هذا الرجل ويا هؤلاء الكرام
لان المنادى ليس بمرفوع حتى يحمل على لفظه لكنه يجوز قلت ان يريد باللفظ في قوله
يرفع على لفظه ما يرفع المنادى به حرفا كان او حركة لفظا نحو يا زيد او تقديرا نحو
يا فتى ويا قاضي او محلا نحو يا هذا ويا هؤلاء فانه مضموم محلا بمعنى انه لو وقع موقعه
مفرد معرفة معرب في الاصل كان مضموما كما ان مثل هذا وهؤلاء في جاءني هؤلاء
مرفوع محلا بهذا المعنى ويجوز ان يكون للشئ الواحد محلان باعتبارين كالظريف في
قولنا عجبت من ضرب هذا الظريف فان هذا محله الجر باعتبار كونه مضافا اليه والرفع
باعتبار كونه فاعلا للمصدر من حيث المعنى فجاز في الظريف الرفع والجر باعتبارين
فان قيل ما ذكرتم يقتضي ان يقال يرفع على لفظه او محله وينصب على محله قلنا
لما كان الغالب في المنادى المفرد المعرفة البناء على الضم او على ما يقوم مقامه وكان
حق غيره ايضا البناء على الضم لصيرورة الضم او ما يقوم مقامه علامة للمنادى المفرد
المعرفة كالرفع للفاعل كان الضم او ما يقوم مقامه كالملفوظ مع ان له محلا آخر

هذا المحل فلو اطلق المحل على الضم المقدر ايضا كما يطلق على النصب حصل الالتباس قوله
والخليل في المعطوف يختار الرفع الى آخره واعلم ان خليل بن احمد يختار في المعطوف
الممتنع دخول يا عليه الرفع تنبيها على انه منادى ثان واما ابو عمرو الجرمى يختار النصب
لانه تابع المبنى وتابع المبنى تابع لمحله قوله وابو العباس ان كان كالحسن الى آخره
اى اذا كان المعطوف الممتنع دخول يا عليه مثل الحسن اى من الاسماء المعرفه
بلام التعريف التى يجوز انتزاع الالف واللام عنها يختار ابو العباس الرفع كالخليل لانه
ح يمكن انتزاع اللام منه وتقدير حرف النداء فيه فيكون وجود اللام كعدمه فيعرب
باعراب يدل على انه منادى ثان وان كان المعطوف الممتنع دخول يا عليه مما لم
يجز انتزاع الالف واللام عنه نحو النجم والصعق فانه يختار النصب كابى عمرو ولانه
لما لم يمكن انتزاع الالف واللام عنه لم يمكن تقدير حرف النداء فيه وكان تابعا للمبنى
فالاولى ان يكون تابعا لمحله وللقائل ان يعكس هذا الحكم ويقول اذا لم يمكن نزع اللام
من الكلمة كالنجم والصعق كان كجزء منها ولم يكن للتعريف واذا كان كذلك جاز تقدير
حرف النداء فيها فالرفع ح اولى تنبيها على انه منادى ثان واذا امكن نزع اللام
منها كان للتعريف فلم يجز تقدير حرف النداء فيها ح فالنصب اولى وقد يمكن ان
يصحح مذهب ابى العباس بان الاعتبار في اللام عندهم صورة لام التعريف ولهذا
لا يقال يا النجم والصعق فيحتاج الى العذر في جواز يا الله يا التى ومن اجلك يا التى
تيمت قلبى فانت بخيلة بالوصل عنى وتدل عليه جواز يا زيد ويا هذا

وامتناع

وامتناع يا الرجل كون تعريف اللام اقوى من تعريف العلم والاشارة واذا كان كذلك كان
الرفع اولى فيما ينزع اللام عنه لزوال مانع دخول حرف النداء عليه في بعض الاوقات
والنصب اولى فيما لم ينزع اللام عنه للزوم مانع دخول حرف النداء اعلم انه ذكر في
شرح الكتاب قال ابو العباس ان كان المعطوف علما معرفا باللام نحو يا زيد والنضر كان
الرفع اولى وان لم يكن علما نحو يا زيد والرجل كان النصب اولى وفرق بينهما بان النضر
علم وليس الالف واللام لمعنى في النضر بخلاف الرجل فان اللام فيه هو معاقب للاضافة
ولما كان الواجب في المضاف النصب كان الاختيار والوجه فيما هو بمنزلة المضاف
النصب هذا عبارته وهذا النقل مخالف لما ذكرناه اولا بعض المخالفة قوله والمضافة
تنصب الى آخره عطف على قوله المفردة اى وتوابع المنادى المبنى اذا كانت مضافة
اضافة حقيقية لم يجز فيها الا النصب لان المنادى اذا وقع مضافا لم يجز فيه الا
النصب وتوابع المنادى اذا كانت مضافة فبطريق الاولى ان لا يجوز فيها الا
النصب لبعدها عن حرف النداء الذى هو يوجب البناء وانما قيد الاضافة بالحقيقية
لتخرج عنه مثل يا زيد الحسن الوجه لانه يجوز فيه الرفع والنصب لانه بمنزلة يا زيد
الحسن وجهه لكونه فى تقدير الانفصال فان وقع مثل هذا المضاف منادى
ممتنع لامتناع دخول حرف النداء على ما فيه لام التعريف قوله والبدل والمعطوف
غير ما ذكر حكمه حكم المستقل مطلقا اى حكم البدل والمعطوف غير ما ذكر وهو الذى
لا يمتنع دخول يا عليه حكم المنادى المستقل مطلقا سواء كان بدلا او معطوفا على

المنادى المبني والمعرب وسواء كان هو مفردا او مضافا فان حكمهما مثل حكم المنادى
المستقل فان المعطوف والبدل ان كانا مفردين معرفتين لم يجز فيهما الا البناء على
الضم وان كانا مضافين لم يجز فيهما الا النصب تقول في البدل والمنادى مفرد يا زيد
بشر ويا زيد اخا عمرو وتقول في البدل والمنادى مضاف نحو يا عبد الله بشر ويا عبد الله
اخاك وتقول في العطف والمنادى مفرد معرفة نحو يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو
وتقول في المعطوف والمنادى مضاف يا عبد الله وزيد ويا عبد الله واخا عمرو وانما
كان حكمهما في الاعراب والبناء حكم المنادى المستقل اما في البدل فلانه في حكم تكرير
العامل كما يجيء في بابه فيكون حرف النداء مقدرا فيه واما في المعطوف فظاهر لان
حرف العطف قائمة مقام حرف النداء قوله والعلم الموصوف بابن مضافا الى علم آخر
يختار فتحه اعلم ان المنادى المبني العلم اذا وصف بابن والابن مضاف الى علم آخر
نحو يا زيد بن عمرو يجوز في المنادى الضم والفتح لكن الفتح هو المختار اما جواز الاول
فظاهر لانه مفرد معرفة فيكون مبنيا على الضم والابن صفة له فيكون منصوبا
ويعلم جوازه من قوله ويختار واما اختيار الثاني فلانه لما اشتد امتزاج الموصوف
والصفة مع كثرة الاستعمال فصار بمنزلة اسم مركب من اسمين نحو حضرموت
وبعلبك واذا كان كذلك فتح اخر المنادى كما انفتح اخر اسم المركب مع غيره واعلم ان
الاقسام الممكنة اربعة لان المنادى والمضاف اليه للابن اما ان يكونا علمين او يكونا غير
علمين او الاول علما والثاني غير علم او بالعكس فان كان الاول يختار بناؤه على الفتح

مع جواز ضمه كما ذكرنا وان لم يكن احد الباقية لم يجز فيه الا الضم على الاصل والفرق
بين الاول والاقسام الباقية ما ذكرنا من شدة الامتزاج وكثرة الاستعمال في
الاولى دونها وانما نصب مضافا على الحال من ابن لان الابن المعرفة لان المراد به
اللفظ قوله واذا نودي المعرف باللام الى آخره اي اذا نودي الاسم المعرف
بلام التعريف نحو الرجل مثلا توصل في ندائه الى الاسم المبهم فيقال في ندائه
يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل ثم اعلم ان ها في يا ايهذا الرجل هو ها
في يا ايها الرجل لا في هذا زيد بدليل انهم لم يسمع يا ايها الرجل ثم لقائل ان يقول لا
فائدة في اتيان اسم الاشارة بعد اي لاحتياج اي الى اسم جنس فيه اللام لا الى مبهم
وانما احتيج الى التوصل بالمبهمات في ندائه لكراهتهم اجتماع اللام التعريف وحرف
النداء مع القصد التعريف فلو اجتمعا جمعا لزم اجتماع حرف التعريف وهو جائز فتوصلوا
بالمبهم وادخلوا حرف النداء عليه وجعلوا ذلك الاسم المعرف تابعا له اصلاحا للفظ
قوله والتزموا رفع الرجل الى اخره اي التزموا رفع الرجل حال كونه صفة للمنادى
المبهم مع انه صفة مفردة للمنادى المبني وانه جاز ان يكون لصفة المفردة تابعة
للفظ المبني ومحله وانما التزموا رفعه ليكون تنبيها على انه هو المقصود بالنداء
والتزموا ايضا رفع توابع الرجل مفردة كانت او مضافة لانها توابع المعرب لوجوب كون
توابع المعرب تابعة اللفظ المعرب يقول يا ايها الرجل ذو المال ويا ايها الرجل
الظريف وفيه نظر لجواز كون توابع المعرب تابعة لمحله اذا غاير اعراب محله اعراب

لفظه نحو مار زيد بقائم وقاعدا بالنصب والجر فالاولى ان يقال لوجوب تبع متبوعه نعم
يجوز نصب ذي المال على ان يجعله بدلا من اي كانك قلت يا ايها الرجل يا ذا المال
وكذا الكلام في يا هذا العاقل ذو المال فان جعلت ذو المال تابعا للعاقل لم يجز
الا الرفع فان جعلته تابعا لهذا بدلا او صفة تعين النصب واعلم انه قيل ان قصدت في
نحو يا هذا الرجل نداء الرجل كان هذا بمنزلة اي وان قصدت نداء هذا كان هذا
بمنزلة زيد فعلى هذا يجوز في الرجل النصب ايضا قوله وقالوا يا الله خاصة
اشارة الى جواب سوال مقدر وهو ان يقال انتم قلتم اذا نودي المعرف باللام قيل
يا ايها الرجل والله معرف باللام فوجب ان يقال يا ايها الله لكنه لا يقال كذلك بل
يقال يا الله وجوابه ان نقول انما يقال يا الله ولا يقال يا ايها الله اما لان اللام
الذي في الله ليس للتعريف بل هو عوض عن الهمزة الاصلية المحذوفة لان
اصله الاله فنقلت حركة الهمزة الى اللام فحذفت فصار اللام ثم ادغموا اللام في اللام
فقال الله ثم فخموا اللام للتعظيم واما لعدم اذن الشرع في اطلاق الاسماء المبهمة
على الله تعالى قوله ولك في مثل يا تيم تيم عدي الى آخره اي لك في المنادى
اذا كرر بلفظه مضافا الى اسم آخر نحو يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم
في سوءة عمر الضم والنصب في الاول مع النصب في الثاني اما ضم الاول فظاهر
لانه منادى مفرد معرفة مبني على الضم وكذلك نصب الثاني فظاهر لانه اما
منادى مضاف حرف ندائه محذوف واما تاكيد للاول واما نصب الاول فعلى تقدير

ان يكون مضافا الى عدي محذوف فتقديره يا تيم عدي تيم عدي حذف لدلالة الثاني
عليه واما قال الضم والنصب ولم يقل الضم والفتح لانه معرب لكونه مضافا على ما
ذكر قوله والمضاف الى ياء المتكلم الى اخره اي المنادى المضاف الى ياء المتكلم
نحو يا غلامي يجوز فيه يا غلامي بحركة الياء وهو الاصل لان الياء فيه بمنزلة الكاف
في غلامك ويا غلامي باثبات الياء وسكونه تخفيفا ويا غلام بحذف الياء والا
كتفاء بالكسرة ويا غلاما بقلب الياء الفا تخفيفا قوله وبالهاء وقفا اي
ويجوز الحاق الهاء بالكل للوقف تقول يا غلاميه ويا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه
للفرق بين الوصل والوقف قوله وقالوا يا ابي ويا امي الى اخره يعني اذا كان
المنادى المضاف الى ياء المتكلم ابا واما يجوز فيه ما جاز في ساير الاسماء المضافة
الى ياء المتكلم ويجوز فيه زوايد وهي يا ابت ويا امت بكسر التاء لقلب الياء
تاء ومناسبة الكسرة للياء ويا ابت ويا امت بفتح التاء لكون التاء بدلا عن
حرف متحرك بالفتحة ويا ابتا بتعويض الالف والتاء عن الياء ولم يقل يا ابتي
لان التاء بدل عن الياء فلو اجتمعا لزم اجتماع البدل والمبدل منه وهو غير جائز
قوله ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة الى اخره اي اذا كان المنادى ابنا مضافا
الى العم او لام المضافين الى ياء المتكلم يجوز فيه ما جاز في المنادى المضاف
الى ياء المتكلم نحو يا غلامي فتقول يا ابن عمي ويا ابن امي بفتح الياء وسكونها ويا ابن
ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بقلب الياء

الذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي للاول وانما على تقدير ان يكون مضافا الى المذكور

الفا ويجوز فيه وجه آخر وهو يابن ام ويابن عم بحذف الياء الالف والاكتفاء بالفتحة وانما جاز فيه هذا الوجه مع انه لم يجز في المنادى المضاف الى ياء المتكلم على اللغة المشهورة لانه اثقل من المنادى المضاف الى ياء المتكلم لزيادة التركيب وانما قال خاصة لعدم جواز ما جاز في المنادى المضاف غير الابن نحو يا غلام اي فيما اذا كان المضاف اليه غير الام والعم نحو يابن اخي او كان المضاف والمضاف اليه غيرها نحو يا غلام اخي ويا غلام غلامي وانما اختصهما بهذا الحكم دون غيرهما لكثرة استعمالهما عند العرب دون غيرهما **قوله** وترخيم المنادى جايز اي ترخيم المنادى جايز في سعة الكلام والاختيار والترخيم في غير المنادى جايز ضرورة كقوله ❊ ديار مية اذ مي تساعفنا ولا يرى مثلها عجم ولا عرب ❊ اي اذ مية **قوله** وهو حذف في اخره اي ترخيم المنادى حذف في اخره تخفيفا لا لعلة غير التخفيف **قوله** وشرطه ان لا يكون مضافا اي وشرط الترخيم ان لا يكون مضافا لان المضاف لو رخم لرخم آخره او اخر المضاف اليه ولو رخم اخر المضاف لم يكن الترخيم آخرا لان المضاف اليه من تتمة الاول ولو رخم من آخر المضاف اليه لم يكن الترخيم في اخر المنادى لان المنادى المضاف اليه ليس من المنادى وان لا يكون مستغاثا لان المطلوب من المستغاث مد الصوت والتطويل والترخيم مناف له وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغير وان يكون احد الامرين اما علما زايدا على ثلثة احرف واما بتاء التانيث لانه اذا كان علما لكان معلوما اذا حذف منه شيء واذا كان زايدا على ثلثة احرف لم يلزم

الايجاف في نفس الكلمة لمجرد التخفيف واما اذا كان بتاء التانيث فلا يشترط فيه ان يكون علما وان يكون زايدا على ثلثة احرف لانه لو رخم لم يحذف منه الا تاء التانيث وهو ليس من نفس الكلمة فاذا لم يلزم من حذف تاء التانيث الحذف من الكلمة فلم يلزم الايجاف في نفس الكلمة بسبب حذفها اعلم ان سيبويه شرط في ترخيمه على لغة من يجعل الباقي اسما براسه ان يكون علما لئلا يلتبس بما لا تاء فيه فلا يقال في ترخيم حبيبة اذا كان صفة يا حبيب اقبلي لحصول الالتباس لجواز تاء التانيث المذكر غير العلم اذا اريد به النفس واما اذا كان علما فلا يحصل الالتباس لانه لولا تونث المذكر وبالعكس غلام جلا على المعنى **قوله** فان كان في اخره زايدتان زيدتا معا لمعنى آخره اعلم ان هذا اشارة الى ما يحذف من المنادى للترخيم لانه قد يحذف له حرفان وقد يحذف له اسم براسه وقد يحذف له حرف واحد اما الاول وهو انه يحذف له حرفان فاذا كان في آخر الاسم حرفان زايدتان زيدتا معا في حكم الزيادة الواحدة وذلك كما فيه الالف الممدودة نحو اسماء وحمراء والالف والنون المزيدتان نحو سكران ومروان او ياء النسبة نحو كوفي والبصري او علامة التثنية والجمع نحو زيدين وزيدين فانه يحذف حرفان لكونهما بمنزلة حرف واحد لكن بشرط ان يبقى بعد حذفهما ثلثة احرف احترازا عن مثل بيدين ودمين وكذلك يحذف له حرفان اذا كان

في آخر الاسم حرف صحيح قبله مدة وذلك الاسم اكثر من اربع احرف نحو منصور ومسكين فانه يحذف له حرفان اما الراء فلانه في اخر الاسم ووجوب الترخيم في آخر الاسم واما الواو فلانه حرف علة زايدة وحرف العلة الزايدة اولى بالحذف وانما قال وهو اكثر من اربع احرف احترازا من ان يكون على اربعة احرف نحو سعيد فانه لا يحذف له حرفان لئلا يلزم الاجحاف في الكلمة للترخيم الذي هو لمطلق التخفيف وعليه بيت الكتاب تنكرت منا بعد معرفة لمي ❊ اي يا لميس فحذف السين وبقي ياء فعيل والمراد بالمدة حرف زايد من حروف المد واللين ساكن في الاصل ولهذا حذف حرفان للترخيم من منصور وعمار ومسكين ولم يحذف من مختار بل يقال في ترخيمه يا مختا باثبات الالف لانها ليست بمدة بالتفسير المذكور لكون الالف غير زايدة بل بدلا من ياء متحركة في الاصل اذ اصله مختير او مختير وكذلك مستميل ومستمال واعلم انه لو قال او قبل آخره مدة وهو اكثر من اربعة احرف لكان اولى ليدخل فيه مثل مرمي فانه يحذف منه حرفان ايضا للعلة المذكورة اعلم ان على وزن فعلاء عند بعضهم من الوسم فقلب الواو همزة وعلى افعال عند سيبويه جمع اسم اصله سمو فقلبت الواو همزة فعلى الاول وهو اختيار المصنف مما في اخره زايدتان وعلى الثاني مما في اخره حرف صحيح قبله مدة **قوله** وان كان اسما مركبا حذف الاسم الاخير اي وان كان المنادى مركبا نحو بعلبك وحضرموت فانه حذف الاسم الاخير للترخيم لان الاسم

الاخير بمنزلة تاء التانيث في نحو قايمة وكما يحذف تاء التانيث للترخيم فكذلك يحذف الاسم الاخير له **قوله** وان كان غير ذلك فحذف له حرف واحد اي وان كان المنادى غير ما ذكرنا اي غير ما حذف له حرفان او اسم اخير فحذف له حرف واحد عملا بالاصل اذ الاصل هو ان يحذف منه حرف واحد والزيادة بسبب عارض والعارض منتف **قوله** وهو في حكم التانيث على الاكثر الى اخره اي المحذوف من المنادى المرخم يكون في حكم التانيث على مذهب الاكثرين وهو الاصح لان المراد بقول القايل يا حار هو يا حارث لفظا ومعنى اما معنى فلان المراد هو ذلك المسمى واما لفظا فلان المراد هو ذلك الاسم واذا كان في حكم التانيث ترك الباقي من المحذوف على ما كان عليه من الحركة والسكون فيقال يا جاد و يا ثمو ويا كرو **قوله** وقد يجعل اسما براسه الى آخره اي وقد يجعل الباقي من المنادى المرخم اسما براسه فيقال يا جار بالضم لانه ح منادى مفرد معرفة ووجوب بناء المنادى المفرد المعرفة بالضم ويقال يا ثمي لان اصله يا ثمود لما حذف منه الدال وجعل الاسم الباقي اسما براسه يكون في اخره واو قبله ضمة قلبت الواو ياء والضمة كسرة كما في ادل جمع دلو فان اصله ادلو قلبت الواو ياء والضمة كسرة ويقال في ترخيم يا كروان بعد جعل الباقي اسما براسه يا كرا لانه لما حذف الالف والنون بقي كرو وقعت الواو متطرفة متحركة ما قبلها مفتوح فوجب قلبها الفا لما ثبت في كلامهم هذه القاعدة **قوله** وقد استعملوا صيغة النداء



فی المندوب اعلم ان العرب ستعملوا صیغة النداء اعنی حرف النداء وهو یا فقط
فی المندوب مع تحقق الفرق بین المنادی والمندوب لان المنادی هو المطلوب اقباله
بحرف نایب مناب ادعو لفظا او تقدیرا والمندوب هو المتفجع علیه بیا او وا فیا صیغة
النداء مستعمل فی المندوب ایضا المشابهة المندوب المنادی من حیث التخصیص
لان کل واحد منهما مخصوص من قومه بین قومه ومن حیث انك اذا قلت یا رجل
ترید رجلا معینا وکذلك فی المندوب ترید میتا معینا ولکن المندوب اختص بوا
لیکون نصا علی ندبه **قوله** وحکمه فی الاعراب والبناء حکم المنادی ای وحکم المندوب
فی الاعراب والبناء حکم المنادی فکما ان المنادی اذا کان مفردا معرفه مبنی علی
الضم فکذلك المندوب واذا کان مضافا منصوب فکذلك المندوب الا ان المندوب
لا یقع نکرة ولا مشابها للمضاف وکذلك حکم توابع المندوب مفردا کان او مضافا
کحکم المنادی فی الاعراب والبناء لانه لما اجری مجراه فی صیغته اجری مجراه فی
احکامه من الاعراب والبناء **قوله** وکذلك زیادة الالف فی آخره
ای وللك زیادة الالف او ما تقوم مقامه فی اخر المندوب لان المطلوب فیه مد الصوت
والتطویل الا اذا کان المندوب مضافا او موصولا الحق با خر المضاف الیه والصله
قوله فان خفف اللبس قلت واغلامکیه الی آخره ای فان خفت لالتباس بزیادة
الالف لم تزد الالف بل تزید حرفا مجانسا لحرکته او مجانسا نحو غلام مخاطبة فتقول
فی غلام مخاطبه واغلامکیه بزیادة الیاء لانه لو زید فی آخره الف وقیل واغلامکا

الّا

التبس بغلام رجل مخاطب والحق به الیاء المناسب لحرکة الکاف وهی الکسرة ونحو غلام
جماعة المذکرین وانك لو الحقت بآخره الفا وقلت واغلامکماه لالتبس بغلام المخاطبین
فالحقت باخره الواو التی هی مناسبة للجمع وقلت واغلامکموه **قوله** ولك الهاء
ای ولك زیادة الهاء مع زیادة الالف والیاء والواو فتقول وازیداه واغلامکیه
واغلامکموه لان المطلوب فیه مد الصوت والتطویل ولان الهاء فی الوقف تزید
بیان هذه الحروف **قوله** ولا یندب الا المعروف فلا یقال وا رجلاه انما یندب
النکرة لان المراد بالندبة تمهید العذر للتفجع والاعلام بوقوع مصیبة عظیمة
وهذان المطلوبان لا یحصلان الا عند ان یکون المندوب معروفا فلا یقال
وارجلاه واما قولهم وامن حفر بئر زمزماه فانما جاز لانه فی قوة قولنا واعبد
المطلباه لان من المعلوم ان من حفر بئر زمزم هو عبد المطلب وکونه معروفا
کاف فی جواز کونه مندوبا وکونه علما لیس بشرط حتی لو کان علما غیر معروف
لم یجب ندبته ولو کان معروفا غیر علم جاز ندبته ولهذا قال ولا یندب الا المعروف
ولا یقل ولا یندب الا العلم وامتنع مثل وازیدا الطویلاه خلافا لیونس اعلم
ان الخلیل ذهب الی امتناع الحاق علامة الندبة بصفة المندوب وذهب یونس
الی جوازه واستدل الخلیل علی مذهبه بان لو جاز وازیدا الطویلاه لجاز جاءنی زید
الطویلاه لان کل واحد منهما غیر المندوب ومنع یونس ذلك لان الاول وان لم یکن
هو المندوب لکنه متعلق المندوب والثانی لیس المندوب ولا متعلق المندوب

فلم یلزم من امتناع الثانی امتناع الاول ویمکن ان یستدل علی مذهب الخلیل بان المندوب
قدیم والصفة لیس من جملته وانما هی اسم جیء به للتخصیص والتوضیح فلم یلحق به
علامة الندبة ولهذا اتفقا علی جواز الحاق الندبة بالمضاف الیه والصلة لان المضاف
مع المضاف الیه بمنزلة کلمة واحدة وکذا الصلة مع الموصول ولهذا لم یحز السکوت
عن المضاف الیه وعن الصلة بخلاف الصفة والموصوف **قوله** ویجوز حذف
حرف النداء الی آخره اعلم انه یجوز حذف حرف النداء من ثلاثة اشیاء فی العلم
نحو یوسف اعرض ای یا یوسف اعرض والمضاف نحو عبد الله افعل کذا ای یا عبد الله
افعل کذا وای نحو یا ایها الرجل افعل کذا ای یا ایها الرجل واما جواز حذف حرف النداء
عن العلم فلان العلم مشهور وکثیر استعمال ندائه فلو حذف منه حرف النداء لم یلتبس
بغیر النداء واما حذف حرف النداء عن المضاف وای فلکونهما مشابهین العلم
فی عدم وقوعهما صفة لای فان کل واحد من العلم والمضاف وای لا یقع صفة
لای فح لم یجز حرف النداء من الجنس والمراد من الجنس اسم یصح ادخال اللام
علیه وجعله صفة لای نحو یا رجل الجواز وقوعه صفة لای یجوز یا ایها الرجل
وکذلك عن الاشارة نحو یا هذا لجواز وقوعه صفة لای نحو یا ایهذا ولم یحذف
حرف النداء عن المستغاث والمندوب لان المطلوب فیهما التطویل ومد الصوت وفی
حذف حرف النداء مناف لهما **قوله** وشذ اصبح لیل واطرق کرا الی آخره هذا جواب
عن سوال مقدر وهو ان یقال اللیل فی قولهم اصبح لیل جنس مع انهم حذفوا عنه حرف

واقله مخنوق

النداء

النداء وکذلك مخنوق فی افتد مخنوق مع انهم حذفوا عنه حرف النداء وکذلك کرا فی اطرق
کرا مع انهم حذفوا حرف النداء عنه وانتم قلتم لا یجوز حذف حرف النداء من الجنس
وجوابه انه شاذ لا یعول ولا یقاس علیه اعلم ان فی اطرق کرا شذوذین احدهما
حذف حرف النداء والثانی الترخیم لان اصله کروان **قوله** وقد یحذف المنادی
الی آخره ای ویجوز حذف المنادی اذا دل علیه قرینة لانه فی الاصل مفعول به وکما
جاز حذف المفعول به جاز حذفه ومثاله قوله تعالی الا یا اسجدوا ای الا یا قوم اسجدوا
قوله والثالث ما اضمر عامله علی شریطة التفسیر ای الثالث من المواضع
الاربعة التی وجب حذف عامل المفعول به فیها ان یکون العامل مفسرا بشیء
فیجب حذفه لئلا یلزم اجتماع المفسر والمفسر قوله وهو کل اسم بعده فعل او شبهه
مشتغل عنه بضمیره او متعلقه الی آخره قوله کل اسم لانه لا بد ان یکون اسما لانه
مفعول به وقوله بعده فعل احتراز عن مثل قولنا زید قایم فانه لیس من هذا القبیل
وقوله او شبهه لیدخل فیه مثل ازیدا انت محبوس علیه فان زیدا ههنا اسم لیس
بعده فعل لکن بعده شبهه وهو محبوس لان اسم المفعول شبه الفعل لما یجیء فی
موضعه وقوله مشتغل عنه بضمیره احتراز عن مثل قولنا زیدا ضربت فان زیدا اسم
بعده فعل غیر مشتغل عنه بضمیره بل به فانه لیس مما نحن فیه لانه منصوب بالفعل
الذی بعده وقوله او متعلقه لیدخل فیه مثل قولنا زیدا ضربت غلامه فان زیدا
اسم بعده فعل غیر مشتغل عنه بضمیره لکنه مشتغل بمتعلق ذلك الاسم وهو الغلام

فلو لم يقل ومتعلقه لخرج عنه زيدا ضربت غلامه وهو منه وقوله لو سلط عليه
احتراز عن مثل الاسم الذي لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبه عليه من حيث
اللفظ كالاسم الذي يتوسط بينه وبين الفعل حرف له صدر الكلام نحو حرف
الاستفهام وما النافية مثل قولنا زيد هل ضربته وزيد ما ضربته فان زيدا اسم
بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه لا يصح تسليطه عليه لفظا لان ما بعد الاستفهام
لم يعمل فيما قبله واحترازا ايضا عن الاسم الذي لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبه
عليه من حيث المعنى كقوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر اعلم ان عبارته عن
الاحترازين قاصر وهو ظاهر لكنه لا بد من قيد آخر يدل على هذين الاحترازين
ويعلم منه انه لا يجوز نصب زيد في زيد ضاربه ابوه لان اسم الفاعل
لا يعمل عمل الفعل الا بعد الاعتماد على صاحبه او الهمزة او حرف النفي وهنا لم يعتمد
فيما قبله النفي وقوله او مناسبه اي في معناه او لازم معناه ليدخل مثل زيدا
مررت به او حبست عليه فان زيدا اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره وليس
اذا سلط عليه لنصبه لكن مناسبه وهو جاوزت او لازمه لو سلط عليه لنصبه و
مثال ما ذكر من الصور الاربع وهي قولنا زيدا ضربته وزيدا مررت به وزيدا
ضربت غلامه وزيدا حبست عليه تقدير الاول ضربت زيدا وتقدير الثاني جاوزت
زيدا وتقدير الثالث اهنت زيدا لان ضرب غلام زيد مستلزم لاهانته وتقدير
الرابع لابست او لازمت زيدا لاستلزام كونه محبوسا عليه ملازمته وملابسته له

والحاصل انه ان امكن تقدير نفس الفعل المفسر قدر وان لم يمكن فان امكن تقدير فعل
بمعنى الفعل المفسر قدر وان لم يمكن قدر لازم معنى الفعل المفسر قوله ويختار
الرفع بالابتداء الى اخره اي ويختار رفع الاسم الذي بعده فعل مشتغل عنه
بضميره او متعلقه بالابتداء عند عدم قرينة خلافه اي عند عدم قرينة النصب التي
يكون النصب معها مساويا للرفع او مختارا او واجبا نحو زيدا ضربته فان النصب والرفع
جايزان فيه لوجود قرينة لكن الرفع اولى من النصب لان النصب مقتضي الحذف
والرفع ليس كذلك وكذلك يختار الرفع ايضا عند وجود قرينة النصب المختار اذا
كان قرينة الرفع اقوى من قرينة النصب المختار نحو اما مع غير الطلب نحو جاء ني
زيد واما عمرو ضربته فانه لولا اما لكان النصب هو المختار لانه على تقدير النصب
كان عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية وعلى تقدير الرفع كان عطف الجملة الاسمية
على الفعلية والاول اولى للتناسب لكن مع وجود اما كان الرفع هو المختار لان
اما لا يقع الفعل بعدها الا نادرا فالرفع اولى من النصب واذا كان كذلك يعارض
الدليلان المرجح احدهما للرفع والاخر للنصب فترجح الرفع لاستلزام النصب الحذف
دون الرفع وانما قال اما مع غير الطلب لان اما لو كان مع الطلب كان النصب هو المختار
نحو ضربت عمرا واما زيدا فاكرمه لانه على تقدير الرفع كان الطلب خبرا عن المبتداء وهو
بعيد لان الخبر يحتمل الصدق والكذب والطلب لا يحتمل الصدق والكذب وعلى تقدير
النصب لا يلزم الا حذف الفعل الناصب له وحذف الفعل شايع كثير وتقدير الفعل

بعد اما وكلاهما اكثر وقوعا من وقوع الطلب خبر المبتداء وكذلك الرفع مختار بعد اذا
للمفاجاة نحو جاء ني زيد واذا عمرو اكرمته لان اذا لو نصب عطف الجملة الفعلية على الجملة
الفعلية تعارضها بندرة وقوع الفعل بعد اذا المفاجأة فيترجح الرفع لعدم استلزام
حذف الفعل لان بعد اذا للمفاجاة يقع المبتداء والخبر غالبا قوله ويختار النصب
بالعطف على جملة فعلية اي ويجوز الرفع ويختار النصب بعد جملة فعلية معطوف
عليها جملة اخرى نحو جاء ني زيد وعمرا اكرمته لانه على تقدير النصب يلزم عطف جملة
فعلية على الجملة الفعلية والاول اولى حفظا للتناسب قوله وبعد حرف النفي
اي ويختار بالنصب بعد حرف النفي والاستفهام مع جواز الرفع نحو ازيدا ضربته
وما زيدا ضربته فانه على تقدير الرفع كان النفي والاستفهام داخلين على الاسم وعلى
تقدير النصب كان النفي والاستفهام داخلين على الفعل ولا شك ان دخولهما على
الفعل اولى من دخولهما على الاسم لكن الرفع بعد هل الاستفهامية اضعف من الرفع
بعد الهمزة لما يذكر في باب الاستفهام وانما قال حرف الاستفهام احترازا عن اسم
الاستفهام لعدم ترتب هذا الحكم على اسم الاستفهام كمن وما واين قوله واذا الشرطية
وحيث اي ويجوز الرفع ويختار النصب بعد اذا الشرطية نحو اذا زيدا ضربته فاكرمه
وانما كان النصب هو المختار دون الرفع لانه على تقدير النصب كان اذا وحيث مضافين
الى الجملة الفعلية وعلى تقدير الرفع كانا مضافين الى الجملة الاسمية واضافتهما الى
الجملة الفعلية اولى من اضافتهما الى الجملة الاسمية لكون اذا في معنى الشرط وحمل حيث

عليها للمشابهتها اياها ولانها انه يستعمل ايضا للشرط وانما قيد اذا بالشرطية احترازا عن
اذا للمفاجاة فان الرفع هو المختار بعدها قوله وفي الامر والنهي اي ويجوز
الرفع ويختار النصب اذا كان بعده الامر نحو زيدا اضربه والنهي نحو زيدا لا تضربه
لانه على تقدير الرفع يلزم وقوع الامر والنهي خبرا عن المبتداء وهو بعيد لان الخبر
يحتمل الصدق والكذب والامر والنهي نحو زيدا لا تضربه لانه على تقدير الرفع يلزم
لا يحتملان الصدق والكذب وانما جاز على تاويل بعيد وهو ان يقال ان تقديره زيد
مقول فيه اضربه او لا تضربه وعلى تقدير النصب لا يلزم الا حذف الفعل وحذف الفعل
كثير غير بعيد قوله وعند خوف لبس المفسر بالصفة اي ويجوز الرفع ويختار النصب
عند خوف لبس المفسر بالصفة لانه على تقدير الرفع احتمل ان يكون المفسر صفة فلا يفيد
معنى هو المقصود وعلى تقدير النصب لا يفيد الا معنى مقصودا كقوله تعالى
انا كل شيء خلقناه بقدر فان معنى الاية خلقنا كل شيء بقدر فاذا نصب كل شيء كان
تقديره انا خلقنا كل شيء بقدر فلم يفسد المعنى المقصود من الاية واذا رفع كل شيء احتمل
ان يكون كل شيء مبتداء وخلقناه بقدر جملة تركبت من الفعل والمفعول والجار
والمجرور في محل الرفع بانها خبر كل شيء فح يفيد معنى مقصودا من الاية واحتمل
ان يكون كل شيء مبتداء وخلقناه في محل الجر بانه صفة لشيء وبقدر على الجار والمجرور
بانه خبر كل شيء واراد بلبس المفسر بالصفة هذا الاحتمال وح لم يفد معنى مقصودا
من الاية لان معناه ح ان كل ما هو مخلوق لنا بقدر ولا يلزم منه ان يكون جميع الاشياء

محلوقنا بتقدير والمقصود من الاية هو الثانى دون الاول لما ذكرنا واذا كان النصب
منصوصا فيما هو المطلوب من الاية والرفع منصوص فيه محتملا له ولغيره كان النصب
اولى بالضرورة **قوله** ويستوى الامران فى مثل زيد قام وعمروا اكرمه اى ويستوى
الرفع والنصب فى المعطوف على ذات وجهين اسمية وفعلية مثل زيد قام وعمروا اكرمته
لان الجملة الاولى ذات وجهين لاحدهما كونها جملة اسمية وهى الجملة الكبرى اعنى المبتداء
والخبر والثانى كونها جملة فعلية وهى الجملة الصغرى اعنى الفعل وفاعله وهو قام مع
فاعله فرفع عمرو على تقدير عطف الجملة الاسمية على الجملة الاسمية وهى الكبرى ونصب
عمرو وعلى تقدير عطف الجملة الفعلية وهى الجملة الصغرى فان يرجح النصب لقرب
المعطوف عليه يرجح الرفع لعدم حذف العامل فيتقارضان لكن هذا المثال غير مستقيم
لامع تقدير فى داره او عنده او غير ذلك لوجوب ان يتحقق للمعطوف ما يجب
ويمتنع للمعطوف عليه **قوله** ويجب النصب اى ويجب النصب بعد حرف الشرط
نحو ان زيدا ضربته ضربك وبعد حرف التحضيض نحو الا زيدا ضربته وهلا زيدا
ضربته لان حرف الشرط والتحضيض واجبه الدخول على الفعل لفظا او تقديرا
كما يجيء وههنا لما لم يكن داخلة على الفعل لفظا وجب ان تقدر الفعل بعدها والا
بتقدير الفعل الا من جنس المفسر وهو الذى بعد الاسم وذلك الفعل ناصب
فوجب للاسم النصب اعلم ان المراد بحرف الشرط ان ولو دون اما **قوله**
وليس زيد ذهب به منه اى وليس مثل قولنا ازيد ذهب به من باب ما اضمر عامله

على شريطة التفسير لان شرطه انه لو سلط الفعل او مناسبه عليه لنصبه وههنا
ليس كذلك لان ذهب لو سلط على زيد لم ينصب زيدا ولا مناسبه لان
مناسب ذهب وهو لم ينتصب النصب والرفع لازم حتى على الابتداء والجملة التى بعده
خبره **قوله** وكذلك كل شئ فعلوه فى الزبر اى وكذلك قوله تعالى كل شئ فعلوه
فى الزبر ليس من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير وان كان منه ظاهرا
لانه لا يصح تسليط الفعل عليه لانه لو صح لكان تقديره فعلوا كل شئ فى الزبر
وهو باطل وذلك لان الجار والمجرور وهو فى الزبر اما صفة لشئ او متعلق
بفعلوا وكل واحد منهما باطل اما الاول فلانهم ما فعلوا كل شئ مسطور فى الزبر
من الاوامر والنواهى والثانى كذلك لانهم ما فعلوا فى الزبر شيئا والرفع لانه
وكل شئ مبتداء وفعلوه فى الزبر اعنى الفعل والفاعل والمفعول فى محل الجر
بانه صفة لشئ والجار والمجرور فى محل الرفع بانه خبر المبتداء تقديره كل شئ
مفعول لهم ثابت فى الزبر **قوله** ونحو الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد
منهما مائة جلدة اعلم ان ظاهر الاية انها من هذا الباب لانه اسم بعده فعل
مذكور مع الطلب لكن القراء السبعة اتفقوا على الرفع فالمراد منها غير الظاهر
فالمبرد ذهب الى ان الزانية مبتداء والزانى اعطيت عليه وقوله تعالى فاجلدوا
خبر المبتداء وانما دخل الفاء على خبر المبتداء لان الالف واللام فى الزانية
والزانى بمعنى الذى والتى فتقديره التى زنت والذى زنى وثبت من قبل ان

المبتداء اذا كان موصولا صلته فعل او ظرف جاز دخول الفاء على الخبر وههنا
كذلك ووقوع الامر خبر المبتداء على التاويل فمعقول فيه اجلدوا كل واحد منهما
مائة جلدة فح لم يكن من هذا الباب لان ما بعد هذا الفاء ولا يعمل فيما قبلها
وذهب سيبويه الى ان الزانية مبتداء على تقدير حذف المضاف وخبره محذوف
او هو فيما يتلى عليكم وتقديره حكم الزانية والزانى فيما يتلى عليكم فهذه جملة
وقوله فاجلدوا كل واحد منهما جملة ثانية بيان للجملة الاولى فح لم يكن من
هذا الباب لان قوله فاجلدوا لا تعلق له بالزانى من حيث العمل فيه لكونه من جملة
اخرى **قوله** والا فالمختار النصب اى ان لم يكن المراد غير الظاهر كما ذكر
المبرد وسيبويه كان المختار النصب كما فى القراءة الشاذة لانه من باب
ما اضمر عامله على شريطة التفسير ومعه اقوى قرينة من النصب المختار وهو
الطلب اعنى الامر كما مر **قوله** والرابع التحذير الى اخره اعلم ان الباب الرابع
من جملة الابواب الاربعة التى يجب حذف العامل المفعول به فيها التحذير
والتحذير معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده او معمول بتقدير اتق والمحذر منه
مكرر فقوله معمول متناول لغير التحذير نحو زيدا فى جواب من يقول من اضرب
فقوله بتقدير اتق يخرج عنه مثله فان زيدا فى المثال المذكور وان كان معمولا
لكنه ليس معمول بتقدير اتق بل هو معمول بتقدير اضرب وقوله تحذيرا مما بعده احتراز
عن مثل زيدا فى جواب من يقول من اتقى فانه معمول بتقدير اتق لكن لا تحذيرا مما

بعده فانه ليس من هذا الباب لجواز ذكر فعله وقوله او ذكر المحذر منه مكررا ليدخل فيه
مثل قولنا الطريق الطريق فانه وان لم يكن معمولا بتقدير اتق تحذيرا مما بعده لكنه
معمول بتقدير اتق والمحذر منه وقوله او ذكر المحذر معطوف على فعل ناصب لتحذيرا
تقديره وهو معمول بتقدير اتق حذر تحذيرا مما بعده فتحذيرا على التقدير الاول مفعول
مطلق وعلى التقدير الثانى مفعول وانما وجب حذف الفعل العامل فيه لعدم الفرصة
بتلفظ الفعل ووجود القرينة الدالة عليه مثاله اياك والاسد اى اتق نفسك ان تتعرض
للاسد والاسد ان يتعرض لنفسك فحذف اتق كما ذكرنا فاستغنى عن النفس لعدم
الموجب لاتيان به وهو كراهة الجمع بين ضميرى الفاعل والمفعول الشئ واحد ثم عدل عن
الضمير المتصل وهو الكاف فى نفسك الى المنفصل للضرورة وهو عدم ما يتصل به فقيل
اياك والاسد وكذلك قولنا اياك وان تحذف اى اتق نفسك تتعرض للحذف والحذف
ان تتعرض لنفسك والحذف هو ضرب الارنب بالعصا ولك فيه عبارة اخرى وهى
اياك من الاسد واياك من ان يحذف ولك فيه عبارة اخرى وهى اياك ان يحذف
اى من ان يحذف لجواز حذف من وساير حروف الجر عن أنْ وأنّ لطول الخفة لطولهما
بالصلة ولا يجوز ان يقال اياك الاسد لانه لو جاز لكان اما تقديرا اياك والاسد
او بتقدير اياك من الاسد والاول غير جائز لامتناع حذف حرف العطف والثانى
كذلك غير جائز لامتناع حذف حرف الجر عن الاسماء الصريحة الا فى المواضع التى حذفها
العرب فيها الا ترى انك تقول اخذت من زيد درهما ولا تقول اخذت زيدا درهما وتقول

فى اخترت من الرجال زيدا اخترت الرجال زيدا وكقوله تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلا واستغفر الله ذنبا وما نحن فيه ليس مما حذفت فيه العرب حرف الجر
قوله المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل مذكور لفظا او تقديرا فقوله ما فعل فيه فعل متناول لمثل يوم الجمعة طيب فان يوم الجمعة اسم فعل فيه فعل وبقوله مذكور خرج عنه مثله لانه وان فعل فيه فعل لكنه ما فعل فيه فعل مذكور لعدم الفعل هينا لفظا او تقديرا قوله من زمان او مكان اشارة الى اقسام المفعول فيه والزمان هو اليوم والليلة او اجزاءهما وما يتركب منهما والمكان ما يشغله الجسم قوله وشرط نصبه تقدير فى اى وشرط نصب المفعول فيه ان لا يكون فى ملفوظة لانها لو كانت ملفوظة امتنع نصبه واللازم كونه معربا باعرابين مختلفين لفظا فى حالة واحدة وان يكون مقدره لانها لو لم يكن مقدرة لكان الاسم اسما صريحا ولم يكن معمولا فيه قوله وظروف الزمان كلها تقبل ذلك اى ظروف الزمان معينا كان او مبهما فانه تقبل النصب بتقدير فى لدلالة الفعل عليهما كدلالته على المصدر فكما ينصب المصدر معرفة كان او نكرة ينصب ظروف الزمان مبهما كان او معينا قوله وظروف المكان ان كان مبهما اى وان كان ظروف المكان مبهما فانه يقبل النصب بتقدير فى نحو جلست خلف المسجد وان لم يكن مبهما بل كان معينا لم تقبل النصب بتقدير فى لعدم دلالة الفعل عليه وبيان ذلك ان الفعل كضرب مثلا يدل على الزمان المعين ولم يدل على المكان المعين نحو المسجد والدار والسوق ويدل على المكان المبهم لان الضرب

بذكور اى المفعول فيه اسم فعل فيه فعل

مستلزم

مستلزم المكان من الامكنة ولما كان كذلك قبل كل ظروف الزمان النصب بتقدير فى ولم تقبل ظروف المكان النصب بتقدير فى الا ما كان مبهما قوله وفسر المبهم بالجهات الست الى اخره لما كان ظرف المكان المبهم قابلا للنصب بتقدير فى والمعين غير قابل له وجب تفسير المكان المبهم ففسره وقال المكان المبهم وهى الجهات الست وهى الخلف والقدام والفوق والتحت واليمين والشمال وما فى معناها قوله وحمل عليه عند ولدى اى وحمل على المكان المبهم عند ولدى و شبههما نحو دون ومع لكونهما مشابهة للجهات الست من حيث الابهام الا ترى انك اذا قلت خلف المسجد فانه مبهم يتناول ما كان خلف المسجد لانقطاع الارض فكذلك اذا قلت جلست عندك يتناول لجميع الامكنة التى حواليك قوله ولفظ مكان لكثرته اى وحمل على المكان المبهم لفظ مكان فى قولك جلست مكانك كونه معينا لكثرة استعماله لا لانه مبهم كالجهات الست لكثرة الامكنة اعلم ان الامكنة المبهمة غير الجهات الست كثيرة فالاولى ان يقال فى تعريف المبهم انه مكان له اسم تسميته به بسبب امر غير داخل فى مسماه كالخلف فان تسمية ذلك المكان بالخلف انما هى بسبب كون الخلف فى جهته وهو غير داخل فى مسماه والمكان المعين مكان له اسم تسميته به بسبب امر داخل فى مسماه كالدار فان تسميته بها بسبب الحايط والسقف وغيرهما وكلها داخلة فى مسماها قوله وما بعد دخلت اى وحمل على المكان المبهم من الامكنة المعينة ما بعد دخلت فى قولك دخلت الدار على المذهب الاصح لكثرة الاستعمال وانما قال الاصح

لانه فى دخلت خلافا فقال بعضهم انه متعد فما بعده مفعول به ولا يكون من هذا القبيل والاصح وهو مختار المصنف انه غير متعد لان مصدره فعول وهو من المصادر اللازم غالبا ولان نظيره وهو غرب ونقيضه وهو خرجت لازمان فيكون دخلت كذلك قياسا له عليهما قوله وينصب بعامل مضمر اى ينصب المفعول فيه بعامل نحو يوم الجمعة لمن قال متى صوم اى صم يوم الجمعة قوله وعلى شريطة التفسير اى وينصب المفعول فيه على شريطة التفسير كما فى المفعول به بتفاصيله يعنى يجوز النصب ويختار الرفع فى نحو يوم الجمعة صمته ويجوز الرفع ويختار النصب فى مثل يوم الجمعة صمته ويوم الجمعة صمته او لا نصمه وصمت يوم الجمعة ويوم السبت سافرت فيه واذا يوم الجمعة سافرت فيه فصمه وحيث يوم الجمعة سافرت فيه فصمه ويتساوى الامران فى نحو يوم الجمعة صمت فيه ويوم السبت سافرت فيه ويجب النصب فى نحو ان يوم الجمعة صامه زيد صمت وهلا يوم الجمعة قوله المفعول له هو ما فعل لاجله فعل مذكور قوله ما فعل لاجله فعل متناول لغيره نحو اعجبنى التاديب وكرهت التاديب لانه فعل لاجله فعل من الضرب والشتم وغيرهما ولما قال مذكور خرج عنه مثله لانه لم يفعل لاجله فعل مذكور ومثاله ضربته تاديبا له فالتاديب فعل لاجله فعل مذكور وهو الضرب وكذلك قوله فعل عن الحرب جبنا فالجبن فعل لاجله فعل مذكور وهو القعود والمراد بالفعل المذكور هينا هو المصدر لا الفعل الاصطلاحى فان المصدر مذكور ضمنا هينا فالمفعول له هو علة غائية للفعل اى سبب حامل للفاعل على الفعل والفعل قد يكون سببا للمفعول له فى الخارج نحو ضربته تاديبا

له وقد لا يكون نحو قعدت عن الحرب جبنا فان القعود ليس سببا للجبن فى الخارج ولهذا اورد مثالين قوله خلافا للزجاج اى كالتاديب فى المثالين المذكورين مفعول له خلافا للزجاج فان التاديب عند الزجاج فى قولنا ضربته تاديبا له مصدر من غير لفظ الفعل فكانه قال ضربته ضربا وادبته تاديبا له وهو ضعيف لان المفهوم منه عند العرب العلة وعلى ما ذكره الزجاج لم يفهم منه العلية قوله وشرط نصبه تقدير اللام اى وشرط نصب المفعول له ان يكون اللام مقدرة غير ملفوظة لان اللام لو كانت ملفوظة لكان مجرورا فلم يكن نصبه مع الجر ولو لم يكن مقدرة لم يفهم منه العلية التى هى شرط المفعول له قوله وانما يجوز حذفها الى اخره انما يجوز حذف اللام عن المفعول له عند حصول الشرطين احدهما ان يكون المفعول له فعلا لفاعل فعل المعلل اى ان يكون فعلا لفاعل فعل علل هذا الفعل به فكما كان الضرب فى المثال المذكور فعلا للمتكلم فكذلك التاديب فعل المتكلم لا يقال انه منقوض بقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا فان خوفا مفعول له مع انه ليس فعلا لفاعل الفعل المعلل لانه تعالى منزه عن الخوف والطمع لانا نقول لا نسلم انه مفعول له بل حال عن مفعول يريكم ولئن سلمنا انه مفعول له لكن على تقدير حذف المضاف اى ارادة خوفكم وطمعكم او كون الخوف بمعنى الاخافة والطمع بمعنى الاطماع والثانى ان يكون المفعول له مقارنا للفعل فى الوجود وذلك بان يكون التاديب مقارنا للضرب فلو انتفى احدهما او كلاهما لم يحذف اللام مثلا لو لم يكن فعلا لفاعل الفعل

للمعلل لم يجز حذف اللام سواء لم يكن فعلا نحو جئتك السمن كان زهدا لا لكن لغيره نحو
جئتك للاكرامك اولم يكن مقارنا للفعل في الوجود نحو جئتك اليوم لاكرامي لك امس
اولم يكن فعلا لفاعل الفعل المعلل ولم يكن مقارنا للفعل في الوجود نحو جئتك اليوم
لاكرامك لي امس لم يجز حذف التعليل اللام وانما استرط في جواز حذف اللام شرطين
المذكورين لمشابهة المصدر الذي من لفظ الفعل من حيث كون كل واحد منهما اي من
المصدر والمفعول له متصفا بهذين اللذين الشرطين فلما شابه المصدر تعدى
الفعل اليه من غير اللام كما يتعدى الى المصدر ولانه اذا علم حصول هذين الشرطين
علم انه علة حاملة للفاعل على الفعل فلم يحتج الى اللام ويعلم من قوله انما انه اذا لم
يحصل الشرطان لم يجز حذف اللام ويعلم من قوله يجوز انه يجوز اثبات اللام مع حصول
الشرطين لكن ينبغي ان يعلم ان اثبات اللام مع التنكير ضعيف وقيل غير جائز لانه
ح يشبه الحال والتمييز لما فيه من البيان وكونه نكرة كالحال والتمييز ولقائل
ان يقول ان الامر الاول ليس بشرط فان الجبن في المذكور منصوب مع انه ليس فعلا
لفاعل الفعل المعلل لانه لا اختيار له فيه وجوابه انا لا نسلم ذلك لان الجبن فعل واثر
لنفسه ومن اجل ولا يلزم من عدم اختيار فاعل فيه ان لا يكون فعلا له لان الفعل
المفعول معه هو مذكور بعد الواو الى آخره قوله مذكور بعد الواو احترز به عن مذكور بعد الفاء
وغيره نحو زيد وعمرو وقوله لمصاحبة معمول فعل احترز به عما لا يكون معمول فعل نحو
زيد وعمرو واخواك او يكون معمول فعل لكن لا للمصاحبة نحو جاءني زيد وعمرو قبله او بعده

ولا ينتقض الحد بمثل قولنا جاءني زيد وعمرو معه مع ان عمرا وليس بمفعول معه
لان المراد بالمصاحبة هي المصاحبة الحاصلة من الواو ويدل عليه تقييده الواو
بالمصاحبة وهمنا ليست الواو للمصاحبة والا لكان ذكر معه تكرارا قوله لفظا
او معنى تفصيل للفعل الناصب للمفعول معه قوله فان كان الفعل لفظا والى
آخره اعلم ان العامل للمفعول معه لا يخلو من ان يكون فعلا لفظا او تقديرا والمراد
بالفعل لفظا الفعل واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ونحوها والمراد بالفعل
تقديرا غير ما ذكرنا مما استنبط منه معنى الفعل فان كان الفعل لفظا فلا يخلو من
ان يجوز العطف اولا فان جاز العطف جاز الوجهان الرفع والنصب على ان يكون مفعول
معه نحو جئت انا وزيد وزيدا بالرفع والنصب وانما جاز العطف ههنا للتاكيد المضمر
المتصل بالمنفصل وفيه نظر لانه ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرا فانه جاز
العطف مع انه لم يجز غيره لا يقال يريد بالجواز جواز العطف وعدمه وههنا يجب العطف
لا نقول الجواز اعم من ذلك والذي يدل عليه قوله عقيب ذلك وان كان الفعل
معنى وجاز العطف تعين العطف فانه اطلق الجواز على العطف مع انه واجب وفيه نظر
من وجه آخر وهو انه لا يلزم من جواز العطف جواز الوجهين وانما يجوز النصب ان لو
اريد المصاحبة وهو ممنوع وجواب الاخير ان الكلام في المعمول المذكور بعد الواو
التي للمصاحبة وح لا شك انه يجوز فيها الوجهان فان قيل انما حد المفعول معه بنصب
اذا علم فكيف جاز فيه غير النصب والجواب الذي ذكر في المفعول المطلق والمفعول به

والمفعول فيه لا يمكن همنا لانه انما حد كل منهما بعد ان علم ان قسما منه يرتفع وهو الذي
يقام مقام الفاعل قلنا انما جاز فيه غير النصب لسانه همنا كما بين في غيره قبل ذكر الحد
فلولا بيانه ههنا لجزمنا ان جميع اقسامه منصوب لكن يلزم مما ذكرته ومن يرد به
في الكتاب ان عمرو في قولنا قام زيد وعمرو وما لزيد وعمرو مفعول معه
لكن في جواز اطلاق هذا الاسم عليه نظر وان لم يجز العطف تعين النصب بان
يكون مفعولا معه نحو جئت وزيدا وانما لم يجز العطف ههنا لامتناع العطف على
الضمير المرفوع المتصل من غير تاكيد ولا فصل كما يجيء في بابه وان كان العامل فعلا
تقديرا فلا يخلو من ان يجوز العطف اولا فان جاز العطف تعين العطف لضعف العامل
نحو ما لزيد وعمرو وان لم يجز العطف تعين النصب بالضرورة نحو ما لك وزيدا و
ما شانك وعمرا وانما امتنع العطف لانه يمتنع العطف على الضمير المجرور الا باعادة
الجار ولم يعد الجار ههنا واذا امتنع العطف تعين النصب بانه مفعول معه بالفعل
معنى لان التقدير ما تصنع وعمرا وانما اورد مثالين ليعلم ان مع الفعل موجود في
الاستفهام والجار والمجرور ومع حرف الاستفهام والاسم قوله الحال ما يبين
هيئة الفاعل والمفعول به الى آخره الحال ما يبين هيئة الفاعل نحو جاءني زيد راكبا
او هيئة المفعول به نحو ضربت زيدا مجردا عن ثيابه او هيئة الفاعل والمفعول به معا
نحو لقيت زيدا راكبين يخرج بالهيئة غير مبين الهيئة سواء كان مبينا للذات كالتمييز
اولم يكن وخرج باضافة الهيئة الى الفاعل او المفعول به النعت نحو جاءني زيد الراكب

ورايت زيدا الراكب لان الراكب مبين هيئة زيد لا بالنظر الى كونه فاعلا او مفعولا
ونحو القهقرى في رجع القهقرى لانه لا يبين هيئة الفاعل ولا المفعول به وانما قيد
المفعول بقوله به لان الحال لا يقع بيانا لسائر المفاعيل لكونها فضلة بالنسبة الى المفعول
به ولا يشكل بمثل جئت انا وزيدا راكبين مع ان زيدا ذو الحال وهو مفعول معه
لان مجيء الحال عنه من حيث انه فاعل معنى لا لانه مفعول معه وانما قال ما يبين ولم
يقل اسم يبين لان الحال قد يكون جملة والجملة لا يكون اسما قوله لفظا او معنى
اي الفاعل الذي يكون الحال حالا عنه فاعل لفظا او فاعل معنى وكذلك المفعول
الذي يكون الحال حالا عنه مفعول لفظا او مفعول معنى مثال الفاعل لفظا
والمفعول لفظا نحو ضربت زيدا قائما فان قائما يحتمل ان يكون حالا من التاء في
ضربت وهو فاعل لفظا ويحتمل ان يكون حالا من زيد مفعول لفظا ومثال الفاعل
معنى زيد في الدار قائما فان قائما حال من زيد وهو ليس بفاعل لفظا لانه مبتدأ
لكنه فاعل معنى لانه فاعل حصل وحاصل الذي هو محذوف من حيث المعنى
ومثال المفعول معنى قوله هذا زيد قائما فقائما حال عن زيد وهو مفعول معنى
تقديره انبه عليه او اشير اليه قائما قوله تعالى فهذا بعلي شيخا فشيخا حال من بعلي
وهو مفعول معنى وتقديره انبه عليه او اشير الى بعلي شيخا ولقائل ان يقول المثالان
الاخيران غير مطابقين للمقصود لان ليس بذي الحال واللازم اختلاف العامل في
الحال وصاحبها لان العامل في زيد هو الابتداء وفي الحال معنى الفعل الذي هو

في الدار في المثال الاول ومعنى التنبيه او الاشارة في المثال الثاني وهو غير جايز
في كلامهم واذا كان كذلك كان ذو الحال في المثال الضمير المستكن في الظرف
وفي المثال الثاني الضمير الذي في اشير اليه او انبه عليه ويمكن ان يجاب عنه
بان اطلاق ذي الحال على زيد لطريق المجاز تسمية للشي باسم العايد اليه وانما اطلق
ذو الحال عليه لكون الضمير العايد غير ملفوظ فاطلق عليه لكونه اياه في المعنى
وعاملها الفعل او شبهه اي معناه اي وعامل الحال اما فعل نحو ضربت زيدا قائما
واما شبه فعل وهو الصفات المشتقة من الفعل والمصادر واسماء الافعال نحو
زيد ضارب عمرو قائما واما معنى فعل وهو الذي استنبط عنه معنى الفعل كحروف
التنبيه واسماء الاشارة والظروف والتمني والترجي وغير ذلك نحو في الدار
زيد قائما وهذا زيد قائما **قوله** وشرطها ان يكون نكرة اي وشرط الحال
ان يكون نكرة لعدم الاحتياج الى تعريفها **قوله** وصاحبها معرفة اي
وصاحب الحال ان يكون معرفة غالبا لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه ان يكون
معرفة وانما قال غالبا لجواز وقوع صاحبه نكرة كما يجي اعلم ان صاحبها مرفوع
وليس بمجرور لعطفه على الهاء في شرطها لان كون صاحب الحال معرفة ليس
لشرط **قوله** وارسلها العراك ومررت به وحده ونحوه متاول هذا جواب
عن سوال متقدر وهو ان يقال انتم قلتم شرط الحال ان يكون نكرة والعراك في
قولهم ارسلها العراك حال مع كونه معرفة وكذلك وحده حال مع كونه معرفة

وجوابه ان يقول لما دل الدليل على عدم جواز وقوع الحال معرفة احتاج هنا الى تاويل
ان العراك مصدر عن حال محذوف وتقديره ارسل الجمال تعترك العراك ومررت به
منفردا وحده فلما حذف الفعل قيل ان العراك ووحده حال على سبيل المجاز تسمية
المعمول باسم العامل او تقول انه مصدر واقع موقع الحال النكرة اي ارسلها معتركة
ومررت به منفردا **قوله** فان كان صاحبها نكرة وجب تقديم الحال على صاحبها
نحو جاءني راكبا رجل لانه لو اخر لالتبس بالصفة في مثل قولنا ضربت رجلا مجردا
عن ثيابه فتقدم في سائر المواضع وان لم يلتبس لاطراد الباب **قوله** ولا يتقدم
على العامل المعنوي بخلاف الظرف اي ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي فلا يقال
زيد قائما في الدار لضعف العامل بخلاف الظرف اي ويجوز تقديمه على العامل
المعنوي نحو قولهم اكل يوم لك ثوب فثوب مبتداء ولك الجار والمجرور في محل
الرفع بانه خبره وكل يوم منصوب على الظرف والعامل فيه معنى الفعل وهو لك
وانما جاز تقديم الظرف على العامل المعنوي لجواز الاتساع في الظروف بما لا يتسع
في غيرها وانما احتاج الى ذكرها جواز تقديم الظرف على العامل المعنوي لوجود
مناسبة بين الحال والظرف لدلالة الحال على الزمان كالظرف ولكونهما فضله
في الكلام مع اختلافهما في هذا الحكم ويعلم منه جواز تقديم الحال على العامل الفعل
او شبهه لكن اذا لم يكن مانع اما اذا كان مانع فلا يتقدم عليه اما الفعل فبان
دخل عليه ان او ما المصدريتان واما ما يشابهه فبان كان مصدرا او اسم الفعل

والموصول المعرف بلام التعريف والصفة المشبهة لانها بمنزلة الموصولات فلا يتقدم
ما في حيزها عليها ولضعف الصفة المشبهة في العمل هذا اذا كان الحال بغير الواو
واما اذا كان بالواو فلا يتقدم على العامل فعلا كان او غيره مراعاة لبابه الاول وهو العطف
كما روعي في المفعول معه **قوله** ولا على المجرور في الاصح اي ولا يتقدم الحال
على صاحب الحال المجرور على المذهب الاصح فلا يقال مر زيد راكبه بهند لان الحال
تابع لصاحب الحال والتابع لا يقع الا حيث يصح وقوع المتبوع والمجرور لا يتقدم
على الجار فكذلك الحال لا يتقدم عليه وانما قال على الاصح لان الكوفيين جوزوا
تقديم الحال على ذي الحال المجرور **قوله** وكل ما دل على هيئة الى آخره اي كل ما دل على
هيئة وصفة جاز وقوعه حالا سواء كان مشتقا او لم يكن نحو هذا بسرا اطيب منه
رطبا اي هذا حال كونه بسرا اطيب منه حال كونه رطبا فالبسر والرطب حالان
مع انهما ليسا بمشتقين لكونهما دالين على الهيئة والصفة والعامل في رطبا هو
اطيب بالاتفاق وفي بسرا خلاف قال ابو علي الفارسي هو هذا اي اسم الاشارة
او حرف التنبيه لانحصار العامل في هذا واسم التفضيل لا يجوز ان يكون عاملا
لامتناع تقديم معمول التفضيل عليه لضعفه في العمل وقال مصنف الكتاب هو
اطيب وجوز عمل افعل التفضيل في ما قبله لجواز قولهم تمر نخلتي بسرا اطيب
منه رطبا مع ان العامل في بسرا هو اسم التفضيل بالاتفاق **قوله** ويكون
جملة خبرية اي ويكون الحال جملة خبرية كما يكون مفردا لان الحال خبر عن ذي الحال

بالحقيقة فكما ان الاخبار عن الشي بالمفرد يجوز فكذلك بالجملة يجوز وانما قال جملة
خبرية اي محتملة للصدق والكذب لان الحال خبر فيجب ان يكون محتملا للصدق
والكذب ولا بد ان يكون في هذه الجملة رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير او الواو
قوله فالاسمية بالواو الى آخره اي الجملة التي يقع حالا اما ان يكون اسمية او
فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا
مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل فالاولى اعني الاسمية بالواو والضمير
جاءني زيد وغلامه راكب فغلامه راكب جملة اسمية حال مع الواو والضمير او
بالواو وحده نحو جئتك والشمس طالعة وبالضمير وحده على ضعف لعدم العلم
في اول الامر بكونها حالا بخلاف الاولين لوجود الواو في اولهما نحو كلمته فوه
الى في فقولنا فوه الى في حال مع الضمير وحده والثانية وهي ان يكون فعلها
مضارعا مثبتا بالضمير وحده لمشابهته اسم الفاعل وامتناع الواو في اسم
الفاعل نحو جاءني زيد يركب فيركب مع الفاعل جملة حال مع الضمير وحده وهو مستتر
في يركب واما الباقية وهي التي فعلها مضارع منفي او ماض مثبت او منفي فبالواو
والضمير نحو جاءني زيد وقد ركب وما ركب وبالواو وحده نحو جاءني زيد وما تطلع
الشمس وقد طلعت الشمس وما طلعت الشمس وبالضمير وحده نحو جاءني زيد ما يركب
وجاءني زيد قد ركب وجاءني زيد ما ركب **قوله** ولا بد في الماضي المثبت من قد
ظاهرة او مقدرة اي لا بد من قد اما ظاهرة او مقدرة اذا وقع الفعل الماضي حالا

وذلك لان الماضي يدل على الانقضاء والحال يدل على عدم الانقضاء فلا بد من قد
لتقريب الماضي من الحال ومثال قد الظاهر نحو جاءني زيد قد ركب ومثال المقدره
قوله تعالى اوجاوكم حصرت صدورهم اي قد حصرت وانما قيد الماضي بالمثبت
لانه لو كان منفيا لم يجب قد ظاهره ولا مقدره لعدم الاحتياج اليها لانه اذا نفي
الفعل الماضي استمر ذلك النفي الى الحال بحكم الاستصحاب فلم يحتج الى قد بخلاف
الثبوت فانه يحتاج في استمراره الى فاعل ومبق قوله ويجوز حذف العامل
اي ويجوز حذف الحال اذا دل عليه قرينه كما جاز حذف عامل ساير الاشياء
ومثاله قولك للمسافر راشدا مهديا اي اذهب راشدا مهديا قوله ويجب
في المؤكدة اي ويجب حذف العامل في المؤكدة والحال المؤكدة هي التي لا ينتقل
ذو الحال عنها مادام موجودا غالبا والمنتقله بخلاف ذلك فمثال الاول زيد ابوك
عطوفا فان الاب لا ينتقل عن العطف مادام موجودا غالبا وانما حذف عامله
لان الاب يشعر بالعطف وباثبات العطف فاستغني به عن التصريح بالعامل
الذي هو اثبته او احقه او ثبت وحق فحذف عاملها ولم يستعمل وهذه
الحال حال عن المفعول وعن الفاعل قوله وشرطها ان يكون مقرره
لمضمون جملة اسمية اي شرط هذه الحال ان يكون تاكيدا ومقرره وتابعة لمضمون
جملة اسمية لانها لو كانت تاكيدا او مقررة لمضمون جملة فعلية لم يكن فعلها
واجب الحذف قوله التمييز ما يرفع الابهام المستقر الى آخره اعلم

ان التمييز هو اسم النكرة الذي يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكوره او مقدرة
فقوله ما يرفع الابهام احتراز عما لم يرفع الابهام فانه لا يكون تمييزا وقوله المستقر احتراز
به عما يرفع الابهام الغير المستقر كالصفة نحو رايت عينا جارية فان الجارية
يرفع الابهام عن العين لكن ذلك الابهام غير مستقر في العين لان العين في
الاصل لم يوضع مبهمه بل حصل الابهام عند الاستعمال بالنسبة الى المخاطب وقوله
عن ذات احتراز به عما يرفع الابهام المستقر عن الصفة نحو الحال كقولنا جاءني
زيد راكبا فان راكبا يرفع الابهام المستقر عن صفة وهيئة لا عن ذات لان زيدا
الابهام فيه بل في صفة المجيء قوله مذكورة او مقدرة تفصيل لتلك الذات ولا يرد
عليه النقض بصفات الاسماء المبهمة نحو مررت بهذا الرجل لكونها معرفه ووجوب
كون التمييز نكرة قوله فالاول عن مفرد مقدار غالبا الى آخره اي التمييز الذي
يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكوره وهو التمييز عن المفرد والمراد بالمفرد
ههنا ما يرفع تمييز الابهام عن نفسه سواء تم بالتنوين او بالنون او بالاضافة وهو
ههنا مقابل النسبة وذلك المفرد اما مقدار او غير مقدار والمقدار هو الغالب اما
في عدد نحو عشرون درهما وخمسة عشر درهما وسياتي تمييز الاعداد في باب
العدد اما في غير عدد وغير عدد اما ممسوح نحو ما في السماء قدر راحة سحابا واما
موزون نحو رطل زيتا ومنوان سمنا واما مكيل نحو على التمرة مثلها زبدا واما مكيل
نحو قفيزان برا قوله فيفرد ان كان جنسا الى آخره اي يفرد التمييز حال التنبيه

والجمع ان كان التمييز جنسا والمراد من الجنس ما يطلق اسمه على القليل والكثير
نحو الزيت والماء والخل وغير ذلك تقول عندي رطل زيتا ورطلان زيتا وارطال زيتا
وانما يفرد لعدم احتياجه الى التثنيه والجمع لوقوع الجنس على القليل والكثير الا ان يقصد
الانواع المختلفة فطابق التمييز ما قصد لعدم دلالته عليها ح فيقول عندي رطل
زيتا ورطلان زيتين وارطال زيوتا وان لم يكن جنسا يجمع ان كان المراد بالتمييز
جمعا فيقال عندي قنطار ثوابا وعندي بيت كتبا قوله ثم ان كان بتنوين
او نون التثنيه الى آخره اي ان كان الاسم المفرد الذي ميز تم بالتنوين او نون التثنيه
جازت اضافة ذلك الاسم الى ذلك التمييز وجاز ترك اضافته اليه تقول رطل
زيت ورطل زيتا وقفيزا بر وقفيزان برا بالاضافه وترك الاضافة وان لم تم
بالتنوين ونون التثنيه بل تم بشيء آخر لم يجز الاضافة وذلك الشيء اما شبيه
بنون الجمع نحو عشرون درهما واما الاضافة نحو مثلها زيدا وانما لم يجز الاضافة
في نحو عشرون درهما لانه لو اضيف مع حذف النون لم يجز لان هذا النون من
نفس الكلمة وما هو من نفس الكلمة لا يحذف للاضافة ولو اضيف مع النون
لم يجز لان هذا النون شبيهه بنون الجمع ولا يضاف الجمع مع ثبوت النون فكذلك
لا يثبت ما هو شبيه به له فان لم يضف مثل عشرين واخواته الى التمييز وفي التعليل
المذكور نظر لانه لو كان صحيحا لم يجز اضافته الى غير المميز لكنه جاير بالاجماع نحو عشرك
وعشري رمضان والصواب ان يقال في تعليله انه يضاف الى غير المميز كما رايت فلو اضيف

الى المميز لزم الالتباس ولم يعكس الامر دفعا لتوهم اضافة الشيء الى نفسه لان
العدد هو المميز في المعنى فلو اضيف اليه لتوهم انه اضيف الى نفسه وانما لم
يجز اضافة مثلها الى زيدا لانه مضاف مرة فامتنع اضافته مرة اخرى قوله
وعن غير مقدار عطف على مفرد اي اما التمييز الذي يرفع الابهام عن ذات مذكورة
اما تمييز عن مفرد مقدار واما تمييز عن مفرد غير مقدار ومثال المفرد المقدار
ما مر ومثال المفرد غير المقدار خاتم حديدا او فضة نحو الاضافة وتركها لكن
الاضافة اكثر على الاصل واليه اشار المصنف بقوله والخفض اكثر قوله
والثاني عن نسبة في جملة او ما ضاهاها اي والتمييز عن ذات مقدره وهو
التمييز عن ذات مقدره في عن نسبة في جملة نحو طاب زيد نفسا او فيما شابه الجملة
نحو زيد طيب ابا وابوة ودارا وعلما ولله او في نسبة في اضافة نحو يعجبني
طيب زيد ابا وابوه ودارا وعلما ولله دره فارسا فالنفس في قولنا طاب زيد
نفسا يرفع الابهام المستقر عن ذات مقدرة لا عن ذات مذكوره لا ابهام في زيد بل
في ذات اسند اليه الطيب لجواز ان يسند الى زيد ظاهرا وان كان مسندا الى
ذات اخرى حقيقة او في ذات هي سبب نسبة الطيب اليه فذكر تلك الذات لرفع
الابهام المستقر وقوله او ما ضاهاها اي ما شابه الجمله وضاهاها فعل ماض من
المضاهات وهي المشابهة والمشابه للجملة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
مع فاعلها قوله او في اضافة عطف على قوله في جملة اي والثاني عن ذات مقدرة

في نسبة في اضافة نحو اعجبني طيب زيد ابا وابوه ودارا وعلما فالمثال الاول عبارة عنه
او عن متعلقه والثاني اضافة عنه وبين غيره والثالث متعلق به تعلق المملوك
بالمالك والرابع متلبس به تعلق الوصف بالموصوف قوله ثم ان كان اسما يصح
جعله لما انتصب عنه الى آخره اى ان كان التميز اسما صالحا لان يرجع الى من انتصب
عنه او الى متعلقه جاز ان يكون له وجاز ان يكون لمتعلقه نحو طاب زيد ابا فالاب
جاز ان يكون نفس زيد وجاز ان يكون من ولد زيدا ونحو طاب زيد ابوه فالابوه
جاز ان يكون المراد بها ابوه زيدا وابوه من ولده وان لم يكن صالحا لذلك
تعين ان يكون لمتعلق ما انتصب عنه والا امتنع ان يكون تميزا عنه نحو طاب زيد
علما ودارا فالعلم والدار لا يصلح الا لجهة واحدة وهي انه متعلق ما انتصب عنه هذا
ما فهمه من شرح المصنف في هذا الموضع وفيه نظر لانه يلزم ان يكون الشرط و
الجزاء واحدا وهو غير مفيد ولانه لا يلزم من انتفاء صحة المجموع المذكور ان يكون
لمتعلق ما انتصب عنه لجواز ان يكون لما انتصب عنه كقولنا طاب زيد نفسا ولان
النص غير مسلما عند هذا الشرح وان حملناه على مقتضى النصب اشكل بمثل طاب زيد
نفسا فان نفسا يصح جعله لما انتصب عنه مع امتناع جعله لمتعلقه وبالجملة لا
يخلو الكلام هيهنا عن تعسف قوله فيطابق فيهما اى يطابق التميز في الصورتين
اعني ما انتصب عنه ومتعلق ما انتصب عنه قوله ما قصد اى ان قصد مفرد
افرد التميز واى قصد مثنى ثنى التميز وان قصد جمع جمع في الصورتين فتقول اذا كان

التميز

التميز عين ما انتصب عنه نحو طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون اباء كذلك
تقول اذا كان التميز متعلق ما انتصب عنه نحو طاب زيد ابا اذا اردت اما له
فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا واحدا او ابا واما وطاب زيد اباء اذا اردت
اباء واحد اذا له قوله الا ان يكون جنسا اى يطابق التميز في الصورتين
ما قصد الا اذا كان التميز جنسا وانه لم يطابق التميز ح كالعلم والابوة فانه
لفظ اذا اردت العلم من حيث هو علم لا يطابق وكذلك اذا اردت الابوة من حيث
هي ابوة لا يثنى ولا يجمع الا ان يقصد الانواع المختلفة ح يثنى ان كان المراد
انه طاب زيد بسبب علمين مختلفين وطاب زيد علوما اذا كان المراد انه طاب زيد
بسبب علوم كثيرة ولقايل ان يقول في عبارة الكتاب نظر لان قوله الا
ان يكون جنسا مستثنا من قوله فيطابق فيهما ما قصد والاستثناء الثاني
استثناء من الاستثناء الاول فيكون معناه فيطابق التميز في الصورتين ما قصد
الا ان يكون التميز جنسا فانه لا يطابق ما قصد الا ان يقصد به الانواع فانه
يطابق ما قصد وفساده ظاهر لان الاستثناء الاول يقتضي عدم مطابقة التميز
لما قصد في الجنس والاستثناء الثاني يقتضي مطابقة التميز لما قصد في الجنس
وجوابه انا لا نسلم استحالته فان الاول يقتضي عدم مطابقة التميز لما قصد من
التثنية والجمع في الجنس اذا لم يقصد الانواع المختلفة والثاني يقتضي مطابقته لما قصد
في التثنية والجمع اذا قصد انواع فان قيل لا يمكن قصد التثنية والجمع في الجنس

الا مع قصد الانواع المختلفة فيلزم المحذور قلنا لا نسلم ذلك لتكثير احد نوع من جنس
واحد فجوز ان يقصد اثنان او ثلثة من احاد ذلك النوع مع انه لا يثنى ولا يجمع
فح لم يطابق التميز ما قصد فان قيل هلا لم يطابق التميز ما قصد من افراد نوع
واحد من جنس واحد كما يطابق ما قصد من انواع جنس واحد قلنا لاتحاد افراد
النوع الواحد في الحقيقة واختلافها في العوارض والمشخصات واختلاف انواع
الجنس الواحد في الحقايق فجاز اطلاق الجنس مفردا على افراد نوع واحد اذا قصدت
لاتحادها في الحقيقة ولم يجز اطلاق لفظ الجنس مفردا على انواع جنس واحد
اذا قصدت لاختلافها بالحقايق قوله وان كان صفة اى وان كان
التميز صفة كان التميز عين ما انتصب عنه مطابقا له لكونه اياه في المعنى
فيقال طاب زيد فارسا طاب الزيدان فارسين طاب الزيدون فوارس وكذلك
تقول لله دره فارسا ودرهما فارسين ودرهم فوارس واذا كان التميز صفة
احتملت تلك الصفة ان يكون حالا كما في المثال المذكور لكن التميز اولى من الحال
لان المراد منه دعاء له مطلقا سواء كان حال كونه فارسا او غيره وهذه تفهم منه
اذا كان تميزا دون ان يكون حالا والفرق بين التميز في قولهم لله دره فارسا
وبين قولهم مثلها زيدا ان الفارس يرفع الابهام عن نسبة الدر الى الضمير لا عن
نفس الدر وان الزيد يرفع الابهام عن نفس المثل اذ لا ابهام في اضافة المثل الى الضمير
بل في نفس المثل قوله ولا يتقدم التميز اى ولا يتقدم التميز على العامل مطلقا سواء كان

العامل

العامل فعلا او غير فعل لانه ان كان غير فعل كان ضعيفا لعمل فلا يكون له قوة يعمل
معها موخرا وان كان فعلا فلان التميز في المعنى فاعل فكما لا يتقدم الفاعل على
الفعل لا يتقدم هو ايضا عليه وانما قلنا انه فاعل في المعنى لان اصل قولنا طاب زيد
نفسا طاب نفس زيد واصل تصبب زيد عرقا تصبب عرق زيد الا انه عدل عنه الى
قولنا طاب زيد نفسا وتصبب زيد عرقا للتاكيد والمبالغة لان ذكر الشيء مبهما ثم ذكره
مفسرا اوجب التاكيد والمبالغة واما مثل قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا فحمل عليه
المراد اللباب قوله والاصح ان لا يتقدم على الفعل اى التميز لا يتقدم على العامل
اذا لم يكن فعلا بالاتفاق اما اذا كان فعلا والاصح ان لا يتقدم عليه لما ذكرنا من قبل
خلافا للمازني والمبرد فانهما اجازا تقديم التميز على العامل الفعل متمسكين بقول الشاعر
اتهجر سلمى بالفراق حبيبها ٭ وما كان نفسا بالفراق تطيب ٭ والجواب عنه ان الرواية
ممنوعة بل الرواية هكذا وما كاد نفسي بالفراق تطيب قوله المستثنى متصل ومنقطع
الى آخره اى المستثنى على ضربين احدهما مستثنى متصل والاخر مستثنى منقطع فالمستثنى
المتصل هو الذي اخرج بالا او احدى اخواتها عما فيه تعدد وكثرة لفظا نحو جاءني الرجال
الا زيدا فزيدا مخرج عن متعدد لفظا لان الرجال جمع رجل او تقديرا نحو جاءني القوم
الا زيدا فزيد مخرج عن القوم وهو متعدد تقديرا لانه لافراد كثيرين لا لفظا لانه ليس
بجمع لفظا بل مفرد اللفظ وفيه نظر لان المستثنى منه لا تعدد فيه لفظا بل معنى
والحق ان يقال معناه ان المستثنى هو المخرج عن متعدد ملفوظ نحو جاءني القوم الا زيدا

او عن متعدد مقدر نحو ما ضربت الا زيدا آويكون معناه ان المستثنى هو المخرج لفظا عن
متعدد نحو جاءنى القوم الا زيدا والمخرج تقديرا نحو جاءنى زيد ليس الا و اما قال
بالا واخواتها ليخرج عنه المخرج عن متعدد بالصفة نحو اكرم بنى تميم العلماء فان
الجهال مخرجة عنه والمخرج بالبدل كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع
اليه سبيلا وبالشرط نحو اكرم القوم ان دخلوا الدار وبالجملة لسلا يدخل فى الحد المخرج
بغير الا واخواتها فانه لا يسمى مستثنى واخوات الا هى غير وخلا وعدا وما عدا وما خلا
وليس ولا يكون وسوى وسواء قوله والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج اى المستثنى
المنقطع هو الذى ذكر بعد الا واحدى اخواتها ولم يكن مخرجا نحو جاءنى القوم الا حمارا
فالحمار هو المذكور بعد الا غير مخرج عن القوم لعدم تناول القوم اياه قوله وهو
منصوب الى آخره اى والمستثنى منصوب اعلم ان هذا الكلام شروع فى بيان ان المستثنى
فى اى صورة واجب النصب وفى اى موضع جائز النصب فى اى موضع مخفوض
وابتداء بالصورة الاولى اعنى واجب النصب وهى فى مواضع احدها ان يكون
المستثنى بعد الا التى لغير الصفة فى كلام موجب والمراد بالموجب ان لا يكون نفيا
ولا نهيا ولا استفهاما نحو جاءنى القوم الا زيدا وانما قيد الا بغير الصفة لان
الا لو كانت للصفة لم يجب النصب بل يكون المستثنى بعدها تابعا لما قبلها كقوله تعالى
لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فالله بعد الا التى هى للصفة اى آلهة غير الله فالرفع
بالتبعية على الصفة وانما يجب النصب ههنا لامتناع البدل وامتناع حمل الا على الصفة

اما الاول فلان فى البدل فساد المعنى لان المبدل منه فى حكم الساقط فيكون تقدير
قولنا جاءنى القوم الا زيدا هو جاءنى الا زيد ويلزم منه مجئ جميع العالم اليه زيد وهو
زيد ظاهر الفساد واما الثانى ولانه انما يحمل الا على الصفة اذا امتنع الاستثناء وههنا
لا يمتنع ذلك وانما قال فى كلام موجب لانه لو كان فى كلام غير موجب لم يجب النصب
نحو ما جاءنى القوم الا زيد فزيد يجوز رفعه على البدل من القوم ونصبه على الاستثناء
والثانى من المواضع التى يجب المستثنى فيها ان يكون المستثنى مقدما على المستثنى
منه نحو قوله وما لى الا آل احمد شيعة وما لى الا مشعب الحق مشعب قال احمد مستثنى مقدم
على المستثنى منه وهو شيعة وكذلك مشعب الحق مستثنى متقدم على المستثنى منه وهو
مشعب وانما وجب النصب اذا كان مقدما على المستثنى منه لانه لا يصلح ان يكون بدلا
او صفة لامتناع تقدم البدل على المبدل وتقدم الصفة على الموصوف واشار الى هذا
القسم بقوله او مقدما على المستثنى منه والثالث من المواضع التى وجب نصب المستثنى
فيها ان يكون المستثنى منقطعا عند الاكثرين نحو ما جاءنى القوم الا حمارا وانما وجب نصبه
ح لانه امتنع البدل لامتناع كونه احد الابدال الاربعة اما الثلاثة الاول وظاهر واما
امتناع الغلط فلصدوره عن قصد وارادة وعدم كون بدل الغلط كذلك ولامتناع كونه
صفة لعدم الغايرة فى الصفة ههنا ولانه لا يجوز الصفة الا اذا تعذر الاستثناء ولم
يتعذر ههنا وانما قال فى الاكثر لجواز البدل عند بعضهم كقوله وبلدة ليس لها انيس
الا اليعافير والا العيس فاليعافير والعيس منقطع بعد الا مع رفعه فى البدل والجواب عنه

عند الاولين ان المراد بالانيس ما يؤانس ويلازم المكان فهو اعم من الانسان وغيره
فاليعافير والعيس بدل من الانيس بدل البعض من الكل والرابع من المواضع التى وجب
نصب المستثنى فيها ان يكون بعد خلا وعدا عند الاكثرين بقولك جاءنى القوم عدا زيدا وخلا
زيدا اى عدا بعضهم زيدا وخلا بعضهم زيدا وانما وجب النصب لانه مفعول به ويجب
نصب المفعول به وانما قال عند الاكثرين لانهما حرفا جر عند بعضهم فيكون ما بعدهما
مخفوضا والخامس من المواضع التى وجب نصب المستثنى ان يكون المستثنى بعدها
خلا وما عدا وليس ولا يكون وانما وجب نصبه بعد ما خلا وما عدا لان ما مصدرية
لا يدخل الا على الفعل فوجب ان يكون خلا وعدا بعدها فعلين وفاعلهما مضمر والمستثنى
بعدهما مفعول به فوجب نصبه تقول جاءنى القوم ما خلا زيدا وما عدا زيدا اى ما خلا
بعضهم زيدا اى جاءنى القوم خلو بعضهم زيدا وهو مصدر فى موضع الحال اى خاليا
بعضهم زيدا وانما وجب نصب المستثنى بعد ليس ولا يكون لانهما فعلان ناقصان
اسمهما مضمر فيهما والمستثنى بعدهما خبرهما ويجب نصب خبرهما فوجب النصب تقول جاءنى
القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا اى ليس بعضهم زيدا او لا يكون بعضهم زيدا قوله ويجوز
النصب ويختار البدل الى آخره اى ويجوز نصب المستثنى ويختار ابداله عن المستثنى
منه فيما بعد الا فى كلام غير موجب بشرط ان يكون المستثنى منه مذكورا نحو جاءنى القوم
الا زيد والا زيدا برفعه ونصبه والرفع على البدل والنصب على الاستثناء لكن البدل
اولى من النصب لان البدل لا تكلف فيه والنصب فيه تكلف وهو تشبيه بالمفعول به

وانما قال فى الكلام غير موجب لانه لو كان فى كلام موجب لم يجز البدل كما مر فى مواضع وجوب
النصب وانما قال وذكر المستثنى منه مذكورا لم يكن من هذا الباب بل اعرابه على حسب العوامل
كما يجئ ومثال ما يجوز النصب ويختار البدل قوله تعالى ما فعلوه الا قليل برفع القليل
على البدل من واو فعلوه من نصبه على الاستثناء قوله ويعرب على حسب العوامل الى آخره
اى ويعرب المستثنى على حسب مقتضى العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور وانما يجوز عدم
ذكر المستثنى منه فى كلام غير موجب لصحة المعنى ولم يجب فى الموجب لعدم صحة المعنى
مثاله ما ضربنى الا زيد فان اقتضى العامل المتقدم الفاعل ترفع ما بعد الا بان يكون فاعلا
نحو ما جاءنى الا زيد وان اقتضى العامل المفعول به ينصب بكونه مفعولا به نحو ما ضربت
الا زيدا وان اقتضى العامل المصدر ينصب بكونه مصدرا له نحو ما ضربت الا ضربة وكذلك
فى ساير الاشياء ويسمى مفرغا قوله الا ان يستقيم المعنى استثناء من قوله
وهو فى غير الموجب اى عدم ذكر المستثنى منه انما هو فى غير الموجب الا ان يستقيم المعنى
فانه ح يجوز عدم ذكر المستثنى منه فى الاثبات ايضا نحو قولك قرأت الا يوم الجمعة
لجواز ان يقرأ كل يوم لا يوم الجمعة قوله ومن ثم لم يجز ما زال زيد الا عالما اى ومن
اجل انه لا يجوز عدم ذكر المستثنى منه فى الموجب لم يجز ان يقال ما زال زيد الا عالما لان
زال للنفى وما للنفى فيكون ما زال للاثبات لان النفى اذا دخل على النفى افاد الاثبات فمعناه
ثبت لزيد جميع الاوصاف الا العلم وهو غير جائز لما مر قوله واذا تعذر البدل على اللفظ
فعلى الموضع الى آخره اى اذا تعذر ابدال المستثنى من لفظ المستثنى منه من حيث جاء الا بدال تعين

البدل من موضع المستثنى منه نحو ما جاءنى من احد الا زيد فانه يجوز نصب زيد على الاستثناء
ويجوز رفعه على البدل من موضع احد لكن لا من لفظ احد لانه لو ابدل من لفظ احد لكان
من مقدرة بعد الا فيه لان البدل بتكرير العامل فيكون تقديره جاءنى من زيد فيلزم زيادة
من فى الاثبات وهو غير جايز عند سيبويه واشار بقوله لان من تزاد بعد الاثبات واذا
بطل ابداله عن لفظ احد تعين ابداله عن محل لان محله رفع بانه فاعل جاءنى ومن زايدة
لتاكيد النفى وكذلك لا احد فيها الا عمرو وقال عمرو لا يجوز ابداله من لفظ احد لزم تقدير
لا عاملة بعد الا وهو غير جايز وكذلك ما زيد شيئا الا شئ لا يعبأ به لا يجوز ابداله
من لفظ الشئ الاول لانه لو ابدل من لفظه لزم تقدير ما عاملة بعد الا وهو غير جايز لان
ما ولا لا يقدران عاملتين بعد الا لان نفيهما قد انتقض بالا فاذن بطل عملهما لانهما
انما يعملان لاجل النفى لانهما انما يعملان لاجل مشابهتهما بليس وان من حيث النفى فاذا
انتقض النفى بطل عملهما لبطلان مشابهتهما بليس وان قوله بخلاف ليس زيد شيئا
الا شيئا اى لا يجوز ان يقال ما زيد شيئا الا شيئا بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا فانه جاز
ههنا لان ليس انما يعمل لاجل الفعلية لا لاجل النفى واذا كان كذلك لم يكن اثر لنقض
النفى مع بقاء الامر الذى يعمل ليس بسببه وهو الفعلية فهى فى قوله العاملة هى
عايدة الى ليس والضمير فى قوله لاجله يعود الى الامر والى الالف واللام التى فى العاملة
وهو الصحيح قوله ومن ثم جاز ليس زيد الا قائما الى اخره اى ومن اجل ان عمل ما للنفى
وعمل ليس للفعلية لا لاجل النفى جاز ان يقال ليس زيد الا قائما لبقاء الفعلية التى يعمل

لاجلها

لاجلها بطلان النفى وامتنع ان يقال ما زيد الا قائما لبطلان النفى الذى لاجله يعمل ما
قوله ومخفوض بعد غير وسوى وسواء الى اخره اى المستثنى مجرور بعد غير وسوى
بكسر السين وضمها وسواء بكسر السين وفتحها وحاشا تقول جاءنى القوم غير زيد وسوى
زيد وسواء زيد وحاشا زيد لان المستثنى بعد غير وسوى وسواء مضاف اليه و
المضاف اليه مجرور فوجب جره بعدها وان المستثنى بعد حاشا مجرور بحاشا لانه
حرف وانما قال فى الاكثر لان حاشا حرف جر عند اكثر النحاة فيكون ما بعدها مجرورا
عند الاكثر وفعل عند بعضهم واذا كان فعلا لم يكن ما بعدها مخفوضا بل منصوبا
بانه مفعول به وفاعله مضمر كما ذكرنا فى خلا وعدا قوله واعراب غير كاعراب
المستثنى بالا على التفصيل اى اعراب غير اذا استعمل للاستثناء مثل اعراب المستثنى
بالا على التفصيل اى كما ان المستثنى بالا غير الصفة اذا كان فى كلام موجب لم يجز
الا النصب فكذلك ههنا لم يجز الا النصب تقول جاءنى القوم غير زيد بالنصب فقط
وكما انه اذا تقدم المستثنى بالا على المستثنى منه وجب النصب كذلك ههنا تقول جاءنى
غير زيد القوم بنصب غير فقط وكما انه اذا كان المستثنى بالا منقطعا وجب النصب
كذلك ههنا تقول ما جاءنى القوم غير حمار وكما كان المستثنى بالا فى كلام غير موجب
والمستثنى منه مذكور جاز النصب والبدل فكذلك ههنا تقول ما جاءنى القوم غير زيد
بالنصب على الاستثناء والرفع على البدل واذا لم يكن المستثنى منه مذكورا لم يجز الا الاعراب
الذى يقتضيه العامل وتقول ما جاءنى غير زيد وما ضربت غير زيد وما ضربت زيدا

غير ضربه وما ضربت زيدا غير يوم الجمعة قوله وغير صفة حملت على الا فى الاستثناء اعلم
ان اصل غير ان يكون صفة لجواز وقوعه صفة فى جميع مواضع كونه للاستثناء وعدم
جواز الاستثناء فى بعض مواقعه نحو جاءنى رجل غير عاقل الا انها يحمل على الاستثناء كما ذكرنا
واصل الا ان يكون للاستثناء لا للصفة لكونها حرفا واصل الحرف ان لا يكون صفة
الا انها يحمل على غير فى الصفة وذلك اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر
الاستثناء وانما قال تابعة لجمع لانها لو كانت لمفرد منفى لم يتعذر الاستثناء لان
النكرة فى موضع النفى للعموم فيتناول المستثنى فيصح الاستثناء نحو ما جاءنى احد الا
زيدا وانما قال منكور لانها لو كانت تابعة لجمع معرف باللام يتعذر للاستثناء نحو جاءنى
الرجال الا زيدا لانه صرح للاستغراق والعموم وانما قال غير محصور لانها لو كانت
تابعة لجمع منكور محصور لم يتعذر الاستثناء نحو لفلان على كثرة الا واحدا وللقايل
ان يقول لا حاجة الى قيد غير محصور لانه لا يطلق الجمع على الاعداد كما نص المصنف
عليه فى باب العدد وانما قلنا انها اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور تعذر
الاستثناء لان الاستثناء اخراج الشئ من الشئ لولا الاخراج لوجب دخوله فيه و
اذا كان المستثنى منه جمعا منكورا غير محصور لم يجب دخول المستثنى فى المستثنى منه لان
جمع المنكور غير المحصور كرجال مثلا يحتمل ان يتناول لثلاثة فقط ولم يكن المستثنى
من جملة الثلاثة ومثاله قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اى لو كان
فيهما آلهة غير الله لفسدتا فالا تابعة لآلهة وهى جمع منكور غير محصور ولانه لو نصب

الا الله

الا الله لم يلزم منه التوحيد الذى هو المطلوب من الآية لانه تصير معناه ح لو كان فيهما
آلهة مستثنى منهم الله لزم فساد السموات والارض ولم يلزم منه انه لو كان فيهما
آلهة غير مستثنى منهم الله لزم فسادهما وفيه نظر لانه ينتقض بقول القايل لفلان
على دراهم الا درهما لانه يصح الاستثناء مع كونه تابعا لجمع منكور غير محصور
وبقولنا جاءنى رجال عشرة الا زيد بالرفع فانه يتعذر الاستثناء لا الصفة مع كونه
تابعا لجمع منكور محصور وبقولنا جاءنى رجل الا زيد بالرفع فانه يصح الصفة ويتعذر
الاستثناء مع كونه تابعا لمفرد ويمكن ان يجاب عن الاول بان الدراهم محصور
فى الثلاثة شرعا لانها اقل مراتب الجمع وعن الثانى بان الجمع المنكور غير محصور لغة
بل محصور بسبب الصفة ولهذا لا يجب تناوله لزيد والمراد بالمحصور ههنا المحصور
لغة لانه كالعدد وعن الثالث بانا لا ندعى ان كل مفرد جاز الاستثناء عنه بل
نقول انما اخذ قيد الجمع لانه ان كان مفردا جاز الاستثناء عنه فى بعض
الصور وهو المفرد المنفى وفى الجواب الاخير نظر لانه فى بيان ضابطة يتعذر
الاستثناء عند وجودها مطلقا ولم يتعذر عند عدمها مطلق ويدل عليه
تقييد حملها على غير فى الصفة بقوله اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور
واعلم انه لو قال اذا كانت تابعة لشئ لم يجب تناولها لما بعدها لم يتوجه عليه شئ
من هذه الايرادات قوله وضعف فى غيره اى وضعف حمل الا للصفة فى غير
الجمع المنكور غير محصور لامكان الاستثناء كقوله   وكل اخ مفارقه اخوه

لعمر وابيك الا الفرقدان اعني غير الفرقدين والفرقدان مرفوع بانه صفة لكل اخ
والاخ ليس جمعا منكورا غير محصور قوله واعراب سوى وسواء النصب على الظرف
على الاصح اعلم ان مذهب سيبويه ان اعراب سوى وسواء النصب على الظرف
مثلا اذا قلت جاني القوم سوى زيد فكانك قلت جاني القوم مكان زيد قال المصنف
ولم يسمع فيهما الا النصب وانما قال على الاصح لانه قد اجاز قوم اجراهما مجرى غير في
جواز وقوعهما غير ظرف كقوله ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا
فسوى فاعل لم يبق وكقوله تجانف عن اهل اليمامة ناقتي وما قصدت من
اهلها لسوائكا وهو عند الاولين شاذ لا يقاس عليه قوله خبر كان واخواتها
الى اخره اي وخبر كان واخواتها هو المسند بعد دخول كان او احدى اخواتها
فقوله المسند شامل لخبر المبتداء وخبر ان واخواتها وخبر ما ولا فلما قال بعد
دخول كان او احدى اخواتها خرج عنه خبر المبتداء وخبر ان واخواتها وخبر ما ولا
مثاله كان زيد قائما فقائما هو المسند بعد دخول كان قوله وامره كامر
خبر المبتداء اي وحكم خبر كان واخواتها كحكم خبر المبتداء في جواز وقوعه مفردا و
جملة سواء كانت تلك الجملة اسمية او فعلية وفي جواز استعمال جملة الواقعة خبر
كان على عايد على اسمها وفي جواز تقدم الخبر على الاسم تقول كان زيد قايما وكان
زيد ابوه قائم وكان زيد قام ابوه وكان قائما زيد قوله ويتقدم معرفة
اي وحكم خبر كان خبر المبتداء الا في جواز تقديمه على الاسم اذا كان معرفة فان

خبر كان اذا كان معرفة جاز تقديمه على الاسم لعدم مشابهته بالاسم لاختلافهما في
الاعراب يقول كان اخاك زيد بخلاف خبر المبتداء فانه اذا كان معرفة لم يجز
تقديمه على المبتداء لئلا يلتبس الخبر بالمبتداء اعلم انه قال ويتقدم معرفة او
متساويين لكان اولى ليتناول مثل كان افضل منك افضل مني فانه يجوز تقديم
الخبر هنا على الاسم لحصول التمييز بالاعراب ولا يجوز في المبتداء والخبر
لوجود الالتباس اعلم ان الخبر المعرفة يجب ان يظهر الاعراب فيه حتى يجوز
ان يتقدم على الاسم لانه لا يتقدم في مثل كانت الحبلى السكرى لحصول الالتباس
قوله وقد يحذف عامله اي وقد يحذف عامل خبر كان اي قد يحذف كان
في مثل قولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وقد نص سيبويه على جواز
اربعة اوجه في مثله احدها نصب الاول ورفع الثاني وهو اقوى الوجوه لقلة
الحذف وتقديره ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير والثاني رفع الاول ونصب
الثاني وهو اضعف الوجوه لكثرة الحذف وتقديره ان كان في عمله خير وكان
جزاؤه خيرا والثالث رفعهما معا نحو ان خير فخير تقديره ان كان في عمله خير
فجزاؤه خير والرابع نصبهما معا نحو ان خيرا فخيرا وتقديره ان كان عمله خيرا
وكان جزاؤه خيرا وهذان الوجهان متوسطان في القوة والضعف لتوسط الحذف
بين الاول والثاني والحاصل ان نصب الاول ورفع الثاني اولى لقلة الحذف
وبيانه ان في نصب الاول يكون المحذوف كان مع اسمه وان في رفع الاول يكون

المحذوف كان مع الجار والمجرور وان في رفع الثاني يكون المحذوف المبتداء
فقط وفي نصبه كان مع اسمه واذا ثبت ذلك ثبت ان الوجه الاول اقوى وان
الوجه الثاني اضعف لكونه مخالفا للاول في جزئيه والاخيران متوسطان لمخالفتهما
الاول في احد جزئيه فقط قوله ويجب الحذف في مثل اما انت منطلقا انطلقت
اي لان كنت اي يجب حذف كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت وتقديره لان
كنت منطلقا انطلقت فحذف اللام الجارة كما يحذف حرف الجر من أن وان في
كلامهم ثم حذف كان لجواز حذف كان في كلامهم فوجب العدول من الضمير المتصل الى
الضمير المنفصل لبعد المتصل ح فصار ان انت منطلقا فزيد ما على ان للتاكيد
وليكون كالبدل عن كان فصار ان انت منطلقا ثم قلبت النون ميما وادغمت الميم
في الميم فصار اما انت منطلقا انطلقت وانما وجب حذف كان هنا لان ما
عوض عنها فلو اوتي بكان لزم اجتماع العوض والمعوض عنه وانه غير جائز قوله
اسم ان الى اخره اي اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخول ان او احدى اخواتها
فقوله المسند اليه شامل للمبتداء واسم كان واخواتها واسم ما ولا وغيرهما ولما
قال بعد دخول ان او احدى اخواتها خرج عنه المبتداء واسم كان واخواتها واسم
ما ولا وغيرهما واطنب التعريف عليه ومثاله ان زيدا قايم فزيد هو المسند اليه
بعد دخول ان وحكمه حكم المبتداء وقد يجئ استيفاء البحث عنه في باب الحروف
قوله المنصوب بلا التي لنفي الجنس الفرق بين لا التي لنفي الجنس وبين

لا التي بمعنى ليس ان الاول لنفي الجنس والماهية والثاني لنفي واحد من الجنس مثلا
اذا قيل لا رجل في الدار كان معناه انه ليس في الدار هذا الجنس فاذا لا يجوز ان
فيها واحد او اثنان او ثلثة او غيرها واذا قيل لا رجل في الدار كان معناه نفي
واحد من جنس الرجال ويجوز كون واحد اخر واثنين او ثلثة او اكثر فيها قوله
المنصوب بلا التي لنفي الجنس هو المسند اليه بعد دخولها يليها نكرة فقوله المسند
اليه شامل للمبتداء واسمي كان وان واسمي ما ولا المشبهتين بليس فلما قال
بعد دخولها خرج عنه هذه الاشياء وقوله يليها نكرة مضافا او مشابها به هذه
شرايط نصب اسم لا اي يلي المسند اليه لا فيها على ان الضمير العايد الى المسند
اليه وهاء في يليها عايد الى لا ونكرة منصوب بانه حال عن ضمير الفاعل في يليها
وانما اشترط في نصبه ان يكون تاليا للا لانه لو فصل بين الاسم وبين لا لم ينصبه
كما يجئ وانما اشترط ان يكون الاسم نكرة لانه لو كان نكرة مفردة يكون مبنيا
كما يجئ ومثال المضاف لا غلام رجل في الدار ومثال المشبه بالمضاف لا عشرين
درهما لك ومشابهه المضاف من حيث ان كل واحد منهما عامل فيما بعده ومن
حيث ان ما بعدهما متمم ومخصص لهما قوله فان كان مفردا فهو مبني على
ما ينصب به اي وان كان الاسم الذي يدخل عليه لا التي لنفي الجنس مفردا اي غير
مضاف وغير مشبه به مبني على ما ينصب به اي ان كان نصبه بالفتح فهو مبني على الفتح
نحو لا غلام في الدار وان كان بالياء مبني على الياء نحو لا غلامين ولا مسلمين

وان كان نصبه بالكسر بنى على الكسر نحو لا مسلمات فى الدار مع ان الفتح فى الاخر اولى
من الكسر وانما بنى لتضمنه حرف الجر لان قولنا لا رجل فى الدار مبنى على جواب سوال
سايل محقق او مقدر فقال هل من رجل فى الدار وكان ان يقال لا من رجل فى الدار
ليكون الجواب مطابقا للسوال الا انه لما جرى ذكر من فى السوال استغنى عنه فى
الجواب فحذف فقيل لا رجل فى الدار فتضمن من فبنى لذلك وبنى على الحركة فرقا بين
ما كان بناوه عارضا وعلى الفتح لخفته قوله وان كان معرفة الى آخره اى وان كان
الاسم الذى يدخل عليه لا معرفة وجب الرفع والتكرير تقول لا زيد فى الدار ولا عمرو
اما الرفع فلان لا لا يعمل فى المعارف لان وضعها لنفى النكرات فلا يعمل الا فيها
واما التكرير فلانه مبنى على جواب سوال سايل فقال ازيد فى الدار ام عمرو
فوجب التكرير فى الجواب ليكون مطابقا للسوال وكذلك ان كان مفصولا
بين لا وبين الاسم المنفى وجب الرفع والتكرير فتقول لا فى الدار رجل ولا امراة
اما الرفع فبطلان عمل لا بالفصل لضعف عمله واما التكرير فلانه مبنى على سوال
سايل فقال ارجل فى الدار ام امراة فوجب التكرير فى الجواب للمطابقة قوله
ومثل قضية ولا ابا حسن لها متاول هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال
ان ابا حسن معرفة من غير الرفع والتكرير وانتم قلتم ان كان معرفة وجب الرفع
والتكرير فجوابه انه متاول اى قضية ولا مثل ابى الحسن فحذف المضاف واقيم
المضاف اليه مقامه ولا شك ان مثل ابى الحسن نكرة لان المثل لا يكتسب من المضاف

اليه التعريف

اليه التعريف كما فى باب الاضافة ويمكن ان يكون هذا جوابا عن ايراد المثال
المذكور على حد المنصوب بلا لكون ابا حسن معرفة مع انه ذكر فى الحدان المنصوب
بلا نكرة قوله وفى مثل لا حول ولا قوة الا بالله الى آخره اعلم انما اذا عطف على
اسم لا مع نكرة لا حار فيه خمسة اوجه الاول فتحهما نحو لا حول ولا قوة الا بالله
ولا قوة الا بالله فلا حول فى محل الرفع بانه مبتداء وبالله خبره فلا حول ولا قوة
الا بالله على هذا الوجه جملتان والثانى فتح الاول ونصب الثانى نحو لا حول ولا قوة
فلا حول فى محل الرفع بانه مبتدا ولا فى لا قوة زائدة لتاكيد النفى وقوة عطف
على لفظ لا حول وخبره بالله فعلى هذا لا حول ولا قوة الا بالله جملة واحدة والثالث
فتح الاول ورفع الثانى نحو لا حول ولا قوة الا بالله ولا حول فى محل الرفع بانه
مبتداء ولا فى لا قوة زايدة لتاكيد النفى وقوة عطف على محل لا حول وبالله خبره
فعلى هذا لا حول ولا قوة الا بالله جملة واحدة والرابع رفع الاول والثانى نحو
لا حول ولا قوة الا بالله فحول مبتداء وقوة عطف عليه وبالله خبره فلا يكون
للا عمل ووجه عدم عمل لا ههنا شيئان احدهما ان يكون مطابقا للسوال وهو
ارجل فى الدار ام امراة وهل حول بالله وهل قوة فقيل لا حول ولا قوة والثانى
انه لو فتحا لتوهم التركيب مع وجود حرف العطف وهو غير جايز ولو فتح احدهما
احدهما دون الآخر لكان ترجيحا من غير مرجح والخامس رفع الاول وفتح الثانى نحو
لا حول ولا قوة بالله فحول مرفوع بانه اسم لا وخبر لا محذوف وهو بالله ولا بمعنى

ليس وعمل لا بمعنى ليس شاذ ولاجل هذا قال ورفع الاول على ضعف ولا قوة مبنى على
الفتح ويكون فى محل الرفع بانه مبتداء وبالله خبره وعلى هذا التقدير ايضا جملتان
قوله واذا دخلت الهمزة لم تغير العمل اى اذا دخلت الهمزة على لا التى لنفى الجنس
لم يبطل عمل لا لانه لا يبطل عمل العامل بدخول همزة الاستفهام عليه سواء كان معنى
الهمزة مع لا الاستفهام نحو الا رجل فى الدار او العرض نحو الا نزول عندنا او التمنى
الا ماء اشربه فبنى رجل ونزول وماء فى هذه المواضع مع لا على الفتح كما كان قبل
دخول الهمزة كذلك وليس الاخيران للاستفهام لان القايل لا يقصد بقوله الا نزول
الاستفهام عن ترك النزول ولا بقوله الا ماء اشربه الاستفهام عن وجود الماء لانه
عالم بعدم الماء قوله ونعت المبنى الاول الى آخره اى ونعت المبنى مع لا على الفتح اذا كان
نعتا اولا مفردا تاليا له جاز الوجهان البناء والاعراب اما البناء فلجعل الموصوف والصفة
شيا واحدا نحو لا رجل ظريف واما الاعراب فظاهر مع جواز رفعه حملا على محل المبنى مع
لا نحو لا رجل ظريف لان لا مع المبنى فى محل الرفع بالابتداء كما مر ويجوز نصبه حملا على
لفظ المبنى نحو لا رجل ظريفا وان لم يجز حمل توابع ساير المبنيات على لفظها لمشابهته
حركة الاعراب لما مر فى باب النداء قوله والا فالاعراب اى وان لم يكن النعت كما ذكرنا
تعين الاعراب وهو الرفع او النصب وذلك بانه اما ان لا يكون النعت نعت المبنى نحو
لا غلام رجل ظريفا وظريف لانه نعت لمعرب فلم يجز فيه الاعراب لوجوب كون النعت المعرب
معربا واما لو لا يكون النعت نعتا اولا نحو لا رجل ظريف عاقلا وانما تعين الاعراب

لكن اهتم

لكنهم اهتم ان يجعلوا ثلاثة اشياء شيا واحدا واما ان لا يكون النعت مفردا نحو لا
رجل ذا مال وانما تعين الاعراب لان اسم لا اذا كان مضافا لا يكون له الا الاعراب
فتابعه اذا كان مضافا كان اولى ان لا يكون له الا الاعراب لبعده عما هو سبب البناء
وهو الا النافية واما ان لا يكون تاليا له نحو لا رجل فى الدار ظريفا وانما تعين
الاعراب لانه اذا حصل الفصل بين الموصوف والصفة امتنع جعل الموصوف
والصفة شيا واحدا مع وجود الفصل ولهذا اخذ هذه القيود فى قوله نعت المبنى
الاول مفردا تاليه قوله والعطف على اللفظ والمحل جايز الى آخره اى والعطف من
غير تكرير لا على المبنى مع لا على الفتح جايز على لفظ المبنى وعلى محله نحو لا غلام وجارية
برفع جارية عطف على محل لا غلام ونصبها على لفظ لا غلام وحمل على اللفظ من قال شعر
فلا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتازرى قوله ومثل لا ابا
له ولا غلامى له جايز الى آخره اعلم انه يجوز ان يقال فى مثل لا اب له وغلامين
له لا ابا له ولا غلامى له اى يجوز ان يعطى حكم الاضافة تشبيها له بالمضاف لمشاركته
للمضاف فى اصل المعنى وذلك لان الاضافة ههنا لا يكون بمعنى فى قوله وليس
بمضاف الى آخره اى قولنا الى ابا له ولا غلامى له ليس بمضاف الى المضمر كما ذهب اليه
سيبويه فان سيبويه ذهب الى ان ابا فى قولنا لا ابا له مضاف الى الهاء واللام زايدة
لتاكيد الاضافة وكذلك غلامى فى قولنا لا غلامى له مضاف الى الهاء واللام زايدة
لتاكيد الاضافة والمصنف اشار الى بطلان مذهب سيبويه فقال انه ليس بمضاف لانه

لوكان مضافا لقدمعناه وذلك ان معنى لا ابا له لا اباه فبقى لا ابلا خبر وهو غير جايز وعمل لا في المعارف وهو ايضا غير جايز قوله ويحذف مثل لا عليك اى ويحذف اسم لا في مثل لا عليك قوله خبر ما ولا المشبهتين بليس قد ذكرنا مشابهتهما ولا بليس فلا نعيدها لئلا يطول الكتاب قوله هو المسند بعد دخولهما اى خبرها ولا هو المسند بعد دخول ما ولا فقوله هو المسند شامل لخبر المبتداء وخبر كان وان واخواتها وغيرها فلما قال بعد دخولهما لخرج عنه هذه الاشياء قوله وهي لغة اهل الحجاز لان بنى تميم لا يعملونهما عمل ليس لدخولهما على القبيلتين اعنى الاسم والفعل وقد مر هذا البحث قوله فاذا زيدت ان مع ما الى اخره هذا اشارة الى اشياء تبطل عمل ما ولا احدها ان اذا زيدت بعدما فانه يبطل عمل ما لضعف عملها بالفصل بينها وبين معمولها نحو ما ان زيد قائم قوله وما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة اخرينا واشار المصنف اليه بقوله فاذا زيدت ان مع ما وثانيها انه اذا انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قايم وانما يبطل عملها ح لانها انما يعمل بسبب المشابهة لليس لاجل النفي وقد بطل ح فيبطل عملها واشار اليه بقوله اذا انتقض النفي بالا وثالثها انه اذا تقدم خبرها على اسمها بطل عملها نحو ما قايم زيد لضعفها في العمل فلم يقو في التصرف قوله واذا عطف عليه بموجب فالرفع اى اذا عطف على خبر ما ولا بحرف عطف موجب وهو بل ولكن يبطل عملها لبطلان ما هو سبب عملها وهو النفي فالرفع حملا على محل خبر ما لا من حيث هو خبر المبتداء في الاصل نحو ما زيد قائما بل قاعد ولكن قاعد

ص

هو ما اشتمل على علم المضاف اليه وهو الجر والمضاف اليه كل اسم نسب اليه شئ بواسطه حرف الجر لفظا او تقديرا مرادا فقوله اسم لان المضاف اليه لا يكون الا اسما لكن يشكل بالجمل المضاف اليها كالمضاف اليه اذ واذا وحيث ويجاب عنه بان تلك الجمل في تاويل المفرد فاذا قلت اجلس حيث جلس زيد كان تقديره اجلس في مكان جلوس زيد فيكون اضافتها الى المفرد تحقيقا وقوله نسب اليه شئ احتراز عما لم ينسب اليه شئ كخبر المبتداء مثلا وقوله بواسطه حرف الجر احتراز عن مثل الفاعل والمفعول به نحو ضرب زيد عمروا وقوله لفظا او تقديرا تفصيل حرف الجر ومثال حرف الجر لفظا مررت بزيد وانا مار بزيد ومثال حرف الجر تقديرا نحو غلام زيد وخاتم فضة وقوله مرادا احتراز به عن الظرف نحو صمت يوم الجمعة لان يوم الجمعة نسب اليه شئ وهو صمت بواسطه حرف الجر وهو في وليس ذلك الحرف مرادا والا لكان يوم الجمعة مجرورا فعلم منه ان المقصود من قوله مرادا والمراد في العمل قوله فالتقدير شرطه ان يكون المضاف الى اخره اى وشرط المضاف اليه الذى هو مجرور بواسطه حرف الجر تقديرا ان يكون مضافه اسما حذف تنوينه او ما يقوم مقام التنوين لاجل الاضافة على معنى انه لو كان فيه تنوين او ما يقوم مقامه حذف منه لاجل الاضافة وان لم يكن فيه كاحمد قدر فيه انه لو كان فيه تنوين فحذف لاجل الاضافة احمدكم وغلام زيد ومسلمي زيد وانما حذف التنوين لاجل الاضافة لان التنوين يوذن بتمام المضاف بدون المضاف اليه والاضافة يوذن بعدم تمام المضاف الا بالمضاف اليه ولاجل هذه العلة يحذف ما يقوم مقام التنوين

كنون التثنية والجمع قوله وهي معنوية ولفظية اى الاضافة على ضربين معنوية ولفظية والمراد بالاضافة المعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها فالمضاف اما ان لا يكون صفة نحو غلام زيد واما ان يكون صفة لكن غير مضافة الى معمولها نحو مضارع مصر فان مضارع صفة لكن غير مضافة الى معمولها لان المصر ليس معمول بمضارع ولاجل هذا لم يقتصر على قوله غير صفة وقال مضافة الى معمولها ويعلم منه ان اضافة المصدر الى الفاعل او المفعول اضافة معنوية لان المضاف ليس بصفة وان مثل قولنا هذا مضروب زيد اضافة معنوية لان المضاف اليه ليس بمعمول للمضاف وكذلك الاضافة في مثل قولنا هذا ضارب زيد امس اضافة معنوية لان زيدا ليس معمول ضارب لانه لا يعمل اذا كان بمعنى الماضى وكذا في زيد افضل القوم لان المراد بالعمل ههنا ان يرفع المضاف المضاف اليه او ينصبه لو سلط عليه او ان المراد ان المضاف كان رافعا او ناصبا للمضاف اليه قبل الاضافة قوله وهي اما بمعنى اللام الى اخره اى الاضافة المعنوية على ثلاثة اقسام لان المضاف اليه ان لم يكن جنس المضاف ولا ظرف المضاف كانت الاضافة بمعنى اللام نحو غلام زيد اى غلام لزيد فان زيدا ليس جنس الغلام ولا ظرف الغلام وان كان المضاف اليه جنس المضاف بمعنى انه يصدق عليه انه ماخوذ منه كانت الاضافة بمعنى من نحو خاتم فضة اى خاتم من فضة وان كان المضاف اليه ظرف المضاف نحو ضرب اليوم كانت الاضافة بمعنى في اى ضرب في اليوم قوله وهو قليل اى مجيء الاضافة بمعنى في قليل قوله غلام زيد

مثال

مثال الاضافة بمعنى اللام وقوله خاتم فضة مثال الاضافة بمعنى من وقوله ضرب اليوم مثال الاضافة بمعنى في قوله وتفيد تعريفا الى اخره اى الاضافة المعنوية ان كانت الى المعرفة غلام زيد افادت الاضافة لانها عيلته واوضحته غاية الايضاح الاسماء توغلت في الابهام نحو مثل وغير وشبه وغيرها اللهم اذا اشتهر المضاف بمماثلة المضاف اليه او مغايرته للمضاف اليه نحو عليك بالحركة غير السكون وان كانت الى النكرة افادت تخصيصا للمضاف نحو غلام رجل وغلام امراة قوله وشرطها تجريد المضاف من التعريف اى وشرط الاضافة المعنوية ان يكون المضاف خاليا من حرف التعريف لانه لو كان فيه حرف التعريف لكان معرفة فلم يحتج الى الاضافة ولانه ان اضيف الى المعرفة لزم اجتماع التعريفين وان اضيف الى النكرة لم يفد وعلم منه انه لا يضاف العلم الا بعد اتفاق الاشتراك فيه نحو زيدنا خير من زيدكم ولا المعرف باللام الا بعد حذف اللام منه وان المضمر والمبهم لا يضافان اصلا لامتناع سلب التعريف عنها لوضعها على العرفان اعلم ان تجرده على حرف النداء ليس بشرط في هذه الاضافة وان كان حرف النداء للتعريف لانه ليس للتعريف على الاطلاقه بل هو القصد للتعريف ولان الغرض الاكثرى منه التنبيه والانشاء لا التعريف قوله وما اجازه الكوفيون الى اخره هذا جواب عن سوال وارد على ما ذكر من قبل وهو ان شرط الاضافة تجريد المضاف حرف التعريف والكوفيون يقولون الثلثة الاثواب والاربعة الدراهم والخمسة الكتب واجاب عنه بانه ضعيف لمخالفته القياس واستعمال الفصحاء لان استعمال

الفصحاء ثلثة الاثواب قال ذو الرمة ثلث الاثاني والديار لبلاقع . وقال الفرزدق .
ماذا لمدعقدت يداه ازاره . فسما وادرك خمسة الاشبار قوله واللفظية ان يكون
صفة مضافة الى معمولها اى الاضافة اللفظية ان يكون المضاف صفة مضافة الى
معمولها فقوله صفة احتراز به عن مثل غلام زيد وقوله مضافة الى معمولها احتراز
عن مثل مضارع مصر فان اضافة مثلها اضافة معنوية لانها اضافة الى غير
معمولها ومثال الاضافة اللفظية ضارب زيد وحسن الوجه وهي في تقدير
الانفصال اى المجرور في اللفظ منصوب في المعنى كما في المثال الاول او مرفوع كما
في المثال الثاني قوله ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ اى الاضافة اللفظية لا تفيد
الا تخفيفا في اللفظ وهو حذف التنوين وما قام مقام التنوين ولا تفيد تعريفا
وتخصيصا لانها في تقدير الانفصال قوله ومن ثم جاز مررت برجل حسن
الوجه اى ومن اجل ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ جاز ان يقال
مررت برجل حسن الوجه فلو افادت هذه الاضافة تعريفا لكان حسن الوجه معرفة
فلم يجز جعله صفة لرجل لامتناع وقوع المعرفة صفة للنكرة كما يجيء في التوابع
ولاجل ان هذه الاضافة لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ يمتنع ان يقال مررت بزيد حسن
الوجه لان زيدا معرفة وحسن الوجه نكرة وامتنع وقوع النكرة صفة للمعرفة
وجاز الضاربا زيد وانما جاز الضاربا زيد لان الضاربو زيد لافادة التخفيف وهو
حذف النون وامتنع ان يقال الضارب زيد لعدم وجود التخفيف بهذه الاضافة

والفراء جوزه بناء على ان الاضافة سابقة على الالف واللام او حملا على الضارب الرجل
والضاربك وجواب للاول ان اللام سابقة على الاضافة لانه لتحقيق عارض من عوارضه
وهو التخفيف وتحقق الذات سابق على تحقق الصفات وجواب حمله على الضارب الرجل
والضاربك يجيء عقيبه قوله وضعف الواهب المائة الابكار وعبدها اعلم
ان الاولى ان يكون مثله ممتنعا لان عبدها معطوف على المائة وحكم المعطوف عليه
فكانه قال الواهب عبدها وهو بمنزلة الضارب زيد فكما امتنع الضارب زيد وجب
ان يمتنع هذا الا انه جاز على ضعف لان المعطوف وان كان حكمه حكم المعطوف عليه
لكنه ليس حكمه مثل حكمه من جميع الوجوه ولهذا جاز ان يقال يا زيد والحارث وان لم
يجز يا الحارث وكذلك جاز رب شاة وسخلتها بدرهم وان لم يجز رب سخلتها
نحوا انه من حيث ان حكمه ليس كحكم المعطوف عليه من جميع الوجوه وضعفه من حيث
ان حكمه كحكم المعطوف من بعض الوجوه قوله وانما جاز الضارب الرجل حملا على المختار
في الحسن الوجه هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال ان من الواجب ان يمتنع
الضارب الرجل بناء على ما ذكرتم لعدم افادته التخفيف فاجاب عن ذلك بان قال
انما جاز حملا على الحسن الوجه لمشابهته من حيث ان المضاف في الصورتين صفة
معرفة بلام التعريف والمضاف اليه معرف بلام التعريف ولقائل ان يقول مما
التخفيف في الحسن الوجه حتى يجوز الاضافة فيه فيحمل مثل الضارب الرجل عليه وجوابه
ان يقول التخفيف في اضافة الحسن الوجه حذف الضمير او حذف الجار والمجرور

لان اصله الحسن وجهه او الحسن الوجه منه فاذا اضيف حذف الضمير من وجهها والجار
والمجرور وهو منه وانما قال على المختار في الحسن لان فيه عشر وجها ومن مختارها
الحسن الوجه ومنه يعلم الجواب عن حمل الفراء الضارب زيد على الضارب الرجل لان
المضاف اليه غير معرف باللام في الضارب زيد فلم يمكن حمله على الحسن الوجه واعلم
ان حكم المضاف الى المعرف باللام حتى جاز الضارب ذى المال قوله والضاربك
وشبهه الى آخره عطف على الضارب الرجل اى انما جاز الضاربك والضاربه وتثنيتهما
وجمعهما عند من يقول انه مضاف الى الكاف حملا على ضاربك من حيث ان المضاف
في الصورتين صفة والمضاف اليه ضمير متصل وانه يجب الاضافة في ضاربك
من غير نظر الى التخفيف لامتناع اجتماع التنوين والضمير المتصل لان التنوين
يؤذن بانفصال ما بعده عن ما قبله والضمير المتصل يؤذن بالاتصال واذا لم
ينظر الى التخفيف في ضاربك لم ينظر في الضاربك ومن هذا يعلم الجواب
عن حمل الفراء الضارب زيد على الضاربك لان المضاف اليه في الضارب زيد ليس
ضميرا متصلا فلا يمكن حمله على الضاربك لان المضاف اليه في الضاربك ضمير متصل
اليه وانما قال فيمن قال انه مضاف لان منهم من ذهب الى ان الضارب في الضاربك
ليس بمضاف والكاف ضمير منصوب متصل به على انه مفعول الضارب ولم
يحتج الى العذر وهو الحمل على ضاربك قوله ولا يضاف موصوف الى صفة
لان الصفة يجب متابعتها للموصوف في الاعراب ولو كانت الصفة مضافة اليها

كانت مجرورة فلم يجب متابعتها للموصوف في الاعراب قوله ولا صفة الى موصوفها
اى ولا يضاف الصفة الى موصوفها لان الصفة يجب ان يكون متاخرة عن الموصوف
ولو اضيف الى الموصوف كانت متقدمة عليه وهذا خلف قوله ومثل مسجد الجامع
وجانب الغربي هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان قولكم لا يضاف الموصوف الى صفته
منقوض بقول العرب مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء وذلك
لان الجامع صفة للمسجد والغربي صفة للجانب والاولى صفة للصلوة والحمقاء
صفة للبقلة لانه يقال المسجد الجامع والجانب الغربي والصلوة الاولى والبقلة
الحمقاء وجوابه انه متاول اى لما دل الدليل على انه لا يجوز اضافة الموصوف الى
الصفة وجب تاويل هذه الاشياء لئلا يلزم ترك الدليل وتاويله ان تقدير هذه
الاشياء مسجد الوقت الجامع وجانب المكان الغربي وصلوة الساعة الاولى وبقلة
الحبة الحمقاء فانه كما يوصف المسجد بالجامع فكذلك يوصف الوقت بالجامع وهكذا
القول في البواقي قوله ومثل جرد قطيفة واخلاق ثياب متاول هذا جواب
عن سوال مقدر وهو ان يقال ان قولكم لا يضاف صفة الى موصوفها منقوض
بقولهم جرد قطيفة واخلاق ثياب وذلك لان جردا صفة قطيفة واخلاقا صفة
ثياب لانه يقال قطيفة جرد وثياب اخلاق واجاب عنه بانه متاول لانه لما دل
الدليل على امتناع اضافة الصفة الى الموصوف وجب تاويل هذه الاشياء لئلا يلزم
الترك بالدليل وتاويلها ان هذه الاضافة بمعنى من وليس الجرد صفة للقطيفة

والا الاخلاق صفة للشاب وان كان صفة في قولنا قطيفة جرد وشاب اخلاق لانه لما حذفنا الموصوف واستعملت الصفة مقام الموصوف استغنى عن ايراد الموصوف ثم حصل الالتباس في بعض الاستعمالات وهو ان الجرد من اى جنس هو والاخلاق من اى جنس هي اتوا بموصوفاتها واضافوها الى موصوفاتها تبيانا لها لا انظر الى انها اضافة الصفات الى موصوفاتها فقالوا جرد قطيفة واخلاق شاب فهذه الاضافة بمعنى من **قوله** ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه اى ولا يضاف احد الاسمين المماثلين في العموم والخصوص الى الاخر لعدم الفائدة في هذه الاضافة نحو ليث واسد في الاعيان وحبس ومنع في المعانى وانما قال اسم مماثل للمضاف اليه ولم يقل مرادف للمضاف اليه ليدخل فيه المترادفان نحو الليث والاسد والمتساويان نحو الانسان والناطق **قوله** بخلاف كل الدراهم اى ليس المضاف والمضاف اليه وكل الدراهم وعين الشئ من جملة الاسماء المماثلة في العموم والخصوص وذلك لان الدراهم اخص من الكل والشئ اخص من العين فيكون اضافة العام الى الخاص فلم يكن مما نحن فيه فيختص المضاف بالمضاف اليه فيفيد **قوله** وسعيد كرز ونحوه متاول هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال سعيد وكرز اسمان متماثلان في العموم والخصوص لكونهما علمين لرجل واحد واضيف احدهما الى الاخر وانتم قلتم انه لا يجوز اضافة احد المتماثلين الى الاخر واجاب عنه بانه متاول لانه كما دل الدليل على انه لا يجوز اضافة احد المماثلين الى الاخر وجب تاويله لئلا يلزم الترك الدليل وتاويله ان المراد بالمضاف هو المسمى والمدلول وبالمضاف اليه الاسم

واللفظ

واللفظ فاذا قلت جائنى سعيد كرز وكانه قلت جائنى مدلول هذا اللفظ ومسماه ولم يكن التاويل بالعكس لامتناع اسناد المجئ وشبهه الى اللفظ ولم نضف اللقب الى الاسم فلم يقل كرز سعيد لان اللقب اوضح من الاسم فاضافة الاسم الى اللقب اولى من العكس **قوله** واذا اضيف الاسم الصحيح او الملحق الى اخره والمراد باسم الصحيح عند النحاة اسم لم يكن في اخره حرف علة والمراد بالملحق اسم في اخره واو وياء قبلهما ساكن نحو ظبى ودلو فاذا اضيف الى ياء المتكلم كسر ما قبل الياء لاجل الياء وياء الاضافة اما مفتوحة على الاصل وساكنة لاجل التخفيف فيقول غلامى وظبيى ودلوى بفتح الياء وسكونها **قوله** فان كان اخره الفا الى اخره اعلم ان الاسم اما ان يكون صحيحا او ملحقا به او لا يكون صحيحا ولا ملحقا به وقدم حكم الاولين وان لم يكن صحيحا ولا ملحقا به فلا يخلو من ان يكون في اخره الف او ياء او واو فان كان اخره الفا تثبت الالف في حال الاضافة الى الياء نحو عصاى وغلاماى لكن هذيل تقلب الالف ياء اذا كان لغير التثنية فيقول في عصاى ورحى هذا عصى ورحى لان الاصل في هذه الالف اما الواو واما الياء فان كان الواو يرد الالف الى الواو ثم تقلب الواو بالياء ثم تدغم الياء في الياء وان كان ياء تدغم الياء في الياء وان كانت الالف الف التثنية لم تقلبها هذيل ياء لانه لا اصل لهذا الالف من الواو او الياء يرد اليه ولئلا يلتبس الرفع بالنصب والجر وان كان اخره ياء ادغمت الياء في الياء فيقال في الرامى والغازى الرامى والغازى وان كانت الياء محذوفة للتنوين ردت الياء وادغمت في ياء الاضافة وكذلك التثنية والجمع حالتى النصب والجر فيقال

في قاض وغاز قاضى وغازى وان كان في اخره واو قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وحركت الياء لالتقاء الساكنين وفتحت للخفة فيقال في هؤلاء مسلمون هؤلاء مسلمى لانه لما حذف النون لاجل الاضافة اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون للاخرى فقلبت الواو ياء لما ثبت من قاعدتهم وادغمت الياء في الياء وفتحت الياء وكسر ما قبل الياء للتناسب فصار مسلمى وهذا لم يكن الا في جمع سلامة المذكر حال الرفع **قوله** اما الاسماء فاخى وابى هذا اشارة الى كيفية لحوق ياء الاضافة بهذه الاسماء فيقال في اخ واب اخى وابى كما يقال في يد ودم يدى ودمى ومعناه ان لام الفعل محذوف من اخ واب كما هو محذوف من دم ويد فكما يقال في يد ودم يدى ودمى من غير رد لام الفعل وكذلك يقال في اخ واب اخى وابى من غير رد لام الفعل لكن المبرد اجاز رد لام الفعل في اخ واب فيقول فيهما اخىّ وابىّ مع رد لام الفعل وادغامه في الياء متمسكا بقوله وابىّ مالك ذو المجاز بدار وقد اجيب بانا لا نسلم ان المضاف الى ياء المتكلم هو الاب لجواز ان يكون ابين جمعا للاب والذى يدل على ان الاب يجمع على ابين وان كان شاذا قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا بالابينا **قوله** ويقول حمى وهنى اى يقال في حم وهن حمى وهنى كما يقال في يد ودم يدى ودمى من غير رد لام الفعل **قوله** ويقال فيّ في الاكثر وفمى اى اذا اضيف فم الى ياء المتكلم ففيه وجهان احدهما فيّ وهو الاكثر والثاني فمى والوجه الثاني ظاهر من حيث انه الحق به ياء المتكلم من غير تغيير المفرد والوجه الاول اكثر وافصح لان قلب الواو ميما حالة الافراد انما هو لاجل الضرورة وهى مفقودة

حا

حالة الاضافة وذلك لان اصل فم فوه لسكون الواو فحذفت الهاء لخفائه فصار فو فلو لم تقلب الواو ميما لقلبت الواو الفا لتحركها لكونها حرف اعراب وانفتاح ما قبلها فوجب حذفها اى الالف لالتقاء الساكنين وهما الالف والتنوين فبقى الاسم المعرب على حرف واحد وهذه العلة غير موجودة حالة الاضافة لانها اذا حذف الهاء واضيف الى ياء المتكلم كان مبنيا عند قوم ومعربا تقديرا عند اخرين مبهم المصنف لكنه لم يبق على حرف واحد لانه لم يحذف الواو عند الاضافة لعدم موجب حذفها وهو التقاء الساكنين لانه اذا حذف الهاء عند الاضافة الى ياء المتكلم فصار فوى فوجب قلب الواو ياء وادغامها فيها وكسر الفاء لاجل الياء **قوله** واذا قطعت قلت الى اخره اى واذا قطعت هذه الاسماء عن الاضافة كان اعرابها بالحركات فقيل هذا اخ واب وحم وهن وفم ورايت اخا وابا وحما وفما وهنا ومررت باخ واب وحم وهن وفم بفتح الفاء وضمها وكسرها في فم لكن الفتح افصح انما كون فتح الفاء افصح في فم فلكون الفاء مفتوحا في الاصل واما ضم الفاء فليدل على الواو المحذوفة واما كسر الفاء فلانه لما عوض الواو ميما لعله ذكرنا هاو كانها عوضت الواو ياء فكما انه اذا عوض ياء كسر ما قبله فكذلك اذا اعوض ميما **قوله** وجاء حم مثل يد الى اخره اى وقد جاء في حم لغات غير ما ذكر احدهما انه مثل يد مطلقا اى حال الافراد والاضافة فتقول في الافراد هذا حم ومررت بحم وتقول في الاضافة هذا حمك ورايت حمك ومررت بحمك فهذه اللغة مثل لغة الاولى حال الافراد وليست مثلها حال الاضافة واللغة الثانية

انه مثل خبء مطلقا اى حكمه حكم المهموز حال الافراد والاضافة فيقول فى الافراد هذا حم ورايت
حماء ومررت بحمء وتقول فى الاضافة هذا حمئك ورايت حمئك ومررت بحمئك واللغة
الثالثة ان حكمه مثل حكم دلو مطلقا فتقول هذا حمو ورايت حموا ومررت بحمو واللغة
الرابعة ان حكمه مثل حكم عصى اى المقصور مطلقا فيقول هذا حما ورايت حما ومررت
بحما ويقول هذا حماك ورايت حماك ومررت بحماك فهذه اللغات الثلاثة الاخيرة مخالفة
للغة الاولى حالتى الافراد والاضافة قوله وجاء هن مثل يد مطلقا اى وجاء فى هن لغة
اخرى غير الله الاولى حالة الافراد وهى ان يكون حكمه حكم يد مطلقا اى حال الافراد والاضافة
فتقول هذا هن ورايت هنا ومررت بهن وتقول هذا هنك ومررت بهنك فهذه اللغات
مثل اللغة الاولى حال الافراد وغيرها حال الاضافة قوله وذو لا يضاف الى مضمر الى آخره
اى ذو لا يضاف الى مضمر فلا تقطع عن الاضافة لان ذو وضع لاجل ان يتوصل به الى جعل
اسماء الاجناس صفات للاسماء نحو جعل المال صفة لرجل فيقال جاءنى رجل ذو مال فوجب
مراعاة وضعه وان جاء بخلاف ذلك نحو صل على محمد وذويه وكقوله انما يعرف ذا الفضل
من الناس ذووه اعلم ان الدليل المذكور يقتضى ان لا يضاف ذو الى غير ما فيه معنى الجنس فلا
فايدة فى التخصيص بانه لا يضاف الى مضمر قوله التوابع كل ثان باعراب سابقه
التابع كل ثان للاول واعراب الثانى مثل اعراب سابقه من جهة واحدة فقوله كل ثان شامل
لخبر المبتداء وخبر كان وخبر ان وخبر ما ولا والمفعول الثانى لباب علمت والمفعول الثالث
لباب اعلمت فلما قال باعراب سابقه خرج عنه اخبار كان وان وما ولا لان اعراب اخبارها

ليس مثل اعراب اسمائها ولما قال من جهة واحدة خرج عنه خبر المبتداء والمفعول الثانى لباب علمت
والمفعول الثالث لباب اعلمت لكون اعراب التابع مثل اعراب متبوعه من جهة واحدة
واعراب الثانى فيما عداه ليس كذلك اما الاول فلان جاءنى فى قولنا جاءنى زيد الطويل عمل
فيهما باقتضاء الفاعل واما الثانى فلان عمل الابتداء فى المبتداء والخبر من جهتى اقتضائه
المسند والمسند اليه وان عمل المنسوب والمنسوب اليه وان عمل اعلمت فى ثلاثة مفاعيل من
جهات اقتضائه قصير الشخص عالما بالمنسوب والمنسوب اليه ولا يشكل بمثل بك انت مع انت
تابع ليس باعراب سابقه لان المراد باعراب سابقه ان اعرابه لفظا او محلا مثل اعراب
متبوعه لفظا او محلا فان انت وان كان ضميرا مرفوعا فهو فى محل الجر بانه تاكيد له
قوله النعت تابع يدل على معنى فى متبوعه مطلقا فقوله تابع شامل لجميع التوابع
من البدل والتاكيد وعطف البيان والعطف بالحروف والنعت فلما قال يدل على معنى
فى متبوعه خرج جميع التوابع سوى النعت لان جميعها لا يدل على معنى فى متبوعها
لكن قد يتوهم انه يدخل فيه مثل ضربت زيدا قائما فان قائما يتوهم انه تابع لمتبوعه
وهو ذو الحال فلما قال مطلقا خرج عنه مثله لان مثل قايم وان توهم انه تابع يدل
على معنى فى متبوعه لكن لا يدل عليه مطلقا بل حال صدور الفعل عنه واعلم انه لو قال
تابع يدل على معنى فى متبوعه او متعلقه نحو رجل عالم ورجل عالم ابوه لكان اصوب
ليشمل النوعين ولقائل ان يقول انه منقوض بالنعت الواقع بعد الا للصفة كقوله تعالى
لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان الله نعت لآلهة مع انه لا يدل على معنى فى متبوعه

وجوابه ان المراد بالنعت ههنا هو النعت حقيقة وليس الاسم الواقع بعد الا
للصفة نعتا حقيقة لانه مضاف اليه النعت من حيث المعنى تقديره فى الآية لو كان فيهما
آلهة غير الله لكن لما لم يمكن اعراب الا واضافته الى ما بعده لكونه حرفا اعرب ما بعده
اعرابا المنعوت ضرورة اصلاحا للفظ واطلق اسم النعت عليه مجازا قوله وفايدته
تخصيص او توضيح هذا اشارة الى اقسام النعت منها انه يفيد التخصيص وذلك اذا كان نعتا
للنكرة نحو جاءنى رجل طويل ومنها انه يفيد التوضيح وذلك اذا كان النعت للمعرفة نحو جاءنى
زيد الطويل ومنها ان يكون لمجرد الثناء نحو بسم الله الرحمن الرحيم ومنها ان يكون لمجرد
الذم نحو فعل زيد الفاسق الذميم الجاهل اللعين اذا كان زيد معلوما قبل ذكر هذه الصفات
ومنها ان يكون للتاكيد وذلك اذا دل النعت على ما يدل عليه المتبوع المنعوت كقوله تعالى
نفخة واحدة فان الواحدة دل على ما يدل عليه نفخة لان التاء فى نفخة للوحدة فيدل على
الوحدة قوله ولا فصل بين ان يكون مشتقا الى آخره اعلم ان بعض النحاة اشترطوا
فى النعت ان يكون مشتقا والمصنف اشار الى انه ليس بواجب ان يكون النعت مشتقا
وذلك لان المراد بالنعت تابع يدل على معنى فى متبوعه عموما اى فى جميع استعمالاته
مثل المنسوب نحو تميمى وعلوى وذى مال وذات مال كما يقال جاءنى رجل تميمى وعلوى
وجاءنى رجل ذو مال وامراة ذات مال فان كل واحد منها يدل على معنى فى متبوعه او لانا
او تابع يدل على معنى فى متبوعه خصوصا اى فى بعض استعمالاته نحو اى رجل فى قولنا
مررت برجل اى رجل اى كامل فى الرجولية فان اى رجل يدل على معنى فى متبوعه فى هذا

الموضع وان لم يدل على معنى فى متبوعه فى غير هذا الموضع نحو اى رجل عندك يا ايها الرجل
ونحو الرجل فى قولنا مررت بهذا الرجل بانه يدل على معنى فى متبوعه وهو تعيين الذات
فى هذا الموضع دون موضع آخر نحو جاءنى الرجل ونحو اسم الاشارة فى قولنا مررت بزيد هذا
فان هذا يدل على معنى وهو الاشارة فى متبوعه فى هذه الصورة دون صورة اخرى
نحو هذا زيد قوله وتوصف النكرة بالجملة الخبرية اى وتوصف الموصوف
اذا كان نكرة بالجملة الخبرية وهى التى تحتمل الصدق والكذب وهى اربعة نحو مررت
برجل ابوه عالم ومررت برجل قام ابوه ومررت برجل ان قام ابوه قمت ومررت
برجل فى الدار وانما جاز وصف النكرة بالجملة بالمفرد وانما اختصت النكرة
لامتناع وصف المعرفة بالجملة لكون الجملة نكرة ووجوب مطابقة الموصوف
الصفة فى التعريف والتنكير قوله ويلزم الضمير اى ويلزم الضمير فى الجملة التى
تقع صفة للنكرة ليرتبط تلك الجملة بتلك النكرة كما فى المثال المذكور الا ترى انك
اذا قلت مررت برجل زيد قايم لم يفهم ارتباط زيد قايم برجل حتى يقال عنده او معه
او غير ذلك قوله ويوصف بحال الموصوف الى آخره اى ويوصف الموصوف
باعتبار حاله نحو مررت برجل عالم ويوصف باعتبار حال متعلقه نحو مررت برجل
حسن غلامه فحسن وان كان صفة لرجل من حيث اللفظ والمجاز فانه صفة لمتعلقه
وهو الغلام من حيث المعنى والحقيقة قوله فالاول يتبعه الى آخره اى النعت
الذى هو حال الموصوف يتبع الموصوف فى عشرة اشياء وهى الرفع والنصب والجر

وعبر عن هذه الثلاثة بقوله في الاعراب والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث اى يجب موافقة الصفة للموصوف في هذه الاشياء لانها هي
الموصوف بالحقيقة والمعنى فيلزم بالضرورة موافقتها له فيها قوله والثانى تتبعه
في الخمسة الاول اى الصفة التى هى حال متعلق الموصوف تتبعه في الخمسة الاول وهى الرفع
والنصب والجر والتعريف والتنكير لانه لما جعل صفة لذلك الموصوف من حيث المجاز
واللفظ جعل تابعا له في هذه الاشياء مراعاة للفظ ولم يكن تابعا للموصوف في الخمس الباقية
وهى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث بل كان حكمها حكم الفعل لانه مسند مسند
الى الظاهر بعده يجب افراده ولم يجز تثنيته ولا جمعه الا على ضعف فكذلك الصفة لانها
واقعة موقع الفعل وعاملة عمله وكما ان الفعل اذا كان مسندا الى الظاهر يجب تذكيره
عند كون الفاعل مذكرا ويجب تانيثه اذا كان مونثا غير حقيقى كما يجئ في موضعه
فكذلك الصفة فتقول مررت برجل قاعد غلامه وبرجال قاعد غلمانهم وبرجل قاعد
غلامهما ومررت بامراة قايم ابوها ويجئ هذا البحث وافيا قوله ومن ثم حسن الى آخره
اى ومن اجل ان حكم الصفة التى هى حال المتعلق الموصوف حكم الفعل في الباقى اى في
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث حسن ان يقال قام رجل قاعد غلمانه افراد
قاعد مع كون فاعله جمعا وضعف ان يقال قام رجل قاعدون غلمانه لان قاعدون
مثل يقعدون لفظا فكما ضعف ان يقال قام رجل يقعدون غلمانه ضعف ان يقال
قام رجل قاعدون غلمانه ولكن يجوز من غير ضعف ان يقال قام رجل قعود غلمانه بلفظ التكسير

لان قعود ليس مثل يقعدون لفظا قوله والمضمر لا يوصف اى المضمر لا يوصف ولا
يوصف به اما الاول فلان بعض المضمرات وهو انا في غاية الوضوع فلم يحتج الى التوضيح
فحمل الباقى عليه لاطراد الباب واما الثانى فلانه لا يدل على معنى في متبوعه بل يدل على
الذات قوله والموصوف اخص او مساو والموصوف يجب ان يكون اعرف من صفته
او مساويا لها في التعريف والتنكير لئلا يكون للفرع مزية على الاصل في الدلالة
على الذات المرادة ويجب ان يكون اخص من الصفة او مساويا لها من حيث المفهوم لا من
حيث الخارج الا يرى ان الضاحك في قولنا مررت بالحيوان الضاحك اخص من
الحيوان من حيث الخارج لكنه اعم منه من حيث المفهوم لان مفهومه شئ له الضحك
اعم من ان يكون حيوانا او غيره قوله ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله اى ومن اجل
ان الموصوف اخص من الصفة او مساو لها لم يوصف الاسم المعرف بلام التعريف الا بالاسم
المعرف بلام التعريف نحو قام الرجل العالم او بالاسم المضاف الى الاسم المعرف بلام
التعريف نحو قام الرجل ذو المال لانهما متساويان ولم يجز وصفه بالاسم المضاف الى
الضمير او المبهم او العلم لانه اخص من المعرف بلام التعريف فلا يقال جائنى الرجل صاحب
زيد او صاحبه او صاحب هذا حملا على الصفة قوله وانما التزم وصف باب
هذا بذى اللام هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال انه يلزم مما ذكرتم ان يجوز وصف
اسماء الاشارة باسم المضاف الى الاسم المعرف بلام التعريف والمضاف الى مثله لان اسم
الاشارة اخص من الاسم المضاف الى المعرف باللام او مساو للمضاف الى المبهم لكنه لم يجز

بالاتفاق واجاب عنه عن ذلك بانه التزم وصف باب هذا بالاسم المعرف بلام التعريف
للابهام وتقديره ان المبهم يطلب صفة تعين ذاته ويدل على ذاته والاسماء الدالة على الذوات
هى اسماء الاجناس وتعريفها باعتبار معناها انما هو باللام قوله ومن ثم ضعف مررت
بهذا الابيض وحسن مررت بهذا العالم اى ومن اجل ان صفة اسماء الاشارة يجب ان
يدل على الذات والجنس وتعيين ذات المبهم ضعف ان يقال مررت بهذا الابيض لان
الابيض لا يدل على الذات والنوع لاحتمال ان يكون رجلا وامراة وكاغذا وثلجا وغير
ذلك ولدلالته على الجسم جاز على ضعف وحسن ان يقال مررت بهذا العالم لانه يعلم
منه انه انسان ورجل قوله العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه الى
آخره فقوله تابع يتناول التابع كلها وقوله مقصود بالنسبة مخرج كلها سوى البدل
لان النعت والتاكيد وعطف البيان ليست بمقصودة بالنسبة كما يجئ بل انى بها
للغير وهو المتبوع وقوله مع متبوعه مخرج البدل لان البدل وان كان مقصودا
بالنسبة لكن متبوعه ليس بمقصود بالنسبة كما يجئ في البدل وقوله يتوسط
بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة خاصة اخرى للعطف بعد تمام الحد ومثاله
قام زيد وعمرو فعمرو تابع مقصود بنسبة القيام اليه مع زيد قوله واذا عطف
الى آخره اى اذا عطف على ذا المرفوع المتصل اسم اكد اولا بضمير منفصل ثم عطف عليه
ذلك الاسم نحو ضربت انا وزيد لان الضمير اذا كان مرفوعا متصلا لاشتداد اتصاله
بالفعل حتى كانه جزء من الفعل فكره عطف الاسم عليه الا بعد ان اكد بمنفصل حتى كان

العطف على المنفصل وانما قال المرفوع لانه لو كان منصوبا او مجرورا جاز العطف عليه
بلا تاكيد بالمنفصل نحو ضربتك وزيدا ومررت بك وبزيد وانما قال المتصل لانه لو كان
منفصلا جاز العطف بلا تاكيد بمنفصل نحو انا وزيد اما اذا وقع الفصل بين الضمير
المرفوع المتصل وبين المعطوف فجاز العطف عليه بلا تاكيد بمنفصل سواء وقع
الفاصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيدا وبعده كقوله تعالى ما اشركنا
ولا اباؤنا قوله واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض الى آخره اى اذا عطف
اسم على الضمير المجرور اعيد الجار نحو مررت بك وبزيد لكراهتهم عطف الاسم على
الضمير المجرور الذى صار كالجزء من الجار واما قوله تعالى تساءلون والارحام بالكسر
في بعض القراءة فغير متعين لوقوعه للعطف لاحتمال كون الواو للقسم واما
قوله فاذهب فما بك والايام من عجب فشاذ ولا يقاس عليه قوله
والمعطوف في حكم المعطوف عليه اى حكم المعطوف بل حكم المعطوف عليه في كل ما جاز
وامتنع ووجب للمعطوف عليه مثلا اذا وجب ان يكون في المعطوف عليه ضمير لخبر
المبتداء اذا كان جملة وصلة الذى يجب ان يكون في المعطوف كذلك واعلم انه ليس
المعطوف عليه في جميع الاشياء وانه يجوز ان يقال يا زيد والحارث ورب شاة و
سخلتها مع امتناع دخول حرف النداء على ما فيه اللام وامتناع دخول رب على المعارف
ومن ثم لم يجز فيما زيد الى آخره اى ومن اجل ان حكم المعطوف مثل حكم المعطوف عليه في
الجواز والامتناع والوجوب لم يجز ان يقال ما زيد بقايم ولا ذاهب عمرو الا الرفع في

ذاهب وكذلك لم يجز ان يقال ما زيد قايما ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب لوجوب وجود
الضمير في المعطوف عليه وهو قايم وامتناع وجوده في المعطوف وهو ذاهب لكون عمرو
فاعلا له فوقع عمرو اذا رفع ذاهب بان يكون عمرو مبتداء وذاهب خبره متقدما عليه والجملة
معطوفة على الجملة المتقدمة ولم يجز عطف ذاهب على لفظ قايم وعمرو على لفظ زيد عطف المفرد
على المفرد ولانه يلزم تقديم الخبر على الاسم وهو ممتنع كما يمتنع في المعطوف عليه **قوله**
وانما جاز الذي يطير فيغضب الى اخره هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال يلزم مما
ذكرتم ان يمتنع ان يقال الذي يطير فيغضب زيد الذباب لان قولنا غضب زيد معطوف
على يطير الذي هو صلة الذي مع عدم الضمير في يغضب زيد ووجوب الضمير في يطير
لكونه صلة الذي وجوابه انا نسلم انه يمتنع الذي يطير فيغضب زيد الذباب وانما يمتنع
ان لو كان الفاء للعطف المحض لكنه ليس كذلك لكونها للسببية ايضا لانه في تقدير الذي
ان طار غضب زيد الذباب والذي يؤكد ما قلنا امتناع الذي يطير ويغضب زيد الذباب
لامتناع وجود الضمير في المعطوف فتبين انه جي به للسببية لا للعطف المحض **قوله** واذا
عطف على عاملين مختلفين الى اخره اي اذا عطف شيئان على معمولي عاملين مختلفين على تقدير
حذف المضاف لم يجز مطلقا عند سيبويه وجاز مطلقا عند الفراء وجاز عند الاعلم و
مصنف الكتاب اذا كان المجرور مقدما على المرفوع او المنصوب في المعطوف والمعطوف
عليه نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فالحجرة معطوف على الدار والعامل في الدار هو في
وعمرو معطوف على زيد والعامل فيه الابتداء والمجرور متقدم على المرفوع في المعطوف

والمعطوف عليه وحجة سيبويه ان حرف العطف ضعيف من ان يقوم وينوب مناب عاملين
وحجة الفراء الاستعمال وهو في قولهم ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة فسوداء معطوفة
على بيضاء والعامل فيها كل وتمرة معطوفة على شحمة والعامل فيها ما وقول الشاعر
اكل امرء تحسبين امرءا ❊ ونار توقد بالليل نارا ❊ فالنار الاول عطف امرء الاول
والعامل فيها كل والنار الثانية عطف على امرءا الثاني والعامل فيه تحسبين وحجة
الاعلم ومصنف الكتاب في جواز العطف على عاملين مختلفين فيما اذا كان المجرور مقدما
على المرفوع والمنصوب في المعطوف والمعطوف عليه الاستعمال وفي امتناع العطف
على عاملين فيما اذا لم يكن المجرور مقدما على المرفوع والمنصوب فيهما ما ذكره سيبويه
مع عدم استعمال الفصحاء وانما قال على عاملين لجواز العطف على معمولي عامل واحد نحو
ضرب زيد عمروا وبكر خالدا لعدم المانع وهو قيام حرف العطف مقام العاملين
وانما قيد العاملين المختلفين لرفع وهم من يتوهم ان مثل قولنا ضرب ضرب زيد
عمروا وبكر خالدا من هذا الباب فلا يجوز العطف على زيد وعمروا فانه ليس من هذا
الباب لكون الفعل الثاني تاكيدا للفعل الاول ويجوز العطف عليها لانهما ليسا بمعمولي
عاملين والمراد بالاختلاف هاهنا ان لا يكون الثاني تاكيدا للاول **قوله** التوكيد
تابع تقرر امر المتبوع في النسبة والشمول فقوله تابع يشمل جميع التوابع فلما قال تقرر
امر المتبوع خرج العطف بالحروف والبدل لانهما لا تقرران امر المتبوع فلما قال في
النسبة خرج عنه النعت وعطف البيان لانهما وان كانا تقرران امر المتبوع لكنهما لا تقرران

امر المتبوع في النسبة بل في تعيين ذاتهما الا ترى انك اذا قلت جاءني زيد الطويل فلا
يشك في انه اي زيد من الزيود فلما قلت الطويل علم انه اي زيد هو ولما قال او الشمول
دخل فيه مثل كل واجمع وتوابعهما نحو جاءني القوم كلهم فان كلهم وان لم يقرر امر المتبوع
في النسبة لكنه يقرر امر المتبوع في الشمول فانطلق التعريف على التاكيد واعلم ان
الحد المذكور لا يتناول اكتع وابتع وابصع واخواته لانها لا تقرر امر المتبوع في النسبة
ولا في الشمول فلو قال التاكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول لكان اصوب
وينتقض بجميع التواكيد التي لم ينسب الى متبوعها شيء نحو زيد زيد وان ان زيدا قايم فان
زيدا الثاني تاكيد للاول مع انه لا يقرر امر المتبوع في النسبة ولا في الشمول وكذا
ان الثانية في ان ان زيدا قايم فان قيل المراد بالتاكيد الذي عرفه هاهنا هو التاكيد المعنوي
فح لم يتوجه الاشكال قلنا لا نم ذلك والا لم يصح تقسيمه الى لفظي ومعنوي بقوله
وهو لفظي ومعنوي ولا مخلص عنه الا ان يقال المراد بالتاكيد المعرف هو التاكيد المعنوي
وبالضمير في قوله وهو لفظي ومعنوي مطلق التاكيد المعرف ويمكن ان يجاب عنه
بان المراد بتاكيد المعرف اعم من المعنوي واللفظي والمراد بالنسبة اعم من نسبة المتبوع
الى شيء او نسبة الشيء الى المتبوع او نسبة الشيء غير المتبوع الى شيء غير المتبوع **قوله**
وهو لفظي ومعنوي اي التاكيد على ضربين لفظي ومعنوي والتاكيد اللفظي ان يكرر اللفظ
وهو يجري في الالفاظ كلها اي في الاسم نحو جاءني زيد زيد وفي الفعل نحو ضرب ضرب زيد
وفي الحروف نحو ان ان زيدا قايم وفي المفرد كما ذكرنا وفي المركب نحو جاءني زيد جاءني زيد

واعلم انه يشكل بمثل ضربت انت وبك انت فان انت تاكيد لفظي مع انه لا يكرر اللفظ الاول
فان قلت ليس بلفظي قلنا يلزم الواسطة بين اللفظي والمعنوي وهي منتفية بالاتفاق
فالاولى ان يقول اللفظي تكرر للفظ الاول او اتيان بمرادفه كما في تاكيد الضمير المتصل
قوله والمعنوي بالفاظ محفوظة اي والتاكيد المعنوي بالفاظ معدودة وهي النفس
والعين وكلاهما وكلتاهما والكل واجمع واكتع وابتع وابصع **قوله** فالاولان الى اخره
اي النفس والعين يعمان المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما
وضميرهما او باختلاف احدهما الا في المثنى للمذكر والمؤنث فانه لا اختلاف بينهما
لا بالصيغة ولا بالضمير يقول زيد نفسه الزيدان نفساهما او انفسهما وهو الاكثر و
الزيدون انفسهم وهند نفسها والهندان نفساهما او انفسهما وهو الاكثر والزيدون
انفسهم وهند نفسها والهندان نفساهما او انفسهما وهو الاكثر والهندات انفسهن
قوله والثاني للمثنى اي التاكيد الثاني وهو كلاهما للمثنى يقول جاءني الرجلان كلاهما
للمذكر وجاءني المراتان كلتاهما للمؤنث قال الاخفش ان كل حكم لا يستقل الواحد لا يجوز
تاكيد التثنية فيه بكلا نحو الاختصام فانه لا يجوز اختصم الرجلان كلاهما لعدم
الاحتياج الى التاكيد لعدم الفايدة لامتناع صدور الاختصام من واحد فقط بخلاف
المجيء فانه يجوز جاءني الرجلان كلاهما لجواز صدور المجيء من واحد فقط فان قيل
لا حاجة ايضا الى تاكيد المثنى بكلا في مثل جاءني الرجلان لانه يعلم من لفظ المثنى ان المراد
منه اثنان فلا يحتاج في مثل الاختصام قلنا لا نم انه يعلم ان المراد من المثنى الاثنان

بجواز اطلاق المثنى على الواحد مجازا ما ان كان الواحد مباشرا للفعل والآخر دالا له
عليه فان لفظ المثنى ظاهر في ان المراد منه اثنان في صورة الاختصام والمجيء وان
احتمل غير ذلك الا انه لا يؤكد ذلك الظاهر في نحو الاختصام لامتناع صدوره
عن الواحد ويتأكد في نحو المجيء لامكان صدور المجيء عن الواحد فلم يحتج الاول الى التاكيد
دون الثاني ولقائل ان يقول كما ان المثنى يحتمل الواحد يحتمل الجمع لان المجاز كما احتمل
في جانب القلة احتمل في جانب الكثرة فاذا اكد بكلا حصلت الفائدة وهي العلم بان
الجمع ليس بمراد منه ويمكن ان يجاب عنه بانه يطلق المثنى على الجمع عندهم اصلا
واطلق الجمع على المثنى كثيرا واذا كان كذلك لم يحتج الى تاكيد المثنى بكلا في مثل الاختصام
لئلا يتوهم منه الجمع لانه لم يطلق لفظ المثنى على الجمع في كلامهم **قوله** والباقي لغير
المثنى اي الباقي بعد الثلاثة وهو كل واجمع الى آخره يقع تاكيدا لغير المثنى سواء كان مفردا
او مجموعا او مذكرا او مؤنثا لكن باختلاف الضمير في الكل يقول اشتريت العبد كله وجاءني
القوم كلهم واشتريت الجارية كلها وجاءتني النساء كلهن وباختلاف الصيغ في البواقي
وهي اجمع وتوابعه تقول اشتريت العبد كله اجمع اكتع ابتع ابصع وجاءني القوم كلهم
اجمعون اكتعون ابتعون ابصعون واشتريت الجارية كلها جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء و
جاءتني النسوة كلهن جمع كتع بتع بصع **قوله** ولا يؤكد بكل واجمع الى آخره اي ولا يجوز
التاكيد بكل واجمع الا لشيء ذي اجزاء يصح افتراق تلك الاجزاء حسا نحو جاءني القوم كلهم
فان للقوم اجزاء يصح افتراقها حسا وهي زيد وعمرو وخالد وغيرهم او حكما نحو

اشتريت العبد وان لم يكن له اجزاء يصح افتراقها حسا لكن له اجزاء يصح افتراقها حكما
لان العبد يجوز ان يكون نصفه او اقل او اكثر مشترى فان لم يكن للشيء اجزاء او كان له اجزاء
ولكن لا يصح افتراقها حسا ولا حكما لم يجز تاكيده بكل واجمع لانهما للشمول ولا فائدة في التاكيد
بما فيه الشمول لما لا اجزاء له او لما له اجزاء لا يصح افتراقها حسا ولا حكما فاذا لا يقال جاءني زيد كله لانه
لا اجزاء لزيد يصح افتراقها حسا وهو ظاهر ولا حكما لانه لا يمكن مجيء نصفه او ثلثه او ربعه
قوله واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين اي اذا اكد المضمر المرفوع المتصل
بالنفس والعين وجب تاكيد ذلك المرفوع المتصل بالمضمر المنفصل اولا ثم تاكيده بالنفس
والعين لانه لو اكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس والعين بلا تاكيده بالمضمر المرفوع المنفصل
اولا لالتبس التاكيد بالفاعل في بعض المواضع نحو زيد اكرمني هو نفسه فانه لولا المرفوع
المنفصل التبس التاكيد بالفاعل فحمل عليه ما لم يلتبس التاكيد فيه بالفاعل نحو
ضربت انت نفسك لاطراد الباب وانما قيد المضمر بالمرفوع لجواز تاكيد المضمر المنصوب والمجرور
بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك و
انما قيده بالمتصل لجواز تاكيد المضمر المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيده
بمنفصل آخر نحو انت نفسك فاعل وانما قال بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل
بالكل واجمعين بلا تاكيده بالمنفصل نحو القوم جاؤوني كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد
بالفاعل ههنا لان الكل واجمعين تليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما
تليان العوامل كثيرا **قوله** واكتع واخواته اتباع لاجمع اعلم ان هذه الالفاظ المؤكد بها لها ترتيب

في اللسان العربي والاخلال به لحن وذلك الترتيب ان يذكر اولا كل ثم اجمع ثم اكتع ثم ابتع
ثم ابصع والثلاثة الاخيرة اعني اكتع وابتع وابصع توابع لاجمع كما ان بسن وليطان تابعان
اتباعا لحسن وشيطان وجاء **قوله** فلا يتقدم الى آخره اي فلا يتقدم اكتع واخواته على اجمع
لكونها توابع له خلافا لابن كيسان فانه جوز الابتداء بكل واحد منها **قوله** وذكرها دونه
ضعيف اي وذكر اكتع واخواته بدون ذكر اجمع ضعيف لعدم دلالتها على معنى الجمعية دلالة
ظاهرة ولانها اتباع له اعلم ان بسن وليطان من التوكيد مع انه ليس تاكيدا لفظيا لعدم
تكرر اللفظ الاول ولا تاكيدا معنويا لانه ليس من الالفاظ المحفوظة واجاب عنه بعضهم بانه
كرر الاول الا انه غير حرف واحد في الاول لما يتحسنون عن التكرار في كلامهم **قوله**
البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه نحو سلب زيد ثوبه فان المسلوب هو الثوب
دون زيد وقوله تابع شامل لجميع التوابع وقوله مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج عنه النعت
والتوكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب الى المتبوع **قوله** دونه يخرج عنه
العطف بالحروف اولان العطف بالحرف وان كان تابعا مقصودا بما نسب الى المتبوع
لكن المتبوع كذلك مقصود بالنسبة **قوله** وهو بدل الكل الى آخره هذا قسمة للبدل الى
اقسام وهو بدل الكل من الكل وبدل البعض من الكل وبدل الاشتمال وبدل الغلط
وذلك لان البدل اما ان يكون مدلوله مدلول المبدل منه ولا يكون والاول بدل
الكل من الكل نحو جاءني زيد اخوك والثاني اما ان يكون مدلوله بعض مدلول المبدل منه
اولا والاول بدل البعض من الكل نحو ضربت زيدا راسه والثاني اما ان يكون بينهما

تعلق بين البدل والمبدل منه بملابسة اي بتعلق غير الكلية والجزئية اولا يكون والاول
بدل الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه والثاني بدل الغلط نحو مررت برجل حمار اردت
ان تقول بحمار فسبقك لسانك الى ان قلت برجل ثم استدركته وقلت حمار والمراد
بالغلط هو المبدل منه لان البدل ليس بغلط بل الغلط هو المبدل منه فيكون
معناه بدل الشيء من الغلط **قوله** ويكونان معرفتين ونكرتين مختلفتين اي البدل
والمبدل منه يكونان معرفتين ويكونان نكرتين ويكون البدل معرفة والمبدل منه
نكرة وقد يكون بالعكس فهذه اربعة اوجه والبدل ايضا على ما ذكرنا اربعة فيصير المجموع
ستة عشر وجها وهو حاصل ضرب اربعة في اربعة مثال الابدال الاربعة اذا كانا معرفتين
نحو زيد اخوك زيد راسه زيد علمه زيد الحمار ومثال الابدال الاربعة اذا كانا نكرتين
نحو رجل غلام لزيد رجل يد له رجل علم له رجل حمار له ومثالها اذا كان المبدل منه
نكرة والبدل معرفة رجل غلام زيد رجل راسه رجل علمه رجل حماره ومثالها
اذا كان المبدل منه معرفة والبدل نكرة زيد غلام له زيد يد له زيد علم له زيد حمار له
قوله واذا كان نكرة من معرفة فالنعت اي اذا ابدل النكرة من المعرفة
يجب نعت النكرة لان البدل هو المقصود بالنسبة دون المبدل منه فيلزم ان
يكون منحطا عنه من كل الوجوه فاتى بالصفة لتلك النكرة ليكون كالجابر للنقصان
الذي فيه كقوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة **قوله** ويكونان ظاهرين اي البدل
والمبدل منه يكونان ظاهرين ويكونان مضمرين ويكون المبدل منه ظاهرا والبدل

مضمرا ويكونان بالعكس فهذه اربعة اقسام والمبدل ايضا اربعة اقسام فيكون المجموع
ستة عشر وهو حاصل ضرب اربعة في اربعة مثال الابدال الاربعة في ابدال الظاهر
من الظاهر زيد اخوك زيد راسه زيد علمه زيدا الحمار ومثالها في الابدال المضمر عن المضمر
زيد ضربته اياه ويد زيد قطعته اياها وجهل زيد كرهته اياه وحمار زيد كرهتها
اياه ومثالها في ابدال المضمر من المظهر نحو ضربت زيدا اياه ويد زيد قطعت زيدا
اياها وجهل زيد كرهت زيدا اياه وحمار زيد كرهت زيدا اياه ومثالها في ابدال المظهر
من المضمر نحو ضربته زيدا ويد زيد قطعته يده وزيد كرهته جهله وزيد كرهته حماره
قوله ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل من الكل الا من الغايب نحو ضربته اعلم
ان المضمر الذي يبدل عنه المظهر اما متكلم او مخاطب وغايب والبدل ايضا اما بدل
الكل من الكل وغيره فان كان بدل الكل من الكل يجز ابدال المظهر عن المضمر المتكلم
والمخاطب فلا يقال بي المسكين كان الامر ولا عليك الكريم المعول لئلا يلزم ان يكون
المقصود بالنسبة اقل دلالة من غير المقصود مع كون مدلولهما واحدا واما اذا كان
البدل غير البدل الكل من الكل فجاز ابدال الظاهر من المضمر المتكلم او المخاطب لعدم كون
مدلول الثاني عين مدلول الاول ولهذا جاز ان تقال اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي
واعجبتني علمك واعجبتك علمي وضربتك اليد وضربتني الحمار قال الشاعر ۞
ذريني ان امرك ان يطاعا ۞ وما الفيتني حلمي مضاعا ۞ فحلمي بدل من الياء واذا جاز في
المتكلم فهو في المخاطب احوز اما بدل الظاهر من الغايب فجايز سواء كان بدل الكل من الكل

اوغيره

اوغيره لوجود الاشتباه والابهام في الغايب كما في الظاهر نحو ضربته زيدا او راسه
او غلامه او حماره قوله عطف البيان تابع غير صفة توضح متبوعه فقوله تابع شامل
جميع التوابع وقوله غير صفة خرج عنه الصفة وبقوله توضح متبوعه خرج عنه جميع
التوابع الباقية لكونها غير موضحة لمتبوعها نحو اقسم بالله ابو حفص عمر فعمر تابع غير
صفة يوضح متبوعه قوله وفصله من البدل لفظا في مثل اعلم ان الفرق بين البدل
وعطف البيان لفظي ومعنوي اما اللفظي ففي مثل قول المرار انا ابن التارك البكري بشر
عليه الطير ترقبه وقوعا فان بشرا لو جعل بدلا من البكري لم يجز كون البدل بتكرير
العامل فيكون تقديره انا ابن التارك بشر وهو غير جائز لما مر في باب الاضافة نحو
الضارب زيد واذا جعل عطف بيان جاز لعدم كونه بتكرير العامل ولو نصب بشرا
حملا على محل البكري لم يحصل هذا الفرق ح لجواز ان يكون بدلا لانتفاء المانع وانما قال
في مثل ولم يقل في قوله انا ابن التارك لان هذا الفرق جار في باب اسم الفاعل المعرف
باللام اذا اضيف الى اسم فيه اللام واجريت على المضاف اليه اسما علما معطوفا عليه
عطف بيان فانه يظهر الفرق بينه وبين البدل في اللفظ نحو الضارب الرجل زيد وكذلك
هذا الفرق حاصل في النداء نحو يا هذا زيد بالرفع على اللفظ والنصب على المحل والتنوين
على تقدير ان يجعل عطف بيان وبالضم لا غير على تقدير ان يجعل بدلا عنه اما الفرق
المعنوي فلان البدل هو الذي يعتمد بالحديث وذكر المبدل منه للتوطئة بخلاف عطف البيان
انما هو لتوضيح المتبوع ولهذا كان زيد في قولك مررت باخيك زيد بدلا ان كان المخاطب

اخ واحد فقط وعطف البيان ان كان له اخوة قوله المبني ما ناسب مبني الاصل
او وقع غير مركب مع غيره على سبيل منع الخلو دون الجمع والمراد بمبني الاصل
الفعل الماضي والحروف وامر المخاطب وانما اخذ في تعريفه احد الامرين لان الاسم
كان معربا بالشرطين التركيب وعدم مشابهته مبني الاصل فالمبني هو الذي لا يوجد فيه
احد الشرطين على سبيل منع الخلو فقط قوله وحكمه ان لا يختلف آخره لاختلاف العوامل
اي حكم المبني ان لا يختلف اخره لاختلاف العوامل في اوله لفظا ولا تقديرا لكونه مقابل
المعرب فجعل حكمه مقابل المعرب قوله والقابه ضم وفتح اي والقاب المبني ضم نحو
منذ وفتح نحو اين وكسر نحو جير ووقف نحو من علم انه جاز عود الضمير في القابه الى البناء
وان لم يجر ذكره لفظا لانه مذكور معنى لدلالة المبني عليه وانما قال في البناء القابه
وفي الاعراب انواعه لان انواع الاعراب مختلفة بالحقيقة لدلالة كل واحد منها على معنى
بخلاف القاب البناء فانه ليس المراد منها الا الالفاظ ۞ وهي المضمرات اي المبنيات المضمرات و اسماء
الاشارة الى اخره لكن يجب رفع الاصوات لكونها معطوفة على الاسماء في اسماء الافعال
الا على الافعال لانها ليست باسماء بل لان لقب هذا النوع من الاسماء الاصوات وانما قيد
الظروف بالبعض لان بعضها معرب قوله المضمر ما وضع لمتكلم او مخاطب الى اخره
اي المضمر اسم وضع لمتكلم نحو انا او لمخاطب نحو انت او لغايب تقدم ذكره لفظا اما تحقيقا
نحو زيد ضرب غلامه اما تقديرا نحو ضرب غلامه زيدا ومعنى ان ذكر مشتقه كقوله تعالى
اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل اقرب لدلالة اعدلوا عليه حكما اي ثابتا في الذهن في

مثل

مثل ضمير الشان نحو هو زيد قايم وفي تنازع الفعلين نحو ضربني واكرمت الزيدين وفي
نحو ربه رجلا وفي قوله تعالى حتى توارت بالحجاب وقوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما
الذين وانما بنيت المضمرات لعدم احتياجها الى الاعراب لانتفاء المعاني الموجبة للاعراب
فيها لوضعها للمرفوع لفظا والمنصوب لفظا والمجرور لفظا قوله وهو متصل ومنفصل الى
اخره اي المضمر اما متصل واما منفصل لانه اما ان يستقل بنفسه في التلفظ به او لا
فالاول يسمى المنفصل والثاني المتصل قوله بالمنفصل ... المستقل بنفسه الى المتصل
هو الضمير المستقل في التلفظ والمتصل هو الضمير غير المستقل بنفسه في التلفظ قوله
وهو مرفوع ومنصوب ومجرور اي المضمر اما مرفوع واما منصوب واما مجرور لوقوع
الضمير مقام الظاهر ولون الظاهر احد هذه الامور قوله والاولان متصل الى اخره
اي الضمير المرفوع والضمير المنصوب اما متصل واما منفصل والضمير المجرور متصل فقط
اي لا منفصل له لامتناع الفصل بين الجار والمجرور قوله وذلك خمسة انواع لانه
كما ذكرنا اي فالمضمر خمسة انواع لانه مرفوع ومنصوب ومجرور والاولان ينقسمان
الى قسمين فيكون المجموع خمسة قوله الاول ضربت وضربت اي مثال النوع الاول
من هذه الخمسة وهو الضمير المرفوع المتصل ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم
ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا
قياس المجهول واورد مثالين احدهما المعلوم وهو ضربت والثاني للمجهول وهو ضربت
قوله والثالث انا الى هن اي مثال النوع الثالث من الخمسة وهو الضمير المرفوع المنفصل

انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن قوله الثالث ضربني
اي مثال النوع الثالث من الخمسة وهو الضمير المنصوب المتصل ضربني ضربنا الى
ضربهن وانني الى انهن وانما اورد مثالين ليعلم اتصال الضمير المنصوب بالفعل
والحرف قوله والرابع اياي الى اياهن اي مثال النوع الرابع من الضمائر الخمسة وهو
وهو الضمير المنصوب المنفصل اياي ايانا اياك الى اياكن واياه الى اياهن قوله والخامس
غلامي ولي اي مثال النوع الخامس وهو الضمير المجرور المتصل غلامي غلامنا
غلامك الى غلامكن وغلامه الى غلامهن ولي لنا لك الى لهن وانما اورد مثالين
ليعلم اتصال الضمير المجرور بالاسم والحرف فجميع المعنى الذي وضع الفاظ الضماير تسعون
والفاظها الدالة عليها ستون لان الاول حصل من ضرب الخمسة في ثمانية عشر لان الضمير
اما للمتكلم او للمخاطب او للغايب على التقادير الثلاثة اما المفرد او المثنى او المجموع فيصير
تسعة حاصل ضرب الثلاثة في نفسها وكل واحد من هذه التسعة اما المذكر او المونث فيصير
حاصل الضرب ثمانية عشر واذا ضربنا الخمسة في ثمانية عشر فبلغ تسعين والثاني
حصل من ضرب الخمسة في اثني عشر لان الفاظ كل واحد من ثمانية عشر معنى لا يزيد على اثنا
عشر لكون الالفاظ في الواحد المذكر والمونث والمثنى المذكر والمونث والجمع المذكر والمونث
في المتكلم اثنين فسقط اربعة من الالفاظ لكون المثنى المذكر والمونث في المتكلم والمجموع
المذكر والمونث والواحد المذكر والمونث وكون المثنى المذكر والمونث في المخاطب والغايب
واحدا فيسقط لفظان امران فيصير المجموع ستة واذا سقط ستة من ثمانية عشر بقي اثنا

عشر واذا ضربنا الخمسة في اثنا عشر بلغ ستين وهو المطلوب قوله والمرفوع المتصل
الى آخره اي الضمير المرفوع المتصل خاصة يستتر في الفعل الماضي للواحد الغايب نحو زيد
ضرب وللواحدة الغايبة نحو هند ضربت دون اخواتهما اعني مثناهما ومجموعهما لرفع
الالتباس بالمفرد وانما قال خاصة لان المنصوب والمجرور المتصلين لا يستتران بخلاف
المرفوع المتصل لشدة اتصاله بالعامل وانما قيد الضمير المرفوع بالمتصل لامتناع
استتار المنفصل في العامل لانفصاله عنه قوله وفي المضارع للمتكلم مطلقا اي يستتر
الضمير المرفوع المتصل في المضارع للمتكلم سواء كان للمفرد او للمثنى او للمجموع او للمذكر
او للمونث لوجود قرينة دالة على من هو له واشار بقوله مطلقا الى ما ذكرنا من الاقسام
قوله والمخاطب اي ويستتر الضمير المرفوع المتصل في المضارع المخاطب نحو تضرب
دون المخاطبة والمخاطبين والمخاطبين والمخاطبات لرفع الالتباس قوله
والغايب والغايبة اي ويستتر الضمير المرفوع المتصل في المضارع الغايب
نحو زيد يضرب والغايبة هند تضرب ولا يستتر في الغايبين والغايبتين
ولا في الغايبات لرفع الالتباس قوله وفي الصفة مطلقا اي مفردا كان او مثنى
او مجموعا او مذكرا كان او مونثا لانه لو ابرز لزم اجتماع الالفين في المثنى والواوين
في المجموع فتقول زيد ضارب والزيدان ضاربان وهند ضاربة والهندان ضاربتان
والزيدون ضاربون والهندات ضاربات وليست الحروف فيها ضماير بل حروف اعراب لتغيرها
بالعوامل الداخل على الصفة والمراد بالصفة اسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل

التفضيل قوله ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل اي لا يجوز الاتيان بالضمير المنفصل
الا عند التعذر الاتيان بالضمير المتصل ولا يقال ضرب انت لعدم تعذر المتصل لكون
المتصل اخصر من المنفصل قوله وذلك بالتقدم على عامله اي والتعذر المذكور اما بتقدم
الضمير على عامله نحو اياك ضربت واما بالفصل بين الضمير وبين عامله لا حل عرض نحو
ما ضربك الا انا والتعذر ظاهر في الموضعين وانما قال لعرض لعدم جواز الفصل بينه
وبين عامله الا لعرض نحو ضرب زيدا انا في قولك ضربت زيدا لئلا يلزم العدول عن
الاصل بلا فايدة واما بحذف عامل الضمير نحو اياك والشر لامتناع اتصال الملفوظ
بغير الملفوظ واما بكون عامل الضمير معنويا وهو الابتداء نحو انا زيد ذكرنا واما بكون
عامل الضمير حرفا والضمير مرفوع نحو ما انت قايما لوجوب استكنان الضمير المرفوع المتصل
اذا كان مفردا غايبا نحو ضرب وامتناع استكنان الضمير في الحرف لضعف عمل الحرف
فحمل المتكلم والمخاطب والمثنى والمجموع على المفرد الغايب وان لم استكنانها طردا للباب
وانما قيد الضمير بكونه مرفوعا لانه لو كان منصوبا ومجرورا لجاز المتصل نحو انه وله لعدم
وجوب استكنان الضمير المنصوب والمجرور في العامل واما بكون الضمير مسندا اليه صفة
جارية على غير من هي له نحو هند زيد ضاربته هي فهند مبتدا وزيد مبتدا ثان
وضاربته خبر مبتدا ثان وهي فاعل ضاربته وضاربته مسندة اليه وهي جارية على
غير من هي له لان ضاربته خبر زيد وفاعلها هند والجملة في محل الرفع بانه خبر المبتداء
الاول وانما وجب ابراز الضمير لكون الصفة اضعف من الفعل في العمل ودفع الالتباس

في نحو زيد عمرو ضاربه هو فاذا ابرز الضمير علم ان الضارب زيد واذا لم يبرز علم ان الضارب
عمرو فالتزم ابرازه ايضا فيما لا يلتبس نحو زيد هند ضاربته هي طردا للباب ولا
يلزم من ذلك وجوب الابراز في نحو زيد عمرو يضربه ونحو هند زيد تضربه الا انه و
ان حصل الالتباس في الصورة الاولى لكن العامل فيهما قوي لانه فعل وعلة وجوب الابراز
ثم مجموع الامرين وهما ضعف العامل وحصول الالتباس في بعض الصور والاول
منتف هنا فلما فرغ عن تعداد الاسباب الموجبة لتعذر اتصال الضمير اورد امثلتها
على الترتيب المذكور وهو قوله مثل اياك الى قوله وهند زيد ضاربته هي قوله واذا
اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا اي واذا اجتمع ضميران ولا يكون شي منهما مرفوعا
فان كان احدهما اعرف وقدمت الاعرف فلك الخيار في اتصال الضمير الثاني وانفصاله
اعطيتكه وضربيك واعطيتك اياه وضربي اياك وانما اورد مثالين ليعلم ان الضميرين
يجوز ان يكونا منصوبين وان يكون احدهما منصوبا والآخر مجرورا وانما قال وليس
احدهما مرفوعا لانه لو كان احد الضميرين مرفوعا لانه لو كان احد الضميرين مرفوعا
لم يجز الامران لانه مع عدم الفصل يتعين الاتصال نحو ضربتك ومع الفصل يتعين
الانفصال نحو ما ضربت الا اياك والله اعلم قال فان كان احدهما اعرف وقدمته من
غير فاصل بينهما فلك الخيار لكن الصواب لئلا يشكل بمثل قولنا ما اعطيتك الا اياه
وجوابه يعلم من قوله او بالفصل ومن قوله واذا اجتمع لامتناع الاجتماع مع الفصل
قوله والا فهو منفصل اي وان لم يكن مجموع ما ذكرنا وذلك بان لا يكون احدهما اعرف

نحو اعطيته اياه واعطيتك اياك واعطيتني اياي او بان يكون احدهما اعرف نحو لكن لا
يكون الاعرف مقدما نحو اعطيته اياك فالضمير منفصل فقط لكراهتهم ان تقدم احد
المتساويين من غير مرجح على الاخر وان تقدم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة
قوله والمختار في خبر باب كان الانفصال اى اختار انفصال خبر كان واتصاله تشبيها
بالمفعول اذا كان ضميرا نحو كنته وكنت اياه لكن المختار هو الانفصال لانه في الاصل
خبر المبتداء وحق خبر المبتداء الانفصال قوله والاكثر لولا انت وعسيت الى آخره
اى الضمير اذا وقع بعد لولا وبعد عسى فالاكثر بعد لولا ضمير مرفوع منفصل نحو لولا انت
الى آخره لكونه مبتداء وبعد عسى ضمير مرفوع متصل نحو عسيت الى آخره لكونه فاعل عسى
قوله وجاء لولاك وعساك الى اخرهما اى جاء بعد لولا ضمير مجرور وبعد عسى
ضمير منصوب متصل نحو لولاك الخ وعساك الخ فقال الاخفش ان الضمير بعد لولا
ضمير مجرور واقع موقع الضمير المرفوع لجواز وقوع بعض الضماير موقع بعض نحو ما انا
كانت وبك انت وهو في محل الرفع بالابتداء وبعد عسى ضمير منصوب متصل
واقع موقع الضمير المرفوع وقال سيبويه الضمير بعد لولا في محل الجر لولا وهو حرف
جر ههنا وبعد عسى في محل النصب بعسى وهو بمعنى لعل ههنا قوله ونون الوقاية مع
التاء لازمة اى نون الوقاية مع التاء الضمير لازمة في الماضي مطلقا نحو ضربني و
ضربانى وضربونى وفي المضارع العري عن نون الاعراب نحو يضربني للحفظ
عن دخول الكسرة ولهذا سمي هذا النون نون الوقاية قوله وانت مع النون اى وانت

مع نون الاعراب في المضارع نحو يضربانني ويضربونني ويضربينني مخير في اثباته وحذفه
اما اثباته فللاجراء على القياس المتقدم واما حذفه فلاستغناء عنه بنون الاعراب وكذلك
انت مع لدن مخير في اثبات نون الوقاية لحفظ بنائه على السكون وفي حذفه لكونه
اسما على ثلاثة احرف وكذلك انت مع ان واخواتها مخير في اثبات نون الوقاية لتشبيهها
بالفعل وفي حذفها لكراهة اجتماع النونات في الاربعة الاولى وحمل الاخيرين على الاربعة
الاولى قوله ويختار في ليت ومن وعن وقد وقط اى ويختار اثبات النون في ليت
لتشبيهها بالفعل وعدم اجتماع النونات وفي من وعن لحفظ سكونهما مع جواز حذفه
عنهما لكونهما حرفا وجواز اتصال الياء بالحرف من غير نون الوقاية نحو ليتي ويختار
ايضا في قد وقط اثبات النون لحفظ سكونها مع جواز الحذف عنهما لكونهما اسمين
وجواز اتصال الياء بالاسم من غير نون الوقاية نحو غلامي قوله وعكسها لعل اى
وعكس ليت لعل فانه يختار في لعل حذف نون الوقاية لكونه حرفا وجواز اتصال التاء
بالحرف من غير نون الوقاية على ان بعض لغاتها لعن بنونين فيلزم اجتماع النونات فحذف
النوع اولى في لعن فحمل لعل عليها لكونها من لغاتها واما جواز اثبات النون فلتشبيه
لعل بالفعل قوله ويتوسط بين المبتداء والخبر الى آخره اى ويتوسط بين المبتداء والخبر
قبل دخول العوامل اللفظية عليهما نحو زيد هو المنطلق وبعد دخول عوامل اللفظية
عليهما نحو كان زيد هو المنطلق قوله صيغة مرفوع منفصل مطابق المبتدا في الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والخطاب والتكلم والغيبة تقول زيد هو القائم الزيدان

هما القايمان الزيدون هم القاعدون هند هي القايمة وكنت انت الرقيب وان ترن انا اقل
وانما قال صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لعدم تحقق كونه ضميرا قوله ويسمى فصلا
اى ويسمى هذه الصيغة فصلا لانها تفصل بين كون ما بعدها نعتا لما قبلها او خبرا عنه
فانه اذا وجدت هذه الصيغة علم ان بعدها خبر لا نعت لامتناع الفصل بين النعت والمنعوت
والكوفيون يسمون عمادا لانه يعتمد عليه عدم اللبس قوله وشرطه ان يكون الخبر
معرفة اى وشرط اثبات هذه الصيغة ان يكون الخبر معرفة نحو زيد هو القايم او
يكون الخبر افعل من كذا او يكون الخبر مشابها للمعرفة لفظا من حيث انه مضاف كاسماء
المتوغلة في الابهام نحو مثل وغير وكالاسم المضاف الى المعرفة اضافة لفظية
نحو ضارب زيدا لان اوغدا او مشابها لها في امتناع دخول لام التعريف عليه نحو كان
زيد هو افضل من عمرو وزيد هو يقوم لانه اذا لم يكن معرفة ولا مشابها لها لم يحتج
الى الفصل ولم يحمل على المعرفة لعدم المشابهة وعلم مما ذكرنا انه لو قال وشرطه ان
يكون الخبر معرفة او مشابها لها لكان اصوب واعلم ان كون المبتداء معرفة شرط
له ايضا الا انه لم يذكره للعلم به لذكره ان شرطه كون الخبر معرفة لانه لا يكون الخبر معرفة
الا وان يكون المبتداء معرفة قوله ولا موضع له عند الخليل اى ولا موضع لهذا الضمير
من الاعراب عند الخليل مع قوله بانه اسم لانه انما جاء للفصل كالكاف في اولئك والتاء
في انت فكما ان هذه لا محل لها من الاعراب لا يكون لهذا الضمير محل من الاعراب قوله
وبعض العرب يجعله مبتداء الى آخره اى وبعض العرب يجعل هذا الضمير مبتدا ويجعل ما بعده

خبره وهو على هذا الوجه اسم بلا خلاف وعليه قراءة بعضهم في غير السبعة وما ظلمناهم
ولكن كانوا هم الظالمون وان ترن انا اقل منك الا برفع الظالمين واقل قوله ويتقدم قبل الجملة
الى آخره اى ويتقدم قبل الجملة ضمير غايب للتعظيم والاجلال لان ذكر الشئ مبهما ثم ذكره مفسرا
يوجب في النفس تعظيما واجلالا ولولا لفوت الكلام عن السامع عند غفلته ويسمى هذا الضمير
ضمير الشان ان لم يكن في الجملة مونث وضمير القصة ان كان فيها مونث كقوله تعالى فانها
لا تعمى الابصار وانما يجب ان يفسر هذا الضمير بالجملة لانها هي المراد من ذلك الضمير وانما
كانت بعد الضمير لوجوب كون مفسر الشئ بعده قوله ويكون منفصلا ومتصلا اى ويكون
هذا الضمير منفصلا ان كان مبتداء نحو هو زيد قايم لكون عامله معنويا ومتصلا مستترا
ان كان عامله فعلا وهو مرفوع نحو كان زيد قايم لوجوب استكنان الضمير الغايب المرفوع
المفرد في الفعل بلا فصل ومتصلا بارزا ان كان منصوبا سواء كان عامله حرفا
نحو انه زيد قايم لامتناع استكنان الضمير في الحرف او فعلا نحو ظننته زيد قايم لعدم استتار
الضمير المنصوب واليه اشار بقوله على حسب العوامل اى اتصاله وانفصاله مستترا او
اتصاله بارزا انما هو على حسب عوامله قوله وحذفه منصوبا ضعيف اى وحذف هذا
الضمير والحال انه منصوب ضعيف لانه مراد ليس عليه دلالة ومثاله قوله اى من
يدخل الكنيسة يوما * يلق فيها جاذرا وظباء * ولم يحترز بقوله منصوبا عن نحو لان
هذا الضمير اذا كان مرفوعا لم يجز حذفه اما اذا كان مبتداء فلانه يلزم نقض الغرض
واما اذا كان اسم كان فلانه لا يجوز حذفه لانه مقصود ولا دلالة ظاهرة عليه قوله لاح

ان اذا خففت فانه لازم اى حذف هذا الضمير منصوبا ضعيف الا مع ان المخففه المفتوحة
من الثقيله فانه لا ندر حذفه معها مع عدم الضعف لئلا يلزم من بدر الاضعف على الاقوى
وبيانه ان المفتوحة اكثر مشابهة للفعل لفظا لكونها مثل شد ومد على لفظ ان يا من
اينا ومعنى لدلالتها على معنى زائد على التاكيد كالفعل والمكسورة لا تدل على التاكيد الذى
هو معنى الزوايد والمكسورة المخففه وحد عملها كقوله تعم وان كلا لما ليوفينهم فوجب ان
يعمل المخففه لئلا يلزم من بدر الاضعف على الاقوى ولم يجدوا عملها في الظاهر وعملها في
الضمير كقوله في فتية كسيوف الهند قد علموا ان هالك كل من يحفى مبتدا وقوله هالك خبر
مقدم عليه والجملة خبر ان انه سكون اعلم ان كل من يحفى فاعل هالك لئلا يلزم تفسير
ضمير الشان بالمفرد وليس كل من يحفى فاعل هالك لئلا يلزم تفسير ضمير الشان بالمفرد
قوله اسماء الاشاره ما وضع لمشار اليه اى اسماء الاشاره اسماء وضعت لمشار اليه
ولم يلزم تعريف الشئ تعريفا دوريا او بما هو اخفى او بما هو مثله لانه عرف اسماء الاشارة
الاصطلاحية بالمشار اليه اللغوى المعلوم وانما بنيت لكونها مشابهة للحرف من حيث
احتياجها الى ما يبين ذات المشار اليه **قوله** وهى المذكر الى اخره اشارة الى تعدادها
فذا يشار به الى المذكر عاقلا او غيره وذان لامثنى المذكر حال الرفع وذين له حال النصب
والجر وتا وتى وذى وته وذه وتهى وذهى يشار بها الى المونث الواحدة عاقلة وغيرها
وتان الى المثنى المونث حال الرفع وتين اليه حال النصب والجر واولاء بالمد والقصر يشار به
الى الجمع المذكر والجمع المونث عاقلا وغيره **قوله** ويلحقها حرف التنبيه اى ويلحق اوايل

اسماء

اسماء الاشارة المذكورة حرف التنبيه وهو الهاء ليدل على تنبيه المخاطب فيقال هذا
هذان هاتا هاتان بيانه وهذه هذا هاتان هولاء **قوله** ويتصل بها حرف الخطاب اى
ويتصل باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب ليدل على حال من يخاطبه من الافراد والتثنيه
والجمع والتذكير والتانيث **قوله** وهى خمسة الى اخره اى اسماء الاشارة خمسة لان
المشار اليه اما مذكر واما مونث وعلى التقديرين اما مفرد واما مثنى واما مجموع وهو
مشترك بين المذكر والمونث فيكون خمسة الفاظ والالفاظ الداله على الخطاب خمسة
ايضا والخمسة الاخيره يستعمل مع كل واحدة من الخمسة الاولى فيكون المجموع خمسة وعشرين
لفظا حاصلا من ضرب خمسة في خمسة واما بحسب المعنى فيكون ستة وثلثين حاصلا من
ضرب ستة للاشارة في ستة للخطاب تقول ذاك ذاكما ذاكم ذاك ذاكما ذاكن وهكذا
تقول في الاربعة الباقية اعنى ذين وتاوتين واولاء **قوله** ويقال ذا للقريب وذاك
للمتوسط اشاره الى الفرق بين ذا وذاك وذلك فذا للمشار اليه القريب وذاك للمشار اليه
المتوسط في القرب والبعد مع كونه حال المخاطب وذلك للمشار اليه البعيد وقيل اللام
البعد المخاطب **قوله** وتلك وذانك وتانك مشددتين واولالك مثل ذلك نحو تلك
تلك وما عطف عليه مبتداء وقوله مثل ذلك خبره يعنى كان ذلك للبعيد كذلك
تلك وتانك وذانك مشددتين واولالك للبعيد واما للقريب فنحو ذا وتا وذان
وتان واولاء واما المتوسط فهو ذاك وذانك وتانك غير مشددتين واولاك
قوله واما ثم وهنا وهنا فللمكان خاصة اى هذه الاسماء الثلاثة للاشارة الى المكان

خاصة اى لا يشار بها الى غير المكان فهنا يشار بها الى المكان القريب وههنا وهناك الى
المتوسط وثم وهنا مشدده وهنالك الى البعيد وفي هنا ثلاث لغات احدها ضم الهاء
مع تخفيف النون والاخرتان فتحها وكسرها مع تشديد النون لكن الفتح اكثر **قوله**
الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة وعايد وانما بنيت الموصولات لمشابهتها الحرف من حيث
احتياجها الى الغير وهو الصلة وحد الموصول اسم لا يصير جزءا تاما من الكلام من مسند او
مسند اليه الا مع صلة وعايد فقولنا اسم كالجنس وقولنا لا يصير جزءا تاما من الكلام
الا مع صلة وصل يخرج الاسماء التى يصير جزءا تاما من الكلام كزيد ورجل وقولنا وعايد
يخرج مثل حيث لانها ليست من الموصولات بالاصطلاح واذ واذا لانه وان لم يتم جزءا
من الكلام الا مع الصلة فانه يتم بلا عايد وانما قال لا يتم ولم يقل لا يصير لانه يصير
جزءا لكن لا يصير جزءا تاما **قوله** وصلته جملة خبرية انما احتياج الى تعريفها لانها
لم يكن بينه وكانت ماخوذه تعريف الموصول فعرفها بان قال صلته جملة خبرية
لئلا يلزم تعريف الشئ بما هو مثله في المعرفه والجهالة او بما هو اخفى منه وانما وجب ان
يكون صلته جملة خبرية لان والمفعول الذى والتى ومثناهما ومجموعهما وصعب جعل الجملة
صفة للمعرفة بواسطتها لحمل لخواتها علينا وانما وجب ان يكون خبرية لان ما عداها كالامر
والنهى وغيرهما من التمنى والترجى غير موضح للموصولات والصله يجب ان يكون موضحة
قوله والعايد ضمير له هذا تعريف للعايد وانما عرفه غير بين وماخوذ في تعريف
الموصول اى العايد ضمير في الصله يعود الى الموصول وانما يجب ذكره لربط الصله بالموصول

قوله

قوله وصله الالف واللام اسم فاعل او مفعول اى صلة الالف واللام الذى بمعنى
الذى او التى لا يكون الاسم فاعلا او مفعول لكراهتهم ان يدخل صيغة الالف واللام
الجملة لكون صيغته مثل صيغة لام التعريف فسبك من الجملة مفرد ليدخل عليه ويلزم
ويكون تلك الجملة فعلية ليمكن سبك المفرد منها وذلك المفرد هو اسم الفاعل
او المفعول **قوله** وهى الذى وصلته الى اخره هذا شروع في عدها اى والموصول الذى
للمفرد المذكر والتى للمفرد المونث واللذان بالالف للمثنى المذكر حال الرفع واللذين
بالياء حال النصب والجر واللتان بالالف للمثنى المونث حال الرفع واللتين حال النصب
والجر والاولى والذين للمذكرين وفي جمع المونث لغات اللاتى واللائى بالهمزة والتاء
بعدها واللائى واللواتى واللاء بالمد والهمزة واللاء بالتاء المكسورة والساكنة من
غير الهمزة وكل هذه الاسماء مشتركة بين اولى العلم وغيره الا الاولى والذين
فانه مخصوص باولى العلم ومن العجائب المفرد والمثنى ومنها الذى والذان لمن يعلم
والجمع لمن يعلم ولمن يعلم والجمع مخصوص باولى العلم ومن فيمن يعلم غالبا وما فيما لا يعلم
غالبا وهما اعنى من وما يستعملان للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمونث واى
للمذكر بمعنى الذى واية للمونث بمعنى التى وذو الطائية اى ذو بمعنى الذى في لغة طى
وبئرى ذو حفرت وذو طويت وذا بعد ما الاستفهام خاصة بمعنى الذى عند
البصريين واما عند الكوفيين فيقع ذا بمعناه مطلقا والالف واللام في اسمى الفاعل والمفعول
بمعنى الذى والتى والعايد المنصوب يحوز حذفه اى الضمير العايد من الصله الى الموصول

نحو بعضه اذا كان منصوبا كقوله تعالى يبسط الرزق لمن يشاء وقيده بحصول العلم به مع
كونه فضلة والمناقيد العايد بالمنصوب لان غيره وهو اما المرفوع والمجرور لم يحذف
لكون المرفوع فاعلا وامتناع حذف الفاعل واستلزام حذف المجرور كثرة الحذف اعنى
الجار والمجرور وفيه نظر لجواز كون المرفوع مبتداء وخبر او جواز حذفها ولجواز حذف الجار
والمجرور معا كقوله عسى الايام ان يرجعن قوما كالذى كانوا اى كالذى كانوا عليه
قوله واذا اخبرت بالذى صدرتها الى اخره اى واذا اخبرت باستعانة الذى عن شئ
معلوم من وجه غير معلوم من وجه اخر صدرت الذى اى جعلت الذى فى صدر الجملة
لكونه مخبرا عنه وجعلت موضع المخبر عنه ضميرا يعود الى الذى للربط واخرت المخبر
عنه لكونه مخبرا به فاذا اخبرت عن زيد من قولنا ضربت زيدا فعلت ما قلناه وقلت الذى
ضربته زيد وكذلك تقول فى الاخبار عنه بالالف واللام ايضا الضاربه انا زيد لكن
الاخبار بالالف واللام مخصوص بالجملة الفعلية لتمكن بناء اسمى الفاعل والمفعول
منها ليصح دخول الالف واللام واذا كان كذلك كان الذى اكثر مدخلا من الالف واللام
واعلم ان المراد بالذى هو الذى واللذان واللذين والتى واللتان واللتين اعلم انه
يجب تقديم المبتداء وتاخير الخبر هنا مع انه لم يذكره فى مواضع وجوب تقديم المبتدا وفى
مواضع تاخير الخبر قوله قال تعذر امر فيه منها تعذر الاخبار اى فان تعذر امر من الامور
المذكورة وهى تصدير الذى وا قامة الضمير مقام المخبر عنه ليعود الى الموصول وتاخير
المخبر عنه خبرا تعذر الاخبار عنه بالذى لانتفاء لازمه وشرطه قوله ومن ثمه امتنع

فى ضمير الشان اى ومن اجل انه اذا امتنع امر من الامور الثلاثة امتنع الاخبار عن ضمير
الشان فى قولك هو زيد قايم لتعذر تصدير الجملة بالذى وتعذر تاخيره وامتنع الاخبار
ايضا عن الموصوف فى نحو جانى زيد الظريف لامتناع جعل الضمير مكانه لامتناع وصف
الضمير وامتنع الاخبار ايضا عن الصفة لامتناع جعل الضمير مكانها لامتناع وقوع الضمير
صفة وامتنع الاخبار ايضا عن المصدر العامل فى نحو ضربى زيدا لامتناع جعل الضمير
مكانه لامتناع اعمال الضمير ان اعملنا الضمير فى معموله لان الضمير لا يعمل ولامتناع تاخيره
ان اعملناه فى معموله لان المصدر لا يعمل مؤخرا وانما قيد المصدر بالعامل لجواز الاخبار
عن المصدر غير العامل نحو ان يقال فى رايت ضربك الذى رايته ضربك وامتنع الاخبار
عن الحال فى نحو ضربت زيدا قايما لامتناع جعل الضمير مكانه لامتناع وقوع الضمير
حالا وكذلك يمتنع عن التميز نحو طاب زيد نفسا وامتنع الاخبار عن الضمير المستحق
لان يعود الى غير الموصول نحو زيد ضربته لامتناع جعل الضمير مكانه ليعود الى الموصول
لاستحقاقه ان يعود الى غير الموصول ولا عاد الى الموصول لبقى ذلك الغير بلا عايد وامتنع
الاخبار عن الاسم الذى يشتمل على الضمير المستحق لان يعود الى غير الموصول فى نحو
زيد ضربت غلامه بعين ما ذكرناه قوله وما الاسمية موصولة اى وما الاسمية
انواع احدها موصولة وهى لغير اولى العلم غالبا نحو اعجبنى ما صنعه وقد يكون للعالمين
كقوله تعالى والسماء وما بناها والثانى شرطية كقوله تعالى ما يفتح الله للناس من رحمة
فلا ممسك لها والثالث استفهامية فى غير العالمين كقوله تعالى وما تلك بيمينك يا موسى

والرابع موصوفة بمعنى شئ اما بالمفرد نحو مررت بما معجب اى بشئ معجب واما بالجملة
كقوله ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال والخامس تامة بمعنى شئ
نحو دققته دقا نعما اى نعم شيا اى نعم الشئ شيا الدق والسادس صفة نحو ضربته
ضربا ما اى ضربا اى ومن كذلك اى انواع من كانواع ما الا فى الاتمام والصفة فان
من لا يكون تامة ولا صفة مثال الموصولة نحو جانى من ابوه طيب ومثال الاستفهامية
نحو من عندك ومثال الموصوفة بالمفرد نحو قوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبى
محمد ايانا ومثال الموصوفة بالجملة رب من انضجت غيظا صدره قد تمنى موتا لم تطع خاتنه
بمعنى شخص او انسان ومثال الشرطية من يكرمنى اكرمه وهى بجميع وجوهها تختص
باولى العلم وقد تستعمل لغير اولى العلم كقوله تعالى فمنهم من يمشى على بطنه وتطلق على الواحد
وغيره والمذكر والمؤنث وانما بنى من وما شرطيتين واستفهاميتين لتضمنهما معنى الحرف
وهو حرف الاستفهام والشرط وبنيا موصوفتين لاحتياجهما الى الصفة قوله
واى وايه كما الا فى التام اى عدد انواع اى وايه كعدد انواع ما الا فى التام فان اما
وايه لا يقعان تامين مثال الاستفهامية ايهم واتيهم عندك والشرطية ايهم يكرمنى
اكرمه والموصوفة يا ايها الرجل ويا ايتها المراة والموصولة ايهم اشد على الرحمن عتيا
والصفة مررت برجل اى رجل قوله وهى معربة اى اى وايه معربة وحدها من بين
اخواتها فى جميع الاقسام المذكورة الا اذا كانت موصولة وحذف صدر صلتها
فانه يبنى ح اما اعرابها مع قيام الموجب للبناء فلتنبيه على ان اصل اخواتها هو الاعراب

واما اختصاصها بالاعراب دون اخواتها فلوجود الاضافة للبناء فيها وعدمها فى
اخواتها واما بناءها اذا حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة
ايهم اشد على الرحمن عتيا اى ايهم هو فلتاكد مشابهتها الحرف من حيث افتقارها الى
ذلك المحذوف قوله وفى ماذا صنعت وجهان اى وما وفى اذا صنعت وجهان
عند سيبويه احدهما ان ذا بمعنى الذى وما للاستفهام اى ما الذى صنعت فالمبتداء
والموصول مع صلته خبره والعايد محذوف تقديره ما الذى صنعته وجوابه
مرفوع ليطابق السوال وقد يجوز نصب جوابه بتقدير الفعل المذكور فى السوال
قال الله تعالى ماذا انزل ربكم قال اساطير الاولين وقال ايضا ماذا انزل ربكم قالوا
خيرا للمعنى اى شئ انزل ربكم قالوا انزل خيرا لكن الاول اولى وثانيهما ان ما ذا
بمنزلة اسم واحد وهو اى شئ ويحكم على موضعه بحسب ما يقتضيه العامل
وههنا فى محل النصب بانه مفعول صنعت انما قدم لتضمنه معنى الاستفهام فعلى
هذا لا يكون موصولا وجوابه منصوب ليطابق السوال ويجوز الرفع على تقدير
خبر مبتداء محذوف لكن الاول اولى قوله اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر
او الماضى مثال الاول رويد زيدا اى امهله ومثال الثانى هيهات اى بعد
وانما بنيت لوقوعها موقع المبنى وكونها بمعناه قوله وفعال بمعنى الامر كنزال
بمعنى انزل وهو قياس من الثلاثى اى مجئ فعال بمعنى الامر من كل فعل ثلاثى وهو
مذهب سيبويه لكثرة مجئ فعال بمعنى الامر فى الثلاثى دون الرباعى فقوله فعال

مبتداء وقوله قيام خبره والثاني ان يكون مصدرا معرفة اى علما للمعاني نحو فجار علما للفجور او الفجور والثالث ان يكون صفة معدولة نحو يا فساق لمعنى يا فاسقة وسمي القسمان لمشابهتهما فعال الذي بمعنى الامر من حيث وجود العدل في كل واحد منهما ومن حيث الزنة فقوله فجار مصدرا معرفة مبتداء ومصدرا منصوب على الحال وصفة مصدرا وقوله مبني خبر فعال والرابع ان يكون علما للاعيان مؤنثا كقطام و غلاب وهو مبني عند اهل الحجاز ومعرب عند بني تميم الا فعال الذي في آخره راء نحو حضار فان اكثر بني تميم يوافقون الحجازيين في بنائه اما بناؤه عند اهل الحجاز فلمشابهته فعال التي بمعنى الامر في العدل والزنة واما اعرابه مع منع صرفه عند بني تميم فلعدم علة البناء فيه وكونه علما مؤنثا معدولا فوجب ان يعرب ويمنع الصرف قياسا على اخواته نحو عمر واما بناء ما في آخره راء عند اكثر بني تميم فلتحقق موجب جواز الامالة فيه اذا بني على الكسر في الاحوال الثلاث وتقدير كلامه في الرابع وفعال علما للاعيان مؤنثا مبني فقوله مبني خبر فعال المقدر وعلما منصوب بانه حال ومؤنثا صفة علما ولم يحترز بقوله مؤنثا عن شيء بل الغرض من ذكره هنا ان يعلم ان فعال علما في الاعيان لا يكون الا مؤنثا قوله الاصوات كل لفظ حكي به صوت او صوت به البهائم اى الاصوات الفاظ حكي بها عن اصوات نحو غاق حكاية من صوت الغراب او صوت بها للبهائم نحو نخ لاناخة البعير وقاع لزجر الغنم وانما بنيت لعدم موجب الاعراب وهو التركيب الذي يقصد فيه باجزاء المركب اللفظ والمعنى فان الثاني منتف هنا لانه يقال قلت غاق او كتبت

غاق

غاق ولا يقال جائني غاق او قائم غاق او غير ذلك مما اريد به معنى غاق قوله المركبات كل اسم مركب من كلمتين الى آخره اى المركبات كل اسم مركب من كلمتين ليس بينهما نسبة فالمراد بالمركب ههنا المركب المبني الذي سبب بنائه التركيب فقوله كل اسم كالجنس وبقوله من كلمتين خرج الاسماء المفردة وبقوله ليس بينهما نسبة خرج مثل تأبط شرا وغلام زيد لوجود النسبة بين كلمتيهما وانما يجب اخراج الاول لان سبب بنائه ليس التركيب والثاني لكونه معربا وكلامنا في المبني وانما قال من كلمتين ولم يقل من اسمين ليدخل فيه مثل سيبويه قوله فان تضمن الثاني حرفا بنيا اى فان تضمن الثاني من المركب المذكور الذي سبب بنائه التركيب حرفا بني الجزآن كخمسة عشر وحادي عشر الى تسعة عشر وتاسع الى اثني عشر اما بناء الجزء الاول فلكونه بمنزلة الجزء الاول من الاسم المفرد واما بناء الثاني فلتضمنه الحرف فان اصل خمسة عشر خمسة وعشرة وانما اورد مثالين وهما خمسة عشر وحادي عشر ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب سواء كان المراد من المركب المتعدد او الواحد من المتعدد وفي بناء المركب الذي اريد به واحد من المتعدد وفيه نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي وعشر وجوابه لا نسلم ان لا يتضمن الحرف اذا لم يرد به حادي وعشر لان معناه حادي وعاشر كما ان معنى احد وعشر احد وعشرة لانه مركب من المفردين من المتعدد احدهما الحادي والثاني العاشر وكما يقال احد عشر كان ينبغي ان يقال حادي عاشر الا انه بعد حذف الواو غير لفظ العاشر للتخفيف وانما استثني اثنا عشر من هذا الحكم لانه

اعرب الجزء الاول منه وبني الثاني وانما لم يبن مع وجود علة البناء لتشبيههم اياه بالمضاف في حذف النون لئلا يؤذن بالانفصال فشبه به ايضا في الاعراب لكون حكما لفظيا مثل حذف النون قوله والا اعرب الثاني وان لم يتضمن الجزء الثاني من المركب الذي سبب بنائه التركيب حرفا اعرب الجزء الثاني منه لعدم علة بنائه وهي الاول لكونه بمنزلة الجزء الاول من الاسم المفرد على الاصح نحو بعلبك وانما قال في على الاصح لان فيه ثلاث لغات احدها المذكورة وهي الفصيحة الكثيرة ولهذا قال في الاصح والثانية اعرب الجزءين معا واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه والثالثة اعرب الجزءين معا واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني واعلم انه لو قال والا اعرب الثاني ان لم يكن الثاني قبل التركيب مبنيا نحو عمرويه ونفطويه لكان اصوب وجوابه ان كلامه في المركب الذي سبب بنائه التركيب وههنا ليس كذلك قوله الكنايات والمراد بالكنايات هنا الكنايات المبنية وهي عبارة عن الفاظ مبهمة يعبر بها عن شيء وقع مفسرا في كلام متكلم اما لجهله بهما على المخاطب او لنسيانه فعلى هذا لا يكون كم كناية لانه غير معبر به عن شيء وقع اى وقع ذلك الشيء صريحا قبل ان به المتكلم مفسرا في كلام متكلم وانما ذكر هنا لكونه موافقا لكذا في كونه للعدد قوله كم وكذا للعدد اى كم وكذا كنايتان عن العدد انما بني كم الاستفهامية لتضمنها همزة الاستفهام والخبرية لكونها مثل الاستفهامية في الصيغة وانما بني كذا لكونه منقولا عن مبني لان اصله ذا فادخل عليه كاف التشبيه فبقي على ما كان عليه من البناء ومميز كذا منصوب غالبا لكون

ذا بمنزلة المضاف اليه في مثل لي ملؤه عسلا لكنه قد يكون مجرورا باضافة كذا اليه لكونه بمنزلة ثلاثة ومائة وقد يكون مرفوعا بانه مبتداء ما قبله خبره نحو له عندي كذا درهم تقديره درهم مبتداء وله مقدم عليه خبره وكذا حال هكذا قالوه وفيه نظر لان المعنى لا مساعد فيه والاولى عندي ان يكون كذا مبتداء ودرهم بدلا او عطف بيان وله خبره وعندي ظرف لله قوله وكيت وذيت الحديث اى كيت وذيت كنايتان عن الحديث وانما بنيا لكونهما واقعين موقع المبني وهو الجملة قوله فكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد اى مميز كم الاستفهامية منصوب مفرد لانه للعدد فجعل مميزه كمميز الاعداد المتوسطة لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح قوله والخبرية مجرور اى مميز كم الخبرية مجرور مفردا و مجموع اما كونه مجرورا فلكونه مضافا اليه واما جواز كونه مفردا او مجموعا فلكونه للعدد وجواز كون مميز الاعداد مفردا او مجموعا قوله ويدخل من فيهما اى ويدخل من في مميز كم الاستفهامية والخبرية نحو كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قوله ولهما صدر الكلام اى لكم الاستفهامية ولكم الخبرية صدر الكلام لكونهما لانشاء الاستفهام وانشاء التكثير قوله وكلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اى كل واحد من كم الاستفهامية وكم الخبرية تقع مرفوعا اى مبتداء وخبرا ومنصوبا ومجرورا ولم يقع فاعلا لاقتضائها صدر الكلام وعدم وقوع الفاعل صدر الكلام قوله وكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره اشارة الى مواضع كونها منصوبين اى كل

موضع يكون ما بعد كم فعل غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره كان كم في محل
النصب بذلك الفعل على حسب ما يقتضيه العامل يعني ان اقتضى مفعولا له كان
مفعولا به نحو كم رجلا ضربت وكم غلام ملكت وان اقتضى مفعولا مطلقا كان
مفعولا مطلقا نحو كم يوما صمت وكم يوم صمت قوله وكلما قبله حرف جر او مضاف
فمجرور اشارة الى مواضع كونهما مجرورين وهي كل موضع قبله حرف جر او اسم مضاف
اليه بكم نحو بكم رجلا مررت وغلام كم رجل ضربت قوله والا فمرفوع اشارة
الى مواضع كونها مرفوعين ومعناه ان لم يكن بعده فعل غير مشتغل عنه بشيء آخر
ولا قبله حرف جر ولا اسم مضاف اليه فكم مرفوع في ذلك المواضع بانه مبتدا ان لم
يكن ظرفا نحو كم رجلا اخوتك وكم رجل قام وخبر مبتداء ان كان ظرفا نحو كم
يوما سفرك وعيلم كونه ظرفا بالمميز فان كان المميز ظرفا كان كم ظرفا والا فلا
قوله وكذلك الاسماء الاستفهام والشرط واعراب اسم الاستفهام والشرط
نحو من وما استفهاميتين وشرطيتين مثل اعراب كم فان كان بعدهما فعل غير
مشتغل عنهما بشيء آخر كان محلها النصب بانها مفعول له نحو من ضربت ومن تضرب
اضرب وان كان قبلها حرف جر او اسم مضاف فمحلهما الجر نحو بمن مررت وبمن تمرر
امرر وغلام من ضربت وغلام من تضربه اضربه وان لم يكن بعدهما فعل شانه
ماذكرناه ولا قبلهما حرف جر ولا اسم مضاف ففي محل الرفع بالابتداء نحو من ضربته
ومن تضربه اضربه ومن قام ومن يقم اقم وقوله وفي مثل ضميكم عمة يا جرير وخالة

ثلثة

ثلثة اوجه اي يجاز في تمييز كم الذي احتمل نصبه بالفعل الذي بعده مع احتمال
رفعه بالابتداء ثلاثة اوجه فالنصب بان يكون كم للاستفهامية وكانه غفل عن
كمية اعداد خالاته وعماته والجر بان يكون الخبرية وكم مبتداء في الصورتين
لان بعده فعل مشتغل عنه بضميره وليس قبله حرف جر ولا اسم مضاف وهو ليس
بظرف وقوله قد حلبت على عشاري خبرها والرفع بان يكون عمة مبتداء ولك صفة
لها وقد حلبت على عشاري خبرها وكم ح يحتمل الاستفهامية والخبرية وعلى
التقديرين في محل النصب على الظرف ان كان المميز المقدر مرة وعلى المصدر
ان كان المميز المقدر حلبة لان بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره ومميزه ظرف
او مصدر وهذا البيت للفرزدق يهجو جريرا وهو كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء
قد حلبت على عشاري فان نصب عمة نصب خالة وفدعاء وان رفعتها وان جررتها رفعتهما
فجرتهما لكونهما تابعين لها قوله وقد يحذف في مثل كم مالك وكم ضرب
اي وقد يحذف المميز اذا دل عليه قرينة نحو كم مالك في الاستفهامية اي
كم درهما مالك لانه اذا سئل عن كمية ماله علم انه سئل عن كمية دراهمه ودرهم
ونحو كم ضربت في الخبرية اي كم ضربة ضربت او كم مرة ضربت فكم في المثال
الثاني في محل النصب على المصدر او على الظرف وفي المثال الاول مبتداء وما
بعده خبره قوله الظروف منها ما قطع عن الاضافة والمراد بالظروف الظروف
المبنية وهي انواع منها ما قطع عن الاضافة نحو قبل وبعد وجميع الجهات الست

اذا قطع عن الاضافة ونوى بها فانه يبنى لكونها مشابها للحرف من حيث احتياجها
الى المضاف اليه المحذوف المبني وبني على الحركة لكون بنائه عارضا على الضم ليكون
حركته حالة البناء مخالفة لحركته حالة الاعراب اما اذا لم يكن الحذف منويا
وكان معربا كقوله فساغ الى الشراب وكنت قبلا لانه جعل اسما براسه من غير
التفات الى المضاف اليه ولم يحتج اليه فلم يشبه الحرف والفرق بين هذه الاسماء
مضافة وبينها مقطوعة عن الاضافة منوية مع احتياجها الى المضاف اليه في الصورتين
انها مذكورة بتمامها في الصورة الاولى فاعربت وبعضها مذكورة في الصورة الثانية
فبنيت لان بعض الاسم لا يستحق الاعراب قوله واجرى مجراه لا غير وليس غير وحسب
اي واجرى لا غير وليس غير وحسب مجرى قبل وبعد في بنائها على الضم للعلة المذكورة
المشتركة وانما قال واجرى مجراه لا غير وليس غير وحسب لانه ليس بظرف وكان
مبنيا فاورده ههنا للمشابهتها قبل وبعد قوله ومنها حيث اي ومن الظروف
المبنية حيث وانما بني لمشابهتها الحرف ومن حيث احتياجها الى جملة توضحه ولا يضاف
الا الى جملة في الاكثر لانه موضوع لمكان يقع فيه النسبة وانما قال في الاكثر لانه
قد يضاف الى المفرد كقوله ❊ اما ترى حيث سهيل طالعا ❊ فالقياس اعرابحيث ❊
قوله ومنها اذا وهي للمستقبل اي ومن الظروف اذا وبني لاحتياجه الى الغير
وهو المضاف اليه وهو للزمان المستقبل سواء دخل الماضي او غيره وفيه معنى
الشرط فلذلك اختير بعده الفعل لمضاف الى الجملة الفعلية لمناسبة الشرط الفعل

فلذا

فلذلك يحتاج الى جواب هو عامله ويعلم من قوله فلذلك اختير انه قد يضاف الى الجملة
الاسمية اذا كان للشرط وقد يكون اذا للمفاجاة اي الظرف للمكان او للوقت المجرد عن
معنى الشرط فيلزم المبتداء بعده اي يقع الجملة الاسمية بعده فرقا بين اذا هذه وبين
اذا للشرط نحو خرجت فاذا السبع واقف فاذا معمول واقف كانك قلت فحضرني
السبع واقف وهذه التي تنوب مناب الفاء في وجوب الشرط هكذا ذكر النحاة وقال
المصنف انه ظرف معمول لما دل عليه من معنى فاجاءت كانك قلت فاجاءت زمان السبع
واقف اعلم انه لو قال فيقع المبتداء بعدها غالبا لكان اصوب لانه لا يلزم المبتداء بعدها
والا لكان الرفع بعدها واجبا لكنه ليس كذلك لما ذكر في باب ما اضمر عامله على
شريطة التفسير قوله ومنها اذ للماضي اي ومن الظروف المبنية اذ وهي
للزمان الماضي سواء كان دخل الماضي وغيره وتقع بعد جملتان اسميه وفعليه نحو اذ
قام زيد واذ زيد قايم لعدم معنى الشرط فيه وعلى بنائه ما ذكرنا في اذا ومن معانيهما
يعرف بينهما وقد يكون اذ للمفاجاة كاذا نحو خرجت فاذ زيد قايم وعليه قول الشاعر
فبينما العسر اذ دارت مياسير ❊ وبين ظرف مكان وما زايده والعسر مبتداء خبره
محذوف وهو موجود وهو العامل في بين والزمان مضاف الى هذه الجملة تقديرها
فبين زمان العسر موجود والعامل في اذ دارت لانه ليس بمضاف الى دارت فيمتنع
عمله فيما قبله ولا يجوز ان يعمل دارت في بين لكون بين واذ ظرفي المكان وامتنع
عمل العامل واحد في ظرفي المكان الا على سبيل البدل قوله ومنها اين وانى للمكان

استفهاما وشرطا اى ومن الظروف المبنية اين وانى وهما للمكان سواء كانا للاستفهام
او للشرط نحو اين زيد واين يجى اكن وانى زيد وانى يعقد اقعد وبنيا لتضمنها
معنى حرف الاستفهام او حرف الشرط قوله ومتى للزمان فيهما اى ومتى ظرف
الزمان فى الاستفهام نحو متى القتال وفى الشرط نحو متى تاءتنى اكرمك والفرق
بين متى واذا الشرطية ان متى للزمان المبهم ولما لا يتحقق وقوعه فلهذا لا يقال آتيك
متى احمر البسر ويقال اتيك اذا احمر البسر وبنى متى لتضمنه همزة الاستفهام او حرف
الشرط قوله وايان للزمان اى ومن الظروف المبنية ايان وهو الظرف الزمان
فى الاستفهام كقوله تعالى ايان يوم الدين وبنى لتضمنه حرف الاستفهام وكيف
للحال استفهاما اى ومن الظرف المبنية كيف لزمان الحال يقول كيف زيد وبنى
لتضمنه همزة الاستفهام وهو من الظروف الزمان عنده لانه سوال عن حال المسئول
عنه فى الحال قوله ومذ ومنذ بمعنى اول المدة اى ومن الظروف المبنية مذ ومنذ هما
بمعنيين احدهما بمعنى اول المدة فيليهما المفرد المعرفة وهو الزمان الذى يصلح ان
يكون جوابا لمتى ليدل على اول المدة التى هى المطلوب يقول ما رايته مذ يوم الجمعة
والثانى بمعنى جميع المدة فيليهما المقصود بالعدد لبيان جميع المدة التى هى المقصود
وهى الزمان الذى يصلح ان يكون جوابا لكم نحو ما رايته مذ يومان وانما بنيا لكونهما
اسمين مشاكلين لكونهما حرفين فى اللفظ قوله وقد يقع المصدر او الفعل اى وقد يقع
المصدر بعدهما نحو ما رايته مذ سفره او الفعل نحو ما رايته مذ سافر وان الثقيلة

المفتوح

المفتوح خبر نحو منذ انه سافر قوله فيقدر زمان مضاف لازم لما ذكره اى اذا وقع
بعدهما احد الاشياء المذكورة وجب ان يقدر بعدهما زمان مضاف اليه لكون المعنى
مبنيا عليه اى ما رايته منذ زمان سفره وزمان ان سافر وزمان انه سافر وانما
حذف للعلم به وح يكونان بمعنى اول المدة قوله وهو مبتدأ الى آخره اى مذ ومنذ
مبتداء فى مواضع اسميتهما وما بعدهما خبرهما وهما معرفتان لكونهما فى تاويل المضاف
لانهما بمعنى اول المدة او بمعنى جميع المدة خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتداء والمبتداء
ما بعدهما اى يوم الجمعة اول المدة ويومان جميع تلك المدة وهو ضعيف لان المعنى لا
يساعده الا اذا جعل مذ ومنذ مبتداء ولا مانع عنه ولانه يمتنع وقوع مثل يومين
مبتداء فى مثل قولنا ما رايته منذ يومان لانه نكرة غير مخصوصة بوجه واعلم انه لا موضع
للجملة التى هما صدرها الا عند السيرافى وانه يجعل موضعها نصبا فى الحال وهو
ضعيف لان المعنى لا يساعد ذلك قوله ومنها لدى ولدن اى ومن الظروف المبنية
لدى ولدن وفيهما لغات غيرها وقد اشار اليها بقوله ولدن بفتح اللام والدال
وسكون النون ولدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بضم اللام وسكون
الدال وكسر النون ولد بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون الدال
ولد بفتح اللام وضم الدال وانما بنى لان من لغاتها لدى الذى وضعه وضع الحرف ثم حمل
عليه اخواته وحكمها اى حكم بها على الاضافة نحو المال لدى زيد لكن نصبت العرب غدوة
بلدن خاصة تشبيها لنونها بالتنوين من حيث انه يثبت وينزع والفرق بين لدى وعند انه

اذا قيل المال لدى زيد لم يصدق الا اذا كان المال حاضرا عنده واذا قيل المال عند زيد
صدق سواء كان المال حاضرا عنده او غايبا عنه قوله وقط للماضى المنفى
وعوض للمستقبل المنفى ومن الظروف المبنية قط بتشديد الطاء للزمان الماضى
المنفى على سبيل الاستغراق نحو ما رايته قط وعوض للزمان المستقبل المنفى على سبيل
الاستغراق نحو لا افعله عوض اى لا افعله ابدا وبنيا لتضمنهما معنى فى واختصا بالبناء
من ساير الظروف لعدم الظروف الظهور فى فيهما فتضمنا فى او لتضمنهما لام التعريف
قوله والظروف المضافة الى الجملة واذ يجوز بناؤها على الفتح اى يجوز بناء الظروف
المضافة الى الجملة على الفتح نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم والى اذ نحو
قوله تعالى ومن خزى يومئذ لاكتسابها البناء من المضاف اليه قيل والمراد بالجملة
هو الفعلية لعدم جواز بنائها عند اضافتها الى الجملة الاسمية وهو ممنوع عند الاكثرين
لان الجملة مبنية سواء كانت فعلية او اسمية فيجوز اكتساب المضاف البناء ويعلم من قوله
يجوز انه يجوز اعرابها ايضا لكونها اسما مستحقا للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف
المبنى البناء منه قوله وكذلك مثل وغير مع ما وان وان اى وكذلك يجوز بناء غير
ومثل على الفتح اذا اضيفا الى ما المصدرية نحو قيامى مثل ما يقوم او الى ان نحو قيامى مثل
انك يقوم لمشابهتهما الظروف المضافة الى الجملة نحو اذ او حيث ويجوز اعرابهما لكونهما
اسمين مستحقين للاعراب وانما ذكرهما وان لم يكونا من الظروف لكونهما مشابهتين للظروف
من حيث احتياجهما الى المضاف اليه قوله المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع لشئ بعينه

فقوله ما وضع لشئ شامل للنكرة وقوله بعينه يخرج النكرات لانها لم يوضع لشئ بعينه
وانواعها المضمرات والاعلام والمبهمات اعنى الموصولات واسماء الاشارة والمعرف
بلام التعريف والمعرف بالنداء والمضاف الى احدها معنى وقدم المضمرات والمبهمات
والمعرف بالنداء والمضاف الى احدها معنى وانما قال معنى لانه لو اضيف الى احدها لفظا
لم يتعرف المضاف من المضاف اليه واما المعرف بلام التعريف فاللام فيه اما للتعريف الجنس
نحو اهلك الناس الدينار والدرهم واما للتعريف استغراق الجنس كقوله تعالى ان الانسان
لفى خسر الا الذين آمنوا واما للعهد بان يذكر منكور ثم يقال المنكور معرفا كقوله تعالى
كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول او بان يكون معهودا فى الذهن
كقولك ادخل السوق اذا كان السوق معهودا بينك وبين مخاطبك واما بمعنى الذى
نحو الضارب والمضروب وقدم قوله والعلم ما وضع لشئ بعينه غير متناول غيره
بوضع واحد فقوله ما وضع لشئ بعينه شامل لجميع المعارف وبقوله غير متناول غيره
يخرج عنه ساير المعارف لكونه متناولا غيره فان انت وضع للمخاطب مع كونه
متناولا لغيره وهو زيد وعمرو اذا خوطب به وقوله بوضع واحد ليدخل فيه
العلم الذى وقع فيه الاشتراك نحو زيد اذا سمى به رجل سمى به اخر فانه وان كان
متناولا غيره لكنه ليس بوضع بل باوضاع اعلام فيه نظر الا ان انت مثلا اما
موضوع لمخاطب معين او لمخاطب غير معين لا سبيل الى الاول لعدم فهم المخاطب المعين
ولا الى الثانى والا لم يكن معرفة لكونه موضوعا لشئ غير معين ويمنع كونه موضوعا

لشئ غير معين لان ذلك الشئ معين من حيث انه مخاطب لتميزه عن المتكلم والغايب لانا
نقول لا نكون ذلك في كونه موضوعًا لشئ معين والا لكان مثل رجل معرفة لانه موضوع
لواحد من الرجال فيميزه عن واحد من غير الرجال فان مثل انت ورجل يشتركان في
انهما موضوعان لواحد لكن احدهما لواحد من المخاطبين والاخر لواحد من الرجال لكن
مثل رجل نكرة بلا خلاف فلا يكفي تميزه عن الغايب والمتكلم في كونه موضوعا لمعين
واعلم ان جوابه مبني على حرف وهو ان مثل انت كلي بتياز ان مفهومه لمن يخاطبه زيدا
كان او عمروا وجزئي باعتبار عروض الجزئية والتشخص اياه بسبب قصدك به شخصا
معينا واذا عرفت ذلك فالمراد بقولهم انه موضوع لشئ معين انما هو باعتبار عروض
الجزئية والتشخص اياه والمراد بقولهم انه متناول غيره انه يجوز استعماله في شخص
آخر غير الذي استعملته اولى لكون مفهوم كليا اذ نقول في الجواب المراد بالوضع
الاستعمال فيكون معنى الحد العلم ما استعمل لشئ بعينه غير جايز استعماله في شئ آخر وح
لا يتوجه الاشكال واعلم انه يجوز نصب غير على الحال فيكون معناه العلم ما استعمل في شئ
بعينه غير جايز استعماله في غيره ويجوز رفعه بان يكون خبرا بعد خبر ولا يجوز جره
لان ذلك الشئ الذي هو المعين لا يتناول غير نفسه حتى يحترز عنه قوله واعرفها
المضمر المتكلم ثم المخاطب اي اعرف المعارف المضمر المتكلم لعدم امكان الشركة فيه ثم المخاطب
لجواز وقوع شركة ثم المضمر الغايب ثم الاعلام ثم المبهمات ثم الداخل عليه حرف التعريف
والمنادى والمضاف الى احدها معنى بحسب المضاف اليه وهو المشهور من مذهب سيبويه

فيه اختلافات كثيرة وفايدة الخلاف يظهر في صفة فقط لان الموصوف يجب
ان يكون اخص من الصفة اي منها تقع هو فالاخر ولا يكون اعرف بالنسبة اليه لا يجوز
عنده قوله والنكرة ما وضع لشئ لا بعينه بقوله ما وضع لشئ شامل المعرفة
والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة عنه نحو رجل فانه وضع لواحد من هذه
الحقيقة فيتناول الكل على سبيل البدل قوله اسماء العدد ما وضع لكمية احاد
الاشياء اي اسماء العدد اسماء وضعت ليدل على كمية احاد الاشياء اي المعدودات
قالوا الواحد والاثنان ليس بعدد لوقوعهما جوابا عن قول القائل كم عندك ولا
ينتقض الحد بمثل الذراع مع كونه موضوعا لكمية احاد الاشياء لانه غير موضوع
لكمية احاد جميع الاشياء لانه لا يمكن تقدير جميع الاشياء بالذراع وفيه نظر لانه لا يمكن
جميع الاشياء بجميع الاعداد والحق ان يقال المراد ما وضع آحاد الاشياء بالذات فلا يشكل
ح بالذراع لان الكمية عارضة له لانه فرض واحدا على سبيل البدل فيتناول الكل
واصول الاعداد اثنتا عشرة كلمة وهي واحد الى عشرة ومائة والف ويتولد منها
اعداد غير متناهية الى حد تقف عنده والتولد اما بتثنية نحو مائتين واما بجمع نحو عشرين
والوف ومآت واما بعطف نحو احد وعشرون واما بتركيب نحو احد عشر على سبيل التنزيل
الحلول قوله يقول واحد اثنان واحدة اثنتان وبيان استعمال هذه الاعداد اي تقول
واحد واثنان للمذكر وواحدة واثنتان للمؤنث وهو جار على القياس وتقول ثلاثة للمذكر
وثلاث للمؤنث نحو ثلاثة رجال وثلاث نسوة الى عشرة رجال وعشر نسوة وهو غير

جار على القياس المشهور وانما لم يجر عليه لان المعدود المذكر جمع هنا فيكون
مؤنثا فيلزم لحوق التاء بعدده واذ الحق للمذكر لم يلحق للمؤنث فرقا بينهما ولم يفعل
الامر بالعكس لكون المذكر اسبق فاحتيج الى تانيثه اولا واما قوله تعالى ومن جاء بالحسنة
فله عشر امثالها فلان المثال هي الحسنات ولانه اكتسب التانيث من المضاف اليه اعلم انه
يجوز ان يقال ثلاث دوات وثلاثة دواب اذا اريد المذكر فمن قال ثلاثة دواب جرى
على الاصل وهو ان الدابة في الاصل الصفة على وزن فاعلة من دب يدب وليس
باسم لكنها تستعمل استعمال الاسماء من حيث لا يذكر الموصوف فيكون التقدير ثلاثة
اشياء دواب وح يكون المعدود مذكرا ومن قال ثلاث دواب حمل على الظاهر واجرى
الدابة مجرى غرفة والمختار ثلاثة بنات عرس واربعة بنات آوى لان الواحد ابن
آوى وابن عرس وقال المجموعون من علماء البصرية ثلث طلحات سواء اريد بها
واريد بها نساء وقيل ثلاث طلحات ان اريد بها الرجال وثلث طلحات ان اريد بها
النساء فرقا بينهما قوله احد عشر اثنا عشر احدى عشرة اثنتا عشرة اي ذا جاوزت
عشرة قلت احد عشر رجلا واثنا عشر رجلا للمذكر واحدى عشرة واثنتا عشرة
امراة للمؤنث اما الجزء الاول فقد جاء حال التركيب كجنسه حال الافراد
الا انه غير الواحد الى الاحد والواحدة الى الاحدى تخفيفا واما تانيث الجزء الثاني
في المؤنث وتذكيره في المذكر فقد رجع الى القياس المهجور لجملة على اخواته لعلة تذكرها
في اخواتها قوله ويقول ثلثة عشر الى تسعة عشر للمذكر وثلث عشرة الى تسع عشرة

للمؤنث بسكون الشين عند اهل الحجاز وكسرها عند بني تميم فالجزء الاول جاء في التذكير
والتانيث حال التركيب كجنسه حال الافراد في تذكير المؤنث وتانيث المذكر والجزء الثاني
قد رجع الى الاصل لانه لما وجب تذكيره للمذكر لئلا يلزم اجتماع التانيثين فيما
هو كالكلمة الواحدة وجب تانيثه للمؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين
المذكر والمؤنث وكسر الشين من عشرة او سكونها لئلا يجتمع توالي اربع فتحات
في كلمة واحدة مع تركيبها مع ما في آخرها فتحة قوله عشرون واخواتها فيهما
اي يقول عشرون واخواتها اي ثلاثون واربعون الى تسعين في المذكر والمؤنث
نحو عشرون رجلا او امراة الى تسعين رجلا وامراة قوله احد وعشرون
احدى وعشرون اي اذا عطفت العشرات اعني عشرين الى تسعين على ما دون
عشرة هي من احد الى تسعة تستعمل ما دون عشرة الى ما عرفت وتعطف عليه
عشرون فانما اورد مثالين للتعليم وهو احد وعشرون للمذكر واحدى
وعشرون للمؤنث قال ثم بالعطف بلفظ ما تقدم اي تاخذ احادا من واحد الى
عشرة على ما عرفت وغير تغيير وتعطف عليه عقود العشرات فيقول اثنان
وعشرون رجلا واثنتان وعشرون امراة الى التسعة وتسعين امراة واعلم لم يركب
الآحاد مع العشرات في العشرين واخواتها كما ركب الآحاد مع العشرة لان الواو
والياء في العشرين واخواتها علامة للاعراب والتركيب موجب للبناء فالجمع
بينهما متعذر قوله مائة والف مائتان والفان فيهما اي يقول في المذكر والمؤنث

مائة ومايتان والف والفان والاف من غير تغيير نحو مائة رجل ومائة امراة

والف رجل والف امراة **قوله** ثم بالعطف على ما تقدم اى اذا جاوز المائة يستعمل

ما زاد عليها على ما عرفت من واحد الى التسعة والتسعين وتعطفه على مائة فتقول مائة

وخمسة رجال ومائة وخمس نسوة وهكذا يستعمل ما دون المائة على ما عرفت الى ان تصل

الى مايتين ثم يستعمل ما دون المائة ويعطفه على مايتين وهكذا الى الالف واذا وصلت

الى الالف تستعمل ما دون المائة على ما عرفت دون المآت على ما عرفت وتعطف المائة

على الالف وما دون المائة على المائة فتقول الف ومائة واحد وعشرون رجلا والف

ومائة واحدى وعشرون امراة ولم يجر هذه القاعدة في التواريخ لان الغرض فيها

معرفة الاول لكون الاكثر معلوما **قوله** وفي ثماني عشرة فتح الياء اشاره الى

مخالفته لاخواته لان اخر الاسم الاول من المركبات من احد عشر الى تسعة عشر مبنى

على الفتح لخفة الا اثني عشر واثنتي عشرة فانه معرب وثماني عشرة مع كونه مبنيا

جاء مخالفا لاخواته من المبنيات لجواز فتح يائه قياسا على ساير المركبات واسكانها تخفيف

وحذفها مع كسر النون لدلالة الكسر على الياء وحذفها مع فتح النون وهو شاذ **قوله**

ومميز الثلاثة الى العشرة مخفوض ومجموع لما فرغ عن كيفية استعمال الاعداد شرع

في حال المميزات اعني المعدودات فقال مميز الثلاثة الى العشرة مخفوض لاضافة الاعداد

اليها ومجموع لفظا نحو ثلاثة رجال ومعنى نحو ثلاثة اشياء عند الخليل وسيبويه فانه

وان كان على وزن فعلاء عندهما لكنه في المعنى جمع ليوافق العدد المعدود لكونه اياه

في المعنى وانما ابتداء بمميز الثلاثة لعدم المجيء المميز لما دون الثلاثة على ما صرح به **قوله**

الا في ثلاثمائة الى تسعمائة استثناء من قوله ومميز الثلاثة الى العشرة مجموع لفظا

او معنى وانما استثنى منه لعدم اضافة الثلاثة الى التسعة الى الجمع في ثلثمائة الى تسعمائة

لا لفظا ولا معنى لكون المائة موضوعة لعقد معين ولا شيء من الجمع كذلك وكان القياس

ان يضاف الى مائتين ان اريد المذكر العاقل والى مآت ان اريد غير المذكر العاقل وانما

جوز اضافتها الى لفظ المائة لوجود الكثرة فيها فاشبهت الجمع **قوله** ومميز احد عشر

الى تسعة عشر وتسعين منصوب معرف واما نصبه فلتمام الاسم قبله بتقدير

التنوين من احد عشر الى تسعة عشر وتمامه لشبه نون الجمع في عشرين واخواتها

لان كل تنوين حذف بغير اللام والاضافة فهو في تقدير الثبوت واما افراده

فلحصول الغرض به مع كونه اخف من الجمع **قوله** ومميز مائة والف وتثنيتها

وجمعه مخصوص مفرد اى مميز المائة والالف ومميز جمع الالف مخصوص لاضافتها

اليه ومفرد لحصول الغرض به وانما لم يقل وجمعها كما قال وتثنيتهما لعدم استعمال

جمع المائة ولا يقال ثلث مآت الى تسع مات بخلاف التثنيه فانه يقال مائتا رجل **قوله**

واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا او بالعكس فوجهان اى اذا كان المعدود

مونثا واللفظ الدال عليه مذكرا فلك وجهان اى جاز لك تذكير العدد وتانيثه كالشخص

المطلق على المراة فانه جاز ان يقال ثلثة اشخص مراعاة للفظ وثلث اشخص مراعاة للمعنى

وبالعكس اى اذا كان المعدود مذكرا كان اللفظ الدال عليه مونثا فلك فيه وجهان تذكير

العدد مراعاة للمعنى وتانيثه مراعاة للفظ كالنفس المطلقة على رجل تقول ثلاثة انفس

وثلاث انفس علم مراعاة اللفظ في الصورتين اولى عندهم من مراعاة المعنى **قوله**

ولا يميز واحد واثنان اى لا يستعمل الواحد والاثنان مع معدودهما للاستغناء بلفظ

معدودهما عنهما فان رجلا يدل على الواحد المعين ورجلين على الاثنين بخلاف الجمع

فانه لا يدل على عدد المعين فلم يحز الاكتفاء بالجمع الذي هو المعدود لعدم دلالته على التعيين

ولا بالعدد في الجمع لعدم تعيين المعدود فاحتيج الى ذكر العدد والمعدود اى المميز واما قولهم

رجل واحد ورجلان اثنان للتاكيد **قوله** وتقول المفرد من المتعدد باعتبار تصييره

الثاني والثانية الى العاشر والعاشرة للغير اى وتقول في الواحد من الشيء الذي فيه

تعدد كثرة باعتبار تصيير ذلك الواحد عددا اقل من الذي اشتق منه ذلك الواحد

مثل ما اشتق ذلك الواحد منه الثاني للمذكر والثانية للمونث الى العاشر والعاشرة

وانما ابتداء بالثاني لانه لا عدد اقل من الواحد حتى يجعله الواحد واحد كقوله تعالى

ما يكون من نجوى ثلاثة الا هو رابعهم اى الا وهو مصيرهم للثلاثة اربعة وانما لم يجاوز

العاشر بهذا المعنى لعدم فعل فوق العشرة بمعنى انه مصير عددا مثل عدد بخلاف

العشرة فما دونها فانه يوجد لها فعل من ومن العدد بهذا المعنى ثلثت الاثنين

وربعت الثلاثة وعشرت التسعة **قوله** وباعتبار حاله عطف على قوله باعتبار تصييره

اى وتقول المفرد من المتعدد باعتبار حاله اى باعتبار انه واحد من المتعدد متصف

بانه ثان او ثالث او غير ذلك الاول والثاني للمذكر والاولى والثانية للمونث الى العاشر

والعاشرة يقول اول ثلاثة خامس خمسة عاشر عشرة وانما قال الاول ولم يقل

الواحد لكون الواحد للعدد وليس المراد العدد بل الصفة فغير لفظ الواحد الى الاول

كما غير لفظ الاثنين الى الثاني ولم يجز نصب ما بعد الثاني الى العاشر بهذا المعنى لكونه

بمنزلة واحد من العدد بخلاف اعتبار الاول فانه يجوز نصب ما بعده لكونه اسم فاعل

بمعنى مصير **قوله** والحادي عشر والحادية عشرة اي اذا جاوزت العشرة تقول

باعتبار حاله الحادي عشر للمذكر بتذكير الجزئين لانه اسم للمذكر بخلاف ثلاثة عشر

رجلا ليكون مخالفا للمذكر من كل الوجوه والحادية عشرة للمونث بتانيث الجزئين

ليكون مخالفا للمذكر من كل الوجوه وهكذا تقول الى التاسع عشر للمذكر من كل المذكور

والتاسعة عشرة للمونث **قوله** ومن ثم قيل في الاول ثالث اثنين اى ومن اجل انه

يقال الثاني والثالث باعتبارين قيل باعتبار الاول اى باعتبار تصييره ثالث اثنين

اى صفة الى ما هو اقل من العدد الذي اشتق منه بواحد لا يمكن ان تصييره مثل المشتق

منه ومعنى ثالث الاثنين مصير الاثنين ثلاثة وهو اسم فاعل من ثلثتها وقيل

باعتبار الثاني اي باعتبار حاله ثالث ثلاثة اي اضيف الى عدد مساو للعدد الذي اشتق

منه ليكون له معنى وقيل جوز اضافته الى ما هو اكثر منه نحو ثالث لجواز ان يكون

واحد من عشرة وله معنى وهو اتصافه بالثالثية **قوله** وتقول حادي عشر احد

على الثاني خاصة اى وتقول حادي عشر احد عشر الى تاسع عشر تسعة عشر الا اعتبار

الثاني لصحة المعنى ولم يقل باعتبار الاول لعدم فعل يشتق منه اسم فاعل فوق العشرة

بهذا المعنى ولهذا قال على الثلث في خاصة **قوله** وان شئت حادى احد عشر الى تاسع تسعة
عشر اى وان شئت قلت بهذا المعنى بعبارة اخرى حادى احد عشر بحذف عشر الاول
استغناء عنه بذكره ثانيا وهكذا تقول الى تاسع تسعة عشر فيعرب الجزء الاول لعدم
موجب البناء وهو التركيب ويبنى الجزان الباقيان لوجود موجب البناء فيها **قوله** المذكر
والمؤنث للمؤنث ما فيه علامة التانيث الى آخره انما عرف المؤنث اولا لان التانيث
وجودى والتانيث عدمى وعلما معرفة الملكات سابقة على معرفة الاعدام والمؤنث
اسم فيه علامة التأنيث لفظا نحو ضاربة ومثله وحمراء او تقديرا وهو التاء
نحو ارض اردها في تصغير نحو اريضة والمذكر بخلاف المؤنث اى المذكر اسم ليس فيه علامة
التانيث لا لفظا ولا تقديرا **قوله** وعلامة التانيث التاء والالف مقصورة او ممدودة
اى وعلامة التانيث التى تلحق الاسم المؤنث ثلاثة وهى التاء والالف المقصورة والممدودة
وقدمن مثالها وانما احتاج الى عد علامة التانيث لانها مطلوب معرفتها ولانها
كانت ماخوذة في تعريف المؤنث وابنية المقصورة فعلى كحبلى وفعلى كاجلى وفعلى كشبعى
وفعلى كسلى وفعلى كذفلى والثلاثة الاول مختصة بالتانيث بخلاف التانيث الاخرين
وابنية الممدودة صحراء ونفساء وكبرياء وحنفاء وعاشوراء وغير ذلك **قوله**
وهو حقيقى ولفظى اى المؤنث اما حقيقى واما لفظى والحقيقى ما بازائه ذكر من الحيوان كالمرأة
بازائها الرجل والناقة بازائها الجمل والمؤنث اللفظى بخلاف المؤنث الحقيقى وهو المؤنث
الذى لا يكون بازائه ذكر من الحيوان سواء كان فيه علامة التانيث كظلمة او لم يكن

نحو

نحو عين وكل عضو زوج من اعضاء بنى آدم مونث الا الحدين والحاجبين وكل مفرد
من اعضاء بنى آدم مذكر الا الطحال والكبد ومن المونث اللفظى المضاف الى المونث والمضاف
جزء منه كقوله تعالى يلتقطه بعض السيارة ونحو اعجبتنى شعر هند او فعله نحو اعجبنى
مشى هند او صفته نحو اعجبتنى حسن هند ولا يجوز ان تقول جائتنى غلام هند لان
الغلام ليس جزءا منها ولا فعلا ولا صفة لها والذى يعرف تانيث النوع الاخير الصفة
او الاشارة كقوله تعالى هذه النار التى كنتم بها تكذبون او عود الضمير اليه كقوله والشمس
وضحها ولحوق علامة التانيث بفعله كقوله تعالى والتفت الساق بالساق اى وجود علامة
التانيث فيه لفظا او تقديرا واعلم انه اراد باللفظى هنا غير ما اراد به في باب
ما لا ينصرف لان اللفظى جعله مقابل الحقيقى هنا سواء وجد فيه علامة التانيث
لفظا او لم يوجد ولم يتناول المؤنث الحقيقى وجعله في باب ما لا ينصرف معا مثالا
للمؤنث المعنوى سواء كان حقيقيا او لم يكن واذا اسند اليه الفعل فبالتاء اى اذا
اسند الى المونث الحقيقى او الى ضمير المونث اللفظى الفعل يجب الحاق التاء بالفعل اللهم
الا اذا فصل بين الفعل والمؤنث الحقيقى ح جاز التذكير اذا لم يلتبس كما اذا سموا
امراة بزيد كقولهم حضر القاضى اليوم امراة وكقوله لقد ولد الاخيطل ام سوء
والذى يدل على ان المراد من الضمير في قوله واذا اسند اليه المونث الذى ذكرناه قوله
وانت في ظاهر غير الحقيقى بالخيار اى انت مخير في تانيث الفعل المسند الى ظاهر المؤنث
غير الحقيقى وتذكيره تقول طلع الشمس وطلعت الشمس والفرق بين ما اسند الفعل

الى ظاهره وبين ما اسند الى ضميره ان الاول نحو جاء موعظة علم ان الفعل بما بعده وان الثانى
نحو موعظة جاء من غير تانيث جاز ان يظن ان الفاعل ضمير المتقدم او انه شئ اخر
منتظر لان اصل الفعل اسناده الى الظاهر الذى بعده واعلم انه يلزم من قوله يجب ان
يقال طلحة جائتنى ويجوز ان يقال جائتنى طلحة مع كونه اسم رجل لكونه مؤنثا لفظيا وهو
خلاف المشهور **قوله** وحكم ظاهر الجمع مطلقا الى آخره اى وحكم الجمع غير المذكر السالم
اذا كان فعله مسندا الى ظاهره كحكم المونث غير الحقيقى اذا كان الفعل مسندا الى ظاهره
في جواز تذكير الفعل وتانيثه تقول قام الرجال وقامت الرجال **قوله** مطلقا اشارة
الى انه لا فرق بين ان يكون هذا الجمع جمع المذكر وبين ان يكون جمع المونث حقيقيا كان
او غير حقيقى تقول جاء الرجال والزينبات وجاءت الرجال والزينبات فالتانيث
لكون الجمع في معنى الجماعة من باب التانيث الجماعة من باب التانيث اللفظى وانما لم يعتد
بالتانيث الحقيقى في لزوم تانيث الفعل اجراء لباب الجمع مجرى واحد ولم يفعل بالعكس
لترجيح اعتبار التانيث بحسب اللفظ على اعتبار التانيث بحسب المعنى او لان المذكر اصل
والمونث فرع وانما قيد الجمع بغير المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تانيثه
لا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت لمشابهة المفرد لوجود المفرد فيه
قوله وضمير العاقلين غير المذكر السالم اى ويقول اذا كان الفعل مسندا الى الضمير
العائد الى الجمع العاقل غير المذكر السالم فعلت نظرا الى كونه مسندا الى الضمير مونث وفعلوا
نظرا الى كونه مسندا الى ضمير جمع المذكر العاقل وانما قيد الجمع العاقلين بغير المذكر السالم

احترا

احترازا عن نحو الزيدون فعلوا فانه لم يجز ان يقال الزيدون فعلت كما مر **قوله** والتاء
والايام فعلت وفعلن اى اذا كان الفعل مسندا الى ضمير جمع مونث عاقلا كالنساء او
غيره كالعيون او الى ضمير جمع مذكر غير عاقل نحو الايام جاز الحاق تاء التانيث بالفعل
نظرا الى كونه مسندا الى الضمير مونث تقول النساء والعيون والايام فعلت وفعلن
قوله المثنى ما لحق آخره الف او ياء مفتوح ما قبلها اى المثنى اسم الحق بآخره الف
او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة وقد ذكرنا الكلام فيه وقوله ليدل على ان معه
مثله من جنسه اشارة الى علة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد والى انه لا يجوز تثنية
الاسم المشترك باعتبار معنييه المختلفين فلا يقال قرءان ويراد به الطهر والحيض
بل يراد طهران او حيضان والمراد بالمثل في قوله ليدل على ان معه مثله المثلية في
اللفظ والمعنى لكنه يشكل بمثل العمرين والقمرين وجوابه انا لا نسلم انه يشكل بالعمرين
والقمرين فانه لولا الاطلاق والقمر على الشمس لمماثلة بينهما
لم يقل العمران والقمران الا ان كون الشئ مثل غيره في اللفظ قد يكون للاستعارة
ذلك اللفظ عند التسمية وقد يكون لا كذلك **قوله** والمقصور ان كان الفه
عن واو ولى آخره اعلم ان الاسم الصحيح نحو زيد والملحق به نحو ظبى والمعتل الياء نحو
القاضى يلحق بآخره الف او ياء ونون من غير تغيير تقول جائنى الزيدان والظبيان والقاضيان
ورات الزيدين والظبين والقاضيين وهكذا تقول في الجر ويرد المحذوف من
المنقوص فيقال قاضيان وعميان وعم لعدم موجب حذفه ولم يذكر المصنف هذه

اجوا

الانواع للعلم بحكمها من الحد المذكور والاسم المقصود ان كان الفه بدلا عن واو وهو ثلاثي
قلبت الفه واوا لامتناع اجتماع الالفين ولكون اصل هذه الالف الواو نحو عصوان في
عصى وان لم يكن كذلك قلبت الالف ياء اما لكون الالف بدلا عن الياء واما لكون الياء
اخف من الواو وذلك اما بان لا يكون ثلاثيا واما بان يكون ثلاثيا لكن لا يكون الفه
بدلا عن واو والاول على ثلاثة اقسام احدها ان يكون الفه بدلا عن واو ويقول
ملهيان في ملهى لكثرة حروف الكلمة لكون الياء اخف من الواو وثانيها ان يكون الفه
بدلا عن ياء يقول اعشيان في اعشى وثالثها ان لا يكون الفه بدلا عن واو وياء نحو
جباريان في جبارى والثاني قسمان احدهما ان يكون الفه بدلا عن ياء كقولنا
فتيان في فتى والثاني ان يكون غير بدل عن حرف كقولنا متيان في مسمى بمتى
قوله والممدود ان كان همزته اصلية الى آخره اعلم ان همزة الممدودة اما
اصلية واما للتانيث واما غير اصلية ولا للتانيث فان كان اصلية تثبت بحالها
اصلية يقول في قراء قراءان وان كانت للتانيث قلبت واوا ايذان لكونها
بزيادتها فرقا بينها وبين الاصلية يقول في صحراء صحراوان سبب اختصاص القلب
بالواو مناسبتها الواو وكثرته في النقل وان كان غير اصلية ولا للتانيث جاز الوجهان
ردها الى اصلها وهو ظاهر وابقاؤها بحالها لمشابهتها الاصلية من حيث كونها
غير زائدة يقول في كساء ورداء كساءان ورداءان وكساوان ورداوان اعلم ان
المراد بالاصلية ما يكون اصليا او في حكمه ليشتمل ما فيه همزة زائدة للالحاق نحو حرباء

يقول حرباءان لكونها في حكم الهمزة الاصلية والمحذوف في نحو اخ واب يرد الى الاصل
وفي نحو يد ودم وجهان قوله ويحذف نون المثنى للاضافة اي قد يحذف نون
المثنى للاضافة لان الاسم لما لم يؤذن بالانفصال قوله وحذفت تاء التانيث في خصيه
واليه عند تثنيتهما نحو خصيان واليان مع عدم سقوطها في غيرهما لشدة اتصالها
بالكلمة وانما حذفت فيهما لانها لم تعرف كان المبنى ههنا بمنزلة المفرد فكما لا يقع
في وسط المفرد تاء التانيث لا يقع في وسطه قوله المجموع ما دل على آحاد
مقصودة بحروف مفرده بتغيير ما فقوله ما دل على آحاد شامل لغير المجموع
نحو رهط وخمسة وبقوله مقصودة بحروف مفرده لعدم حروف مفردها وبقي
بتغيير ما تنبيه على ان تغيير التقديري كاف ليدخل فيه مثل هجان فان لفظه حال
الافراد كلفظه حال الجمع يقال ناقة هجان ونوق هجان لكن حركته في حال الافراد
مخالفة لحركته في حال الجمع تقديرا فالهجان حال كونها مفردا كحمار وحال كونه جمعا
كرجال ومعنى الحد المذكور اسم دال على آحاد يقصد تلك الآحاد بحروف مفرده
كرجال فانه دال على آحاد يقصد تلك الآحاد حال الجمع بالراء والجيم واللام وانما قال
بحروف مفرده ولم يقل بمفرده لان صيغة المفردة لا يبقى حال الجمع في اكثر
الامر فلم يقصد تلك الآحاد حال الجمع بمفرده بل يقصد بحروف مفرده ولقائل
ان يقول ان قوله مقصودة زائد فلو قال ما دل على آحاد بحروف مفرده ليكفي قوله
فنحو تمر وركب ليس بمجموع على الاصح لا بالحد المذكور اي يلزم من الحد المذكور ان لا يكون تمر

وركب جمعا لعدم دلالتهما على آحاد مقصودة بحروف مفردهما لان التمر ليس بمجموع
لتمر لجواز اطلاقه على القليل وعدم جواز اطلاق الجمع على القليل ولجواز ان يقال
عندي خمسة ارطال تمرا ولان الركب ليس بجمع لراكب لانه لو كان جمعا له لكان جمع
كثرة لانتفاء كونه للقلة فلانه لو كان جمع كثرة لم يجئ تصغيره على لفظه نحو
ركيب فلم يكن جمعا وانما قال على الاصح لان فيه خلافا فقال بعضهم ان التمر جمع
تمرة والركب جمع راكب قوله ونحو فلك جمع اي ويلزم من تعريف الجمع المذكور
ان يكون فلك جمعا لانه يتغير ما لان الفلك المفرد على وزن قفل والجمع على
وزن بلق قوله وهو صحيح ومكسر الى آخره اي الجمع صحيح او مكسر لانه اما ان
يكون بناء واحده سالما او لا يكون فان كان الاول فهو صحيح وان كان الثاني
وهو مكسر ونحو فلك من الثاني لانكسار بنائه تقديرا قوله والصحيح الى آخره اي
الجمع الصحيح اما جمع المذكر نحو زيدين جمع زيد واما جمع مؤنث نحو زينبات جمع
زينب قوله المذكر الى آخره اي جمع المذكر اسم الحق بآخره واو مضموم ما قبلها
او ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة ليدل على ان معه اكثر منه غالبا من جنسه
وانما قال من جنسه ليعلم انه لا يقال لصاردون مان يكون بعض افرادهما شيا وبعضها
ركبا وانما قال غالبا لجواز اطلاق الجمع على الاثنين مجازا وانما لم يقل ههنا من جنسه
استغناء عنه بذكره في المثنى والاسم ان كان صحيحا او ملحقا به يلحق آخره هذه
الحروف من غير تغيير قوله فان كان آخره ياء قبلها كسرة الى آخره اي وان كان

آخر الاسم الذي يراد ان يجمع على هذا الجمع ياء قبلها كسرة نحو قاض حذفت الياء
نحو جاءني قاضون نقلت حركة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها لطلب الخفة
وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وكذلك في النصب والجر قوله وان كان
مقصورا اي وان كان الاسم الذي يجمع على هذا الجمع اسما مقصورا نحو مصطفى حذفت
الفه وبقي ما قبلها مفتوحا تقول في مصطفى جاءني مصطفون اصله جاءني مصطفيون
مصطفيون قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها في وقت الالف لالتقاء الساكنين
وبقي ما قبل الالف مفتوحا لعدم موجب تغييره قوله وشرطه ان كان اسما
فمذكر علم يعقل اعلم ان الاسم الذي يراد جمعه هذا الجمع اما اسم واما صفة فان
كان اسما فشرط صحة هذا الجمع منه امور ثلاثة وهي كونه مذكرا وعلما عاقلا لكون
هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره
فاعطي الاشرف للاشرف فان فقد فيه مجموع هذه الثلاثة كالعين او اثنان منها كالمراة
او واحد منها نحو اعوج علما للفرس لم يجمع هذا الجمع وان كان صفة فشرط صحة
هذا الجمع منه امور احدها ان يكون مذكرا عاقلا لما مر والثاني ان لا يكون افعل
الذي مؤنثه فعلاء نحو احمر حمراء فرقا بين افعل هذا وبين افعل التفضيل لصحة
جمع افعل التفضيل هذا الجمع نحو الافضلين ولا يشكل باجمع جمعاء لانه يجمع بالواو
والنون مع انه افعل فعلاء لانه ليس بصفة وكلامنا في الصفة واشار اليه بقوله
وان لا يكون افعل فعلاء وهو عطف على قوله فمذكر والثالث ان لا يكون فعلان

الذی مونثه فعلی نحو سکران وسکری للفرق بین فعلان هذا وبین فعلان الذی لیس
مونثه فعلی فالاول لا یجمع هذا الجمع والثانی نحو جمعه هذا الجمع نحو ندمانون فی جمع
ندمان والیه اشار بقوله ولا فعلان فعلی وهو عطف علی قوله افعل فعلاء والرابع
ان لا یستوی فیه المذکر والمونث نحو جریح وصبور اذا کان بمعنی مفعول لانهم لو جمعوا
هذا الجمع لقیل جمع جریحون فی المذکر وجریحات فی المونث فلزم الاختلاف بین صیغة
الجموع مع عدم الاختلاف وبین صیغتی المفردین فی المذکر والمونث فلزم مزیة
الفرع علی الاصل وانما قلنا بمفعول لانه لو کان بمعنی فاعل لجاز جمعه هذا الجمع لعدم
المانع وکذلک القول فی مفعال ومفعیل واشار الیه ولا مستویا فیه مع المونث
وهو عطف علی فعلان فعلی ای وان لا یکون المذکر مستویا فی اللفظ مع المونث والخامس
ان لا یکون بتاء التانیث نحو علامة ونسابة لکونه مونثا واعلم انه لا یحتاج الی
ذکر هذا الشرط الاستغنائه عنه بقوله فمذکر یعقل فعسی ان یذکر هنا لرفع وهم
من یتوهم ان المراد بالتذکیر من جهة المعنی فقط او للتاکید والمبالغة **قوله** ویحذف
نونه بالاضافة ای ویحذف نون الجمع بسبب الاضافة لما ذکرنا فی المثنی **قوله**
وقد شذ نحو سنین وارضین جواب عن سوال مقدر وهو ان یقال ان الارض
والسنة والاورة والجرة والقلة والثبة وما شابهها جمعت هذا الجمع وهو الارضون
والسنون والحرون والاورون والقلون والثبون مع انتفاء الشرایط المذکورة وهی
کونه مذکرا علما عاقلا فلا یکون الشروط المذکورة شروطا واجاب عنه المصنف بقوله

وقد شذ نحو سنین وقد یکلف قوم فی توجیهها ومحمله ان الواو والیاء والنون فیها لیست
للاعراب بل عوض عن تاء التانیث کما فی ارض او عن الاعلال والادغام کما فی سنة
وجرة وهو فی غایة السماحة **قوله** والمونث ما الحق اخره الف وتاء ای جمع المونث
الصحیح علی تقدیر حذف المضاف جمع سلم بناء واحده فیه ولحق اخره الف وتاء نحو
قایمات ولا یرد علیه الاشکال بحذف التاء لان تاء التانیث زایدة لیست من نفس
الکلمة **قوله** وشرطه ان کان صفة الی اخره ای لاسم المونث الذی یراد جمعه هذا
الجمع اما صفة واما غیر صفة فان کان صفة فاما ان یکون له مذکر او لا یکون فان
کان فشرطه ان مذکره جمع بالواو والنون لئلا یلزم مزیة الفرع علی الاصل ولم یجز
جمع مثل حمراء وسکری مفعول وفعیل بمعنی مفعول ومفعال ومفعیل هذا الجمع
لامتناع جمع مذکره بالواو والنون وان لم یکن له مذکر فشرطه ان لا یکون مجردا
من حرف التانیث نحو حایض وطامث اذا لم یعتبر الحدوث بل اعتبر انه اسم لحصول
ذلک الشیء للفرق بین الصفة باعتبار الحدوث وبینها باعتبار الثبوت قیل حایض و
طامث وجمع علی حوایض وطوامث واذا اعتبر الحدوث قیل حایضة وطامثة وجمع علی
حایضات وطامثات وان کان اسما غیر صفة لجمع بالالف والتاء مطلقا ای من غیر
اعتبار الشرط لعدم الاحتیاج الی الشرط نحو بیضات وطلحات وزینبات فی جمیع بیضة
وطلحة وزینب وقد یجمع بالالف والتاء لمذکر غیر عاقل نحو حمامات وسرادقات **قوله**
جمع التکسیر ما تغیر بناء واحده کرجال وافراس ای جمع التکسیر جمع تغیر بناء واحده

تحقیقا نحو رجال وافراس فی جمع فرس ورجل او تقدیرا نحو فلک وهجان فی جمع فلک و
هجان فان الفلک مفردا کقفل وجمعا کحمر وان الهجان مفردا کحمار وجمعا کرجال **قوله**
جمع القلة افعل وافعال وافعلة وفعلة هذه قسمة الجمع باعتبار آخر الی جمع القلة وجمع
الکثرة فجمع القلة هو الذی یطلق علی العشرة فما دونها من غیر قرینة وعلی ما فوقها
بقرینة وجمع الکثرة عکس جمع القلة ویستعار کل واحد منهما للاخر کقوله تعالی ثلثة قروء
فی موضع اقراء واوزان جمع القلة افعل کاکلب افعال کاحمال وافعلة کارغفة وفعلة
کغلمة والصحیح ای وجمع المذکر السالم کزیدین وجمع السالم کمسلمات وما عدا جمع القلة
التی ذکرناها جمع الکثرة **قوله** المصدر اسم الحدث الجاری علی الفعل وانما احتاج الی
تعریف المصدر هنا مع تقدم تعریف مفعول المطلق لان المراد بالمصدر هنا هو المصدر
العامل والفرق بینهما ظاهر لان کل مصدر لا بد له من فعل من لفظه ولیس کل مفعول
مطلق کذلک نحو ویله وویحه فالمفعول المطلق اعم من المصدر فقوله اسم الحدث
شامل لغیره نحو ویله وویحة وبقوله الجاری علی الفعل یخرج عنه لانه لا فعل له یجری
علیه والمراد بالجاری علی الفعل ان یکون له فعل یصح ان یذکر المصدر بیانا مدلول الفعل
قوله وهو من الثلاثی سماع ای المصدر من الفعل الثلاثی سماعی یرتقی الی اثنین
وثلاثین بناء وفی غیر الثلاثی قیاسی وهو من افعل افعال ومن فعل تفعیل وتفعلة وفعال
وتفعال ومن افتعل افتعال ومن انفعل انفعال ومن استفعل استفعال ومن تفعل
تفعل وتفعال ومن فاعل مفاعلة وفعال ومن فعلل فعللة وفعلال ومن افعلل افعلال

ومن افعال افعیلال **قوله** ویعمل عمل فعله سواء کان بمعنی الماضی او بمعنی غیر الماضی
اعنی الحال والاستقبال لان عمله لکونه فی تقدیر ان مع الفعل والفعل المقدر اما ماض
او حال او مستقبل فاذن یعمل مع کل واحد منها وانما قید عمله بقوله اذا لم یکن مفعولا مطلقا
لانه اذا کان مفعولا مطلقا فحکمه غیر ما ذکره هنا **قوله** ولا یتقدم معموله علیه ای ولا
یتقدم معمول المصدر علیه فلا یقال اعجبنی زیدا ضرب عمرو لکونه فی تقدیر ان الموصول
مع الفعل فکما لا یتقدم ما فی حیز صلة ان علیه کذلک لا یتقدم ما فی حیز صلة المصدر علیه
قوله ولا یضمر فیه ای ولا یضمر الفاعل فی المصدر لانه لو اضمر فیه لاضمر فی المثنی
والمجموع قیاسا علی الواحد لکن لا یجوز اضماره فی المثنی والمجموع لانه یستلزم اجتماع
التثنیتین فی المثنی وهما تثنیة الفاعل واجتماع الجمعین فی المجموع وهما جمع المصدر
جمع الفاعل **قوله** ولا یلزم ذکر الفاعل ای ولا یلزم ذکر الفاعل المصدر نحو اعجبنی ضرب
زیدا والا لزم الاضمار فیه اذا کان مسندا الی مضمر وقد تبین انه لا یجوز **قوله** ویجوز
اضافته الی الفاعل ای ویجوز اضافة المصدر الی الفاعل کقوله تعالی فلولا دفع الله الناس
بعضهم ویضاف قلیلا الی المفعول محذوفا کان الفاعل کقوله تعالی من دعاء الخیر
ای من دعاء الناس الخیر او لم یکن کقوله امن رسم دار مربع ومصیف لکن اضافته الی الفاعل
اکثر من اضافته الی المفعول لاحتیاج الفعل وشبهه الی الفاعل اکثر ولهذا قال وقد یضاف
لقد المفید للتقلیل ویعلم من قوله ویجوز اضافته الی الفاعل ان عمله منونا اولی ولیته
انه اکثر مشابهته للفعل لکونه نکرة کالفعل **قوله** واعماله باللام قلیل ای واعمال

المصدر المعرف باللام التعريف تعليل وليته تعذر تقديره بان مع الفعل ح لانه لا يدخل
اللام على ان مع الفعل فكذلك لا يدخل على المصدر المقدر بها وقد جاء في الشعر
ضعيف النكاية اعداءه ؁ يخال الفرار يراخي الاجل **قوله** فان كان مطلقا اى فان كان
المصدر مفعولا مطلقا فهو اما ان بدلا او غير بدل فان كان غير بدل فالعمل للفعل
سواء كان مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او لم يكن كقولك ضربا زيدا لمن دفع الوط
وان كان بدلا من الفعل وذلك بان يكون لازم الحذف نحو سقيا زيدا فوجهان لـ
جاز ان يكون الفعل عاملا وجاز ان يكون المصدر عاملا من حيث انه نايب عن الفعل
ويمكن ان يقال ان معناه جاز ان يكون المصدر من حيث مصدر عاملا وجاز ان يكون
المصدر من حيث انه بدل من الفعل عاملا **قوله** اسم الفاعل الى اخره اى اسم
الفاعل اسم اشتق من فعل لمن قام به الفعل فقوله اشتق من فعل احترز به عن غير
المشتق فانه لا يسمى اسم الفاعل وشامل لغيره من المشتقات من الفعل كاسم المفعول
والصفة المشبهة واسماء الزمان والمكان والالة واسم التفضيل وبقوله لمن قام به
خرج عنه اسماء الزمان والمكان والالة واسم المفعول لكون الفعل غير قايم بها وبقوله
بمعنى الحدوث خرج عنه الصفة المشبهة واسم التفضيل لكونهما بمعنى الثبوت لا بمعنى
الحدوث **قوله** وصيغته لمجرد الثلاثي على وزن فاعل اى وصيغة اسم الفاعل من
الفعل الثلاثي على وزن فاعل ولهذا سمى بر لكثرة الثلاثي على صيغة مضارعه تميم مضمومة
في اوله وبكسر ما قبل آخره لفظا نحو مكرم او تقديرا نحو محار ومحمر سواء ما كان آخره

مكسورا او لم يكن نحو منحل من ادخل ومتذكر من تذكر بتذكرا لا ما شذ نحو اسهب فهو
مسهب واحصن فهو محصن والفج فهو ملفج واعسب المكان فهو حاشب واورش فهو
وارش وايفع فهو يافع **قوله** ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال او الاستقبال الى آخره
اى ويعمل اسم الفاعل عمل فعله لازما كان او متعديا لكونه مشابها له من حيث الزنة
ودلالته على المصدر كالفعل واحتماله على احد الزمانين كالفعل ودخول لام التاكيد
عليه فان ضاربا مثل يضرب من حيث الزنة ودال على الضرب واحد الزمانين ويمكن
دخول لام التاكيد عليه لكن هذا العمل اى عمل فعله بشرط كونه للحال والاستقبال
لان الفعل الذى يعمل اسم الفاعل عمله وهو المضارع ليس بمعنى الماضي وانما لم يعمل
عمل الفعل الماضي لانتفاء المشابهة بينهما من حيث الزنة فان ضاربا مثل يضرب
لا مثل ضرب ويشترط الاعتماد على صاحبه اعنى الاعتماد على المبتداء او على ذى الحال او
على الموصوف او بشرط الاعتماد على الهمزة او على حرف النفى لانه سقوى بذلك على
العمل اما فى الصور الثلاث الاول فلانه مستعمل فى اصل وضعه فى المعنى فلا بد من شئ
محكوم به عليه وهو مذكور ح واما فى الصورتين الاخيرين فلوقوعه موقعا هو بالفعل
اولى اعلم انه لو قال ويشترط عدم وصفه نصفه وبعدم تصغيره لكان اولى لخروجه
بالوصف والتصغير عن مشابهة الفعل اما خروجه بالوصف فظاهر واما بالتصغير فلانه
وصف فى المعنى فامثلة عمله بهذا الشرايط زيد قايم ابوه وجانى زيد قايما ابوه ومررت
برجل قايم ابوه وما قايم زيد واقايم زيد والمراد بقوله يعمل عمل فعله ان عمل فعله

ان كان لازما يكون لازما وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى
مفعول واحد وان كان الى اثنين كان اسم الفاعل كذلك كما ان فعله يتعدى الى الظرفين
والحال والمصدر والمفعول والمفعول معه وساير الفضلات كذلك هو اليها والمراد بالحال
والاستقبال تحقيقا او حكاية حتى لا يشكل بمثل قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد
فان كان باسطا هنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال **قوله** فان كان للماضي
وجبت الاضافة اى فان كان الاسم الفاعل بمعنى الماضي وجبت اضافته الى مفعوله
اضافة معنوية لانه غير عامل ح لانتفاء شرط عمله مع ذكر مفعوله وانما قال
معنوية لان هذه الاضافة ليست فى تقدير الانفصال والذى يصحح جواز مررت بزيد
ضاربك امس خلافا للكسائى فانه قال لم يجب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى
الماضي او بمعنى المستقبل او بمعنى الحال وقد عرفت ضعفه ودليله جواز قولهم زيد معطى
عمرو درهما امس وعمل المعرف باللام بمعنى الماضي نحو جانى الضارب زيدا امس
وانت تعرف الجواب عنهما عقيبه **قوله** فان كان معمول آخر اى وان كان الاسم
الفاعل الذى بمعنى الماضي معمول آخر غير الذى اضيف اليه نصب بفعل مقدر دل عليه اسم
الفاعل نحو زيد معطى عمرو درهما امس فدرهما منصوب باعطى المقدر وكذلك ان كان له
مفعولان غيره نصبا بتقدير الفعل نحو زيد معلم عمرو اباه افضل العلماء امس وكذلك
اذا كان له ساير الفضلات **قوله** فان دخلت اللام على اسم الفاعل استوى الجميع اى الماضي
والحال والاستقبال فى عمله لانه فعل بالحقيقة ح عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم

لكراهتهم ادخال اللام عليه تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا او امس **قوله**
وما وضع منه للمبالغة اى اسم الفاعل الموضوع للمبالغة مثل اسم الفاعل الذى ليس
للمبالغة فى العمل وشرايط المذكورة وانما عمل مع زوال المشابهة اللفظية لقيام المبالغة
فيه مقام المشابهة اللفظية تقول زيد ضراب ابوه عمروا الان او غدا او زيد الضراب ابوه
عمرا الان او غدا او امس وامثلة ما وضع للمبالغة مذكورة فى الكتاب فقوله ما وضع
مبتداء وقوله مثله خبره **قوله** والمثنى والمجموع مثله اى ومثنى اسم الفاعل ومجموعه
مثل اسم مفرد اسم الفاعل فى العمل تقول الزيدان ضاربان عمروا والزيدون ضاربون
عمروا الآن او غدا وتقول الزيدان هما الضاربان عمروا والزيدون هم الضاربون عمروا
الآن او غدا او امس وانما احتاج الى ذكر المثنى والمجموع لانهما قد يكونان على وزن الفعل
نحو ضاربتين وضاربات وضراب وضرب وضروب زيدا وانما عملا وانهما لم يكونا على
وزن الفعل اطرادا للباب المثنى والمجموع **قوله** ويجوز حذف النون مع العمل اى ويجوز
حذف نون تثنية اسم الفاعل وجمعه السالم المعرفين بلام التعريف مع العمل اى
مع نصب ما بعدهما تحقيقا واستطالة بالصلة لكون اللام بمعنى الموصول كبيت الكتاب
الحافظوا عورة العشيرة لا ياتيهم من وراءهم نطف وانما لم يتعرض بحذف النون
عند الاضافة لانه معلوم فى باب المثنى والمجموع ويعلم انه لا يجوز حذف النون
مع العمل من غير التعريف تحقيقا لانه ليس بصلة **قوله** اسم المفعول ما اشتق
من فعل لمن وقع عليه اسم المفعول اسم اشتق من فعل لمن وقع عليه ذلك فقوله

ما اشتق من فعل احتراز به عن غير المشتق من فعل فانه لا يسمى اسم مفعول وشامل
لغيره من المشتقات المذكورة عند بعض نفيا سم الفاعل وبقوله لمن وقع عليه خرج عنه
غيره قوله وصيغته من الثلاثي المجرد على وزن المفعول غالبا وبه سمي لكثرة الثلاثي
ومن غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم فاعله بفتح ما قبل الاخر تميم مضمومة وفتح
ما قبل الاخر لفظا نحو مدخل من برجل او تقديرا نحو مختار ومحمر قوله وامره في العمل
والاشتراط الى اخره اي واسم المفعول في عمله عمل فعله واشتراط عمله من كونه بمعنى
الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما ومن عدم اشتراط كونه
بمعنى الحال والاستقبال مع الالف واللام وعلته ما مر فمضروب يعمل عمل يضرب
ومعطى يعمل عمل يعطى يقول زيد مضروب غلامه ومعطى ابوه درهما الآن او غدا وزيد
المضروب غلامه الآن او غدا او امس ومن جملة شرايط عمله ان لا يكون موصوفا ولا
مصغرا لما ذكرنا في اسم الفاعل قوله الصفة المشبهة ما اشتق من فعل لازم لمن قام
ذلك الفعل به على معنى الثبوت اي الصفة المشبهة اسم اشتق من فعل لازم لمن قام ذلك
الفعل به على معنى الثبوت فقوله ما اشتق من فعل احتراز به عن غير المشتق من فعل فانه لا يسمى
صفة مشبهة وبقوله لازم يخرج عنه اسم الفاعل المتعدي واسم المفعول وافعل
التفضيل المشتق من المتعدي وبقوله لمن قام به يخرج عنه اسماء الزمان والمكان والآلة
وبقوله على معنى الثبوت فيدل على نفس الثبوت فلو زاد على الحد قيدا اخر وهو قولنا فقط
لخرج عنه اسم التفضيل قوله وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل اي وصيغة صفة

المشبهة مخالفة لصيغة اسم الفاعل ومختلفة ايضا على حسب السماع يقول في حسن حسن
وفي صعب صعب وفي ظرف ظريف وفي شد شديد قوله وتعمل عمل فعلها مطلقا
اي وتعمل الصفة المشبهة عمل فعلها مطلقا اي من غير اشتراط الزمان لعدم اعتبار
الزمان في مدلولها لان المراد من قولنا زيد حسن ثبوت الحسن لاحد وثبوته لكن يشترط
اعتمادها على صاحبها او الهمزة او ما لما ذكرنا في اسم الفاعل قوله وتقسيم مسايلها
ان يكون الصفة اي وتقسيم مسايل الصفة المشبهة ان يكون الصفة المشبهة بلام
التعريف او بغير اللام وعلى التقديرين فمعمولها اما مضاف واما معرف بلام التعريف او
مجرد عنهما فهذه ستة اقسام حاصلة من ضرب اثنين في ثلاثة وعلى كل واحد من التقادير
الستة معمولها اما مرفوع واما منصوب واما مجرور فصير المجموع ثماني عشرة مسئلة
حاصلة من ضرب ستة في ثلاثة والمرفوع منها ستة والمنصوب ستة والمجرور ستة
والرفع في المرفوعات الست على الفاعلية والنصب في المعارف من المنصوبات
حملا على التشبيه بالمفعول وفي النكرات منها على التمييز والجر في المجرور الست على الاضافة
قوله وتفصيلها حسن وجهه برفع وجهه ونصبه وجره وحسن الوجه برفع الوجه
ونصبه وجره وحسن وجه برفع الوجه ونصبه وجره والحسن وجهه برفع ونصبه
وجره والحسن الوجه برفع وجه ونصبه وجره والحسن وجه برفع وجه ونصبه وجره
قوله اثنان منها ممتنعان اي اثنان من هذه الوجوه الثماني عشرة ممتنعان احدهما
الحسن وجهه بجر وجهه والثانية الحسن وجه بجر وجه لعدم افادة الاضافة فيها

خفة ولامتناع اضافة ما فيه اللام الى النكرة قوله واختلف في حسن وجهه اي واختلف
في صحة مسئلة واحدة منها وهي حسن فقال قوم انها لا تصح لاستلزامها اضافة الشي
الى نفسه لان الوجه هو الحسن وقال قوم انها تصح ومنعوا استلزامها اضافة الشيء
الى نفسه لكون الحسن اعم من الوجه قوله والبواقي ما كان فيها ضمير واحد احسن
اي والبواقي من الثماني عشرة بعد اسقاط مسئلتين منها او ثلثة احدها احسن
وهو ما كان فيها ضمير واحد لتحقق ما يحتاج اليه من غير زيادة ومسايله حسن
وجهه برفع وجهه وحسن الوجه بالاضافة فحسن الوجه بتنوين حسن ونصب الوجه
وحسن وجها والحسن وجهه برفع وجهه والحسن الوجه بالجر والنصب والحسن وجها
وحسن وجه بالاضافة وثانيها حسن وليس باحسن وهو ما كان فيه ضميران اما حسنه
فلوجود المحتاج اليه واما عدم احسنيته فلوجود الزايد على المحتاج اليه ومسايله
حسن وجهه بنصب الوجه وجره والحسن وجهه بنصب الوجه وثالثها قبيح
وهو ما لا ضمير فيه لعدم المحتاج اليه وهو الضمير ومسايله الحسن برفع الوجه
وحسن وجه برفع الوجه الحسن وجه برفع الوجه قوله ومتى رفعت بها فلا ضمير
فيها اشارة الى ضابطة يعرف بها ما فيه ضمير واحد وما فيه ضميران وما ليس فيه
ضمير وتقديرها ان الضمير المذكور في الوجه مدرك بالحسن لكونه بارزا فاذا عرفت
ذلك فنقول متى رفعت بالصفة ما بعدها فلا ضمير فيها لامتناع وجود فاعلين
لعامل واحد وح يكون الصفة رافعا ما بعدها في انها لا يثنى ولا يجمع ويكون تذكيرها

وتانيثها باعتبار فاعلها الظاهر وان لم ترفع بالصفة ما بعدها كان فيها ضمير الموصوف
سواء نصبت ما بعدها او جررته لاحتياج الصفة الى الفاعل قوله فيونث ويثنى
ويجمع اي اذا تحقق وجود الضمير فيها اذا كان ما بعد الصفة منصوبا او مجرورا تونث
وتثنى وتجمع بحسب الضماير المستكنة فيها الراجعة الى ذلك الصفة موصوفها
يقول مررت بهند الحسنة الوجه ومررت برجلين حسيني الوجهين وبرجال حسنين
الوجوه لوجوب مطابقة الضمير العايد الى المظهر واذا عرفت انه اذا كان ما بعد الصفة
مرفوعا لم يكن في الصفة ضمير وانه اذا كان منصوبا او مجرورا كان فيها ضمير فنقول
اذا كان ما بعدها مرفوعا فاما ان يكون فيما بعدها اي في الوجه في مثالنا ضمير او لا
يكون فان فيها ضمير واحد وان لم يكن لم يكن فيها ضمير وان كان ما بعدها منصوبا
او مجرورا فلا يخلو من ان يكون فيما بعدها ضمير او لا يكون فان كان فيها ضميران
وان كان الثاني كان فيها ضمير واحد قوله واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين
مثل صفة المشبهة فيما ذكر اي واسم الفاعل الغير المتعدي واسم المفعول الغير
المتعدي الى مفعول ثان مثل الصفة المشبهة في جواز المسايل الست عشرة المذكورة
في الصفة المشبهة لان جواز هذه المسايل في الصفة المشبهة انما هو لشبهها
باسمي الفاعل والمفعول فجوازها فيهما بطريق الاولى يقول زيد قايم الاب ومضروب
برفع الاب ونصبه وجره وهكذا الى اخر المسايل وانما قيد اسمي الفاعل والمفعول
بغير متعديين لانها لو كانا متعديين لم يجز فيها هذه المسايل للالتباس الا ترى

انما لو كانا متعديين وجوزنا تلك المسايل وقلنا زيد ضارب اباه وزيد معطى
اباه مثلا لم يعلم ان اباه في المثال الاول مفعول الضارب او فاعل نصب تشبيها
بالمفعول في المثال الثاني انه مفعول ثان لمعطى ومفعول اول اقيم مقام الفاعل
نصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني محذوف وكذا اذا قلنا زيد ضارب
ابيه وزيد معطى ابيه لم يعلم ان ابيه في المثال الاول مفعول ضارب او فاعل
له اضيف اليه وان ابيه في المثال الثاني مفعول اول لمعطى اقيم مقام الفاعل او مفعول
ثان له اضيف اليه وليست الصفة واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين كذلك
اذ لا مفعول لهما فلا يحصل الالتباس قوله اسم التفضيل ما اشتق من فعل
لموصوف بزيادة على غيره اى اسم التفضيل اسم اشتق من فعل لموصوف بزيادة
على غيره فقوله ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره فقوله ما اشتق من فعل
شامل لغيره من المشتقات من الفعل وقوله لموصوف يخرج اسمي الزمان والمكان
والالة لانها ليست لموصوف وقوله بزيادة على غيره يخرج اسمي الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة لانها ليست بزيادة على غيرها وانما قال اسم التفضيل
ولم يقل افعل التفضيل ليتناول خيرا وشرا اعلم ان الحد المذكور ليشكل بمثل
احنك الشاتين وابل من حنيف الحاتم لانهما غير مشتقين من فعل وقوله وهو
افعل ان اسم التفضيل على وزن افعل غالبا قوله وشرطه ان يبنى من ثلاثي
المجرد لم يكن اى وشرط اسم التفضيل ان يبنى من فعل ثلاثي مجرد من الزوايد

ليمكن بناء افعل عنه الا ترى انك لو اردت بناءه من يستخرج فان لم يحذف منه شيء
لم يمكن وان حذفت الزوايد حتى قلت هو اخرج لم يعلم ان المراد منه كثير الخروج
او كثير الاستخراج اعلم انه يشكل بمثل افلس واذلى واعطى واجرى لانه ليس مبنيا
من فعل ثلاثي مجرد فاذا لو قال وشرطه غالبا لكان اصوب قوله وليس بلون
ولا عيب اى وشرطه ايضا مع كونه ثلاثي مجردا ان لا يكون لونا ولا عيبا لان من
اللون والعيب افعل لغير التفضيل نحو احمر واعور فلو بنى منهما افعل التفضيل
التبس احدهما بالاخر الا ترى انك لو قلت احمر لم يعلم ان المراد ذو حمرة
او زايد على الحمرة اعلم ان المراد بالعيب هو العيب الظاهر حتى لا يشكل بمثل
اجهل واضل سبيلا قوله فان قصد غيره اى فان قصد تفضيل غير الثلاثي
المذكور هو الرباعي نحو دحرج وغير المجرد من الزوايد نحو يستخرج والالوان والعيوب
نحو الحمرة والعور توصل الى تفضيله بثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وهو مثل
اشد واقبح واكثر مما كان مناسبا له تقول هو اشد استخراجا واكثر بياضا
واقبح عمى فالمثال الاول لغير المجرد والثاني للون والثالث للعيب قوله وقياسه للفاعل
اى وقياس اسم التفضيل ان يبنى للفاعل دون المفعول لانه لو بنى لكل واحد منهما
لحصل الالتباس ولو رجح المفعول على الفاعل لبقى اكثر الافعال بلا تفضيل لانه في
اكثر الامر للفعل اللازم ولان المبالغة في الفاعل امس حاجة في المفعول ولان
الفاعل اكثر من المفعول ولان الفاعل اكثر من المفعول ولان المفعول فضلة والفاعل

مقصود فبناؤه للمقصود اولى قوله وقد جاء للمفعول اى وقد جاء اسم التفضيل
مبنيا للمفعول لكنه قليل كقولهم هو اعذر والوم واشغل واشهر واعرف وغيرها
قوله ويستعمل على احد ثلثة اوجه اى ويستعمل اسم التفضيل على احد ثلثة
اوجه وهو ان يكون مضافا نحو زيد افضل القوم او مع من نحو زيد افضل من عمرو
او معرفا باللام نحو زيد الافضل وانما يستعمل مع احد هذه الثلاثة ليعلم المفضل
والمفضل عليه فاذا لا يجوز ان يقال زيد الافضل من عمرو لحصول الاستغناء بكل
واحد من اللام ومن عن الاخر لدلالة كل واحد منهما على تعيين المفضل والمفضل
عليه ولا يشكل بمثل قوله ولست بالاكثر منهم حصى لكون من بمعنى في فكانه قال
ولست بالاكثر فيهم كقولهم زيد الافضل من بين الرجال ولا يجوز ايضا ان يقال
زيد افضل لعدم تعيين المفضل عليه الا ان يعلم فيجوز بغير احد هذه الثلاثة كقوله تعالى
يعلم السر واخفى قوله فاذا اضيف فله معنيان اى فاذا استعمل اسم التفضيل
مضافا كان له معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد زيادته على من اضيف اليه
ح يشترط فيه ان يكون من جملة ما يضاف اليه وداخلا فيه لمشاركته المضاف اليه
ولهذا لا يقال الملائكة افضل البشر وبالعكس ولا الخز الين الكتان بل يقال افضل
من البشر والين من الكتان ولا يلزم من دخوله في المضاف اليه التناقض لانه داخل
فيه من حيث الشركة وغير داخل من جهة التفضيل قوله فلا يجوز يوسف احسن اخوته
اى فاذا كان انه يشترط ان يكون داخلا في المضاف اليه لم يجز ان يقال يوسف احسن

اخوته لاستلزامه اجتماع النقيضين لانه بتقدير اضافة الاخوة الى الضمير العايد الى يوسف
لزم ان يكون خارجا عنهم فيلزم ان يكون داخلا فيهم وداخلا خارجا عنهم وهو اجتماع
النقيضين قوله والثاني ان يقصد به زيادة مطلقة اى والمعنى الثاني الذي يقصد به
حين كونه مضافا وهو ان يقصد به تفضيل وزيادة مطلقة لا على ما اضاف اليه
فيكون هذه الاضافة للتخصيص والتوضيح نحو نصيب اشعر اهل جلدته فيجوز مثله
يوسف احسن اخوته اى لاجل انه يقصد به زيادة مطلقة ولا يقصد به تفضيل
على ما يضاف اليه يجوز ان يقال احسن اخوته لانه لم يلزم منه اجتماع النقيضين
لعدم دخوله في المضاف اليه قوله ويجوز في الاول الافراد والمطابقة
لمن هو له اى ويجوز في المضاف بالمعنى الاول الافراد في جميع الاحوال اى عدم
المطابقة نحو زيد افضل القوم الزيدان افضل القوم الزيدون افضل القوم لكونه
مشابها لافعل من حيث انه ذكر المفضل عليه في كل واحد منهما ويجوز المطابقة
نحو زيد افضل القوم الزيدان افضلا القوم الزيدون افضلوا القوم هند فضلى
القوم الهندان فضليا القوم الهندات فضليات القوم لكونه مخالفا للافعل
من حيث وجود الاضافة فيه وعدمها في افعل من قوله واما الثاني والمعرف
باللام فلا بد من المطابقة اى المضاف بالمعنى الثاني وهو المضاف لمجرد التوضيح
والتخصيص والمعرف باللام فلا بد فيهما من المطابقة لكونهما مستحقين للمطابقة
وعدم المانع عن المطابقة وهو مشابهتها لافعل من لعدم ذكر المفضل عليه فيها

امثلتها ظاهر قوله والذي بمن مفرد مذكر لا غير اي اسم التفضيل الذي
من لا يستعمل الا مفردا مذكرا لصيرورته من كالجزء منه وح لا يمكن تثنية اسم
التفضيل ولا جمعه ولا تانيثه قبل ذكر من ولا لزم الحاق علامة التثنية والجمع والتانيث
قبل مضي الاسم بتمامه ولا بعده لعدم جواز الفصل فيه بين الاسم وبين علامة
تثنيته وجمعه وتانيثه قوله ولا يعمل في مظهر الا اذا كان جاريا على شيء وهو في
المعنى صفة لمسبب لذلك الشيء مفضل باعتبار ذلك الشيء مفضل على نفسه باعتبار
غير ذلك الشيء حال كون هذا التفضيل منفيا كقولهم ما رايت رجلا احسن في عينه
الكحل منه في عين زيد فاحسن جار على رجل وهو في المعنى صفة لمسبب وهو الكحل
والكحل مفضل باعتبار الرجل ومفضل على نفسه باعتبار غير الرجل اعني عين زيد حال
كون هذا التفضيل منفيا وانما لم يعمل فيه في المظهر اذا لم يوجد الشرط المذكور
لعدم كونه بمعنى الفعل لعدم دلالة الفعل على التفضيل ودلالته على التفضيل
وانما قال ولا يعمل في مظهر لانه يعمل في المضمر من غير هذا الشرط لان العمل
في الظاهر اقوى فيحتاج الى شرطه لانه بمعنى حسن الى آخره اشارة الى علة عمل اسم
التفضيل عند حصول الشرط المذكور اي انما يعمل ح لانه بمعنى حسن لان معنى
قولك ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد هو معنى قولك ما رايت
رجلا حسن في عينه الكحل مثل حسنه في عين زيد بخلاف ما اذا لم يوجد هذا الشرط
فانه لم يكن بمعنى حسن مع انهم لو لم يعملوا اسم التفضيل ح لرفعوه ولو رفعوا اسم التفضيل

في مثال المذكور وهو احسن لكان خبر مبتداء والكحل مبتداء فيلزم الفصل بين احسن
وبين معموله الذي هو منه باجنبي وهو الكحل وهو غير جايز قوله ولك ان تقول احسن
في عينه الكحل من عين زيد اي فيجوز لك ان تقول فيه بعبارة اخرى اخصر من الاولى مع
كون معناهما واحدا وهي ان تقول ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين قوله
وان قدمت ذكر العين اي فان قدمت ذكر العين على اسم التفضيل جاز فيه عبارة
اخرى من غير ذكر من معها كقولك ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل اي ما رايت
كعين زيد عينا احسن فيها الكحل وهو مثل ما انشده سيبويه مررت على وادي السباع ولا ارى
كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تاية واخوف الا ما وقى الله ساريا
لانه قدم المفضل عليه وهو وادي السباع على افضل التفضيل وهو اقل من غير
ذكر من ولا ارى في محل النصب بانه حال وعامله مررت وكوادي السباع مفعول
ثان لقوله ولا ارى وحين يظلم جملة ظرفية حال عن وادي السباع واديا منصوب
بانه مفعول اول لقوله ولا ارى وان جعلنا ارى بمعنى ابصر فان كوادي السباع حالا
من واديا او صلة بلا ارى واقل صفة لواديا وركب فاعل اقل وتاية تميز عن اقل
واخوف عطف على اقل وما في قوله الا ما بمعنى من وساريا منصوب بانه حال عن ضمير
اخوف او تميز بمعنى سرى فيكون صفة واقعة موقع المصدر قوله الفعل
ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة فقوله ما دل على معنى شامل
للكلم الثلاث وقوله في نفسه يخرج الحرف مقترن باحد الازمنة يخرج الاسم وينبغي

ان يراد بها الكلمة وبالدلالة الدلالة الاولية وبالاقتران الاقتران بحسب اصل الوضع
حتى لا يتوجه النقوض المذكورة في حد الاسم قوله ومن خواصه الى آخره فقوله
ومن خواصه اشارة الى انه ذكر بعض خواصه لكونه اشهر واكثر استعمالا والاربعة
الاولى مخصوصة باول الفعل والاخيران باخره وانما اختص قد بالفعل لانه لتقريب
الماضي الى الحال او لتقليل المستقبل وهما لا يوجدان الا في الفعل وانما اختص سوف
والسين بالفعل لانهما لتخصيص الفعل المضارع المشترك بين الحال والاستقبال بالاستقبال
وانما اختص الجوازم بالفعل لاختصاص الجزم به لكونه في الفعل عوضا عن الجر في الاسم
وانما اختص تاء التانيث الساكنة بالفعل لان وضعها لتدل على ان فاعل الفعل
مؤنث وانما قيدت التاء بالساكنة لان المتحركة داخلة على الاسم وانما اختص نحو تاء فعلت
والمراد به الضماير المرفوعة البارزة المتصلة لامتناع ثبوت الضماير المرفوعة البارزة
المتصلة في الاسماء والحروف اما في الحروف فظاهر واما في الاسماء فلانها لو اتصلت
بالاسم لزم اجتماع الالفين في المثنى والواوين في الجمع فلم يتصل به في الواحد
ايضا اطرادا للباب قوله الماضي ما دل على زمان قبل زمانك اي الماضي فعل دل
على زمان قبل زمان انت فيه وهو زمان الحال فقوله ما دل على زمان شامل لجميع
الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالدلالة انما هو بحسب اصل الوضع
لئلا ينتقض بمثل لم يضرب وان ضربت ضربت وزوجت وبعت والمراد بما هو الفعل
لئلا ينتقض بمثل امس ولم يصرح به للعلم به قوله مبني على الفتح مع غير الضمير

المرفوع المتحرك والواو وخبر بعد خبر اي الماضي مبني على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا
نحو رمى او خبر مبتداء محذوف اي هو مبني وانما بني على الحركة لوقوعه موقع الاسم
وبني على الفتح لكونه اخف وانما قال مع غير الضمير المرفوع لانه لو كان مع هذا الضمير
وجب سكونه نحو ضربت لكراهتهم اجتماع اربع حركات متواليه فيما هو كالكلمة
الواحدة لشدة اتصال الفعل بفاعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن
مثل ضربا وانما قال ومع غير الواو لانه لو كان مع الواو وجب ضمه للمجانسة نحو ضربوا
قوله المضارع ما اشبه الاسم باحد حروف نايت قوله ما اشبه الاسم شامل
للماضي لكونه مشابها له لوقوعه موقعه وقوله باحد حروف نايت يخرج الماضي
والتاء فيه للسببية او للمصاحبة وقوله لوقوعه مشتركا تبيين للجملة التي بها يشبه
الاسم بسبب احد حروف نايت او معه وهي وقوع كل واحد مشتركا ومخصصا
اما اشتراك الاسم فكرجل واما تخصيصه فنحو هذا الرجل واما اشتراك الفعل المضارع
فنحو يضرب لكونه مشتركا بين الحال والاستقبال واما تخصيصه فبالسين او سوف
نحو سيضرب او سوف يضرب قوله فالهمزة للمتكلم تبيين لمعاني حروف نايت فالهمزة
علامة للمتكلم المفرد مذكرا او مؤنثا نحو اضرب وليوافق لفظ انا والنون للمتكلم مع غيره
نحو نضرب ليوافق لفظ نحن مذكرين كانا او مؤنثين او احدهما مذكرا والاخر
مؤنثا ومجموعا كان او مؤنثا وقد يستعمل للواحد للتعظيم كقوله تعالى نحن نقص عليك
احسن القصص والتاء للمخاطب المذكر ولمثناه وجمعه نحو تضرب يا زيد وتضربان

يا زيدان وضربون يا زيدون وللمخاطب المؤنث ولمثناه ولجمعه نحو تضربين يا هند
وتضربان يا هندان وتضربن يا هندات ليوافق لفظ انت وللمؤنث الغائبة والغائبتين
نحو هند يضرب والهندان يضربان والياء للغائب غير المؤنث وللمؤنثين وهو المفرد
المذكر ومثناه ومجموعه ومجموع المؤنث الغائبة تقول نحو زيد يضرب الزيدان يضربان
الزيدون يضربون النساء يضربن قوله وحرف المضارعة مضموم في الرباعي
مفتوح فيما سواه شروع في بيان حركات هذه الحروف والاصل فيها الفتح لكونه
اخف وانما ضمت في الرباعي وهو ما كان على اربعة احرف نحو اكرم ودحرج وقاتل
وكرم فرقا بينه وبين الثلاثي الا ترى انك لو قلت وضرب اضرب بفتح الهمزة في
مضارعهما حصل الالتباس ولم يفعل بالعكس لكون الرباعي اقل فيدخل في غير
الرباعي نحو افتعل وانفعل واستفعل وغيره قوله ولا يعرب من الفعل غيره اذا لم
يتصل به نون التاكيد ولا نون جمع مؤنث وانما لم يعرب غير المضارع من الافعال
لعدم عليه الاعراب فيه وانما اعرب هذا النوع لمشابهته الاسم على ما قوله وانما لم يعرب
هذا النوع اذا اتصل به نون التاكيد لانه لو اعرب على ما قبله لم يعلم انه مسند الى الواحد
او الى غيره في نحو هل يضربن ولو اعرب عليه يجري الاعراب على ما يشبه التنوين
وهو غير جائز وانما لم يعرب ايضا اذا اتصل به نون جمع مؤنث لان هذا النون اوجبت
تسكين ما قبلها قياسا على فعلت وفعلن وعند حصول السكون يتعذر الاعراب
وفي عبارة الكتاب نظر لانه يدل على ان غير المضارع لا يعلم يعرب اذا لم يتصل به النون

المذكورة

المذكورة ويعرب اذا اتصل به وليس المراد ذلك بل المراد انه لا يعرب من الفعل الا
المضارع ويعرب المضارع اذا لم يتصل به النون واذا كان كذلك يجعل قوله اذا لم
يتصل به قيدا في المفهوم من كلامه وهو ان المضارع يعرب لا قيدا في المذكور وهو لا يعرب
غير المضارع اذا لم يتصل به النون قوله واعرابه نصب ورفع وجزم وليس للجر لئلا
يلزم مزيد اعرابه على اعراب الاسم قوله فالصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع
بيان لتفصيل اصناف المضارع فانه يختلف في الاعراب ليعطي كل صنف ما يستحقه
من الاعراب فالصحيح المجرد عن الضمير البارز المرفوع الذي هو للتثنية والجمع مؤنثا
كان او مذكرا او المخاطب المؤنث اعرابه بالضمة حال الرفع وبالفتحة حال النصب
وبالسكون حال الجزم تقول هو يضرب ولم يضرب والمراد بالصحيح الفعل المضارع
الذي لا يكون في آخره الف ولا واو ولا ياء قوله والمتصل به ذلك بالنون
وحذفها اي واعراب المضارع المتصل به الضمير البارز المرفوع لاحد الامور
المذكورة بثبوت النون حال الرفع ويحذفها حال الجزم والنصب وهي في خمسة
امثلة هي هما يضربان وانتما تضربان وهم يضربون وانتم تضربون وانت
تضربين ولن تضربا ولن تضربوا ولن تضربي ولم تضربا ولم يضربوا ولم تضربي
وانما جعل اعرابها بالحروف لمشابهتها صورة المثنى والمجموع في الاسماء وانما
سقط النون حال الجزم لانه بمنزلة الحركة في المفرد فكما سقط الحركة حال الجزم
فكذلك النون وانما سقط النون حال النصب لكون الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء

فكما تبع النصب الجر في الاسماء فكذلك تبع النصب الجزم في الافعال قوله
وللمعتل بالواو والياء الى آخره اي واعراب المعتل الاخر بالواو والياء نحو يغزو ويقضي
بالضمة تقديرا حال الرفع لاستثقالهم الضمة على الواو والياء وبالفتحة لفظا
حال النصب تقول هو يغزو ويقضي ولن يغزو ولن يقضي بخفة الفتحة وبحذف
الحرف حال الجزم نحو لم يغز ولم يقض لانه اذا لم يجد الجازم الحركة حذف الحرف
قوله وللمعتل بالالف اي واعراب المعتل بالالف نحو يخشى بالضمة حال الرفع
وبالفتحة حال النصب تقديرا نحو هو يخشى ولن يخشى لعدم قبول الالف الحركة وبحذف
حال الجزم لعلة ان الحركة قوله ويرفع اذا تجرد عن الناصب والجازم اشارة الى عامل
رفع المضارع وهو كونه مجردا عن العوامل اللفظية اعني ناصب المضارع وجازمه
نحو يقوم زيد قوله وينتصب بان ولن وكي واذن الى آخره اشارة الى نواصب
الفعل المضارع وهي ان ولن وكي واذن وان المقدرة بعد احد حروف المذكورة
فلما فرغ عن عدها قال فان نحو اريد ان تحسن الي وان تصوموا خير لكم وهو
ظاهر وان في المثالين المذكورين متعين لان يكون ناصب المضارع ولا يحتمل ان
يكون مخففة من المثقلة لوجوب ذكر سوف والسين او قد او حرف النفي مع ان المخففة
الا ان النصب في المثال الاول بالفتحة لفظا وفي الثاني بحذف النون قوله والتي
تقع بعد العلم هي المخففة من المثقلة وليست هذه اي ان التي تقع بعد العلم نحو علمت
ان سيقوم هي ان المخففة من المثقلة وليست ان الناصبة للفعل المضارع لامتناع

اجتماع

اجتماع الناصبة مع العلم لكون الناصبة للرجاء والطمع الدالين على ان ما بعدهما
غير معلوم التحقق وكون العلم دالا على ان ما بعدها معلوم التحقق والمراد بالعلم
كل ما هو بمعنى العلم واعلم انه اذا دخل ان المخففة من المثقلة المضارع لا بد ان يكون
المضارع مع السين او سوف او مع قد او حرف النفي ولهذا اورد مثالين ليكون
كالعوض من المحذوف للتخفيف والفرق بين ان الناصبة والمخففة قوله
والتي تقع بعد الظن فيها الوجهان اي وان التي تقع بعد الافعال الدالة على
الظن ففيها الوجهان اي جاز ان يكون ناصبة وجاز ان يكون مخففة من المثقلة
نحو ظننت ان يقوم وان سيقوم لجواز وقوع كل واحد منهما بعد الظن قوله
ولن نحو لن ابرح اي مثال لن الناصبة قوله تعالى لن ابرح ومعنى لن نفي الاستقبال
ولهذا لا يستعمل الا مع الفعل المستقبل وهو اكد من لا في الاستقبال وقيل انها
للتابيد قوله واذن اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي لا يكون ما بعدها
معمولا لما قبلها والا لزم توارد العاملين على معمول واحد وهما اذن وما قبلها
والثاني ان يكون الفعل مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يكونان الا في
الاستقبال كقولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة فان فقد احد الشرطين
نحو انا اذن احسن اليك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا او كلاهما
كقولك لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع قوله اذا وقعت بعد الواو
والفاء فوجهان اي اذا وقعت اذن بعد الفاء كقولك مجيبا لمن قال انا اتيك فاذن

اكرمك او بعد الواو كقوله تعالى واذن لا يلبثون جاز الرفع لاعتماد ما بعد ها على ما قبلها وجاز النصب لان الفعل مع الفاعل لما كان مفيدا مستقلا عن غير النظر الى حرف العطف فكانه غير معتمد على ما قبلها **قوله** وكى مثل اسلمت كى ادخل الجنة ومعناها السببية اى ومثال كى ادخل الجنة ومعناها السببية اى ويكون ما قبلها سببا لما بعدها فان الاسلام سبب لدخول الجنة وهى ناصبة للفعل المضارع عند الكوفيين وهو اختيار المصنف وليس بحرف جر وليس النصب بعدها باضمار ان كما هو مذهب البصريين لدخول اللام عليه كقوله تعالى لكيلا يكون على المؤمنين حرج **قوله** وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبلها اى نصب بعد حتى باضمار ان شرط ان يكون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها سواء كان مستقبلا عند الاخبار او لم يكن لجواز قولك اليوم سرت امس حتى ادخل البلد بالنصب اذ الغرض هو الاخبار عن الدخول المترقب عند ذلك السير من غير نظر الى حصوله وحتى يكون بمعنى كى اى للسببية وهو غالب نحو اسلمت حتى ادخل الجنة بمعنى الى ان تغيب الشمس وقد يكون كى ادخل الجنة وقد يكون بمعنى الى اى بمعنى انتهاء الغاية نحو سرت حتى تغيب الشمس بمعنى الى ان تغيب الشمس لان السير ليس سببا لغيبوبة الشمس وانما اضمر ان بعدها لكونها حرف جر وامتناع دخول حرف الجر الفعل فاضمر ان بعدها ليكون فى تقدير الاسم فحتى فى المثال الاول من الامثلة المذكورة فى الكتاب بمعنى كى وما بعدها مستقبل تحقيقا فى المثال الثانى يحتمل ان يكون بمعنى كى وبمعنى

الى وما بعدها غير مستقبل بل بالنظر الى يحتمل ان يكون ما قبلها وفى المثال الثالث بمعنى الى وما بعدها مستقبل تحقيقا **قوله** فان اردت الحال تحقيقا او حكاية اى فان فقد كون بعدها مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها وذلك بارادتك الحال تحقيقا نحو سرت اليوم حتى ادخل البلد وانت مخبر من السير حال الدخول او تقديرا كقولك اليوم سرت حتى ادخل البلد امس وانت سرت ودخلت امس وقصدت الاخبار اليوم عن تلك الحال كانت حرف ابتداء فرفع ما بعدها وانما لم ينصب ح لكون حتى حرف ابتداء لا حرف جر وانما لم يجز ان تكون حرف جر لامتناع تقدير ان بعدها لكون ان الداخل على المضارع للطمع والرجاء الدالين على الاستقبال وتحقق المنافاة بين الحال والاستقبال **قوله** ويجب السببية اى اذا كانت حتى حرف ابتداء وجب ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها لانه لما بطل الاتصال اللفظى بين ما بعدها وما قبلها وجب تحقق الاتصال المعنوى لتحقق الغاية التى هى مدلولها كقولهم مرض فلان حتى لا يرجونه فالمرض هو سبب عدم الرجاء **قوله** ومن ثم امتنع الرفع فى كان سيرى حتى ادخلها فى الناقصة الى آخره اى ومن اجل ان حتى تكون حرف ابتداء ح امتنع ان يقال كان سيرى حتى ادخلها بالرفع فى كان الناقصة لانه على تقدير الرفع كان ما بعدها جملة مستقلة لا تعلق لها بما قبلها فيبقى كان الناقصة بلا خبر وهو غير جائز لفساد المعنى ومن اجل ان ما قبلها يجب ان يكون سببا لما بعدها ح امتنع الرفع فى قولك اسرت حتى تدخلها بالرفع لانه يكون

ما بعدها خبرا مستانفا منقطعا فانه لا تعلق له بما قبلها وما قبلها سبب لما بعدها لانه وهو مشكوك فيه لوجود فيه الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك بوقوع السبب وانه محال **قوله** وجاز لما آخره اى اذا كان كان تامة جاز ان يقال كان سيرى حتى ادخلها بالرفع لعدم المانع وهو لزوم الحال وهو بقاء كان الناقصة بلا خبر وفاعل جاز ضمير عايد الى الرفع اى وجاز الرفع فى كان سيرى **قوله** وانهم الى آخره اى فاذا كان الاستفهام عن تعيين الفاعل نحو ايهم سار حتى يدخلها جاز الرفع لعدم لزوم المحال وهو الحكم بوقوع المسبب مع الشك فى وقوع السبب لان سبب الدخول هو السير لا السائر المعين وههنا لم يقع الشك فى السير وانما وقع فى تعيين السائر **قوله** ولام كى الى آخره اى مثال لام كى نحو اسلمت لادخل الجنة والنصب بعدها باضمار ان سميت لام كى لانه بمعنى كى وانما وجب تقدير ان بعدها لكونها حرف جر وامتناع دخول حرف الجر الفعل فقدرت ان ليكون ما بعدها فى تقدير الاسم **قوله** ولام الجحود الى آخره اى لام الجحود لام زايدة لتاكيد النفى الداخل على كان كقوله تعالى وما كان الله ليعذبهم والفرق بين هذه اللام ولام كى ان لام كى للتعليل بخلاف هذه ويلزم اختلال المعنى بحذفها بخلاف هذه لكونها زايدة وانما يجب تقدير ان بعدها لما ذكرنا فى لام كى **قوله** والفاء الى آخره اى نصب ما بعد الفاء باضمار ان بشرطين احدهما ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها

لانه انما عدل عن الرفع الى النصب ليدل عليه والثانى ان يكون قبلها احد المذكورة فى الكتاب لان ما قبلها ليس بسبب لما بعدها الا عند تحقق احد هذه الامور ولهذا لم يجر فى الموجب الا فى الضرورة كقوله سانزك منزلى لبنى تميم والحق بالحجاز فاستريحا وارادبه ان الحق فاستريح مثال الامر زرنى فاكرمك ومثال النهى لا تشتمنى فاضربك ومثال النفى لا يقضى عليهم فيموتوا ومثال الاستفهام هل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ومثال التمنى يا ليتنى كنت معهم فافوز فوزا عظيما ومثال العرض الا تزورنا فنكرمك وتقدير الاول ليكن منك زيارة فاكرام منى وتقدير الثانى لا يكن منك شتم فضرب منى وتقدير الثالث لا يكون قضاء عليهم فموتهم وتقدير الرابع هل حصول شفعاء فشفاعة لنا وتقدير الخامس ليت كونا لى كونا معهم ففوزا عظيما وتقدير السادس الا ليس منك زيارة فاكرام منى وانما كان تقديرها كذا لانه لما قصد ان الاول سبب للثانى وجب اضمار ان ليعلم انه كذلك ولما اضمر ان كان ما بعد الفاء فى تقدير المصدر وهو العطف فوجب ان يجعل ما قبله ايضا فى تقدير المصدر لئلا يلزم عطف الاسم على الفعل فاذا تقرر ذلك فنقول ايتنى فاكرمك جملة واحدة لانه فى تقدير ليكن منك اتيان فاكرام منى فاذا كان كذلك لم يكن الجزءان بمنزلة الشرط والجزاء على الحقيقة وانما سماه النحاة جوابا نظرا الى المعنى **قوله** والواو بشرطين الجمعية وان يكون قبلها مثل ذلك اى نصب بعد الواو باضمار ان بشرطين احدهما الجمعية والثانى ان يكون قبلها احد الامور المذكورة والعلة فى اشتراط الشرطين

ى العلة المذكورة فى الفاء والاحكام الواو كالاحكام الفاء لان الواو للعطف كالفاء
فاضماران بعده ليعلم الجمعية ولزم منه جعل الفعل الذى قبله فى تقدير المصدر
ليكون عطف الاسم على الاسم مثال النفى لا اخدمك وتجفونى فالمراد نفى اجتماع
الامرين ومثال الاستفهام هل تعيننى واكرمك فالمسؤل عنه اجتماع الامرين اعنى
الاعانة والاكرام ومثال النهى كقوله لا تنه عن خلق وتاتى مثله عار عليك اذا فعلت عظيم
فالمنهى عنه ههنا هو النهى عن الشئ مع طلب مثله ومثال الامر زرنى واكرمك فالمطلوب
هو الزيارة مع الاكرام ومثال التمنى ليت لى مالا وانفق فالمتمنى هو حصول المال مع
الانفاق ومثال العرض الا تنزل وتصيب خيرا فالمعروض عليه النزول مع اصابة الخير
وهذا معنى الجمعية فى كل واحد منها وتقدير الاول لا يكون منى خدمة وجفاء منك و
تقدير الثانى هل حصول اعانة لى منك واكرام لك منى وتقدير الثالث لا يكن منك نهى
عن خلق واتيان بمثله وتقدير الرابع ليكن منك زيارة لى واكرام لك منى وتقدير
الخامس ليت لى حصول مال وانفاقا وتقدير السادس لا يكون منك نزول واصابة
خير منى قوله واو بمعنى الى ان ينصب الفعل بعدها باضماران لانه بمعنى الى او حتى
اولا واما ما كان فيلزم تقدير ان بعدها حتى يكون الفعل معها فى تقدير المصدر
لاختصاص هذه الاشياء بالاسماء تقول لالزمنك او يعطينى حقى اى الى ان يعطينى
حقى هذا ما ذكره المصنف فى الشرح وذكر غيره ان او حرف العطف كالواو الا انها
للشك والواو للجمع وانما اضمر ان بعدها ليعلم ان الثانى لم يدخل فى حكم الاول

بل المراد ان القصد فى اللزوم لاجل الاعطاء ولما قدر فى تقدير المصدر فقد قيل او
كذلك ليكون عطف الاسم على الاسم فيكون تقديره ليكن منى لزوم او اعطاء منك وهو
فى قوة قولنا لالزمنك الى ان يعطينى او حتى تعطينى حقى او الا ان يعطينى قوله
والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما اى ينصب بعد الحروف العاطفة الفعل المضارع
بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما لئلا يلزم عطف الفعل على الاسم كقوله
للبس عباءة وتقر عينى احب الى من لبس الشفوف ويجوز اظهار ان مع لام كى
ومع الحروف العاطفة على الاسم اما مع لام كى فللفرق بين لام كى ولام الجحود
ولم يفعل بالعكس لكون لام الجحود زايدة ولام كى لام غير زايدة واما مع الحروف العاطفة
فلكراهتهم عطف الفعل لاسم ظاهرا قوله ويجب مع لا فى اللام اى ويجب اظهار ان مع
لا اذا كان قبلها اللام لئلا يتوالى اللامان واعلم انه ممتنع اظهار ان مع غير لام كى
والعاطفة لدلالة القرينة عليها وكون الحذف اخصر فالتزموا حذفها فهذه الحروف
التى تضمر بعدها ان على ثلاثة اقسام قسم يمتنع اظهار ان بعده وقسم يجب وقسم
يجوز قوله ويجزم بلم ولما الى آخرها اى ويجزم فعل المضارع بهذه الكلمات وهو
اشارة الى جوازم الفعل وهى قسمان احدهما جوازم فعل واحد والآخر جوازم الفعلين
الاربع وهى لم ولما ولام الامر ولا فى النهى قوله وكلم المجازاة عطف على لم وهى القسم
الثانى من القسم المذكورين اعنى جوازم الفعلين وهو ضربان ضرب حرف وهو ان
وضرب اسم يتضمن معنى ان للايجاز والاختصار وهو ضربان ظرف وغير ظرف

والطرف اما ان يستعمل الا مع ما وحيث واذ لتمنعهما عن الاضافة المانعة عن الانجزام
لان المضاف اليه مرفوع لوقوعه موقع الاسم والرفع والجزم متنافيان واما ان يستعمل
مع ما ومجردا عنها وهو اين فى المكان ومتى فى الزمان كقوله تعالى اينما تكونوا يدرككم
الموت وكقوله اين تصرف بنا الغداة تجدنا نصرف نحوها للتلاقى وكقوله
متى ما تلقنى فردين ترجف روانف اليتيك وتستطارا وكقوله متى تاته تعشو الى
ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقد واما ان لا يستعمل مع ما وهى انى كقوله
فاصبحت انى تاتها تلتبس بها كلا مركبيها تحت رجلك شاجر وغير الظروف
ما ومن واى ومهما وامثلته قوله ارى العمر كنزا ناقصا كل ليلة وما تنقص الايام
والدهر ينفد ومن يكرمنى اكرمه وقوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وقوله
مهما تاتنا به من الاية والاصل فى مهما على وجهين احدهما ما على ان ما الثانية زايدة
فهو بمنزلة ما ثم ابدل من الالف الهاء لتحسين اللفظ والثانى ان يكون مه واضافة اقبل ما كان
قايلا قال فى اقبل ما لا تقدر عليه فقال المخاطب مه ما الفعل افعل ثم جريا مجرى كلمة
واحدة ويجزم لها كما يجزم بما وانما لم تتضمن هذه الاسماء مع لو مع انها حرف الشرط
ان يكون للاستقبال ولو ليس كذلك بل الماضى قوله واما مع كيفما واذا فشاذ اى
الجزم بكيفما واذا شاذ لاستحالة المعنى فى كيفما لانه من المستحيل ان يكون على اى حال هو
عليها والمنافاة بين اذا وان الشرطية لان اذا للتخصيص وان الشرطية للعموم وقد
يجزم باذا الضرورة الشعر كقوله • واذا تصبك من الحوادث نكبة • فاصبر فكل غيابة فستنجلى

والكوفى يجوز الجزم بكيف مع ما وبدونها قوله وبان مقدرة عطف على قوله بلم اى ويجزم
الفعل بان مقدرة وقد يجئ بيانه قوله فلم لقلب المضارع ماضيا الى اخره لما فرغ
من تعداد الجوازم شرع فى تبيين معانيها فقال لم لقلب المضارع الى معنى الماضى ولنفيه
قوله ولما مثلها اى ولما مثل لم فى قلب المضارع الى معنى الماضى ونفيه قوله
ويختص بالاستغراق وجواب حذف الفعل اشارة الى الفرق بين لما ولم بعد اشتراكهما
فيما ذكر اى ويختص لما باستغراق نفى الفعل فى الزمان الماضى الى زمان الحال فلم لنفى
فعل ولما لنفى قد فعل تقول ندم زيد ولم ينفعه الندم اى عقيب الندم ولم يلزم الاستمرار
الى وقت الاخبار وتقول قد ندم زيد ولما ينفعه الندم لزم استمرار عدم النفع
من الماضى الى وقت الاخبار لازدياد معناها بزيادة ما ويختص ايضا لما بجواز حذف
فعله نحو قد ندم زيد ولما اى ولما ينفعه لان اصله زيدت عليه ما فنابت مناب
الفعل وقد جاء حذف الفعل مع لم شاذا كقوله واحفظ وديعتك التى استودعتها
يوم الاعارب ان وصلت وان لم واعلم انه قد تفصل بين لم والفعل حملا على الجار
لضرورة الشعر • فاصبحت مغانيها قفارا رسومها كان لم سوى اهل من الوحش
تؤهل • ولما مشترك بين كونه اسما وبين كونه حرفا الا انه اذا كان اسما فهو مخصوص
بالماضى واذا كان حرفا فهو مخصوص بالمضارع قوله ولام الامر اللام المطلوب بها
الفعل اى ولام الامر لام يطلب بها الفعل مبنيا للمفعول لزمته مطلقا وان كان مبنيا
للفاعل لزمته مسندا الى المتكلم والغايب واما فى غيرهما فنادر كقوله فلتفرحوا قوله

ولا للنهي ضدها اي لا التي للنهي ضد لام الامر وهو الذي يطلب به ترك الفعل وهو
يدخل على جميع انواع المضارع المبني للمفعول والفاعل مخاطبا او غايبا او متكلما
قوله وكلم المجازاة تدخل على الفعلين اعلم ان كلمة المجازاة وهي المذكورة من قبل
تدخل على الفعلين ليدل على ان الاول سبب للثاني فالاول سبب والثاني مسبب ويسمى
الاول شرطا والثاني جزاء اعلم ان المراد بالسبب هو السبب في العقل لئلا يشكل بمثل
ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة مع ان الثاني سبب للاول في الخارج لان حصول
الاول في العقل سبب لحصول الثاني فيه ثم ان الشرط والجزاء ان كانا مضارعين نحو ان
تقم اقم مجزوم كل واحد منهما واجب لكون كل واحد منهما معربا والجازم موجودا وان
كان الشرط مضارعا والجزاء ماضيا نحو ان تضرب ضربت فالجزم ايضا واجب في الاول
لكونه معربا ووجود الجازم فيه واشار اليه بقوله فان كانا مضارعين او الاول
فالجزم اي فالجزم واجب وان كان الشرط ماضيا والجزاء مضارعا نحو ان ضربت
اضربك فالوجهان في الجزاء الرفع والجزم اما الرفع فلان حرف الشرط لما لم يعمل في
الشرط الذي هو اقرب اليه فلان لا يعمل في الجزاء الذي هو ابعد عنه اولى واما الجزم
فلكونه معربا ووجود الجازم ومثال الجزم كثير ومثال الرفع قول زهير ، وان اتاه
خليل يوم مسغبة ، يقول لا غايب مالي ولا حرم ، واشار اليه بقوله وان كان الثاني
اي وان كان الجزاء مضارعا واللغة الاولى صيغة لان الثاني معرب والجازم موجود و
ان كانا ماضيين نحو ان قمت قمت فلا جزم في كل واحد منهما لكونهما مبنيين

قوله واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى الى اخره اشارة الى بيان الجزاء
الذي يمتنع دخول الفاء عليه والجزاء الذي يجوز ولا يجب والجزاء الذي يجب والضابطة
فيه انه اذا اثر حرف الشرط في الجزاء معنا قطعا لم يجز دخول الفاء عليه لعدم الاحتياج
اليه وان احتمل تاثيره وعدم تاثيره فيه جاز الامران واذا لم يؤثر قطعا يجب دخول
الفاء عليه ليدل على انه جواب الشرط فاشار الى الاول بقوله واذا كان الجزاء ماضيا
بغير قد لفظا او معنى اي اذا كان الجزاء ماضيا لفظا نحو ان ضربت ضربت او معنى
نحو ان ضربت لم اضرب ولم يقترن به قد لفظا ولا معنى لم يجز دخول الفاء
عليه لتحقق تاثير حرف الشرط فيه وهو جعله الاستقبال وانما قال بغير قد لفظا
او معنى لانه لو كان مع قد لفظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او معنى
كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وجب دخول الفاء لانتفاء تاثير حرف
الشرط فيه لان الغرض للماضي المحقق واشار الى الثاني بقوله وان كان مضارعا مثبتا
او منفيا بلا فالوجهان اي وان كان الجزاء مضارعا مثبتا جاز الامران دخول الفاء
من حيث انه جعل خبر مبتداء محذوف فلم يؤثر فيه حرف الشرط نحو ان قمت فتقوم
اي فهو يقوم وترك الفاء من حيث لم يجعل خبر مبتداء بل جواب الشرط وهو اولى
لان عدم الحذف اولى من الحذف نحو ان قمت تقم وكذلك اذا كان الجزاء مضارعا
منفيا بلا جاز الوجهان دخول الفاء كقوله تعالى ومن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا
ولا رهقا اي جعل الا لنفي الاستقبال فلم لحرف الشرط تاثير فيه لامتناع اجتماع العلتين

على معلول واحد وجاز ترك الفاء ان جعل لا لمجرد النفي فكان لحرف الشرط تاثير فيه
لجعله للاستقبال وانما قيد المنفي بلا لان المنفي بما او لن يجب دخول الفاء عليه
لامتناع تاثير حرف الشرط فيه لان المراد بالمنفي بما هو الحال مع كونه جوابا للشرط
وبالمنفي بلن هو الاستقبال واشار الى الثالث بقوله والا فالفاء يعني اذا لم يكن الجزاء
ماضيا بغير قد لفظا او معنى ولم يكن المضارع مثبتا ولا منفيا بلا وجب دخول الفاء
لامتناع تاثير حرف الشرط فيه سواء كان جملة اسمية كقوله تعالى افان مت فهم
الخالدون او امرا كقوله تعالى ان كنتم تحبون الله فاتبعوني او نهيا كقوله تعالى وان علمتموهن
مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار او استفهاما كقولك ان تركتنا فمن يرحمنا او دعاء
كقولك ان اكرمتنا فرحمك الله او كان ماضيا مقترنا بقد لفظا او تقديرا كما مر او
منفيا بما او لن كما مر وغير ذلك قوله ويجيء اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء
كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون وانما جاء اذا مع الجملة
الاسمية موضع الفاء لدلالتها على التعقيب كالفاء لانها للمفاجاة وانما لم يجيء موضع
الفاء في غير الجملة الاسمية لان اذا التي للمفاجاة لا تدخل الا على الجملة الاسمية
الا نادرا قوله وان مقدرة بعد الافعال الخمسة اذا قصدت السببية اي يجزم فعل
المضارع بان مقدرة بعد الافعال الخمسة التي هي الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض
اذا قصد ان الاول سبب للثاني نحو اسلم يدخل الجنة اي ان تسلم تدخل الجنة ولا تكفر
تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل وابن بيتك ازرك اي ان تعرفني بيتك ازرك وليته

عندنا نحدثنا اي ان كان عندنا يحدثنا والا تنزل نصب خيرا اي ان تنزل تصب
خيرا والمعنى في الجميع ان وقع الاول وقع الثاني لان الاشياء الخمسة المذكورة تتضمن
معنى الطلب والطلب لا يكون الا الغرض فيكون في ضمن هذه الخمسة سبب لمسبب وهو
ما بعدها وليس الخبر كذلك فانه ليس للطلب ولهذا لم يجزم في النفي قوله وامتنع
لا تكفر تدخل النار لان المضمر يجب ان يكون من جنس المظهر فتقديره ان لا تكفر تدخل النار
وهو محال خلافا للكسائي فانه جوزه اعتمادا منه على وضوح المعنى قوله مثال الامر
صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارع هذا تعريف لامر
المخاطب المبني للفاعل وليس تعريفا لمطلق الامر لخروج امر الغايب وامر المخاطب المبني
للمفعول عنه فقوله صيغة يطلب بها الفعل شامل لغيره من امر الغايب وامر المخاطب
المبني للمفعول وقوله من الفاعل المخاطب يخرج الغايب والمتكلم نحو ليضرب زيد ولاضرب
انا وامر المخاطب المبني للمفعول نحو لتضرب انت وقوله بحذف حرف المضارعة يخرج
مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا في القراءة الشاذة ومثل ما تضرب زيد لا يليس
بحذف حرف المضارعة قوله وحكم اخره حكم المجزوم اي وحكم اخر هذا الامر حكم اخر
المجزوم نحو اضرب واغز وارم واخش بحذف الواو والياء والالف كما يقول لم يضرب
ولم يرم ولم يخش وفي التثنية اغزوا وارميا واخشيا بحذف النون كما تقول لم يغزوا
ولم يرميا ولم يخشيا وانما كان حكمه حكم اخر المجزوم تشبيها له بما فيه لام الامر من حيث ان كل
واحد منهما يطلب الفعل وانما قال حكمه حكم المجزوم ولم يقل مجزوم لكونه مبنيا لعدم علة

للاعراب وعدم مشابهة الاسم بعدم حروف نات **قوله** فان كان بعده ساكن
اشارة الى كيفية اخذ الامر من الفعل المضارع وهي ان يحذف حرف المضارعة متحرك
اسكن اخره واجعل ابدا امرا تقول في يعد عد وفي تضارب ضارب والها في قوله بعده
عايدا الى حرف المضارعة ولم يذكر هذا القسم لظهوره وان كان بعده ساكن وهو ليس
برباعي ز ت عليه همزة وصل متحركة لتمكن النطق به وتلك الهمزة مضمومة ان كان بعد
الساكن ضمة للاتباع ومكسورة فيما سواه سواء كان بعد الساكن كسرة نحو اضرب
من تضرب او فتحة نحو اعلم من تعلم لتعدد الضم والفتح لحصول الالتباس الا ترى انك لو
قلت من تضرب اضرب بضم الهمزة لالتبس بالماضي الرباعي المبني للمفعول وبمضارع
الرباعي للمتكلم ولو قلت اضرب بفتح الهمزة لالتبس بامر الرباعي ولو قلت من يعلم اعلم بضم
الهمزة لالتبس بمضارع ما لم يسم فاعله للمتكلم ولو قلت من يعلم اعلم بفتح الهمزة لالتبس
بالماضي الرباعي ولما فرغ عن كيفية بناء الاخر الثلاثي اورد امثلة وهي اقبل واضرب
واعلم فالاول مثال ان يكون بعد الحرف الساكن مضموم والثاني مثال ان يكون بعد
حرف الساكن مكسور والثالث مثال ان يكون بعد الحرف الساكن مفتوح وان كان
بعده ساكن وهو رباعي ردت الهمزة المفتوحة الساقطة من المضارع لانتفاء موجب
حذفها وهو اجتماع الهمزتين او الحمل على ما فيه اجتماع الهمزتين **قوله** ويكون مفتوحة
مقطوعة لكونها اصلية مفتوحة في الاصل يقول في تكرم تواكرم وانما حذفت الهمزة
من المضارع لكراهة اجتماع الهمزتين في المتكلم نحو ااكرم وحذفت في البواقي يكرم وتكرم

ولم يسم اطراد الباب **قوله** فعل ما لم يسم فاعله الى اخره اي فعل ما لم يسم فاعله فعل حذف
فاعله واسند الى ما يقوم مقام الفاعل للاختصار او للابهام او الجهل بالفاعل وغيره و
الغرض من ذكره هنا كيفية بنائه فان كان الفعل ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل اخره
للتمييز بين بناء الفاعل وبين بناء المفعول ولم يقتصر على ضم الاول لئلا يلتبس بمضارع
ما لم يسم فاعله في اعلم ولا على كسر ما قبل الاخر لانه لا يتميز في مثل علم هذا اذا لم يكن
في اول الفعل همزة وصل ولا تاء اما اذا كان في اوله همزة وصل بضم الحرف الثالث
مع ضم الهمزة لرفع الالتباس يقول في انطلق واقتدر واستخرج انطلق واقتدر و
استخرج بضم الهمزة والحرف الثالث وانما لم يقتصر على ضم الهمزة لحصول الالتباس
بالامر عند سقوط الهمزة في الدرج في نحو قولك الا انطلق والا استخرج والا اقتدر
واما اذا كان فيه التاء نحو باب تفعل وتفاعل بضم التاء مع ضم الحرف الثاني تقول في
تعلم وتجاهل وتجوهل بضم التاء والحرف الثاني لئلا يلتبس تعلم بمضارع علم
وتجاهل بمضارع جاهل والثاني مع التاء عطف على الثالث وقوله خوف اللبس اشارة
الى علة جميع ما ذكره من قبل **قوله** ومعتل العين الافصح قيل وبيع اعلم ان في بناء
ما لم يسم فاعله في الفعل الماضي المعتل العين ثلاث لغات احدها قيل وبيع واشار اليه
بقوله الافصح قيل وبيع واصلهما قول وبيع نقلت حركة الواو والياء الى ما قبلهما بعد سلب
حركته فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها فصار قيل وبيع والثانية قيل وبيع بالاشمام
وهو تهيئة الشفتين للتلفظ بالضم من غير التلفظ به ولا يدرك الا البصير وهو فصيح

ليؤذن بان اصل ما قبلها الضم واشار اليه بقوله وجاء الاشمام والثالث قول وبوع
بالواو الساكنة وضم الاول وهو قليل ووجهه انه حذفت الحركة من الواو والياء
للاستثقال ثم قلبت الياء في بيع واوا لضم ما قبلها واشار الى هذه اللغة بقوله والواو
وهو عطف على الاشمام اي وجاء الواو واعلم انه قوله ومعتل العين الافصح قيل وبيع
على الاطلاق ليس بجيد لان عور وسيد ليس كذلك بل الاصوب ان يقول معتل العين
المقلوبة الفا **قوله** ومثله باب اختير وانقيد دون استخير واقيم اي مثل بناء
ما لم يسم فاعله من الماضي المعتل العين من الثاني بناء ما لم يسم فاعله من باب
اختير وانقيد في انه يجوز فيه ثلاث لغات دون باب استخير واقيم اما الاول فلان
اصل اختير وانقيد اختير وانقود اي تير وقود مثل قول وبيع في وقوع الضمة
على الفاء ووقوع الكسرة بعدها على الواو والياء فجاز فيه ما جاز في بيع وقيل
واما الثاني فلان اصل استخير واقيم استخير واقوم وهما ليسا مثل بيع وقول
في وقوع الضم على الفاء والكسرة بعدها على الياء او الواو فلم يلزم اي يجوز فيه ما جاز
في مثل قيل وبيع وان كان مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل اخره اي ان كان الفعل الذي
يراد ان يبنى فيه ما لم يسم فاعله مضارعا ضم اوله و ما قبل اخره لتمييز عن الفاعل
ولم يجز الاقتصار على احدهما لان الاقتصار على فتح ما قبل الاخر لم يفد في مثل يعلم وعلى
الضم في مثل يخرج تقول في يضرب يضرب **قوله** ومعتل العين ينقلب فيه عينه
الفا اي ان كان المضارع الذي بني ما لم يسم فاعله معتل العين ينقلب عينه الفا وان

كان واوا او ياء تقول في يقول ويبيع يقال ويباع لان اصلهما يقول ويبيع فنقلت حركة
الواو والياء الى ما قبلهما فكانتا في موضع الحركة مع انفتاح ما قبلهما فقلبتا الفا فصار يقال
ويباع **قوله** المتعدي وغير المتعدي اي الفعل اما متعد واما غير متعد لانه اما
ان يتوقف فهمه على متعلق او لا يتوقف فالاول هو المتعدي نحو ضرب فان فهمه يتوقف
على شيء يتعلق به ضرب الضارب والثاني غير المتعدي نحو قعد فان فهمه لا يتوقف
على شيء يتعلق به قعود القاعد وغير المتعدي يصير متعديا باحد ثلاثة اشياء
وهو الهمزة نحو اذهبت زيدا او تضعيف العين نحو فرحت زيدا او حرف الجر
نحو مررت بزيد **قوله** والمتعدي يكون الى واحد واثنين اي المتعدي يتعدى
الى مفعول واحد نحو ضرب زيد عمرا والى اثنين لاقتضاء معناه اياهما وهو على
ضربين احدهما وهو ان لا يكون المفعول الثاني فيه عبارة عن الاول ويجوز الاقتصار
على احدهما كاعطى وكسى نحو اعطيت زيدا درهما وكسوت زيدا جبة والثاني ان
يكون المفعول الثاني فيه عبارة عن الاول ولا يجوز الاقتصار على احدهما كعلم
نحو علمت زيدا فاضلا ويتعدى الى ثلاثة مفاعيل كاعلم وارى وانبأ ونبأ واخبر
وخبر وحدث الا ان اعلم وارى تعديتهما الى ثلاثة بالاصالة بل الخلاف فان علم
متعد الى مفعولين فاذا دخل عليه الهمزة يتعدى الى ثلاثة لزيادة الهمزة في الفعل
معنى يزيد بسببه مفعول واذا قلت علمت زيدا عمرا جاهلا كان معناه صيرت
زيدا ذا علم بان عمرا جاهل وكذلك ارى واما البواقي فمتعدية بنفسها الى المفعول

واحد والى اخره بواسطة حرف الجر يقول انبات تك عن زيد وقد يحذف حرف الجر لكنها لما كان فيها معنى الاعلام جريت مجرى في تعديتها الى ثلاثة مفاعيل **قوله** وهذه مفعولها الاول المفعول اعطيت اى هذه الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل حكم مفعولها الاول كمفعول اعطيت بمعنى انه يجوز ان يذكره مفردا من غير ذكر المفعولين الاخيرين ويجوز ان يذكره مع ذكر المفعولين الاخيرين كما انه يجوز ان يذكر المفعول الاول لاعطيت منفردا عن الثاني ويجوز ان يذكرهما مع ذكر الثاني **قوله** والثاني والثالث كمفعولي علمت اى حكم مفعولي هذه الافعال الثاني والثالث كحكم مفعولي علمت بمعنى يجوز ترك مفعوليها الثاني والثالث معا ولا نقتصر على احدهما كما لا نقتصر على احد مفعولي علمت لان مفعولي هذه الافعال الثاني والثالث هما مفعولا باب علمت على الحقيقة يقول اعلمت زيدا عمروا خير الناس واعلمت زيدا من غير ذكر الثاني والثالث واعلمت عمروا خير الناس من غير ذكر المفعول الاول ولا يقال ان يقول اعلمت زيدا عمروا من غير ذكر الثالث ولا اعلمت زيدا خير الناس من غير ذكر الثاني **قوله** افعال القلوب ظننت وحسبت الى اخره اعلم ان افعال القلوب ما ذكره وهي تدخل على الجملة الاسمية اعني المبتدا والخبر لبيان ما يكون تلك الجملة عبارة عنه من ظن او علم فان الثلاثة الاول للظن والثلاثة الاخيرة للعلم وزعمت للدعوى والاعتقاد فيكون للعلم ويكون الظن مثلا اذا كان زيد قايم عبارة عن علم قلت علمت زيدا قايما وان كان عبارة عن ظن قلت ظننت زيدا قايما وتنصب الجزئين اى المبتدا والخبر معا

الا عند موضع يذكرها وانما سميت هذه الافعال افعال القلوب لانها لا يحتاج في صدورها الى الجوارح والاعضاء الظاهرة بل يكفي فيها القوة العاقلة **قوله** ومن خصايصها ان لا تقتصر على احدهما الخصايص جمع خصيصة وهي ما يختص بالشيء ولا يشاركه فيه غيره في ذلك الشيء ومن خصايص افعال القلوب انه لا تقتصر على احد مفعوليها وان جاز ان لا يذكرا معا كقوله تعالى ويوم يقول شركاي الذين زعمتم اى زعمتموهم اياهم لكون هذه الافعال داخلة على المبتدا والخبر فكما انه لا بد للمبتدا من الخبر وبالعكس لا بد لاحد المفعولين من الاخر وليس باب اعطيت كذلك لانه غير داخل على المبتدا والخبر وفيه نظر لجواز حذف كل واحد من المبتدا والخبر كما مر على ان حذف احد مفعولي باب حسبت واقع في قوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون بما اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة من قرا بالياء اى ولا تحسبن الذين [يبخلون] البخل هو خيرا لهم **قوله** ومنها جواز الالغاء الى اخره اى ومن خصايص هذه الافعال الغاوها اذا توسطت هذه الافعال بين المفعولين نحو زيد ظننت قايم او تاخرت عنهما نحو زيد قايم ظننت لاستقلال مفعوليها كلاما لكونهما مبتدا وخبرا على تقدير الغايها مع ضعف عملها بالتوسط والتاخر واعلم ان سدم مفعول احد مفعوليها في جواز الالغاء نحو متى تظن زيد منطلق لان تقدم معمول المفعول كتقدم المفعول ولم يجز الالغاء في باب اعطيت اذا تاخر او توسط لعدم استقلال مفعوليه كلاما والمراد بالالغاء ابطال العمل لعارض توسطها وتاخرت مع جواز العمل ويعلم من قوله جواز الالغاء جواز العمل واذا تاخرت او توسطت انه لا يجوز الالغاء اذا

اذا تقدمت ويعلم ان الاعمال اولى اذا توسطت والالغاء اولى اذا تاخرت وهذه الافعال تكون في معنى الظرف فمعنى زيدا قايما ظننت زيد قايم في ظني **قوله** ومنها انها تعلق قبل الاستفهام والنفي واللام اى ومن خصايص هذه الافعال تعليقها وهو وجوب ابطال العمل لفظا دون معنى بسبب وقوعها قبل الاستفهام والنفي ولام الابتداء كقولك علمت ازيد عندك ام عمرو وعلمت ما زيد عندك وعلمت لزيد قايم لاقتضاء كل واحد من هذه الثلاثة صدر الكلام فلو عملت لم يكن هذه الاشياء في صدر الكلام لكن الجزئين اللذين هما في قولك علمت ازيد عندك ام عمرو في موضع النصب لان العلم وقع عليهما بالحقيقة وعدل عنه محافظة للفظ من حيث اللفظ رعي الاستفهام والنفي ولام الابتداء ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال ومعناه انه علمت احدهما بعينه عندك لان المعنى علمت جواب ذلك وجوابه بالتعيين وانما قال الاستفهام ولم يقل حرف الاستفهام ليتناول الاسم كقوله لنعلم اى الحزبين احصى وانما قال قبل الاستفهام لانه لو كان بعد الاستفهام لم تعلق نحو ازيدا علمت **قوله** ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد اى ومن خصايص هذه الافعال جواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد نحو علمتني وعلمتك اى علمت نفسي وعلمت نفسك ولم يجز في ساير الافعال فلا يقال ضربتني لان الغالب في ساير الافعال تعلق فعل الفاعل بغيره فلو جمع بينهما السبق الفهم الى المغايرة بينهما ولو قيل ضربتني لسبق الفهم الى ضربتني انت فلدفع هذا الوهم عدل الى ايراد النفس فقيل ضربت

نفسي ولا يندفع حركة المضمر هذا الالتباس مع قيام هذا الغالب لكون هذا الغالب قويا ولجواز اشتباه هذه الحركة بغيرها عند غفلة السامع وليس كذلك هذه الافعال لانها تتعلق بالاعتقادات والقلوب من العلم والظن ولا شك ان علم الانسان وظنه يتعلقان بصفات نفسه اكثر من صفات غيره فاذن لم نحتج فيها الى ايراد النفس لانتفاء المقتضي لايراده وهو الالتباس اعلم ان افعال القلوب وغيرها يشتركان في انه لا يجوز ان يكون فاعلها ضميرا يعود الى المفعول المتقدم فلا يصح زيدا ظن منطلقا ولا زيدا ضرب على ان يكون فاعل ضرب وظن ضميرا عايدا الى زيد لان المفعول فضلة فلا يجوز ان يصير معتمدا وكذا لم يجز غلام هند ضربت على ان يكون فاعل ضربت ضمير هند **قوله** ولبعضها معنى اخر يتعدى به الى واحد اى لبعض هذه الافعال معنى لا يتعدى به الى اكثر من مفعول واحد وهو ظننت من الظنة بمعنى التهمة فانه لا يتعدى الا الى مفعول واحد ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اى متهم وعلمت بمعنى عرفت كقوله تعالى ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت اى عرفتم ووجدت من وجدان الضالة بمعنى الاصابة تقول وجدت ناقتي اى اصبتها ورايت من رؤية البصر يقول رايت زيدا اى ابصرته **قوله** الافعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة مخصوصة اى الافعال الناقصة افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة مخصوصة نحو كان زيد عالما وكان جعل زيدا على صفة كونه عالما في الزمان الماضي

ولقايل ان يقول ان ساير الافعال ايضا تقرر الفاعل على صفة فان ضرب مثلا في مثل
ضرب زيدا تقرر زيدا على صفة الضاربية وجوابه ان المراد ان يقرر فاعله على
صفة غير صفة مصدره فان كان في قولنا كان زيد قايما زيدا على صفة قيامه
في الزمان الماضي والقيام غير مصدره وليس ضرب في قولنا ضرب زيد كذلك وانما
سميت هذه ناقصة لنقصانها عن ساير الافعال من حيث انها لا يدل على الحدث ومن حيث
انه يدل على زمان الماضي فان قولك كان زيد قايما انها لا يتم بمرفوعها قوله
وهي كان وصار واصبح الى آخره اي وهذه الافعال كان وصار واصبح الى قوله وليس
قوله وقد جاء ما جاءت حاجتك اي وقد جاء جاء بمعنى تقرير شيء على صفة في نحو قوله
ما جاء ت حاجتك فان ما احتمل ان يكون للنفي وح يكون جاءت مسندا الى ضمير شيء
تقدم ذكره مثلا اذا كنت محتاجا الى شيء كالغرارة مثلا ولم يحصل ذلك الشيء بل حصل
شيء اخر دون حاجتك كالكيل مثلا فيقال ما جاءت حاجتك اي ما جاء هذه على قدر
حاجتك واحتمل ان يكون للاستفهام وح كان معناه اي شيء جاءت حاجتك واسمه
ضمير يعود الى ما وانما جاز تانيثه لكون ما عبارة في المعنى عن الحاجة وقيل ان هذه
الكلمة اول ما اشتهر من قول الخوارج لابن عباس رضي الله عنهما حين اتاهم من قبل
رضي الله عنه يستدعي منهم الرجوع الى الحق قوله وقعدت لانها حربة اي وقد جاء قعد
بمعنى تقرير الشيء على صفة اي بمعنى صار في قول الاعرابي ارهف شفرته حتى قعدت
كانها حربة اي صارت شفرته والظاهر انه مخصوص بمحله ولم يعرف في غيره فلا يقال

قعد كاتبا بمعنى صار كاتبا قوله تدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها اي هذه
الافعال تدخل على الجملة الاسمية وهي المبتداء والخبر لاعطائها اسناد الخبر الى
المبتداء حكم معناها ويحتمل ان يريد بالخبر الجملة الاسمية لانها خبرية فيكون
معناه لاعطاء هذه الافعال الجملة الاسمية حكم معناها واعلم اني اعرف فايدة
الحكم في قوله حكم معناها فترفع الجزء الاول اعني المبتدا بانه اسمها وينصب الجزء الثاني
اعني الخبر بانه خبرها تشبيها بالفاعل والمفعول نحو كان زيد قايما فكان افاد معناه
وهو الزمان الماضي في زيد قايم وهكذا في الكل قوله فكان يكون ناقصة الى
اخرها اي كان على ثلاثة انواع احدها ناقصة وهي ثلاثة احدها لتقرير المبتداء
على صفة الخبر في الزمان الماضي فقط سواء كان دايما نحو كان الله قادرا او منقطعا
نحو كان زيد غنيا واشار اليه بقوله لثبوت خبرها ماضيا دايما او منقطعا وثانيها
ان يكون بمعنى صار كقوله ❊ بتيهاء قفر والمطي كانها ❊ قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها
اي صار واشار اليه بقوله وبمعنى صار وهو معطوف على قوله لثبوت خبرها وثالثها
ان يكون فيها ضمير الشان وحينئذ يقع بعدها جملة تفسير ذلك الضمير كقوله
اذا مت كان الناس صنفان شامت ولخر مثن بالذي كنت اصنع فاذا قيل اذا كان
الامر كذلك كان الواجب عليه ان يقول فكان يكون ناقصة وتامة وزايدة والناقصة
ثلاثة ثلث لامتناع كون اقسام الشيء قسيمة له وايضا خصص الاول بالناقصة مع
ان الاخيرين كذلك قلنا انما عدل عن ذلك لئلا يطول الكلام وانما خصص الاول

بالناقصة دون الاخيرين لوجود اسم غير اسم الناقصة للاخيرين دون الاول
والثاني ان يكون تامة واشار بقوله ويكون تامة وهو عطف على قوله يكون ناقصة
والتامة فعل حقيقي بمعنى وقع وحدث وثبت يرفع ما بعدها بالفاعلية كما يرفع
ما بعد الفعل الحقيقي كقولهم كانت الكاينة والمقدور كاين والثالث ان يكون زايدة
واشار بقوله وزايدة اي ويكون زايدة وهي قسمان احدهما ان يكون زايدة في
اللفظ دون المعنى نحو زيد كان قايم لافادتها الزمان الماضي والغايها في اللفظ
والاجود تاخيرها وثانيهما ان يكون زايدة في اللفظ والمعنى كقوله تعالى كيف نكلم
من كان في المهد صبيا وانما دخلت تحسينا للكلام وتاكيدا له ونصب صبيا على
الحال وانما ذكر هذين القسمين وان لم يكن ناقصة فيهما لكونهما موافقة للناقصة
في التلفظ قوله وصار للانتقال اي صار للانتقال من شيء الى شيء اما باعتبار العوارض
نحو صار زيد غنيا وصار زيد الى عمرو واما باعتبار الحقايق نحو صار الماء هواء قوله
واصبح وامسى واضحى الى اخرها اعلم ان هذه الافعال الثلاثة معان احدها اقتران
مضمون الجملة باوقاتها الخاصة التي هي الصباح والمسي والضحى نحو اصبح زيد عالما
واضحى زيد اميرا وامسى زيد عاقلا وثانيها ان يكون بمعنى صار نحو اصبح زيد غنيا اي
صار زيد غنيا وليس المراد انه صار في الضحى على هذه الصفة وثالثها ان يكون تامة
وهي ح تفيد معنى الدخول في هذه الاوقات نحو اصبح زيد اذا دخل في الصباح
قوله وظل وبات الى اخره اعلم ان ظل وبات يجيئان لمعنيين احدهما الاقتران

مضمون الجملة بالليل تقول ظل زيد معلما وبات زيد مكرما والثاني بمعنى صار
كقوله تعالى ظل وجهه مسودا فانه لا يختص زمانا دون زمان قوله ومازال ومابرح
ومافتئ ومانفك الى اخره اعلم ان هذه الافعال الاربعة لدلالة استمرار خبرها لاسمها
من قبله اي في زمان يمكن قبوله في المتعاد نحو مازال زيد اميرا اي منذ كان قابلا
للامارة لا في حال كونه طفلا وفاعل قبل في قوله قبله ضمير يعود الى فاعلها
وضمير المفعول يعود الى خبرها قوله ويلزمها النفي اي ويلزم هذه الافعال
حرف النفي ليدل على استمرار خبرها بفاعلها فيكون هذه الافعال حينئذ بمنزلة
كان لدخول النفي على النفي المستلزم للاثبات لكون هذه الافعال للنفي ودخول
حرف النفي عليها ولهذا لم يجز ان يقال مازال زيد الا عالما كما مر قوله ومادام
لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها اي مادام لدلالة توقيت فعل بمدة ثبوت
خبرها لاسمها نحو اجلس مادام زيد جالسا اي اجلس دوام جلوس زيد بمعنى زمان
دوام جلوسه على تقدير حذف المضاف ومن احل ان معناه كذا احتاج الى كلام لانه
ظرف والظرف محتاج الى الكلام لانه فضلة والفضلة لا يجيء الا بعد المسند
والمسند اليه قوله وليس لنفي مضمون الجملة الى اخره اي ليس لنفي مضمون الجملة الاسمية
في الحال عند اكثرهم لاستعمال العرب كذلك يقول ليس زيد قايما الآن ولا تقول
غدا ولنفيه مطلقا اي حالا كان او غيره عند بعضهم قال الله تعالى الا يوم يأتيهم
ليس مصروفا عنهم لهذا نفي لكون العذاب مصروفا عنهم يوم القيامة فهو لنفي المستقبل

ويمكن ان يجاب عن الاية بانه تعالى لما اخبر ان العذاب يوم تاتيهم ليس مصروفا
عنهم فكانه ثابت ومحقق في الحال لتيقن وجود ما اخبر الله تعالى به وللمستدل بهذه
الاية ان يقول ما ذكرتم خلاف الظاهر والاصل خلافه وجوابه انه مخالف الظاهر لكلام
العرب قوله ويجوز تقدم اخبارها كلها اعلم ان تقديم اخبار هذه الافعال على
اسمائها جائز بالاتفاق في الكل لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في
الافعال لقوتها واما تقديم اخبارها على نفسها فعلى ثلاثة اقسام واشار بقوله وفي
تقديمها عليها اي هذه الافعال في تقديم اخبارها على انفسها على ثلاثة اقسام احدها
انه يجوز ومن كان الى راح على الترتيب المذكور في الكتاب لكونها افعالا صريحة والمانع
من التقديم منتف والثاني انه لا يجوز وهو الذي في اوله ما وهو على ضربين احدهما ان يكون
ما فيه نافية والثاني ان يكون مصدرية بمعنى الدوام وعلى التقديرين لا يجوز تقديم
اخبارها على انفسها اما اذا كانت ما نافية فلامتناع تقديم ما في خبر النفي على النفي واما اذا
كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر ولم يخالف في امتناع
تقديم اخبار هذا القسم على انفسها الا ابن كيسان واتباعه في غير ما دام ووجه قوله
ان ما النافية لما دخلت الافعال الدالة على النفي صارت للاثبات بمنزلة كان فكما جاز
تقديم خبر كان على نفسه جاز تقديم خبر هذه الافعال على نفسها واشار الى هذا القسم بقوله
وقسم لا يجوز الى قوله في غير ما دام والقسم الثالث مختلف فيه وهو ليس ومذهبهم
سيبويه الى انه لا يجوز تقديم خبره على نفسه لكونه للنفي وامتناع تقديم معمول النفي عليه

وذهب اكثر البصريين الى انه يجوز لكونه فعلا وجواز تقديم معمول الفعل على نفسه واجيب
عن دليل الاولين بمنع امتناع تقديم معمول النفي عليه مطلقا وانما يمتنع ان لو كان
حرفا اما اذا كان فعلا فلا يمتنع ويدل عليه قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا
عنهم ووجه الاستدلال به ان يوم ياتيهم معمول لمصروفا الذي هو خبر ليس فلو لم يجز
تقديم خبر ليس على ليس لم يجز تقديم معمول خبر ليس على ليس لامتناع وقوع المعمول الا
من حيث انه يصح وقوع العامل فيه وللقايل ان يقول كان من الواجب على المصنف ان يجعل
ليس وما في اوله ما النافية من القسم المختلف فيه ويمكن ان يجاب عنه بانه لم يعتد
بمخالفة ابن كيسان واعتد بالمخالفة في ليس لان طائفة كثيرة منهم من المعتبرين على
امتناع تقديم خبره على نفسه قوله افعال المقاربة الى آخره اعلم ان هذه الافعال من اخوات
كان لكونها لتقرير الفاعل على صفة الا انه افردها بالذكر لاختصاص خبرها بالفعل
المضارع وامتناع تقدم خبرها عليها وجواز تقديم خبر كان عليها وعرفها بانها
افعال وضعت لدلالة انها على دنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه قوله فالاول
عسى اي الذي لدنو الخبر رجاء عسى وهو غير متصرف بمعنى انه لا ياتي منه المضارع
واسم الفاعل والامر والنهي حملا على لعل لتضمنها معنى الانشاء فاشبه لعل لكون كل واحد
منها للطمع الحصول والاشفاق ولهذا لا يستعمل في المحالات فلا يقال زيد ان يطير
قوله يقول عسى زيد ان يقوم وعسى ان يخرج زيد اشارة الى انه يجوز فيه لغتان
احدهما ان يذكر لها مرفوع ومنصوب لكن يلتزم ان يكون منصوبها الفعل المضارع

مع ان تقدير المعنا ها في الترجي وبقوته له مع ان اصله ان يكون الخبر اسما قياسا على خبر
كان الا انه صار متروكا وقد شذ مجيئه صريحا كقوله العوير ابوسا وهي جمع البوس
او الباس اي الشر والشدة واشار الى هذه اللغة بقوله وتقول عسى زيد ان يقوم فزيد
اسم عسى وان يقوم في محل النصب بانه خبره اي عسى زيد القيام اي ذا القيام على تقدير
حذف المضاف واللغة الثانية ان يذكر لها مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في
اللغة الاولى فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى
في علمت ان زيدا قائم عن المفعول الاخر وهذا كما يقال في سمعت انه متى كان مفعوله
الاول مما يسمع اقتصر عليه وان كان مما لا يسمع لم يقتصر عليه وتعدى الى مفعولين
فهي ناقصة على هذه اللغة ايضا واشار اليه بقوله عسى ان يخرج زيد اعلم انه يحتمل ههنا
شيء آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يقوم ضمير يعود الى زيد وان
يقوم في محل النصب بانه خبر عسى فعلى هذا يكون من اللغة الاولى ويلزم من هذا تجويز
تقديم خبرها على اسمها فعلى الوجه الاول تقول عسى ان يقوم الزيدان والزيدون
وعسى ان تقوم الهندات وعلى الوجه الثاني تقول عسى ان تقوم الزيدان وان يقوموا
الزيدون وعسى ان يقمن الهندات واما قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا
فلم يحتمل الا الوجه الاول والا لزم الفصل بين اجزاء الصلة باجنبي ومنهم من جعل عسى
في اللغة الاولى ناقصة وفي اللغة الثانية تامة اعلم انه اذا قيل زيد عسى ان يقوم
زيد على جاز ان لا يضمر في عسى وان يضمر استغناء عنه بالضمير الموجود في ان يقوم

العايد الى زيد وعلى التقديرين فزيد مبتداء وما بعده خبره يقول على الوجه الاول الزيدان
عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا وهند عسى ان تقوم فالهندان عسى ان تقوما
والهندات عسى ان يقمن وعلى الوجه الثاني الزيدان عسيا ان يقوما والزيدون عسوا
ان يقوموا وهند عست ان تقوم والهندات عسين ان يقمن
قوله وقد يحذف ان اي وقد يحذف من الفعل المضارع في اللغة الاولى
تشبيها بلعل كقوله عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب دون
اللغة الثانية لامتناع وقوع الفعل فاعلا قوله والثاني كاد اي والقسم الثاني
وهو الذي وضع لمقاربة حصول الخبر لا على مقارنة رجائه وهو خبر محض فلذلك
تصرف وفاعله اسم محض وخبره فعل مضارع ليدل على تقريب حصول الخبر من
الحال من غير ان لدلالته على الاستقبال المنافي للحال نحو كاد زيد يجيء وقد تدخل ان على خبره
تشبيها بعسى كقوله قد كاد من طول البلى ان يمصحا قوله واذا دخل النفي على كاد فهو
كالافعال على الاصح اي اذا دخل النفي على كاد يكون للنفي كما ان الافعال المثبتة اذا دخل
عليها النفي كان للنفي لان من شان حرف النفي ان ينفي ما يدخل عليه ايجابا كان
او سلبا وانما قال على الاصح لاختلافات فيه كما صرح بها بعد ذلك قوله وقيل يكون
للاثبات اي وقال بعضهم ان النفي اذا دخل على كاد كان للاثبات ماضيا كان او
مستقبلا اما اذا كان ماضيا فلقوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون وقد ذبحوا
فالذبح يدل على الفعل وما كادوا يدل على الاثبات واما اذا كان مضارعا فلتخطيته

الشعراء شعر ذي الرمة في قوله اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح وجه الاستدلال به انهم فهموا من قوله لم يكد رسيس الهوى الاثبات وهو زوال رسيس الهوى من حب مية والا لم يكن لتخطيئهم وجه واذا فهموا منه الاثبات كان للاثبات والجواب عن الاول انا لا نسلم ان ذبحهم في ثاني الحال ولئن سلم على الاثبات وهو مقارنتهم الذبح في اول الحال لاختلاف الوقتين يدل على ذلك تعنتهم في قوله تعالى اتتخذنا هزوا وادع لنا ربك يبين لنا ما هي وغير ذلك واعلم ان العرب في قولنا ما كاد زيد يسافر يفهم الاثبات فانه يفهم منه انه سافر بعدها تقارب السفر وهو الذي حملهم على الحكم بانه للاثبات وعن الثاني انا لا نسلم ان فهمهم الاثبات دليل على انه للاثبات لجواز ان يكون مذهب من خطاه مذهب من قال انه للاثبات والصواب ان لا يحمل على الغلط بل يحمل على ان مراده ان الهجر اذا غير المحبين لم يقارب حبي التغير قوله وقيل يكون في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال اي وقال بعضهم ان كاد اذا دخل النفي يكون في الماضي للاثبات كقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد ذبحوا وقد عرفت الجواب عنه وفي المستقبل كالافعال التي يكون للنفي كقول ذي الرمة اذا غير الهجر المحبين الى اخر البيت قوله والثالث طفق وجعل وكرب الى اخره اي والثالث وهو الذي لدنو الخبر اخذا فيه جعل وطفق وكرب واخذ واوشك فانه مخالف لعسى لانتفاء معنى الانشاء ولكاد لحصول الشروع فيه لكن الاربعة الاولى يستعمل استعمال

كاد لمقرب معناها من معنى كاد تقول طفق زيد يفعل وجعل زيد يقول قال الله تعالى وطفقا يخصفان عليها واوشك يستعمل عسى تارة على اللغتين نحو اوشك زيد ان يخرج واوشك ان يخرج زيد وتارة يستعمل استعمال كاد نحو اوشك زيد يخرج قوله فعلا التعجب ما وضع لانشاء التعجب اي فعلا التعجب وهما ما افعله وافعل به افعال وضعت لانشاء التعجب فلم يدخل فيه مثل تعجبت وعجبت لانهما ليسا للانشاء والتعجب انفعال النفس عند رؤية ما خفي سببه وخروج عن نظائره قوله وهي صيغتان اي وللتعجب صيغتان احدهما ما افعله والثانية افعل به وهي غير متصرفة بمعنى انه لا يكون منها مضارع ولا امر ولا نهي ولا تثنية ولا جمع لكونها مشابهة للحرف لكونها للانشاء الذي اصله ان يكون من الحروف نحو ما احسن زيدا واحسن بزيد قوله ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل اي فعلا التعجب لا يبنيان الا مما يصح بناء افعل التفضيل منه لكون كل واحد منهما للمبالغة والتاكيد فلا يبنيان الا من ثلاثي ليس بلون ولا عيب ويتوصل في تعجب مما يمتنع بناء فعل التعجب منه بمثل ما يتوصل به الى التفضيل وهو مثل اشد تقول ما اشد استخراجه ما اكثر حمرته ما اقبح عوره واشدد باستخراجه واكثر بحمرته واقبح بعوره قوله ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تاخير ولا فصل اي ولا يتصرف في صيغتي التعجب بتقديم والتاخير ولا فصل لتضمنه معنى الانشاء الموجب لعدم التصرف فلا يقال ما زيدا احسن ولا زيدا ما احسن ولا يقال ايضا بزيد احسن ولا يقال ايضا ما احسن اليوم زيدا

بفصل الظرف وهو اليوم بين ما احسن ومعموله لما ذكرنا واجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب ما احسن بالرجل ان يصدق ولرخصته الاتساع في الظروف بما لم يتسع في غيرها قوله وما مبتداء نكرة عند سيبويه الى اخره اشارة الى بيان اعراب ما افعله فما مبتداء نكرة بمعنى شيء عند سيبويه والخليل واصله شيء احسن زيدا والجملة التي بعده اعني الفعل والفاعل والمفعول في محل الرفع بانه خبر وما موصولة عند الاخفش والجملة التي بعدها صلتها وهي مع الصلة في محل الرفع بانه مبتداء خبره محذوف تقديره الذي احسن زيدا شيء موجود وما استفهامية عند قوم فهي مبتداء وما بعدها خبرها وتقديره اي شيء احسن زيدا وهذه التقديرات باعتبار الاصل لا انها بمعناها الان قوله وبه فاعل عند سيبويه الى اخره اشارة الى بيان اعراب افعل به عند سيبويه اي به في افعل به فاعل افعل عند سيبويه والباء زائدة كما في قوله تعالى وكفى بالله شهيدا الا انها لازمة ههنا ليدل على الانشاء واصل افعل بزيد افعل زيد بمعنى صار زيد ذا فعل كاغد البعير اذا صار ذا غدة فالهمزة للصيرورة فغير عن لفظ الخبر الى لفظ الامر وليس بامر اذ لا معنى للامر ههنا ولا فرق بين قولنا ما احسن زيدا وبين قولنا احسن بزيد واذا كان الامر على ما ذكرنا لم يكن فيه ضمير لان الاسم المذكور بعده فاعله وهذا الزم صورة واحدة قوله ومفعول عند الاخفش عطف على قوله فاعل وهو اشارة الى اعرابه عند الاخفش اي به مفعول به عند الاخفش اذ هو للتعجب فيه كما كان بعد ما افعل فعلى هذا يكون افعل امر الاخبر ليكون فيه ضمير مرفوع بانه فاعله

لكن ذلك الضمير ضمير المصدر عند بعضهم كانه قال يا حسن احسن بزيد وضمير المخاطب عند بعضهم اي انه امر لكل واحد مخاطب بان يجعل زيدا حسنا بان يصفه بالحسن هذا اصله ثم اجرى مجرى الامثال فلم يغير عن لفظ الواحد تقول يا رجل ويا رجلان ويا رجال احسن بزيد والباء عند الاخفش اما للتعدية وذلك اذا كانت الهمزة في احسن بزيد الصيرورة ليصير احسن بواسطة الباء متعديا واما للزيادة للتاكيد كما في قوله ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وذلك اذا لم يكن الهمزة للصيرورة ويكون احسن متعديا افعال المدح والذم ما وضع لانشاء مدح او لانشاء ذم اي افعال التي يعرف بها في النحو افعال وضعت لانشاء مدح او لانشاء ذم فلم يكن مثل مدحته وذممته وشرف وكرم وقبح وعود من الافعال المدح والذم لانها لم يوضع للانشاء قوله فمنها نعم وبئس اي فمن الافعال المدح نعم ومن الافعال الذم بئس قوله وشرطها ان يكون الفاعل وشرط هذه الافعال ان يكون فاعلها احد الامور الثلاثة ليكون الفاعل معلوما للمتكلم وهو ان يكون معرفا بلام التعريف العهد نحو نعم الرجل زيدا ويكون مضافا الى المعرف بلام تعريف العهد نحو نعم صاحب الرجل زيدا ويكون مضمرا وذلك المضمر اما مميز بنكرة منصوبة نحو نعم رجلا زيدا اي نعم الرجل رجلا زيد واما مميز بما بمعنى شيء غير موصوفة كقوله تعالى فنعما هي فما ههنا نكرة بمعنى شيء موضعها النصب على التمييز وهي المميز لفاعل نعم اي فنعم شيئا هي اي فنعم الشيء شيئا هي وهي ضمير الصدقات وهي المخصوصة بالمدح قوله وبعد ذلك المخصوص اي بعد ذكر الفاعل بذكر المخصوص بالمدح او الذم

لان ذكر الشيء مبهما ثم ذكره مفسرا اوقع في النفس قوله وهو مبتداء ماقبله خبره
اشارة الى اعراب المخصوص بالمدح اذا الذم فهو مبتداء والجملة التي قبله خبره ولم يحتج
الخبر الى ضمير المبتداء لقيام لام تعريف العهد مقامه او خبر مبتداء محذوف على تقدير
سوال وجواب وهو انه كما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد اي هو زيد فعلى
فعلى الوجه الاول يكون نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتين قوله
وشرطه مطابقة الفاعل اي شرط المخصوص بالمدح او الذم ان يكون مطابقا للفاعل
في الجنس والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث تقول نعم الرجل زيد ونعم الرجلان
الزيدان ونعم الرجال الزيدون ونعم المراة هند ونعمت المراتان هندان ونعمت النساء
هندات وانما وجبت المطابقة لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى قوله وبئس مثل
القوم الذين كذبوا وشبهه متاول هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال شرط المخصوص
مطابقة الفاعل في الجنس وليس كذلك في الاية لان المكذبين ليس من جنس مثل
القوم واجاب عنه بانه متاول اي متاول بتقدير حذف المضاف عن الذين اي بئس مثل القوم
مثل الذين كذبوا باياتنا او بان الذين صفة القوم والمخصوص محذوف وهو مثلهم اي
بئس مثل القوم المكذبين مثلهم قوله وقد يحذف المخصوص اذا علم اي وقد يحذف المخصوص
بالمدح او الذم اذا دلت عليه القرينة كقوله تعالى فنعم العبد اي نعم العبد ايوب وكقوله تعالى
فنعم الماهدون اي فنعم الماهدون نحن يدل عليه سياق الاية قوله وساء مثل
بئس اي وساء يستعمل استعمال بئس في جميع احكامها ويكون بمعناها وان استعمل في الاخبار

نحو ساء في هذا الامر نحو ساءت المراة هند اي بئست المراة هند وكقوله تعالى ساء
مثلا القوم الذين كذبوا اي ساء المثل مثلا مثل القوم الذين كذبوا على تقدير حذف
المضاف ليكون المخصوص من جنس الفاعل قوله ومنها حبذا وفاعله ذا اي ومن
افعال المدح حبذا وهو مركب من حب الشيء وحب الشيء اذا صار محبوبا ومن ذا وفاعله
ذا ويراد به المشار اليه في الذهن كما يراد بالرجل في نعم الرجل زيد وذا لا يتغير
عن هذا اللفظ سواء كان المخصوص مفردا او مثنى او مجموعا او مذكرا او مونثا
تقول حبذا زيد والزيدان والزيدون وحبذا هند والهندان والهندات وبعد ذا
مجيء المخصوص بالمدح وانما لم يتغير عن هذا اللفظ لانهم جعلوا الفعل والفاعل
كالكلمة الواحدة فكرهوا التصرف فيه ولهذا قال بعضهم حبذا مبتداء وما بعده
خبره اي ولانهم عاملوه معاملة المضمر في نعم واعراب مخصوص حبذا كاعراب
مخصوص نعم في كون المخصوص مبتداء ماقبله خبره او خبر مبتداء محذوف
قوله ويجوز ان يقع قبل المخصوص الى اخره اي ويجوز ان يقع قبل ذكر مخصوص
حبذا تمييز على وفق المخصوص في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
نحو حبذا رجلا زيد وبعده نحو حبذا زيد رجلا لكون فاعله مبهما وانما لم يجب كما
في نعم اذا كان فاعله مضمرا لمزية الفاعل الملفوظ على الفاعل غير الملفوظ ويجوز ان
يقع قبل ذكر مخصوص حال موافق فيما ذكرناه نحو حبذا راكبا زيد وبعده نحو حبذا
زيد راكبا والعامل في التمييز والحال ما في حبذا من معنى الجملة الفعلية وذو الحال هو

ذا لا زيد لان زيد مخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح لفظا او تقديرا والمدح بالركوب
فيكون راكبا حالا من الفاعل لا من المخصوص قوله الحرف ما دل على معنى في غيره فقوله
ما دل على معنى كالجنس لانه يشترك فيه الثلاثة وبقوله في غيره يخرج الاسم والفعل
قوله ومن ثمه احتاج في جزئيته الى اسم او فعل اي ومن اجل ان الحرف دل على معنى
في غيره احتاج الحرف الى الاسم او الفعل في ان تصير جزءا من الكلام مسندا او
مسندا اليه لان دلالته على معناه الافرادي مشروطة بذكر متعلقه قوله حروف
الجر ما وضع للافضاء بفعل او شبهه او معناه الى ما يليه تعريف حروف الجر اي حروف الجر
حروف وضعت لافضاء الفعل او شبهه او معناه الى ما يليه نحو مررت بزيد وانا مار
بزيد ولهذا سميت حروف الاضافة وسميت ايضا حروف الجر تسمية باعتبار عملها
وانما قال ما يليه ولم يقل الى الاسم ليتناول مثل قوله تعالى بما رحبت بانه ليس باسم
لكنه في تقدير الاسم والمراد بمعنى الفعل اسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
والمصدر والظروف والجار والمجرور واسماء الافعال وكل شيء يستنبط منه معنى
الفعل قوله وهي من والى وحتى الى قوله حاشا وعدا اشارة الى عددها وهي ثمانية
عشر على ما ذكره قوله فمن للابتداء شروع لبيان معاني هذه الحروف ومعاني من بحسب
ما ذكره اربعة احدها ابتداء الغاية ويعرف بما يفتح له الانتهاء نحو سرت من الكوفة الى
البصرة وثانيها التبيين ويعرف بتحقيق وضع الذي مكانه كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس
من الاوثان وثالثها التبعيض ويعرف بتحقيق وضع البعض مكانه نحو اخذت من الدراهم

ورابعها الزيادة ويعرف بانها لو اسقطت لم يختل المعنى والزيادة لا يكون الا في غير
الموجب نحو ما جاءني من احد ولا تضرب من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يزيدونه
في الموجب ايضا قوله وقد كان من مطر وشبهه متاول اشارة الى دليلهم وهو ان
من تزاد في الموجب لمجيء قولهم قد كان من مطر كقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم اي
قد كان مطر ان يغفر لكم ذنوبكم واجاب عنه ان الزيدين والعمرون ذاهبون الخبر
الخبر ههنا حكما تقديره ان الزيدين ذاهبون والعمرون ذاهبون لكن حذف خبر ان
للعلم قوله ولا اثر لكونه مبنيا خلافا للمبرد والكسائي اشارة الى بطلان قول الكسائي
والمبرد فانهما ذهبا الى ان اسم المكسورة اذا كان مبنيا جاز العطف على محله قبل
مضي الخبر لفظا وحكما نحو انك وزيد ذاهبان لاستعمال بعض العرب ذلك فاشار
الى بطلانه بقوله ولا اثر لكون الاسم مبنيا لان المانع المذكور موجود ههنا وعدم استعمال
الفصحاء ذلك قوله ولكن كذلك اي ولكن مثل ان المكسورة في انها لا تغير معنى
الجملة وفي جواز العطف على محل الاسم بعد مضي الخبر لفظا وحكما نحو ما خرج زيد لكن
بكرا خارج وعمرو لان لكن للاستدراك والاستدراك لا ينافي معنى الابتداء كما لا
ينافيه التاكيد واما ساير الحروف فلم يجز العطف على محل اسمه لزوال الابتداء قوله
ولذلك دخلت اللام مع المكسورة اي ولاجل ان المكسورة لا تغير معنى الابتداء
وساير الحروف تغيره دخلت اللام مع المكسورة ولم يدخل مع غير المكسورة
على الخبر نحو ان زيدا لقايم او على الاسم اذا فصل بين الاسم وبين المكسورة نحو

ان في الدار لزيدا او على ما بين الاسم والخبر وهو متعلق الخبر نحو ان زيدا لطعامك اكل
وانما اشترط في دخول اللام على الاسم الفصل بين ان وبين الاسم لانه يمتنع دخول
لام الابتداء على الاسم اذا لم تفصل نحو ان لزيد قايم لكراهتهم اجتماع حرفين متفقين
في المعنى ولهذا لم يدخل هذه اللام على ان **قوله** وفي لكن ضعيف اي دخول هذه اللام
في لكن على الخبر او على الاسم اذا فصل او على ما بينها ضعيف نحو لكن زيدا لطعامك آكل
او لكن زيدا لفي الدار جالس وانه لم يزل معنى الابتداء لان وجود اللام يوذن بالانفصال
ولكن يوذن بالاتصال لكونها للاستدراك وقد جاء مع ضعفه في قوله • ولكنني من حبها
لعميد • واجيب عنه بان اصله ولكن انني فنقل حركة الهمزة الى النون وحذفت ثم
حذفت النون الاولى كراهة اجتماع النونات ثم ادغمت النون في النون فبقي لكنني
قوله ويخفف المكسورة اي ويخفف ان المكسورة فيلزمها اللام فرقا بين المخففة
من المثقلة وبين النافية في مثل ان زيد قايم بمعنى ما زيد قايم ويلزمها هذه اللام
ايضا عند عملها وان لم يشتبه بالنافية اطرادا للباب قال بعضهم عند العمل لا احتياج
الى اللام **قوله** ويجوز الغاؤها اي ويجوز الغاء ان المكسورة اذا خففت لبطلان
مشابهتها الفعل لفظا وعلم من قوله ويجوز الغاؤها جواز اعمالها لان الافعال
التي حذف منها شيء تعمل نحو لم يك زيد قائما فكذلك الحرف المحذوف منها شيء يعمل
قوله ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتداء اي ويجوز دخول ان المكسورة المخففة
على الافعال العاملة في المبتداء والخبر نحو باب كان وظننت لبطلان عملها وحصول

تاكيد الجملة الابتداسة التي هو مقتضاها اختصت بهذه الافعال كقوله تعالى
وان نظنك لمن الكاذبين وان وجدنا اكثرهم لفاسقين خلافا للكوفيين في التعميم فانهم
عمموا دخولها على الافعال سواء كانت عاملة في المبتداء والخبر او غير عاملة متمسكا
لقوله • بالله ربك ان قتلت لمسلما • وجبت عليك عقوبة المتعمد • وهو خارج عن
القياس واستعمال الفصحاء عند البصريين فلا اعتبار به **قوله** ويخفف المفتوحة فتعمل
في ضمير شان مقدر اي ويخفف المفتوحة كما تخفف المكسورة فتعمل عند التخفيف
على سبيل الوجوب في ضمير شان مقدر ليتحقق مقتضاها وهو افادة معناها في
الجملة الاسمية ولان المفتوحة اكثر مشابهة بالفعل من المكسورة وعملت المكسورة
مخففة كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ولم تعمل المفتوحة المخففة في الظاهر فقدروا عملها
في ضمير شان مقدر لئلا يحط الاقوى عن الاضعف وقد مر هذا من قبل **قوله**
فتدخل على الجمل مطلقا اي فيدخل المفتوحة المخففة على الجمل مطلقا اي اسمية كانت
او فعلية سواء كان فعلها داخلا على المبتداء والخبر او غير داخل عليهما لان مقتضاها
وهو افادة معناها في الجملة الاسمية حاصل ح **قوله** وشذ اعمالها اي وشذ
اعمال ان المفتوحة المخففة في غير ضمير شان مقدر ولكنه جاء كقوله • فلو انك
في يوم الرخاء سالتني • فراقك لم ابخل وانت صديق **قوله** ويلزمها مع الفعل السين
او سوف او قد او حرف النفي لح اي ويلزم ان المخففة للمفتوحة اذا دخلت على الافعال
احد الامور المذكورة وسانه على التفصيل ان الفعل اذا كان ماضيا منفيا فلابد من

حرف النفي نحو علمت ان ما خرج زيد ولا يشكل بقوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى
لان ليس لما كان جامدا فكانه ليس بعدها فعل ولانه متضمن معنى النفي مع الفعل
ولانه في معنى قولنا وان ما حصل للانسان الا ما سعى وان كان مثبتا فلابد من قد لتقرب
الماضي من الحال نحو علمت ان قد خرج زيد وان كان الفعل المضارع مثبتا فلابد
من السين او سوف معه كقوله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى وان كان الفعل المضارع
منفيا فلابد من حرف النفي كقوله تعالى افلا يرون الا يرجع اليهم وكقوله تعالى ايحسب
ان لم يره احد وعلمت ان لم يخرج زيد وذلك اما ليكون كالعوض من تخفيفها واما
لئلا يلتبس بان المصدرية وانما قال مع الفعل لانها لو كانت مع الاسم كبيت الكتاب
في فتية كسيوف الهند قد علموا • ان هالك كل من يحفى وينتعل • لم يلزمها احد هذه
الحروف لانه لا يشتبه بان المصدرية ولم يحتج الى التعويض لان التغيير مع الفعل
اكثر وهو الحذف ووقوع الفعل بعدها وليس مع الاسم الا الحذف ولما كان التغيير
مع الفعل اكثر مما هو مع الاسم عوض مع الفعل ولم يعوض مع الاسم **قوله** كان
للتشبيه وتخفف فتلغى على الافصح اي كان للتشبيه نحو كان زيدا الاسد بمعنى زيد كالاسد
ثم انها تخفف وح قد تعمل وتلغى على الوجه الافصح لكونها اضعف من ان وقد جاء عمله
للتخفيف كقوله كان وريديه رشاء خلب قوله تلغى والالغاء افصح كقوله ونحر
ونحر مشرق اللون كان ثدياه حقان **قوله** لكن للاستدراك الى آخره اي معنى لكن
للاستدراك وهو يتوسط بين كلامين متغايرين بالنفي والاثبات معنى سواء كانت

ثم تغايرا لفظا او لم يكن فيستدرك بها النفي بالايجاب نحو ما جاءني زيد لكن عمرو حاضر
والايجاب بالنفي نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وجاءني زيد لكن عمرو غايب وتخفف
وتلغى ح كاخواتها ويجوز ذكر الواو معها كقوله تعالى وما كفر سليمان ولكن الشياطين
كفروا ضعيف بتخفيف لكن ورفع الشياطين في بعض القراء من السبع فرقا بينها وبين
لكن الذي هو حرف العطف وقال بعضهم انه لا يجوز معها ذكر الواو ح لانها اذا خففت كانت
حرف عطف فلم يجز ذكر الواو معها ح لامتناع دخول حرف العطف على مثله **قوله** وليت
للتمني واجاز الفراء ليت زيدا قائما اي ليت يستعمل للتمني كقوله تعالى يا ليتنا نرد
وجوز الفراء ليت زيدا قايما اجراء له مجرى اتمنى ولا نكذب وجوز الكسائي ايضا
لكن بتقدير كان اي ليت زيدا كان قائما فقائما في المثال المذكور حال عند الفراء
وخبر كان عند الكسائي والذي حملها على ذلك قول الشاعر • يا ليت ايام الصبى
رواجعا • واجيب عنه بان رواجعا منصوب على الحال من الضمير المقدر والخبر
المحذوف اي يا ليت ايام الصبى لنا رواجعا والذي يدل على ضعف قول الفراء عدم
جواز نصب الجزئين في كان ولعل وعلى ضعف قول الكسائي عدم جواز ان زيدا قايما
على تقدير كان **قوله** ولعل للترجي وشذ الجر بها اي ولعل للترجي وقوع امر
كقوله تعالى لعل الساعة قريب فيه متبرج للعباد والفرق بين التمني والترجي ان
الترجي لا يكون الا في الممكنات والتمني في الممكنات والتمني في الممكنات والمستحيلات
فان الانسان ربما يتمنى الطيران الى السماء ولا يترجاه والجر بلعل كما روى ابو سعيد السيرافي

عن ابي دريد في شرح الكتاب وداع دعانا من يجيب الى الندا فلم يستجبه عند ذاك مجيب
فقلت ادع اخرى وارفع الصوت مرة لعل ابي المغوار منك قريب قال العلامة جارة هنا
هي مع المجرور في محل الرفع بانه مبتداء وما بعدها خبرها كان لولاك كذلك وقال
لا يحتاج الى عامل نحو بحسبك زيد وهل من احد في الدار وقال ابن الحاجب ان
الجر بها على سبيل الحكاية اما بمعنى انه قد وقع مجرورا في موضع اخر قال الشاعر
حكاه على ما كان مجرورا واما بمعنى انه سمي الرجل بابي المغوار بالياء فيجب ان
يحكى بالياء في الاحوال الثلث وهذا حسن لولم يكن الجر بها لغة قبيلة لكنها لغة
عقيلية فلم يكن هذا التاويل جيدا قوله الحروف العاطفة الواو والياء الى آخره
اعلم ان الحروف العاطفة عشرة على الاصح وهو ما ذكره ويشترك الجميع في امر
واحد وهو ادخال الثاني في اعراب الاول قوله فالاربعة الاول اعلم ان الاربعة
الاول وهي الواو والياء وثم وحتى تشترك في الجمع بين الاول والثاني في الحكم
الحاصل للاول واشار اليه بقوله فالاربعة الاول للجمع ثم يفترق كل واحد منها
بشيء مختص به فانه لم يعلم منه مجيء هما معا ولا تقدم احدهما على الاخر والذي يدل
عليه قوله تعالى ما هي الا حيوتنا الدنيا نموت ونحيى والقايلون المنكرون
بالبعث فالموت بعد الحيوة مع انه قدمه عليها وقولنا المال بين زيد وعمرو واختصم
زيد وعمرو والفاء للجمع مع الترتيب من غير مهلة عرفا نحو مررت بزيد فعمرو
وكقوله تعالى فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما

وثم

وثم مثل الفاء كونها للجمع مع الترتيب الا انها مع المهلة والتراخي تقول مررت بزيد ثم
عمرو فههنا مروران وحتى مثل ثم في كونها للجمع مع الترتيب والمهلة لكون مهلتها
اقل من زمان مهلة ثم فحتى واسطة بين الفاء وثم قوله ومعطوفها جزء من متبوعه
اي ومعطوف حتى اشترط ان يكون جزاء من متبوعه لتفيد قوة او ضعفا ليتحقق
الغاية التي هي معنى حتى ولا يحصل الغاية الا بذكر الاقوى او الاضعف بعد حتى
بالنسبة الى ما قبلها كقولك في القوة مات الناس حتى الملوك والانبياء وفي
الضعف قدم الحاج حتى المشاة ولو قلت بالعكس فيهما لم يجز قوله واو واما
وام لاحد الامرين مبهما اي وهذه الثلاثة تشترك في انها لتعلق الحكم بالمعطوف
او المعطوف عليه مبهما اي على التعيين قوله فام المتصلة لازمة بهمزة الاستفهام
الى آخره اشار الى تحقيق معنى ام والفرق بينها وبين اما واو فان ام اما متصلة
واما منقطعة فان كانت متصلة فلا تستعمل في الامر والنهي وفي غيرهما
يلزم ان يكون استعمالها مع همزة الاستفهام يليها احد المستويين ويلي المستوى
الاخر الهمزة بعد ثبوت العلم بحصول احدهما مبهما عنده لا على التعيين لطلب
التعيين والمراد بقوله يليها احد المستويين انه ان كان يلي ام المتصلة اسم
مفردا او فعل او جملة اسمية او جملة فعلية يلي الهمزة ذلك بخلاف او واما
فانه يلزم فان يليها احد المستويين والاخر الهمزة بقول اضربت زيدا او عمروا
لا يكون السوال معهما بعد ثبوت العلم بحصول احدهما عنده لطلب التعيين قوله

ومن ثم لم يجز ارايت زيدا ام عمروا اي ولاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين
ويلي المستوى الاخر الهمزة لم يجز ان يقال ارايت زيدا او عمروا الا على شذوذ
لانه يلي احدهما الاسم ويلي الاخر الفعل اعلم اني وجدت نسخة قرات
على المصنف وعليها خطه كان فيها على الافصح بعد قوله والاخر الهمزة فكان
فيها بدل قوله ومن ثم لم يجز ومن ثم ضعف وهو قريب من الاول لكن شرح المصنف
يوافق ما ذكرناه اولا قوله ومن ثم كان جوابها بالتعيين دون نعم او لا اي ومن
اجل ان الطلب مع ام لاحد الامرين اللذين على ثبوت احدهما من غير تعيين لطلب
التعيين كان الجواب فاحدهما بالتعيين لا بلا او نعم لانه لا يستفيد السوال
عنه مثلا اذا قيل ازيد عندك ام عمرو كان الجواب زيدا او عمرو بخلاف
او واما لان السوال معهما سوال عن احدهما لا على التعيين فجوابه لا او نعم فان
احب بالتعيين كان الجواب زايدا على المسول عنه قوله والمنقطعة كبل
والهمزة واشار الى معنى ام المنقطعة والفرق بينها وبين او واما ومعناها معنى
بل مع الهمزة وهي لا تستعمل الا في الخبر والاستفهام واما الخبر فكقولك انها لابل ام شاء
انه لابل قطعا فاذا حصل الشك في انه شاء قلت ام شاء قاصدا الى الاضراب عن
الاخبار الاول والاستيناف سوال فكانك قلت بل اهو شاء واما الاستفهام
كقولك اعندك زيد ام عمرو وسالت اولا عن حصول زيد ثم اضربت عن ذلك
السوال الى السوال عن حصول عمرو وجوابه لا او نعم واذا عرفت معناها عرفت الفرق

بيهما

بينها وبين او واما قوله واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما جائزة مع او اشارة الى الفرق
بين او واما وهو ان اما العاطفة يلزم ان يكون قبل المعطوف عليها اما اخرى ليعلم في
اول الامر كون الكلام مبنيا على الشك نحو جاءني اما زيد واما عمرو ولم يلزم ذلك في
او بل جاز الاتيان الاسان بها وتركه قوله ولا وبل ولكن لاحدهما معينا اي هذه
الثلاثة تشترك في اثبات الحكم لاحد الامرين معينا فلا للنفي ما وجب للاول عن الثاني
تقول جاءني زيد لا عمرو وبل للاضراب عن الاول منفيا كان او موجبا تقول جاءني
زيد بل عمرو واذا وقع الاخبار عن زيد غلطا وتقول ما جاءني زيد بل عمرو وهو يحتمل
امرين احدها ان يكون معناه بل جاء عمرو وهي ح للاضراب عن نفي مجيء زيد الى اثبات
مجيء عمرو وثانيهما ان يكون معناه بل ما جاءني عمرو وهي ح لبيان من نسب اليه
عدم المجيء ولكن للاستدراك ولازمة للنفي لانها للمغايرة بين المعطوف والمعطوف
عليه معنى وههنا تفصيل وهو ان يقال انها اما يعطف المفرد على المفرد والجملة على
الجملة فان كان الاول كان قبلها النفي ليتحقق التغاير بين المعطوف والمعطوف عليه
تقول ما جاءني زيد لكن عمرو اي لكن جاءني عمرو وان كان الثاني لزم ان يكون قبلها او بعدها
النفي لما ذكرناه تقول لم يقم زيد لكن قام عمرو وقام زيد لكن لم يقم عمرو قوله
حروف التنبيه الا واما وها انما سميت حروف التنبيه لتنبيه المخاطب بها وانما جيء بها
في اول الكلام لئلا يفوت الغرض على التقدير ان يكون غافلا ولهذا اختصت باول الكلام
واعلم ان الا واما يختصان بالمركبات كقوله تعالى الا انهم هم المفسدون وكقوله اما والذي

عينا

ابكى واضحك والذى امات واحيى والذى امر الامس فانها تدخل على المفردات التى هى
اسماء الاشارة فقط نحو هذا وهاانا وتدخل المركبات كقوله ها ان تا عذرة ان لم تكن قبلت
فان صاحبها قد تاه فى البلد **قوله** حروف النداء اعلم ان حروف النداء خمسة وهى يا وايا
وهيا والهمزة واى وهى للتنبيه المدعو ودعاءه ويسمع ليجيب ما يريد فيه وانما جعل
لهذه الحروف باب آخر سوى التنبيه لخصوصيتها بشئ زايد على ما فى حرف التنبيه وهو طلب
اقبال المدعو به **قوله** يا اعمها اى يا اعم هذه الحروف لانها تستعمل فى القريب والبعيد
والمتوسط وفى غيرها ترتيب وهو ان ايا وهيا للمنادى البعيد واى والهمزة للقريب
لكن الهمزة للمنادى الاقرب **قوله** حروف الايجاب نعم وبلى واى واجل وجير وان
وانما سميت هذه الحروف حروف التصديق والايجاب لانها مصدقة لما سبقها فنعم مصدقة
ومقررة لما سبقها من الكلام مثبتا كان او منفيا استفهاما كان او خبرا تقول لمن قال قام
زيد او ما قام زيد او لم يكن يقم زيد او الم يقم زيد نعم تصديقا لما قبلها هذا بحسب
اللغة دون العرف الا ترى انه لو قيل لك اليس لى عندك كذا مالا فقلت نعم لالزمك
القاضى به تغليبا للعرف على اللغة **قوله** بلى مختصة بالجواب للنفى اى بلى مختصة بايجاب
بعد النفى استفهاما كان ذلك النفى او خبرا تقول من جواب من يقول لم يقم زيد او الم يقم زيد بلى
اى بلى قد قام زيد ومنه قوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اى بلى انت ربنا ولو قيل فى جوابه
نعم لكان كفرا لان نعم مقررة لما قبلها نفيا كان او ايجابا الا ان يحمل على العرف قوله واى
اثبات بعد الاستفهام ويلزمها القسم اى للاثبات بعد الاستفهام ويلزمها القسم تقول لمن

قال اقام زيد اى والله **قوله** واجل وجير وان تصديق للمخبر اى هذه الثلاثة تصديق
للمخبر كقولك فى جواب من يقول قام زيد اجل وجير وكقول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة
حملتنى اليك ان وصاحبها والمراد بالمخبر فى قوله تصديق هو المتكلم الذى اخبر بخبر
والا لم يقع تصديقا للدعاء **قوله** حروف الزيادة إن وأن وما ولا الى آخره انما سميت
هذه الحروف الزيادة لانها قد يقع زيادة لا لانها زايدة ابدا والغرض من زيادة هذه
الحروف التاكيد او الفصاحة او غيرهما ولما فرغ من عدها شرع فى بيان مواضع
زيادتها فقال وان مع ما النافية لتاكيد النفى كقوله وما ان طبنا جبن ولكن منايانا
ودولة آخرينا وقلت زيادة ان المكسورة بعد ما المصدرية نحو اجلس ما ان جلس القاضى
اى مدة جلوسه وبعد لما نحو لما ان قمت قمت **قوله** وان مع لما الى اخره اى وتزاد ان
المفتوحة بعد لما كقوله تعالى فلما ان جاء البشير وتزاد ايضا بين لو والقسم نحو والله
ان لو قمت قمت وقلت زيادتها بعد الكاف كقوله كان ظبية تعطو الى ناضر السلم
على تقدير جر ظبية **قوله** وما مع اذا ومتى الى اخره اى وتزاد ما بعد اذا شرطا نحو
اذا ما اكرمتنى اكرمتك وبعد متى شرطا متى ما تكرمنى اكرمك وبعد اين شرطا نحو اين
ما تكن اكن وبعد اى شرطا كقوله تعالى اياما تدعو فله الاسماء الحسنى وبعد ان
شرطا كقوله تعالى فاما نذهبن بك فسمى ان هيم ان ما اذا زيدت بعد ان شرطا
ادخلت نون التاكيد على فعلها فى الاكثر لانه لما اكد حرف الشرط كان تاكيد الفعل
اولى فقوله شرطا قيد فى جميع ما ذكرنا من نحو اذا الى ان وتزاد ايضا بعد بعض حروف

الجر كقوله تعالى فبما رحمة من الله ومما خطيئاتهم وانما قال بعض حروف الجر لانها لا تزاد
مع كل حروف الجر وقلت زيادتها بين المضاف والمضاف اليه نحو غضبت من غير ما جرم
اى من غير جرم **قوله** ولا مع الواو الى اخره اى تزاد لا بعد الواو الواقعة بعد النفى
تاكيدا له نحو ما جاءنى زيد ولا عمرو وتزاد ايضا بعد ان المصدرية كقوله تعالى لئلا
يعلم اهل الكتاب وما منعك ان لا تسجد **قوله** وقلت اى قلت زيادة لا قبل اقسم
كقوله تعالى لا اقسم **قوله** وشذت مع المضاف اى وشذت زيادة لا المضاف والمضاف
اليه كقوله فى بير لا حور سرى وما شعر اى فى بير حور والحور جمع حاير من حار اذا هلك
قوله ومن والباء واللام تقدم ذكرها اى وتزاد من والباء واللام وقد تقدم ذكرها
فى باب حروف الجر على التفصيل فلا نعيدها ولقايل ان يقول ان الكاف تزاد وقد تقدم
ايضا فوجب عليه ذكرها او عدم ذكر من والباء واللام ويمكن ان يجاب عنه بانه انما
خص الباء واللام ومن بالذكر هنا دون الكاف لكثرة زيادتها وندرة زيادة الكاف
قوله حرفا التفسير اى وان انما سميت تفسيرا لوقوعها تفسيرا كقوله تعالى واختار
موسى قومه اى من قومه وكقوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم **قوله** وان مختصة بما فى
معنى القول اى ان يكون مفسرة لكلام فيه معنى القول لا نفس القول نحو كتبت اليه ان قم
فلو قلت قلت له ان قم ولم يجز لعدم جواز وقوعه تفسيرا لنفس القول فاى اعم استعمالا
من ان لجواز ان يفسر بها ما ليس فيه معنى قول وما هو فى معنى القول صريح وغير صريح
ولا يفسر بان الا ما هو فى معنى القول غير الصريح **قوله** حروف المصدر ما وأن وان

الى آخره انما سميت هذه الحروف مصدرية لانها تجعل ما بعدها فى حكم المصدر فالاولان
اعنى ما وان المخففة مختصان بالجملة الفعلية فانها يدخلان الجملة الفعلية وتجعل
لانها فى حكم المفرد الذى هو المصدر نحو اعجبنى ما صنعت اى صنعك وقوله تعالى
مما كان جواب قومه الا ان قالوا اى الا القول والثالث ان المثقلة المفتوحة مختصة
بالجملة الاسمية لما عرفت انها تدخل على المبتداء والخبر فانها تدخلها وتجعلها
فى تاويل المفرد الذى هو مصدر خبرها نحو اعجبنى انك قايم اى قيامك او ملاك
معناه اعجبنى ان زيدا اخوك اى اخوة زيد فان تعذر قدرت الكون نحو اعجبنى
ان هذا زيد اى كونه زيدا **قوله** حروف التحضيض هلا والا ولولا ولوما اعلم ان هذه
الحروف تدل على اللوم على الترك اذا دخلت على الماضى نحو هلا قرات وعلى الحث
والطلب على الفعل اذا دخلت على المضارع نحو قوله تعالى لوما تاتينا بالملائكة **قوله**
لها صدر الكلام اى ولهذه الحروف صدر الكلام لكونها دالة على نوع من انواع الكلام
فوجب تقديمها لما مر **قوله** ويلزمها الفعل لفظا او تقديرا اى ويلزم دخول هذه
الحروف الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته اى هلا
ضربت زيدا ضربته لكونها لطلب الفعل **قوله** حرف التوقع قد وفى المضارع للتقليل
وانما سميت حرف التوقع لانه يخبر بها من يتوقع الاخبار به فهى اذا دخلت الماضى
قربته الى الحال نحو قد قامت الصلوة وبهذا الاعتبار يسمى حرف التقريب واذا دخلت
المضارع كانت للتقليل كقولهم ان الكذوب قد يصدق ويجوز الفصل بينه وبين الفعل

بالقسم نحو قد والله قمت وقد يراد بها التحقيق في المضارع كقوله تعالى قد يعلم الله
المعوقين وقد يحذف الفعل بعدها كقوله : افد الترحل غير ان ركابنا : لما تزل برحالنا
وكان قداى وكان قد زالت **قوله** حرفا الاستفهام الهمزة وهل الاستفهام طلب الفهم
قوله لهما صدر الكلام اى الهمزة وهل صدر الكلام لكونهما لنوع من انواع الكلام فوجب
تقديمهما لما مر وهما يدخلان على الجملة الاسمية نحو ازيد قايم وهل زيد قايم والفعلية
نحو هل قام زيد واقام زيد الا اذا كان الخبر في الجملة الاسمية فعلا جاز استعمال
الهمزة ولم يجز استعمال هل الا على شذوذ فلا يقال هل زيد قام لان اصل هل بمعنى
قد كقوله تعالى هل اتى على الانسان فكما لا يقال قد زيد خرج لا يقال هل زيد خرج
فان قيل يقتضي ما ذكرتم ان لا يقال هل زيد خارج لامتناع ان يقال قد زيد خارج
قلنا انما جاز حملها على اختها وهي زيد خارج وانما لم يحمل على اختها في مثل هل زيد
خرج لان هذه الجملة اقرب بباب هل فاعتبار دخلها في نفسها اولى من حملها على اختها
قوله والهمزة اعم تصرفا في الاستعمال من هل تقول ازيدا ضربت دون هل و
يقول ايضا اتضرب زيدا وهو اخوك منكر للضرب وهو على صفة الاخوة دون هل
وتقول ايضا ازيد عندك ام عمرو دون هل اى وتختص ام المتصلة بالهمزة دون
هل وتدخل الهمزة على حروف العطف كقوله تعالى اثم اذا ما وقع وافمن كان واومن كان
ولم تدخل هل عليها كل ذلك لكون الهمزة اصلا في الاستفهام بخلاف هل ولانها اخصر
من هل فقوله دون هل ظرف لقوله لتقول ازيدا ضربت وهو قيد في الكل **قوله** حروف

الشرطان ولو واما اعلم ان هذه الثلاثة حروف الشرط لها صدر الكلام لانها لنوع من
انواع الكلام فان للاستقبال وان دخل الماضي اى فان يجعل الفعل الذي يدخل عليه
بمعنى الاستقبال سواء كان الفعل ماضيا ان نحو ان ضربت ضربت او مضارعا نحو ان
تضرب اضرب **قوله** ولو عكسه اى لو للماضي وان دخل المضارع اى لو يجعل الفعل
بمعنى الماضي سواء دخل الماضي نحو لو ضربت ضربت او المضارع نحو لو تضرب اضرب
وقد يجيء بمعنى ان كقوله ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم وقد يكون بمعنى
ان الناصبة كقوله تعالى ودوا لو تكفرون وكقوله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون
وكقوله تعالى يود المجرم لو يفتدى ولا يجوز ان يكون ههنا شرطا للامتناع لانه
لا جواب لها ويلزمهما الفعل لفظا او تقديرا اى ان ولو يلزم دخولهما الفعل لفظا نحو
ان ضربت ضربت ولو ضربت ضربت او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين
استجارك ولو انتم تملكون اى وان استجارك احد ولو انتم تملكون انتم اى استجارك احد
ولو تملكون فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين المحذوفين يفسرهما الظاهر
وليسا بفاعلين لافعال بعدهما ويؤيد ذلك انك لا تقول ان قومك يضربوا زيدا
بل تقول ان قومك ليضربوا زيدا ويستوي ان يعم مفسر المحذوف مجزوم ان كان
مضارعا نحو ان زيد يقم ليطابق المحذوف وان الاسماء المتضمنة معنى ان لا يحذف
افعالها في حال الاختيار لكونها فرع ان فلا يتصرف فيها مثل تصرف فنعم يجوز حذفها
عند الضرورة كقوله : فمن نحن نؤمنه بت وهو امن : ومن لا نجره يمس منا مفزعا

ومن ثم قيل لو انك اى ومن اجل انهما يلزمان الفعل لفظا او تقديرا قيل لو انك بفتح ان
لانه فاعل فعل محذوف ولاجل انهم اذا حذفوا الفعل فسروه بفعل ولم يفسروه ههنا
التزموا ههنا ان يكون خبر ان فعلا ليكون كالعوض من الفعل المفسر فقالوا لو انك
انطلقت ولم يقولوا لو انك منطلق هذا اذا امكن تقدير الفعل الا ما اذا تعذر وذلك بان يكون
الخبر جامدا جاز ترك الفعل ضرورة نحو لو انه حجر لكان جمادا لتعذر الاتيان بالفعل
قوله واذا تقدم القسم اول الكلام على الشرط الى اخره اى واذا تقدم القسم في اول الكلام
على الشرط لزم ان تدخل حرف الشرط الفعل الماضي لفظا او معنى نحو والله ان اتيتني
او ان لم تاتني لالزمنك لانه لما بطل عمل حرف الشرط في الجواب لكونه جوابا للقسم طلب
ان لا يعمل بانه متاول وتاويل قولهم قد كان من مطر انه محمول على انه اريد به الحكاية
كانه سمع من يقول هل كان من مطر فحكى كلامه وقال مجيبا له كان من مطر او محمول على
التبعيض اى قد كان شيء من مطر وتاويلها ان من للتبعيض لانه تعالى لا يغفر جميع الذنوب
ولا ينافيه قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا لانه خطاب لامة محمد عليه السلام وقوله
يغفر لكم من ذنوبكم لانه خطاب لامة نوح عليه السلام ولا يلزم من الغفران جميع
ذنوب امة محمد عليه السلام غفران جميع ذنوب امة نوح عليه السلام على ان قوله
يغفر الذنوب جميعا غير باق على عمومه **قوله** والى للانتهاء وبمعنى مع قليلا اعلم ان في
الى لها معنيان احدهما انتهاء الغاية فهي مقابلة لمن ويعرف باستعماله فيما له انتهاء
نحو سرت من البصرة الى الكوفة والثاني ان يكون بمعنى مع وهو قليل كقوله تعالى

من انصاري الى الله اى مع الله **قوله** وحتى كذلك اى وحتى لانتهاء الغاية كالى
وبمعنى مع كثيرا **قوله** ومختص بالظاهر اشاره الى فارق لفظي بين الى وحتى وهو ان
حتى يختص بالظاهر استغناء عنه بالى ولئلا يختلط الضماير بعضها ببعض لجواز وقوع
المرفوع والمنصوب والمجرور بعد حتى خلافا للمبرد فانه جوز دخوله على الضمير
مستدلا بمثل قوله فلا والله لا يلقى اناس فتى حتاك يا ابن ابي يزيد وهو شاذ عند
الاولين **قوله** وفي للظرفية وبمعنى على قليلا اعلم ان في لمعنيين احدهما الظرفية وهي حلول
الشيء في غيره حقيقة نحو الماء في الكوز او مجازا نحو النجاة في الصدق وثانيهما ان يكون
بمعنى على وهو قليل كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل اى على جذوع النخل
قوله والباء للالصاق الى اخره اى والباء يستعمل لمعان احدها الالصاق نحو مررت
بزيد اى التصق مروري بموضع يقرب منه زيد واقسمت بالله وثانيها الاستعانة
نحو كتبت بالقلم اى باستعانة القلم وثالثها المصاحبة نحو خرج زيد بعشيرته ورابعها
المقابلة نحو بعت هذا بهذا وخامسها التعدية نحو ذهبت بزيد وشاذ منها الظرفية
نحو جلست بالمسجد وسابعها الزيادة قياسا كما في الخبر في النفي نحو ما زيد بقايم وكما
في الاستفهام نحو هل زيد بقايم او غير قياس كما في غير النفي والاستفهام وهي اما
في المرفوع نحو بحسبك زيد واما في المنصوب نحو القى بيده **قوله** واللام للاختصاص
اى اللام يستعمل لمعان احدها الاختصاص نحو المال لزيد والجل للفرس والثاني التعليل
نحو ضربته للتاديب والثالث الزيادة كقوله تعالى ردف لكم اى ردفكم والرابع

ان يكون بمعنى عن اذا استعمل مع القول كقوله تعالى وقال الذين كفروا للذين امنوا
لو كان خيرا ما سبقونا اليه وليس معنى اللام ان الكافرين خاطبوا المؤمنين لانه
لو كان كذلك لوجب ان يقال ما سبقتمونا اليه فعلم ان معناه قال الذين كفروا عن
الذين آمنوا وفيه نظر لانه ثمه لو كان خبرا لا ذكره صاحب الكشاف وغيره لانه
ذكر في الكشاف وغيره من العلماء ان هذا كلام الكفار فانهم قالوا للمؤمنين لو كان ما اتى
به محمد خيرا لما سبقنا هؤلاء اعنى المؤمنين ولا يقال لو كان كذلك يقال سبقتمونا
لانا نقول لا يلزم ذلك لجواز انهم خاطبوا بعض المؤمنين كاكابرهم مثلا وارادوا
بقولهم ما سبقونا البعض الاخر منهم كاصاغرهم مثلا والخامس ان يكون بمعنى
واو القسم في موضع التعجب في اسم الله تعالى كقول الهذلي لله لا يبقى على الايام ذو حيد
بمشمخر به الظيان والاس اى والله لا يبقى فتعجب من فناء العالم يعنى كيس متحصن بجبل
هذه صفته والحيد جمع الحيدة وهي عقدة في قرن الوعل وفي الجملة حتى كل نتوء في
القرن او الحدبة او غيرهما وهي تجمع على حيود وحيد كبدر وبدور والظيان نبت
طيب الرائحة ويقال له ياسمين البر قوله ورب للتقليل الى اخره اعلم ان رب للتقليل
كما ان كم للتكثير ولها احكام احدها ان لها صدر الكلام لكونها لانشاء التقليل
والثاني اختصاصها بنكرة موصوفة بمفرد نحو رجل كريم اجتمعت به او جملة اسمية
نحو رب رجل ابوه عالم او فعلية نحو رب رجل عرف ابوه العلم اجتمعت به اما اختصاصها
بالنكرة فلعدم الاحتياج الى معرفة واما وصفها فلتحقق تقليل الذى هو مدلول رب

لانه اذا وصف الشئ صار اخص مما لم يوصف وانما قال على الاصح لان في وجوب وصف
النكرة خلافا والاصح وجوب وصفها والثالث ان يكون فعلها اى جوابها وعاملها فعلا
ماضيا لوضعها للتقليل المحقق وانما قال محذوف غالبا لجواز حذفها غالبا لحصول
العلم فاذا قلت رب رجل كريم صفة لرجل وجواب رب محذوف ولهذا قيد الحذف
بالغالب لانه قد يظهر نحو رب رجل كريم اجتمعت به صح قوله وقد يدخل على مضمر
مبهم مميز اى وقد تدخل رب على مضمر مبهم ذلك المضمر بنكرة منصوبة نحو ربه
رجلا وهذا الضمير مبهم كالضمير في نعم رجلا زيد وحق هذا الضمير ان يكون مفردا
مذكرا ابدا عند البصريين يقولون ربه رجلا ورجلين ورجالا وربه امراة وامراتين
ونساء لكونه راجعا الى متعدد ذهنى لا الى شئ تقدم ذكره ليجب مطابقته خلافا
للكوفيين فانهم قالوا بمطابقة هذا الضمير للتمييز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث قوله وتلحقها ما فتدخل على الجمل اى وتلحق رب ما الكافة وتدخل على الجمل
اذا قصدوا تقليل النسبة المفهومة من الجمل نحو ربما قام زيد وربما زيد قائم ولا
يقال ربما يقوم زيد لان رب للزمان الماضى واما قوله تعالى ربما يود الذين كفروا
لو كانوا مسلمين فهو بمنزلة الماضى لصدق الوعيد وتحققه فهى اذا بمنزلة الموجود
الحاصل فيود بمنزلة ود ويوكد ما قلنا قوله تعالى فسوف تعلمون اذ الاغلال
في اعناقهم اتى باذ وهو للمضى وجمع بينه وبين سوف التى هى للاستقبال لانه بمنزلة
الموجود الحاصل لتقربه من الريب بشك قوله وواوها اى وواو رب وهى الواو

التى يبتداء في اول الكلام بمعنى رب هذا لا تدخل الا على النكرة الموصوفة ويحتاج
الى جواب مذكورا ومحذوف ماض كقوله وبلدة ليس لها انيس اى رب بلدة قوله
وواو القسم تبدل في القسم الى اخره اعلم ان الواو على الباء في اقسمت بالله عند حذف
الفعل لغير السوال ولهذا لا يقال اقسمت والله ولا والله اخبرنى او لا تخبرنى وهى اعنى
واو القسم مختصة بالظاهر فلا يقال وك استغناء بالباء عنها قوله والتاء مثلها
باسم الله تعالى اى لا تستعمل في غير اسم الله تعالى لنقصانها عن الواو الذى هو انقص
من الباء قوله والباء اعم منهما في الجميع اى والباء اعم استعمالا عن الواو والتاء
لاستعمالها مع الجميع اى مع الفعل وحذفه ومع السوال وغيره ومع المظهر والمضمر
بخلاف الواو والتاء ثم الواو اعم استعمالا من التاء لاستعمالها في جميع الظواهر
لغير السوال بخلاف التاء قوله ويتلقى القسم بجواب فيه اللام وان اذا كان
مثبتا وحرف النفى ان كان منفيا وتفصيله ان الجواب اما جملة اسمية واما فعلية
فان كان جملة اسمية فان كان مثبتة لزمها ان نحو والله ان زيدا قايم او اللام نحو
والله لزيد قايم وقد يجمع بينهما نحو والله ان زيدا لقايم وذلك للتاكيد ولربط
الجواب بالقسم وان كانت منفية لزمها ما او لا نحو والله ما زيد بقايم او قاما اوو الله
لا زيد في الدار ولا عمرو فان كانت فعلية مثبتة فان كان فعلها ماضيا لزمها
اللام مع قد نحو والله لقد قام او بدونها نحو والله لقام وقد يكون قد وحدها قد افلح
من زكيها وان كان فعلها مضارعا لزمها اللام مع النون التاكيد وبدونه نادرا نحو والله

لاقومن او لاقوم وان كانت منفية فان كان فعلها مضارعا لزمها ما او لا مع
نون التاكيد وبدونها نحو والله ما افعلن او لا افعلن او ما افعل او لا افعل ولكن
يجوز حذف حرف النفى اذا كان فعلها مضارعا منفيا لدلالة الحال عليه كقوله تعالى
تالله تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ قوله ويحذف جوابه اذا اعترض او تقدمه
اى ويحذف جواب القسم اذا اعترض اى توسط القسم نحو زيد والله قايم او
تقدم على القسم ما يدل عليه نحو زيد عالم والله لانه يغنى عن اعادته قوله وعن
للمجاوزة وعلى للاستعلاء اى عن للمجاوزة اذا كان حرفا نحو رميت عن القوس
وعلى للاستعلاء اذا كان حرفا نحو زيد على السطح وقد يكون عن وعلى اسمين اما
عن فبمعنى الجانب حينئذ كقوله ولقد ارانى للرماح دريئة من عن يمينى مرة
وامامى اما على فبمعنى فوق كقوله غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها وهما اسمان
هنا بدليل دخول من عليهما قوله والكاف للتشبيه اعلم ان الكاف للتشبيه
في اكثر الامر نحو زيد كالاسد وقد يكون زائدة كقوله تعالى ليس كمثله شئ
والذى يدل على زيادته انه لولاه لزم نفسه تعالى لانه نفى مثله تعالى وهو مثل
مثله تعالى لان المماثلة من الجانبين وقد يكون اسما كقوله يضحكن عن كالبرد
المنهم اى عن مثل البرد والذى يدل على اسميته ههنا دخول عن عليه وتختص
الكاف بالظاهر استغناء عنه بالمثل وقد يدخل على الضمير كقوله وام اوعال
كها او اقربا قوله ومذ ومنذ للزمان للابتداء اى مذ ومنذ لابتداء الغاية

في المكان نحو ما رايته من الزمان الماضي كما ان من لابتداء الغاية في المكان نحو ما رايته مذ سنة كذا اي ابتداء عدم الروية من سنة كذا ويجيان للظرفية في الزمان الحاضر اذا كان بمعنى في نحو ما رايته مذ شهرنا او يومنا اي في شهرنا او يومنا وقد تقدم احكامها في الظروف ولا يحتمل ان يكون المراد بالمثال الاول في الكتاب ابتداء الغاية وبالمثال الثاني الظرفية لان العرب لا يريد بهما اذا دخلا على اللفظ الدال على زمان انت فيه الا الظرفية قوله وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اي هذه الثلاثة فيها معنى الاستثناء اذا جررت بها ما بعدها يكون حروفا واذا نصبت ما بعدها يكون افعالا فاعلها مضمر فعدا من عدا يعدو وخلا من خلا يخلو وحاشا بمعنى جانب وانما قيد هذه الثلاثة بقوله للاستثناء لانها اذا لم يكن للاستثناء لم يكن حروفا لكن ليس كلما كانت للاستثناء كانت حرف جر قوله الحروف المشبهة ان وان الى اخره انما سميت هذه الحروف المشبهة بالفعل لكونها مشابهة للفعل من حيث كونها على ثلاثة احرف فصاعدا وفتح اواخرها ولزومها الاسم ووجود معنى الفعل في كل واحد منها على ما يجيء وهي ستة ان وان وكان وليت ولعل قوله ولها صدر الكلام الا لكل واحد منها على نوع من انواع الكلام وذلك يقتضي تقدمها لتحصل العلم في اول الامر بان الكلام من اي نوع من انواع الكلام من تمن او ترج او استدراك او غير ذلك قوله سوى ان وهي ان فانها بعكسها اي لا يكون ولهذه الحروف صدر الكلام سوى ان فانها بعكسها اي لا يكون لها صدر الكلام لكونها مع ما بعدها معمولا لعامل وحق المعمول ان يكون موخرا

فجاءت على اصلها قوله ويلحقها ما اي وتلحق هذه الحروف ما الكافة اي المانعة وح تلغى عن العمل على الوجه الافصح لخروجها عن مشابهة الفعل لفظا وهي فتح اواخرها وعلم من قوله على الافصح انه يجوز اعمالها وقد جاء قول الشاعر ❊ قالت الا ليتما هذا الحمام لنا ❊ الى حمامتنا ونصفه فقد با لوجهين والغرض من الحاق ما هذه الحروف الحصر والتاكيد في انما وافادة معناها في الجملتين الاسمية والفعلية في الكل قوله ويدخل ح اي ويدخل هذه الحروف على الافعال حين اتصال ما بها لنفسد معاينها في الجملة الفعلية كما افادت في الجملة الاسمية فتقول انما قام زيد وانما تقوم زيد قوله فان لا تغير معنى الجملة شروع في بيان احوال كل واحد منها على التفصيل واشارة الى الفرق بين ان المكسورة وان المفتوحة فقال ان لا تغير معنى الجملة بل توكدها فاذا قلت ان زيدا قايم افدت به لقولك زيد قايم مع زيادة التاكيد والمبالغة وان تغير معنى الجملة لانها مع الجملة التي بعدها في حكم المفرد قوله ومن ثم وجب الكسر في موضع الجمل والفتح في موضع المفرد اي ومن اجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة ويبقى الجملة على حالها مع زيادة التاكيد وجب الكسر لفظا او حكما في كل موضع يبقى الجملة بحالها ومن اجل ان ان المفتوحة تغير مع الجملة ويجعلها في حكم المفرد وجب الفتح لفظا او حكما في كل موضع يكون ما بعدها في محل المفرد ولما كان كذلك تعين موضع كل واحد من المكسورة والمفتوحة فكسرت ابتداء وبعد القول لازم من الفرق المذكور اي كسرت ابتداء بناء على الفرق المذكور اذا وقعت ابتداء لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قايم وكسرت ايضا بعد القول نحو يقول ان زيدا قايم

لان مقول القول جملة وكسرت ايضا بعد الموصول نحو جاني الذي ان اباه عالم لان صلة الموصول لا يكون الا جملة وكذلك اذا دخل على خبرها اللام كقوله تعالى والله يعلم انكم لرسوله واذا وقعت جواب القسم نحو والله ان زيدا قايم لكونها في موضع الجملة لان جواب القسم لا يكون الا جملة وفتحت ان كانت مع ما بعدها فاعلة نحو بلغني ان زيدا عالم اي علمه لوجوب كون الفاعل مفردا وفتحت ايضا ان كانت ما بعدها مفعولة نحو كرهت ان زيدا عالم لوجوب كون المفعول مفردا وفتحت ايضا اذا كانت مع ما بعدها مبتداء نحو عندي انك قايم لوجوب كون المبتداء مفردا وكذلك اذا وقعت خبر المبتداء نحو العجب ان الضرب ضرب زيدا لان الاصل الخبر ان يكون مفردا وفتحت ايضا اذا كانت مع ما بعدها مضافا اليها نحو عجبت من انك عالم واعجبني اشتهار انك فاضل لوجوب كون المضاف اليه مفردا ولا ينتقض بما اذا كان المضاف جملة مثل اكتب حيث انك جالس لان الاصل في المضاف ليه ان يكون مفردا فاعتبر الاصل في حيث نفتحت بعدها قوله وقالوا لولا انك اشارة الى وجوب الفتح بعد لولا الابتدائية نحو لولا انك منطلق انطلقت لان ما بعد لولا مبتداء وخبره محذوف ووجوب كون المبتداء مفردا وكذلك يجب الفتح بعد لولا التي للتحضيض لانه فاعل او مفعول لان لولا التي للتحضيض يجب دخولها الفعل لفظا وتقديرا نحو لولا زيد قام ولولا زيدا ضربته بمعنى هلا قوله ولو انك لانه فاعل اشارة الى بيان وجوب فتحها بعد لو نحو لو انك قايم لوقوعه موقع المفرد لكونه فاعلا لفعل محذوف اي لو وقع قيامك قوله فان جاز التقديران اي جاز

الامران اي فان كان موضع جاز فيه التقديران تقدير المفرد وتقدير الجملة فيه جاز الامران الفتح والكسر نحو من يكرمني فاني اكرمه فان جعلت تقديره فانا اكرمه وجب الكسر لكونها واقعة موقع المبتدء وان جعلت تقديره من يكرمني فجزاءه الاكرام وجب الفتح لوقوعها خبر المبتداء وهو موضع المفرد وكقوله وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم فان كان المراد هو عبد القفا وجب الكسر لكونها ابتدا وان كان المراد فاذا عبوديته حاصلة وجب الفتح لوقوعها مبتدا خبرها حاصلة قوله ولذلك جاز العطف على اسم المكسورة لفظا او حكما بالرفع دون المفتوحة اي ولاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغير معنى الجملة جاز العطف على محل اسم المكسورة لفظا نحو ان زيدا قايم وعمرو وعلى اسم المكسورة حكما نحو علمت ان زيدا قايم وعمرو فعمرو معطوف على محل زيد لان المفتوحة مع الاسم والخبر في تاويل الجملة لكونها قايمة مقام المفعولين ومنه قوله تعالى ان الله بريء من المشركين ورسوله برفع رسوله ولم يجز العطف على اسم المفتوحة بالرفع لتغير معنى الجملة بها قوله ويشترط مضي الخبر لفظا او تقديرا اي ويشترط في العطف المذكور مضي الخبر نحو ان زيدا قايم وعمرو او تقديرا نحو ان زيدا وعمرو قايم اي ان زيدا قايم وعمرو ولا يقال ان زيدا وعمرو ذاهبان لاستلزام كون الشيء الواحد معمولا لعاملين مختلفين لان ذاهبان من حيث انه خبر ان معمول ان ومن حيث انه خبر عمرو معمول للابتداء خلافا للكوفيين فانهم جوزوا العطف المذكور قبل مضي الخبر لفظا او تقديرا لان خبر ان مرفوع

عندهم بما ارتفع بما قبل دخولها ان ولا يلزم عمل عاملين في معمول واحد وهو ضعيف
لان نسبة ان الى المسند والمسند اليه على السوية فلو عمل في احدهما دون الآخر لزم الترجيح
بلا مرجح وهو محال ولا يفهم جواز مثل ان في الشرط فوجب ان يكون ماضيا لئلا يتخالفا
وكان الجواب بالقسم للقسم لفظا ومعنى لكونه اهم لتقدمه على الشرط والشرط معنى
لكونه مشروطا ومعلقا بالشرط ولم يتعرض للمعنى لكونه معلوما والشك في اللفظ
قوله فان توسط الى اخره اى وان توسط القسم بتقدم الشرط عليه او بتقدم غير الشرط
عليه جاز ان يعتبر القسم وجاز ان يلغى اى جاز ان يجعل الجواب جوابا للقسم لفظا ولزم
حرف الشرط الماضي وجاز ان يجعل الجواب جوابا للشرط ولم يلزم حرف الشرط الماضي ويصير
القسم ملغى اما اعتبار القسم مع تقدم الشرط عليه نحو ان تاتني وان لم تاتني فوالله لا
كرمتك فليتوفر مقتضى كل واحد من الشرط والقسم بان يكون الجواب للقسم والقسم مع
ما بعده جواب الشرط ومع يلزم دخول الفاء على القسم واما اعتباره مع تقدم غير الشرط نحو
انا والله ان اتيتني او ان لم تاتني لاكرمنك فلجعل القسم وجوابه وهو لاكرمنك سادا مسد
جواب الشرط وجعل المجموع خبر المبتداء فيرجع الى ما وقع القسم في اول الكلام مقدما على الشرط
واما الغاؤه مع تقدم الشرط عليه نحو ان تاتني والله اتك ان العناية بالشرط المتقدمة والشرط
مع الجزاء ساد مسد جواب القسم واما الغاؤه مع تقدم غير الشرط عليه نحو انا والله
ان تاتني اتك فلجعل الشرط والجزاء خبر المبتداء وجعل مجموع المبتداء والخبر سادا مسد
جواب القسم قوله وتقدير القسم كاللفظ اى وتقدير القسم قبل الشرط اول الكلام

كلفظ القسم قبل الشرط في كون الجواب للقسم لفظا ولزوم الشرط الماضي كقوله تعالى
لئن اخرجوا لا يخرجون معهم وكقوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون فلولا تقدير
القسم قبل الشرط فيهما لوجب جزم لا يخرجون ودخول الفاء على انكم لمشركون قوله
واما للتفصيل اى اما وضعت لتفصيل النسب نحو اما زيد فعالم واما بكر فجاهل لكنهم
لم يلتزموا تكرارا اما كقوله تعالى واما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ولم يذكر
بعده اما اخرى لكونه معلوما من الاول ويدل على كونه للشرط لزوم الفاء في جوابه
والقصد بان الاول مستلزم الثاني قوله والتزم حذف فعلها اى والتزم حذف الفعل
الداخل عليه اما لان المقصود وهو الاسم الواقع بعدها دون الفعل ولما حذف الفعل
جعل الجزء الذى مما في حيز جوابها بين اما وبين فائها عوضا عن الفعل المحذوف وهو
الاسم الواقع بعدها كراهة ان تلي الفاء اما لكراهتهم ان تلي آلة الجزاء آلة الشرط
الا ترى ان معنى قولك اما زيد فمنطلق مهما يكن من شيء فزيد منطلق فهو جزء جوابها
والمراد من قوله منطلقا ان الاسم الواقع بعدها جزء مما في حيز جوابها سواء كان
مرفوعا او منصوبا وسواء كان بعد فاء الجزاء ما يمنع التقديم او لم يكن وقال بعضهم
ان الاسم الواقع بعدها ما ليس جزءا مما في حيز الفاء بل هو معمول لفعل محذوف مطلقا اى سواء
كان ما بعد الفاء ما يمنع التقديم او لم يكن وسواء كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق
او منصوبا اما يوم الجمعة فزيد منطلق اى مهما ذكر زيد في يوم الطلاقة فهو منطلق في
الاول ومهما تذكر يوم الجمعة فزيد منطلق في الثاني وهو ضعيف والاولى النصب في

الاول بتقدير تذكر والرفع في الثاني بتقدير ذكر حصل او ذكر لكنه لم يجز بالاتفاق
وقال بعضهم ان كان الاسم الواقع بعدها ما جاز التقديم على جوابها اى لو لم يكن ما بعد
الفاء ما يمنع التقديم فمن الاول يعني انه جزء مما في حيز جوابها فهو اما مبتداء نحو اما زيد
فمنطلق واما معمول لما في جوابها نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق فانه جاز ان يكون ظرفا
لمنطلق متقدما على الفاء وان لم يكن جاز التقديم على جوابها اى كان ما بعد الفاء ما يمنع
التقديم فمن الثاني يعني انه ليس جزءا مما في خبر جوابها بل معمولا لفعل محذوف نحو اما يوم
الجمعة فان زيدا منطلق لامتناع عمل ما بعد ان فيما قبلها لاقتضائها صدر الكلام والحق
ان الباب كله واحد فانه كما يجوز ان يعمل ما بعد ان فيما قبلها كذلك لا يجوز ان يعمل ما بعد
فاء الجزاء لغرض فليجز ايضا في ان لذلك الغرض وفيه نظر لوجود المانعين في احدى
الصورتين ووجود المانع في الصورة الاخرى وجوابه انهما لا يمنعان عن عمل ما بعدهما
فيما قبلهما الغرض والاجاز اما زيدا فانه منطلق بتقدير تذكر ابدا وجاز اما يوم الجمعة فزيد
منطلق برفع يوم الجمعة بتقدير يحصل او يذكر لكنه لا يجوز بالاخلاف قوله حرف الردع
كلا وبمعنى حقا اى حرف الردع كلا لانه وضع للردع والتنبيه على الحق وانما يستعمل
اذا سمع محالا وتقول على انسان مثلا اذا قيل فلان شتمك فقلت كلا اى ارتدع عن
هذا وتنبه وقد جاء كلا بمعنى حقا وهو حرف عند النحاة لكونها لتحقيق الجملة كان وقيل
ان كلا في قوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى بمعنى حقا واسم عند بعضهم لكنه بني
لموافقته لفظ الكلا التي للردع قوله تاء التانيث الساكنة تلحق الماضي الى آخره اى انما تلحق

تاء التانيث الساكنة الفعل الماضي على تانيث الفاعل ليعلم انه مسند الى فاعل مؤنث
نحو قامت هند وانما قيد التاء بالساكنة احترازا عن المتحركة نحو قائمة فانها تلحق الاسم
والمراد بالساكنة بالذات لئلا يشكل بمثل قامت امه ساكنة بالذات ومتحركة بالعرض
ومتحركة بالعرض وهو التقاء الساكنين وانما قال الماضي لان هذه التاء لا تلحق غيره
من الافعال فان كان الفاعل ظاهرا غير حقيقي فمخير انت في الحاق التاء وعدمه نحو
طلعت الشمس وطلع الشمس واعلم ان قوله فان كان غير حقيقي فمخير مكرر لانه ذكر من قبل
قوله واما الحاق علامة التثنية وعلامتي الجمعين اى المذكر والمؤنث عند اسناد
الفعل الى الظاهر فضعيف لعدم احتياجه الى هذه العلامات بخلاف الحاق علامة
التانيث الفعل عند اسناده الى مؤنث غير حقيقي فلا يقال قاما الزيدان ولا قاموا
الزيدون ولا قمن النساء وعلى تقدير الحاقها نحو اكلوني البراغيث ليس بضمائر لئلا
يلزم اضمار قبل الذكر من غير فائدة بل علامات الحقوها بالفعل لتدل على احوال الفاعل كما ان التاء تانيث
والفرق بين علامة التانيث وعلامتي التثنية والجمعين من لفظ المثنى والمجموع قطعا ولا
يعلم التانيث من لفظ المؤنث قوله التنوين نون ساكنة يتبع حركة الآخر لا لتاكيد
الفعل فقوله نون ساكنة احتراز عن المتحركة والمراد بالساكنة هو الساكنة بحسب الذات
لئلا يشكل بالتنوين المتحركة لالتقاء الساكنين فانه ساكن بحسب الذات وقوله يتبع
حركة الآخر احتراز عن نون ساكنة في غير الآخر فانها لا تسمى تنوينا وقوله لا لتاكيد
الفعل احتراز عن نون التاكيد نحو اضربن وهو خمسة انواع احدها تنوين التمكن وهو

يلحق الاسم ليدل على ان معدله بمكانه فى الاسمية نحو زيد ورجل والثانى تنوين التنكير
وهى تنوين يدل على كون الاسم الداخل عليه نكرة وهو الفارق بين المعرفة والنكرة نحو
سيبويه وسيبويه والثالث تنوين العوض وهى التى يلحق الاسم عوضا اما عن
الياء واعلاله نحو جوار واما عن المضاف اليه نحو يومئذ اى يوم اذ كان كذا فلما
حذف منه المضاف اليه وهو كان كذا عوض التنوين عن المضاف اليه والرابع تنوين
المقابلة وهو الذى يقابل نون الجمع المذكر السالم ولا يوجد الا فى الجمع المؤنث
السالم نحو مسلمات فان التنوين فيها بمنزلة النون التى فى مسلمين وانما قلنا ذلك
لانه لا يمكن ان يكون احدى هذه التنوينات اما بيان انه ليس تنوين التمكن والتنكير
فلوجوده فيه علما غير منصرف واما بيان انه ليس بعوض عن المضاف اليه فلان
المعنى غير موافق له واما بيان انه ليس تنوين الترنم فلوجوده فى غير اواخر الابيات
والخامس تنوين الترنم وهو الذى يلحق اواخر الابيات والانصاف المصرع لتحسين الانشاد
كقوله يا ابتا علك او عساكا **قوله** ويحذف من العلم الى آخره نحو جاءنى زيد بن عمرو لشدة
اتصال الموصوف بالصفة وقد مر البحث عنه ويعلم منه انه لو كان صفة لغير العلم
او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءنى رجل ابن ظالم وجاءنى زيد ابن اخ لم يحذف التنوين
ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن صفة نحو زيد ابن عمرو لعدم شدة الاتصال
واعلم ان وجود التنوين فى الموصوف بالابن فى اللفظ وهمزة الابن فى الخط متلازمان
فاذا سقط التنوين لفظا سقط الهمزة خطا واذا ثبت التنوين لفظا ثبت الهمزة خطا كانهم

تصدوا

قصدوا الى تخفيفها خطا كما قصدوا الى تخفيفها لفظا ولهذا يحذف الفه فى المثنى وان وقع
صفة لعلم مضافا الى علم آخر لانه لم يكثر كثرة المفرد واعلم ان حكم الابنة كحكم الابن فى جميع
ما ذكرناه **قوله** نون التاكيد خفيفة ساكنة ومشددة مفتوحة مع الالف اى نون التاكيد
نوعان احدهما خفيفة ساكنة والثانى ثقيلة مفتوحة مع غير الالف واعلم ان الثقيلة
ابلغ فى التاكيد من الخفيفة ومجىء الخفيفة ساكنة على الاصل لكونها مبنية ومجىء المشددة
متحركة لالتقاء الساكنين ومجيئها مفتوحة لخفة الفتحة وانما قيد كونها مفتوحة بقوله مع
غير الالف لانها لو كانت مع الالف لكانت مكسورة وهى فى المثنى والمجموع المؤنث نحو
اضربان واضربنان لكونها شبيهة بنون المثنى فيها بقول اضربن اضربان اضربن
اضربن اضربان اضربنان **قوله** ويختص بالفعل المستقبل اى ويختص نون التاكيد
خفيفة كان او ثقيلة بالفعل المستقبل الذى فيه معنى الطلب الذى فيه معنى الطلب
نحو الامر والنهى والقسم والاستفهام والعرض والتمنى وغير ذلك نحو اضربن ولا تضربن
والله لاضربن وهل تضربن والا تضربن وليتك تضربن وانما اختص هذا النون بما فيه
معنى الطلب لانه لا يؤكد ما لا يكون مطلوبا ويعلم من قوله بالفعل المستقبل انه لا يدخل الماضى
والحال لانه لا يؤكد الا ما فيه طلب والمطلوب لا يكون الا فى المستقبل **قوله** وقلت فى
النفى وقلت زيادة نون التاكيد فى النفى فلا يقال زيد ما يقومن الا قليلا لخلوه عن معنى
الطلب وانما جاز قليلا لتشبيهاله بالنهى **قوله** ولزمت فى مثبت القسم اى ولزمت نون
التاكيد فى جواب القسم المثبت لان القسم موضع التاكيد ويعلم من قوله لزمت فى مثبت القسم

انها لا يلزم فى غيره **قوله** وكثرت فى مثل اما تفعلن اى وكثرت زيادة النون فى مثل
اما تفعلن اى وكثرت زيادة النون التاكيد على الفعل اذا زيدت ما على حرف الشرط لانه
لما اكدوا حرف الشرط بما اكدوا الفعل ايضا بالنون لئلا ينحط المقصود بالذات وهو الفعل
من غير المقصود بالذات وهو ان قوله وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم اى وما قبل نون التاكيد
مضموم مع الضمير المذكرين وهو الواو فى جمع المذكر السالم ليدل الضمة على الواو المحذوفة
لالتقاء الساكنين نحو اضربن **قوله** ومع المخاطبة مكسورة اى وما قبل هذا النون
مكسور فى المخاطبة ليدل الكسرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين فتقول انت
اضربن فى اضربى وهل تضربين **قوله** وفيما عداه مفتوح اى وما قبل نون التاكيد فيما عدا
ضمير المذكرين والمخاطبة مفتوح طلبا للخفة وهو فى الواحد المذكر غائبا كان او مخاطبا
او فى المؤنث الغائبة نحو اضربن وهل تضربن يا زيد وزيد هل يضربن وهند هل تضربن
ولا تزيد بقوله وفيما عداه التثنية والجمع وان تناوله ظاهر لفظه لانه يذكر بعده احكامها
قوله ويقول فى التثنية والجمع المؤنث اضربان واضربنان اى ويقول فى المثنى
اضربان باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد واضربنان فى جمع المؤنث بزيادة الالف بعد
نون الجمع وقبل نونى التاكيد لئلا يجتمع ثلاث نونات متوالية **قوله** ولا يدخلها الخفيفة
خلافا ليونس اى ولا يدخل نون التاكيد الخفيفة المثنى والجمع المؤنث فلا يقال اضربان و
اضربنان لانه يستلزم اما تحريك النون واما حذفها لالتقاء الساكنين على غير حده وهما
متعذران خلافا ليونس فانه اجازه وجوز التقاء الساكنين على غير حده وهو التقاء الساكنين

اللذين

اللذين كذلك ليس التقاء الساكنين على حده نحو عود الثوب ولم يجوزوا غير حده لان الساكن
الثانى لما كان مدغما فى مثله فكانه متحرك وان وجد حرف المذكر كعدمه **قوله** وهما فى غيرها
مع الضمير البارز كالمنفصلة اخره اى ونون التاكيد الخفيفة والمشددة مع غير المثنى
وجمع المؤنث لا يخلو من ان يكونا مع ضمير بارز او لا يكونا فان كانا مع ضمير بارز كانتا كالكلمة
المنفصلة يقول فى اضربوا اضربن بحذف الواو كما تقول فى اضربوا القوم
بحذف الياء وان لم يكونا مع ضمير بارز كانتا كالمتصلة يقول فى اضرب اضربن وانما قال
فى غيرهما لانه ذكر فى كيفية لحوق نون التاكيد بالمثنى وجمع المؤنث وليس المراد بانه
اتصال النون بالافعال الصحيحة لكونه ظاهرا بل المراد اتصال النون بالافعال المعتلة **قوله**
ومن ثم قيل هل ترين الى قوله واغزن اى ومن اجل ان النون مع الضمير البارز فى غير
المثنى وجمع المؤنث كالكلمة المنفصلة ومع غير الضمير البارز كالكلمة المتصلة
يقول فى ترين ترين بكسر الياء لانه لما حذف النون التى هى ساكنان الياء ونون التاكيد
فكسرت الياء كما كسرت اذا اتصلت بالكلمة المنفصلة نحو لم ترى الناس وتقول فى
ترون ترون بضم الواو كما تقول فى الكلمة المنفصلة نحو قوله تعالى ولا تنسوا الفضل وتقول
فى ترى واغز هل ترين واغزون بفتح الواو والياء كالمتصلة لانه لما اتصل به نون
التاكيد وجب رد المحذوف لعدم علة حذفه ووجب فتح الياء والواو كما يجب فتح
اخر الكلمة المنفصلة بالكلمة الاخرى وتقول فى اغزوا امر الجمع المذكرين المخاطبين
اغزن بحذف الواو وضم الزاء وفى اغزى امر المخاطبة اغزن بحذف الياء وكسر الزاء فالمثال

الاولان لكون النون مع الضمير البارز اعنى الياء للمخاطبة والف وللجمع المذكرين المخاطبين
والمثالان المتوسطان لكون النون مع غير الضمير البارز والمثالان الاخيران يكون النون
مع الضمير البارز وهما الواو لامر الجمع المذكرين والمخاطبين والياء لامر المخاطبة **قوله** والمخففة
تحذف للساكنين في الوقف الى آخره اى النون التاكيد المخففة تحذف لاحد الامرين وهو اما
التقاء الساكنين كقوله ❊ لا تهين الفقير علك ان ❊ تركع يوما والدهر قد رفعه ❊ الى تهينن
والذى تدل على تقديره كذلك انه لولاه لقيل لا تهن لانه يكون مجزوما واما الوقف اذا لم
يكن ما قبلها مفتوحا قياسا على التنوين وحينئذ يجب رد ما حذف لنون التاكيد
لانتفاء موجب حذفه وهو نون التاكيد فيقول في اضربن واضربن اضربوا اضربوا برد الواو
واضربي برد الياء ونقول في ترين وهل تخشون يا قوم هل ترين وهل تخشون باعادة نون
الاعراب كما ذكرنا وهو انتفاء موجب البناء بخلاف التنوين فان حذفه في الوقف
لا يوجب رد المحذوف عند الفصحاء تقول في جانى قاض جانى قاض ووجه الفرق
ان التنوين لازم للاسم المنصرف المجرد عن اللام والاضافة ونون التاكيد ليس
بلازم للفعل فجاز ان يعود النون المحذوف للوقف كالمعدوم من الاصل فيرد ما حذف
لوجودها ولم يجز ان تقدر التنوين المحذوف للوقف كذلك فلم يرد ما حذف له
لكونه في حكم الملفوظ **قوله** والمفتوح ما قبلها تقلب الفا اى ونون التاكيد التى
يكون ما قبلها مفتوحا تقلب الفا عند الوقف نقول في اضربن يا رجل اضربا قياسا على
الوقف في الاسم وليكون علامة التاكيد باقية بوجه مع كون الفتحة مناسبة للالف وانما لم

تقلب ياء اذا كان مكسورا وواوا اذا كان مضموما قياسا على الوقف في الاسم ولانه لم يعلم
بقاء علامة التاكيد فانك اذا قلت يا زيدون اضربن اضربوا في الوقف وفي يا امراة
اضربن اضربي في الوقف لم يعلم انه بدل عن النون او المحذوف المردود ❊
تمت الكتاب بعون الملك الوهاب ❊ سد من لا يد له على نفسه جعل الله
خيرا من امسه اعنى مذنب الراجى الخاطى ❊ سيدى مراد بن سلطان محمود ❊
غفر الله له ولوالديه ولمن سعى فيه ❊ ولمن دعا للكاتب في
السنة ثلاث وسبعين وثمانماية ٨٧٣

تم

تم

